المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

اعتراضات أبي بكر الأنباري (٣٢٨ هـ) النحوية واللغوية على أبي حاتم السجستاني (٢٤٨ هـ) وتعقباته له في آثاره المطبوعة

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
(ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية)

إعداد:
نبيلة بنت محمد الخضيري
الرقم الجامعي: ٣٠٢٨٠٢٣٧٠

إشراف:
الدكتور عمار بن أمين الددو
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

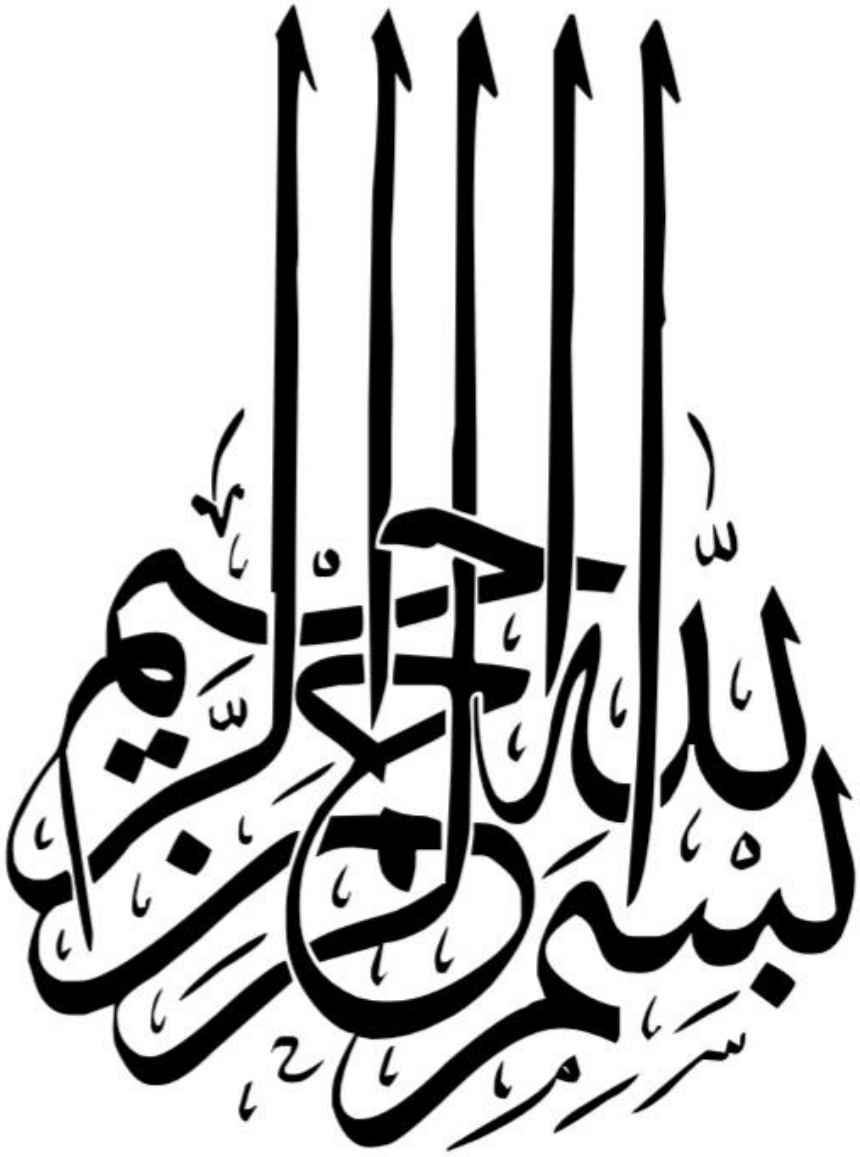
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
عمادة الدراسات العليا
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

اعتراضات أبي بكر الأنباري النحوية واللغوية على أبي حاتم السجستاني وتعقباته له في آثاره المطبوعة

الباحثة / نبيلة بنت محمد الخضيري

الرقم الجامعي (٣٠٢٨٠٢٣٧٠)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة الماجستير في الآداب قسم الدراسات اللغوية.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	د. عمار أمين الددو	مشارك	نحو	
المناقش الخارجي	أ.د. عبد الله بن عمر الحاج	أستاذ	نحو	
المناقش الداخلي	د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم	مشارك	نحو	

في يوم الخميس ١٦/٤/١٤٣٦هـ الموافق ٥/٢/٢٠١٥م

اعتراضات أبي بكر الأنباري النحوية واللغوية على أبي حاتم السجستاني وتعقباته له في آثاره المطبوعة

الباحثة:

نبيلة الخضيري.

ملخص

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين على أفصح العرب وخير الخلق أجمعين.

وبعد:

فإن هذه الدراسة المعنونة بـ (اعتراضات أبي بكر الأنباري النحوية واللغوية على أبي حاتم السجستاني وتعقباته له في آثاره المطبوعة)- تناولت جملة من المسائل النحوية واللغوية المشكلة دارت رحاها بين عالمين لغويين كبيرين، أما الأول فهو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، وأما الثاني فهو محمد بن القاسم بن محمد الأنباري.

فالرسالة هذه هي قراءةٌ لكتب أبي بكر الأنباري المطبوعة، وجمعٌ لاعتراضاته النحوية واللغوية على أبي حاتم السجستاني، ومن ثم إخضاعها للدراسة بذكر أقوال العلماء في المسألة، وأخيرًا الحكم عليها، والترجيح ما أمكن.

وتكمن أهمية هذا البحث في العمل على جمع ما تفرق من تلك الاعتراضات في كتاب واحد علها تعوض بعض ما فقدناه من اعتراضات أبي بكر الأنباري في كتابه المفقود الموسوم بـ (المشكل في الرد على أبي حاتم وابن قتيبة)، كما أنه حصر لآراء أبي حاتم السجستاني النحوية المتعلقة بالوقف والابتداء في القرآن الكريم إذ لم يتسنَ لنا الحصول على كتابه (المقاطع والمبادئ)، بالإضافة إلى ذكر آراء العلماء في المسألة؛ لبيان الوجه الصحيح.

المنهج الذي سار عليه هذا البحث في طرح مسائله هو ذكر السياق اللغوي الذي عرضت فيه المسألة مع الإشارة إلى موضع الخلاف، ثم ذكر رأي أبي حاتم فيها، ثم رأي أبي بكر الأنباري، ثم ذكر آراء العلماء في المسألة، وأخيرًا الحكم على الاعتراض.

اعتمدت هذه الرسالة على كتب أبي بكر الأنباري المطبوعة، يأتي في مقدمتها كتاب (إيضاح الوقف والابتداء)، ثم كتاب (المذكر والمؤنث)، ثم كتاب (الأضداد)، ثم كتاب (الزاهر في معاني كلمات الناس).

وقد جاء البحث في أربعة فصول، تسبقها مقدمة، وتمهيد، وتقفوها خاتمة، وفهارس فنية.

ضمن التمهيد نبذة موجزة لأبي حاتم السجستاني، ومعارضه أبي بكر الأنباري، وبيان المقصود بالاعتراضات، والتعقبات، والفرق بينها وبين الاستدراكات، والمؤاخذات.

وأما الفصل الأول فعنوانه (اعتراضه على المسائل النحوية)، وفيه ثلاثة مباحث، قُسم بناء على نوع الكلمة المعترض عليها من الناحية النحوية، هل تصنف ضمن الأسماء، أم الحروف، أم التراكيب والجمل.

وأما الفصل الثاني فعنوانه (اعتراضاته على المسائل اللغوية)، وقسم إلى ثلاثة عشر مبحثًا، وهي عدد المسائل اللغوية.

وأما الفصل الثالث فعنوانه (منهجه في الاعتراض)، وقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول: طريقته في عرض المسائل، وأسلوبه في الاعتراض، والثاني: أدلته في الاعتراض، ومصادره، والثالث: أسباب الاعتراض.

وأما الفصل الرابع فعنوانه (التقويم)، وقُسم ألى مبحثين، الأول: مدى إنصافه لأبي حاتم، الثاني: الدقة في النقل.

أما الخاتمة فقد عُرض فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ومنها:

-اعترض أبو بكر الأنباري على أبي حاتم السجستاني في اثنتين وسبعين مسألة.

-كان الأنباري يتحرى الدقة في نقله، تم التثبت من ذلك من خلال المراجع المتوفرة.

-كان الأنباري معتدلاً في الحكم على الرأي بالصحة أو الخطأ في المسائل النحوية واللغوية.

-لم يكن الأنباري قاصدًا الاعتراض على السجستاني، ولم يعترض عليه إلا على ما تحقق له فيه الخطأ.

-تتسم اعتراضات الأنباري بالمنهجية والموضوعية، وتميزت ألفاظه وعباراته بالاعتدال.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد أشرف خلقه وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، على أفصح العرب وخير الخلق أجمعين، وبعد.

فإنه من المعلوم أنّ أي علم من العلوم، يبدأ على شكل فكرة صغيرة، ثم ما تلبث هذه الفكرة أن تتبلور شيئاً فشيئاً مع تقدم الأيام إلى أن تصبح عِلماً له ضوابطه وقواعده وأصوله، بسبب ما تتعرض له من تطوير وتنقيح على أيدي كبار العلماء من ذوي العقول النيرة، والأفكار الثاقبة، فكل واحدٍ منهم يدلي بدلوه فيها ما بين مصحح ومخطئ، حتى تجمع الآراء على إقرار الصحيح، وتخطئة الخاطئ، وإنّ هذه الظاهرة تبدو واضحة وجلية في كتب التراث عامة، وقد تبدو أكثر وضوحاً في علوم اللغة العربية، ثم علوم الفقه، ثم علوم القرآن وغيرها من العلوم، ذلك لأن تلك الكتب، أعني الكتب القديمة، هي أساس هذه العلوم، ولا يزال الكثير من تلك الأفكار والآراء المتفرقة في بطون تلكم الكتب، بحاجة إلى جمع ولمّ شمل لتكون قريبة المنال للنظر فيها وإخضاعها للدراسة لمعرفة الصحيح منها من السقيم.

وما دراستنا هذه الموسومة بـ (اعتراضات أبي بكر الأنباري النحوية واللغوية على أبي حاتم السجستاني) إلا واحدة من هذه الدراسات التي تقصت ظاهرة من هذه الظواهر، وهي أنّ أبا بكر الأنباري ت ٣٢٨هـ، كان كثير الاعتراض على أبي حاتم السجستاني ت ٢٤٨هـ ، في كتبه، وتخطئته في أمور كثيرة، نحوية ولغوية، وكثير منها يتعلق بمسائل الوقف والابتداء في كتاب الله تعالى، بل بلغ فيه الأمر أن أفرد كتاباً مستقلاً في الردّ على أبي حاتم وابن قتيبة، أسماه (المشكل في الردّ على أبي حاتم وابن قتبية) وهذا الكتاب، للأسف لا يزال مفقوداً إلى اليوم.

لذا فإنّ أهمية هذا البحث تكمن في العمل على جمع ما تفرق من تلك الاعتراضات في كتاب واحد، علها تعوّض بعض ما فقدناه من اعتراضات الأنباري في كتابه المفقود، فضلاً عن إخضاعها للدراسة والحكم عليها من خلال أقوال العلماء ومعرفة آرائهم فيها؛ ليكون الأمر واضحاً وجليًا لمن رامها من الباحثين، قريبة المأخذ، سهلة المنال، مقرونةً بأقوال العلماء. وحسبي ما تقدّم من ضروب الأهمية؛ لتكون سبباً مقنعاً لي لخوض غمار هذا البحث الشائق، ليكون موضوعاً لرسالتي هذه، علّه ينفع الباحثين بإذن الله.

وقد اقتضت مني دراسة هذا الموضوع أول الأمر أن أقرأ جميع كتب أبي بكر الأنباري المطبوعة، لجمع ما تفرق فيها مما أنا في صدد دراسته، ثم عمدت أثناء الدراسة إلى ذكر السياق اللغوي الذي عرضت فيه المسألة، إن كان آية قرآنية ذكرت الآية، وإن كان شاهداً نثرياً أو شعرياً عرضته أيضاً مع الإشارة بدقة إلى موضوع الخلاف، ثم أذكر رأي أبي حاتم فيه، ثم رأي أبي بكر الأنباري ثم آراء العلماء في المسألة ثم بعد ذلك الحكم على الاعتراض.

أما من حيث أهم المصادر التي كانت عمدة هذا البحث فهي كتب أبي بكر الأنباري المطبوعة، يأتي في مقدمتها كتاب إيضاح الوقف والابتداء، ثم كتاب المذكر والمؤنث، ثم كتاب الأضداد، ثم كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس، بالإضافة إلى كتاب المذكر والمؤنث للسجستاني، فقد تم الرجوع إليه للتحقق من رأي السجستاني الوارد في كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، وكان ذلك في بعض المسائل اللغوية، وأما بقية المسائل فاعتمد فيها على كتب أبي بكر الأنباري في سرد أقوال السجستاني ذلك لأن كثيرًا من كتبه مفقود، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من كتب المعربين والمفسرين والنحويين، ذكرتها في مسرد المصادر .

أما من حيث خطته التي سرت عليها في بناء مادته فقد وقعت في أربعة فصول، فضلاً عن المقدمة والتمهيد والخاتمة، أما التمهيد فقد عرضت فيه ترجمة موجزة للعلمين اللذين هما مدار البحث، وبينت المقصود بالاعتراض، مع ذكر لأهم الدراسات الحديثة التي تناولت هذه الظاهرة. وأما الفصل الأول فقد خصصته لما تم الاعتراض عليه في المسائل النحوية، وقسمت مادته على ثلاثة مباحث، جعلت المبحث الأول لما تم الاعتراض عليه في الأسماء، والثاني للأفعال، والثالث للحرف والتراكيب والجمل.

وأما الفصل الثاني فقد أفردته لدراسة اعتراضه على المسائل اللغوية، وقسمت مادته على شكل مسائل، جملتها أربع عشرة مسألة، بيانها في فهرس المحتويات.

وأما الفصل الثالث فقد خصصته لدراسة منهج الأنباري في الاعتراض، ووزعت مادته على ثلاثة مباحث، تحدثت في الأول منها عن أسلوبه في العرض والمناقشة، وفي الثاني عن أدلته ومصادره، و تحدثت في المبحث الثالث عن أسباب الاعتراض، وأما الفصل الرابع فقد كانت تقويمًا لمدى إنصاف الأنباري لأبي حاتم السجستاني، ودقته في النقل، أما الخاتمة فهي كما هو معلوم تشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها البحث والتوصيات. ثم بعد ذلك ألحقت فهارس فنية من شأنها أن تعين الباحث على الوصول إلى غايته بيسر وسهولة.

وفي الختام، فإنه من تمام الواجب عليّ أن أتقدم بجزيل الشكر التقدير إلى كل من مد لي يد العون والمشورة لإتمام هذه الرسالة وإنجازها، وبلوغي هذه المرتبة العلمية الشريفة، وأخص منهم المشرف على هذا البحث أستاذي الدكتور عمار أمين الددو فأقدم له أجزل الشكر، وأبلغه، وأوفاه إذ زودني بآرائه النيرة، وتوجيهاته السديدة، ومتابعته الجادة، وأقدم أيضًا أوفر الامتنان للأستاذ الدكتور علي السعود حيث ساعدني على اختيار عنوانها.

والفضل والشكر موصولان أيضًا للدكتور فريد عبد العزيز الزامل، والدكتور عبد الله الحاج إبراهيم؛ لتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة، وإنه ليسرني أن أستزيد من علمهما وملاحظاتهما القيمة.

وكل الثناء والاعتزاز والعرفان لوالدتي وزوجي، فقد كانا خير معين.

اللهم أجزهم جميعًا خير الجزاء، وأكرمهم، ولا تحرمهم، وآثرهم إنك سميع الدعاء.

الباحثة

نبيلة الخضيري

التمهيد

تناول هذا البحث جملة من المسائل النحوية واللغوية المشكلة، دارت رحاها بين عالمين لغويين كبيرين، أحدهما عاش في القرن الثالث الهجري، والآخر عاش في القرن الرابع الهجري، أما الأول فهو:

أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني النحوي اللغوي المقرئ[١]، نزيل البصرة وعالمها، كان صالحًا عفيفًا وإمامًا في علوم الآداب[٢]، قرأ القرآن على يعقوب الحضرمي[٣]، وعنه أخذ علماء عصره كأبي بكر محمد بن دريد والمبرد وغيرهما[٤].

قال المبرد: سمعته يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين[٥].

وكان كثير الرواية عن أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والأصمعي، عالمًا باللغة والشعر، حسن العلم بالعروض وإخراج المعمى، وله شعر جيد ونظم حسن، ولم يكن حاذقًا في النحو[٦].

روى عنه أبو داوود، والنسائي، والبزار في مسنده.

وكان أبو العباس المبرد يحضر حلقته، ويلازم القراءة عليه.

وله من المصنفات: كتاب (إعراب القرآن)، و(ما يلحن فيه العامة)، و(الطير)، و(المقصور والممدود)، و(القراءات)، و(المقاطع والمبادي)، و(الفصاحة)، و(النخلة)، و(القسي والنبال والسهام)، و(السيوف والرماح)، و(الدرع والفرس)، و(الوحوش)، و(الحشرات)، و(الهجاء)، و(الزرع)، و(خلق الإنسان)، و(الإدغام)، و(اللبأ واللبن الحليب)، و(الكرم)، و(الشتاء والصيف)[٧]، وأيضًا كتاب (المذكر والمؤنث)، و(النبات)، و(الأضداد)، و(الفرق)[٨]، وغير ذلك من المصنفات.

---

(١) انظر وفيات الأعيان ٢/٤٣٠-٤٣٢، والوافي بالوفيات ١٦/١٠.

(٢) انظر وفيات الأعيان ٢/٤٣٠-٤٣٢.

(٣) الوافي بالوفيات ١٦/ ١٠.

(٤) انظر الوافي بالوفيات ١٦/١٠ وبغية الوعاة ١/٦٠٦-٦٠٧.

(٥) انظر الوافي بالوفيات ١٦/١٠ وبغية الوعاة ١/٦٠٦-٦٠٧.

(٦) انظر وفيات الأعيان ٢/٤٣٠-٤٣٢ والوافي بالوفيات ١٦/١٠ وبغية الوعاة ١/٦٠٦-٦٠٧.

(٧) انظر الوافي بالوفيات ١٦/ ١٠.

(٨) انظر وفيات الأعيان ٢/٤٣١-٤٣٢.

وكانت وفاته في المحرم، وقيل رجب سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقيل أربع وخمسين، وقيل خمس وخمسين ومائتين بالبصرة[١].

وأما الثاني فهو: **أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري النحوي**[٢]، "كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظًا له"[٣].

"كان صدوقًا فاضلاً دينًا خيرًا من أهل السنة[٤]، وصنف كتبًا كثيرة في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء"[٥].

"روى عنه أبو عمر بن حيويه، وأبو الحسين بن البواب، وأبو الحسن الدار قطني، وأبو الفضل بن المأمون، وأحمد بن محمد بن الجراح، ومحمد بن عبد الله ابن أخي ميمي[٦]"[٧].

وكان –رحمه الله– زاهدًا متواضعًا، وأحفظ الناس للغة والنحو والشعر وتفسير القرآن، فقد كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهدًا في القرآن، ومائة وعشرين تفسيرًا بأسانيدها، وكان يملي من حفظه، لا من كتاب[٨].

"قال محمد بن إسحاق النديم في كتابه[٩]: أخذ محمد بن بشار عن أبيه وعن أبي جعفر أحمد بن عبيد. وأخذ النحو عن ثعلب. وكان أفضل من أبيه وأعلم، في نهاية الذكاء والفطنة وجودة القريحة وسرعة الحفظ، وكان مع ذلك ورعًا من الصالحين، لا تعرف له زلة. وكان يضرب به المثل في حضور البديهة وسرعة الجواب. وكان أكثر ما يُملُّه عن غير دفتر ولا كتاب"[١٠].

---

(١) انظر وفيات الأعيان ٢/٤٣٠-٤٣٢ والوافي بالوفيات ١٠/١٦ وبغية الوعاة ١/٦٠٦-٦٠٧.

(٢)إنباه الرواة ٣/ ٢٠١، وانظر وفيات الأعيان ٤/٣٤١-٣٤٢ والوافي بالوفيات ٢٤٥/٤ وبغية الوعاة ٢١٢/١.

(٣) إنباه الرواة ٣/ ٢٠١، وانظر بغية الوعاة ٢١٢/١.

(٤) انظر بغية الوعاة ٢١٢/١.

(٥) إنباه الرواة ٣/ ٢٠١.

(٦) هو محمد بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن هارون أبو الحسين الدقاق المعروف بابن أخي ميمي. سير أعلام النبلا ١٦/ ٥٦٤.

(٧) إنباه الرواة ٣/ ٢٠٢، وانظر الوافي بالوفيات ٢٤٥/٤ وبغية الوعاة ٢١٢/١-٢١٤.

(٨) انظر إنباه الرواة ٣/ ٢٠٢- ٢٠٣، وانظر الوافي بالوفيات ٢٤٥/٤.

(٩) الفهرست ٨٢.

(١٠) إنباه الرواة ٣/٢٠١-٢٠٨، وانظر الوافي بالوفيات ٢٤٥/٤ وبغية الوعاة ٢١٢/١-٢١٤.

وله من الكتب: كتاب (المشكل في معاني القرآن) ولم يتمه، و (الأضداد) في النحو، و(الزاهر) و(الكافي) في النحو، و(أدب الكاتب) لم يتمه، و(المقصور والممدود)، و(المذكر والمؤنث)، و(الموضح) في النحو، و(نقض مسائل ابن شنبوذ)، و(غريب الحديث) لم يتمه، و(الهجاء)، و(اللامات)، و(الوقف والابتداء)، و(الهاءات في كتاب الله –عز وجل–)، و(السبع الطوال)، و(المجالس)، و(شرح المفضليات)، وعمل عدة أشعار ودواوين من أشعار العرب(١).

توفي ليلة النحر سنة ثمان وعشرين(٢)، وقيل سنة سبع وعشرين وثلاثمائة (٣).

وبما أن هذا البحث تناول اعتراضات أبي بكر الأنباري على أبي حاتم السجستاني، فيجب علينا بيان المقصود بالاعتراضات، وذكر الفرق بينها وبين الاستدراكات والمؤاخذات، وفيما يأتي توضيح ذلك:

المقصود بالاعتراض لغة:

"اعترض الشيء: صار عارضًا، كالخشبة المعترضة في النهر. يقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه. واعترض الجند على قائدهم، واعترض الناس: عرضهم واحدًا واحدًا"(٤). "واعترض فلان فلانًا، أي وقع فيه. وعارضه، أي جانبه وعدل عنه" (٥).

"والاعتراض: المنع، قال الصاغاني: والأصل أن الطريق المسلوك إذا اعترض فيه بناء أو غيره، كالجذع أو الجبل، منع السابلة من سلوكه. فوضع الاعتراض موضع المنع لهذا المعنى، وهو مطاوع العرض، يقال: عرضته فاعترض.

والعرب تقول: عرض لي الشيء، وأعرض، وتعرض، واعترض، المعنى واحد. وأنكره ابن قتيبة وقال: لم نجد أعرض بمعنى اعترض في كلام العرب، أو معرضًا عمن يقول له لا تستدن فلا يقبل منه من أعرض عن الشيء إذا ولاه ظهره، قاله ابن الأثير.

---

(١)انظر إنباه الرواة ٣/٢٠١-٢٠٨.

(٢)انظر إنباه الرواة ٣/٢٠١-٢٠٨، وانظر الوافي بالوفيات ٤/٢٤٥.

(٣) انظر إنباه الرواة ٣/٢٠١-٢٠٨، وانظر بغية الوعاة ١/٢١٢-٢١٤.

(٤) لسان العرب مادة (عرض) ٢٨٨٥.

(٥) الصحاح مادة (عرض) ٤١٩.

وقيل: أراد معرضًا عن الأداء مُوَلّيًا عنه، أو اسْتَدانَ من أيّ عُرْضٍ تَأَتَّى له، غيرَ مُتحيّر ولا مبالٍ، نقله الصاغاني"[١].

قيل: اعترض الطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها، ومنه حديث عبد الرحمن بن يزيد: "خرجنا عُمّارًا فلدغ صاحب لنا فاعترضنا الطريق"[٢].

واعترض الفرس في رسنه: لم يستقم لقائده.

واعترض زيد البعير: ركبه وهو صعب.

ويقال: عرض عرضه يعرضه واعترضه، إذا وقع فيه وانتقصه وشتمه، أو قابله أو ساواه في الحسن.

"وأما الذي في الحديث: "لا جلب ولا جنب ولا اعتراض"[٣] فهو أن يعترض رجل بفرسه في السباق"[٤]، وإنما مُنع لكونه اعترض من بعض الطريق ولم يتبعه من أول المضمار[٥].

اصطلاحًا:

"مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه"[٦]، وقيل: "ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده"[٧].

ويمكن أن نقول هو: إيقاع عالم بعالم آخر ومخالفته لرأيه بحجة نقلية أو عقلية، ويكون الاعتراض إما صريحًا أو ضمنيًا.

المقصود بالتعقبات لغة:

عقب في الأمر إذا تردد في طلبه مجدًا، وتعقبت الرجل إذا أخذته بذنب كان منه، وتعقبت عن الخبر إذا شككت فيه، وعدت للسؤال عنه[٨].

---

(١)تاج العروس مادة (عرض) ١٨/٤٠٨-٤١٥.

(٢) غريب الحديث لإبراهيم الحربي ١/ ٨٢، والمبسوط للسرخسي ٤/ ١٠٨، كتاب المناسك، باب المحصر.

(٣) المعجم الكبير ١٧/١٧، باب عمرو بن عوف بن ملحة المزني، رقم الحديث (١٥)، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ٦/ ٣٣٥، كتاب الزكاة، الباب الأول في الترغيب والترهيب والأحكام، رقم الحديث (١٥٩١٩).

(٤) لسان العرب مادة (عرض) ٢٨٨٥.

(٥)انظر تاج العروس ١٨/٤١٥-٤١٧.

(٦) الكافية في الجدل للجويني ٦٧.

(٧) المرجع السابق.

(٨) الصحاح ١/١٨٦-١٨٧، ولسان العرب ٣٠٢٧.

"والمُعقِّب: المُتَّبِع حقًا له ليسترده. وقال غيره: الذي يتْبع عَقِب الإنسان في حق. قال لبيد يصف حمارًا وأتانه:

حـتى تَهَجَّـرَ في الـرَّواح وهاجَـه طلـبُ المـُعَقِّبِ حَقَّـه المظْلُـومُ[١]

وتعقب الخبر: تتبعه، ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية، قال طفيل الغَنوي:

فلـم يَجِـد الأقـوامُ فينـا مسَـبةً إذا اسْـتُدْبِرَتْ أيامُنـا بالتعقُّـب[٢]

يقول: إذا تعقبوا أيامنا لم يجدوا فينا مسبة"[٣].

اصطلاحًا:

التتبع والتدبر لأخطاء العالم، والنظر فيها.

والفرق بينها وبين الاعتراضات أن الاعتراضات قد تكون على أمر أصاب فيه المعترِض أو أخطأ، أما التعقبات فتكون في أمور أخطأ فيها المتعقَّب عليه فعلاً.

المقصود بالمؤاخذات لغة:

أخذت الشيء آخذه أخذًا: تناولته، وآخذه بذنبه مؤاخذة. والعامة تقول: واخذه[٤].

"وأخذه الله –تعالى– أهلكه، وأخذه بذنبه عاقبه عليه، آخذه بالمد مؤاخذة كذلك، والأمر منه آخذ بمد الهمزة، وتبدل واوًا في لغة اليمن، فيقال: واخذه مواخذة"[٥].

ومن المجاز الأخذ: الإيقاع بالشخص، والأصل بمعنى القهر والغلبة.

ومن المجاز أيضًا: الأخذ العقوبة، وقيل: الأخذ الاستئصال، والمؤاخذة عقوبة بلا استئصال.

والأصل فيه حوز الشيء وتحصيله، وذلك تارة يكون بالتناول، وتارة بالقهر[٦].

---

(١) من بحر الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه شرح الطوسي ١٢٨.

(٢) من بحر الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه شرح الأصمعي ٥١.

(٣) تاج العروس ٣/٤٠٩-٤١١.

(٤) انظر الصحاح مادة (أخذ) ٢/٥٥٩.

(٥) المصباح المنير مادة (أخذ) ١/٨.

(٦) انظر تاج العروس مادة (أخذ) ٩/٣٦٤.

اصطلاحًا:

معناها كمعنى التعقبات، وهي: تناول أخطاء العالم السابقة، والإيقاع به.

المقصود بالاستدراكات لغة:

أصل التدارك اللحوق، ويقال: أدركت جماعة من العلماء إذا لحقتهم[١]. واستدركت ما فات وتداركتُه بمعنًى. وتدارك القوم أي تلاحقوا، أي لحق آخرهم أوَّلَهم[٢].

واستدرك الشيء بالشيء حاول إدراكه به، واستعمل هذا الأخفش في أجزاء العروض، فقال: لأنه لم ينقص من الجزء شيء فيستدركه[٣].

واستدرك عليه قوله: أصلح خطأه، ومنه المستدرك للحاكم على البخاري[٤].

اصطلاحًا:

هي الإضافات العلمية التي يضيفها عالم على عالم آخر، وقد تكون إصلاحًا لخطأ وقع به.

ولعله من المفيد هنا أن نذكر بعضًا مما وقفت عليه من الدراسات في هذا الباب، لعلها تفيد الباحثين، وهي كالآتي:

١-اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، عرض ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف، للطالب: جمعان بن بنيوس بن جا السيالي، إشراف: د/عياد بن عيد الثبيتي.

٢-اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، تخصص النحو والصرف، للطالب: مهدي آل ملحان القرني، إشراف د/ سليمان بن إبراهيم العايد.

٣-اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص نحو وصرف، للطالب: محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي، إشراف: د/ رياض بن حسن الخوام.

---

(١) المصباح المنير مادة (درك) ٢٦٢/١، وانظر الصحاح مادة (درك) ١٥٨٢/٤.

(٢) الصحاح مادة (درك) ١٥٨٢/٤.

(٣) لسان العرب مادة (درك) ١٣٦٤.

(٤) تاج العروس مادة (درك) ١٤٤/٢٧.

٤-اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، تخصص النحو والصرف، للطالب: محمد سعيد الغامدي، إشراف: د/ عبد الفتاح السيد سليم.

٥-تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، تخصص النحو والصرف، للطالب: محمد حماد ساعد القرشي، إشراف: د/ تمام حسان.

٦- الاعتراضات النحوية في كتاب (منار الهدى في بيان الوقف والابتدا) لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغويات العربية، للطالب: رضا عبد المجيد السيد فرج عزام، إشراف: د/ سعد أحمد سعد جحا، ود/ محمد المتولي الدسوقي حرب.

الفصل الأول

اعتراضه على المسائل النحوية

المبحث الأول: اعتراضات في باب الأسماء.

المبحث الثاني: اعتراضات في باب الحروف.

المبحث الثالث: اعتراضات في باب التراكيب والجمل.

إن الخلاف بين النحاة من الموضوعات القديمة التي رافقت نشأة النحو، فما إن نشأ علم النحو، واتضحت معالمه حتى بدأت تظهر بوادر الخلاف في بعض مسائله بين النحاة، إلا أنه بمرور الزمن اتسع شيئًا فشيئًا، حتى كاد الخلاف يشمل كل جزئية من جزئياته، وكانت غاية النحاة من إبراز تلك الخلافات الوصول إلى المعرفة الصحيحة.

وما اعتراضات الأنباري على السجستاني إلا واحدة منها.

وغايتنا في هذا البحث جمع تلك الاعتراضات المتفرقة في بطون الكتب وجمعها في كتاب واحد، ومناقشتها، والحكم عليها من خلال بيان رأي العلماء فيها؛ لمعرفة الوجه الصحيح فيها، وسوف يكون تناولنا لها حسب نوع العبارة المعترض عليها، هل هي من الأسماء، أم الأفعال، أم الحروف، أم التراكيب والجمل. ومن الله نستمد العون للوصول إلى غايتنا.

المبحث الأول

اعتراضات في باب الأسماء

المسألة الأولى: إعراب ما بعد اسم الإشارة إذا كان مقترنًا بـ(أل).

المسألة الثانية: الخلاف في توجيه "الله يستهزئ بهم".

المسألة الثالثة: الوقف على "إلا الله".

المسألة الرابعة: توجيه "ما أصحاب الميمنة".

المسألة الخامسة: توجيه "حور عين".

المسألة السادسة: الوقف على "قد أنزل الله إليكم ذكرًا".

المسألة الأولى

إعراب ما بعد اسم الإشارة إذا كان مقترنًا بـ(أل)

السياق الذي وردت فيه الكلمة المختلف فيها، قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[١]، إذ ذهب السجستاني إلى أن إعراب (الكتاب) في الآية خبر للمبتدأ (ذلك) محتجًا بأول سورة الرعد، وهي قوله تعالى: ﴿الٓمٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِۗ﴾[٢]، وخطأ الأخفش حين ذهب إلى أن (ذلك) مبتدأ، و(الكتاب) نعته، و(لا ريب فيه) خبر المبتدأ[٣]، قال السجستاني: "أول سورة الرعد يدلك على أنه ليس كما ظن الأخفش؛ لأنه لم يذكر، ثم (ريبًا)، ولا شيئًا يكون خبرًا له"[٤].

اعترض الأنباري على السجستاني، وغلطه فيما ذهب إليه، فقال: "وهذا غلط من السجستاني؛ لأنه إذا جاء بعد (الكتاب) رافع كان نعتًا، وإذا لم يجيء رافع كان خبرًا. وفي أول سورة الرعد ﴿الٓمٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِۗ﴾[٥] لا يجوز أن تكون (آيات الكتاب) نعتًا لـ(تلك)؛ لأن (هذا، وذلك، وتلك)، وما اشتق منهن لا يتبعهن إلا اسم فيه الألف واللام، كقولك: (هذا الرجل، وذلك الرجل، وتلك المرأة)"[٦].

آراء العلماء في المسألة:

الحق إن أبا حاتم السجستاني لم ينفرد بما ذهب إليه إنما هو رأي الكسائي[٧]، واختيار النحاس[٨]، وابن كيسان[٩].

---

(١)البقرة:٢.

(٢)الرعد:١.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٨٥-٤٨٦. لم يذكره الأخفش في معانيه.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٨٥-٤٨٦.

(٥)الرعد:١.

(٦)إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٨٦.

(٧) معاني القرآن للكسائي ٦١.

(٨) إعراب القرآن ١/٣٨.

(٩) انظر معاني القرآن للنحاس ١/٧٨.

وما ذهب إليه الأنباري هو رأي سيبويه[١]، والأخفش[٢]، ووافقه ابن يعيش[٣]، والرضي[٤].

وثمة جملة من العلماء أجازوا الرأيين، وهم: مكي بن أبي طالب، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، والعكبري، وابن جزي الكلبي.

أما مكي فإن (ذلك) عنده في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو على الابتداء، وتضمر الخبر، و(الكتاب) بدل من (ذا)، أو عطف بيان، أو خبر (ذلك)، ويجوز أن يكون (لا ريب فيه) هو الخبر[٥].

أما الزمخشري فقد تعددت وجوه الإعراب عنده، وهي على النحو الآتي:

أ-(ألم) مبتدأ، و(ذلك) مبتدأ ثانٍ، و(الكتاب) خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، ومعناه: أن ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل، كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتابًا.

ب-(ألم) خبر مبتدأ محذوف، ويكون (ذلك) خبرًا ثانيًا أو بدلاً، و(الكتاب) صفة، ومعناه: هو ذلك الكتاب الموعود.

ج-(ألم) بمنزلة الصوت، و(ذلك) مبتدأ، و(الكتاب) خبره، أي ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل، أو (الكتاب) صفة، والخبر ما بعده، أو قدر مبتدأ محذوف، أي هو -يعني المؤَلَّفُ من هذه الحروف- ذلك الكتاب[٦].

ولخص أبو البركات أوجه الإعراب المحتملة، فقال: (وذلك) في موضع رفع، وذلك من أربعة أوجه:

الأول: أن يكون مبتدأ، و(الكتاب) خبره.

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ مقدر، وتقديره: هو ذلك الكتاب.

والثالث: أن يكون (الكتاب) بدلاً من ذلك، و(لا ريب فيه) خبر (ذلك).

---

(١) الكتاب ٢/٧.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٨٥. لم أقف على رأي الأخفش في معانيه.

(٣) شرح المفصل ٣/١٢٦.

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ١/٣١٦.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ١/١١٢-١١٣.

(٦) انظر الكشاف ١/١٤١-١٥٠.

والرابع: أن يكون عطف بيان، و(لا ريب فيه) خبر (ذلك)[١].

وقال العكبري عن ذلك: "وموضعه رفع، إما على أنه خبر (ألم)، و(الكتاب) عطف بيان، و(لا ريب) في موضع نصب على الحال، أي هذا الكتاب حقًا، أو غير ذي شك، وإما أن يكون (ذلك) مبتدأ، و(الكتاب) خبره، و(لا ريب) حال، ويجوز أن يكون (الكتاب) عطف بيان، و(لا ريب فيه) الخبر"[٢].

وأما الكلبي فيقول يجوز الوقف على (الكتاب) إذا جعل خبرًا لـ(ذلك)، ولايوقف عليه إن جعل (لا ريب فيه) هو الخبر[٣].

ومن العلماء مَن انفرد برأي معين، وهم: الفراء، والزجاج.

فـ(ذلك) عند الفراء إما مبتدأ لخبر محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف[٤].

وموضع (ذلك) عند الزجاج رفع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذا القرآن ذلك الكتاب، و(الكتاب) عطف بيان[٥].

وخالف زكريا الأنصاري الفراء والزجاج بأن جعل (ذلك) خبرًا والمبتدأ (ألم)، و(الكتاب) صفة اسم الإشارة، أو عطف بيان، وجملة (لا ريب فيه) حال، أي ذلك الكتاب حقًا[٦].

ومن خلال عرض آراء العلماء يتبين أن اعتراض أبي بكر الأنباري على أبي حاتم السجستاني ليس في محله، لوجود عالم جهبذ يتبعه أبو حاتم السجستاني وهو الكسائي، وعالم آخر متقدم يؤيد رأيه وهو النحاس، كما أنه يوجد علماء آخرون كبار يجيزون الرأيين من أمثال مكي بن أبي طالب، والزمخشري، وأبي البركات الأنباري، والعكبري، فتخطئته للسجستاني هو تخطئة لهؤلاء الجهابذة، بالإضافة إلى وجود رأي ثالث مخالف لهذين الرأيين لعالمين متقدمين هما الفراء والزجاج، ويبدو أن العرب تحدثت فيه، فكلاهما صواب، والشائع هو رأي الأنباري، واعتراضه على السجستاني ليس بوجيه، وفيه وجهة نظر.

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٤-٤٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٥.

(٣) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ١/٥٠.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٠.

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ١/٦٦.

(٦) انظر إعراب القرآن العظيم ١٦٢.

المسألة الثانية

الخلاف في توجيه قوله تعالى:

"الله يستهزئ بهم"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾ ﴾[1].

ذكر السجستاني أن قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ليست جملة مستأنفة. فرد عليه أبو بكر الأنباري بقوله: "ولا معنى لهذا الذي ذكره؛ لأنه يحسن الابتداء بقوله: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ على معنى: الله يجهلهم ويخطئ فعلهم، كما تقول: إن فلانًا ليستهزأ به مذ اليوم إذا فعل فعلاً عابه الناس وأنكروه عليه، فكان عيب الناس له بمنزلة الاستهزاء به، والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ ﴾[2]، فالآيات لا تعقل الاستهزاء والسخرية إنما المعنى: يكفر بها ويعاب. وقال أصحابنا: الله يستهزئ بهم معناه: (يجازيهم على استهزائهم)، فيكون الاستهزاء، والمكر، والخديعة واقعة بهم"[3].

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني، ومن وافقه:

لا يحبذ السجستاني الابتداء بقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾، وأيده الأشموني في ذلك، فقال موضحًا سبب اختيار السجستاني لهذا الرأي: "وإنما فصل ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾، ولم يعطفه على ﴿ قَالُوا ﴾ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم

---

(١)البقرة:١٤- ١٦.

(٢)النساء:١٤٠.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٨/١.

مختصًا بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس الأمر كذلك ﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾: صالح، ووصله أبين لمعنى المجازاة، إذ لا يجوز على الله الاستهزاء، وظهور المعنى في قول الله: الله يستهزئ بهم مع اتصاله بما قبله يظهر في حال الابتداء بضرب من الاستنباط، وفي حال الاتصال يظهر المعنى من فحوى الكلام كذا وجه أبو حاتم"(١).

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ جملة مستأنفة عند أبي بكر الأنباري، واعترض على أبي حاتم السجستاني؛ لأنه لا يؤيد هدا الوجه، والمعنى عند الأنباري هو: الله يُجهلهم ويخطئ فعلهم.

والوقف كافٍ(٢) على هذا الرأي كما ذكر يعقوب(٣). وأيضًا عند من قال بأن المعنى: الله يجازيهم على استهزائهم، فيكون الاستهزاء والمكر والخديعة واقعة بهم، ويقول أبو بكر: بأنه رأي أصحابه، ورأي جمهور العلماء(٤)، وهو الوجه المختار عند أهل اللغة كما بين الزجاج، ويقول موضحًا: بأن جزاء الذنب سمي باسمه، وقاسه على قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾(٥)، "فالثانية ليست سيئة في الحقيقة، ولكنها سميت سيئة لازدواج الكلام"(٦)، وقاسه كذلك على قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾(٧)، "فالأول ظلم، والثاني ليس بظلم، ولكنه جيء في اللغة باسم الذنب؛ ليعلم أنه عقاب عليه وجزاء به"(٨).

---

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٤.

(٢) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ١٦٠- ١٦١، والمقصد لتلخيص مافي المرشد ١٦.

(٣) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، توفي سنة خمس ومائتين.
انظر إنباه الرواة ٤/ ٥١، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٨. وانظر رأيه في القطع والائتناف ٣٩.

(٤) انظر المحرر الوجيز ٩٧/١، والجامع لأحكام القرآن ٣١٤/١.

(٥)الشورى:٤٠.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٨٨/١.

(٧)البقرة:١٩٤.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٨٨/١.

وهذا الرأي هو الأصح عند النحاس، ووافقهما مكي بن أبي طالب، وأبو عمرو الداني[١]، وذكره ابن عطية[٢]، ويقول الزمخشري: "هو استئناف في غاية الجزالة والفخامة"[٣]، وذكره كذلك القرطبي[٤]، والبيضاوي[٥]، وابن جزي[٦].

ومنهم من قال: إن المعنى هو أن الله أظهر لهم من أحكامه في الدنيا خلاف ما لهم في الآخرة، كما أظهروا من الإسلام خلاف ما أسروا.

ذكره الزجاج، وقال النحاس: بأن صاحب هذا القول استشهد بأن بعده قوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [٧]، وذكره أيضًا مكي بن أبي طالب[٨].

ومنهم من قال: قد يكون استهزاؤه بهم أخذه إياهم من حيث لا يعلمون، كما قال تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾﴾[٩]، ذكره الزجاج[١٠]، والنحاس[١١]، ومكي بن أبي طالب[١٢]، وأبو عمرو الداني[١٣]، وابن عطية[١٤]، وابن جزي[١٥].

---

(١)المكتفى في الوقف والابتدا ١٦٠- ١٦١.

(٢) انظر المحرر الوجيز ٩٧/١.

(٣) الكشاف ١٨٥/١.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٣١٤/١.

(٥) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٨/١.

(٦) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٥٣/١.

(٧) انظر معاني القرآن ٩٦.

(٨) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ١٦٦/١.

(٩)الأعراف:١٨٢.

(١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه ٨٨/١.

(١١) انظر معاني القرآن ٩٦/١.

(١٢) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ١٦٧/١.

(١٣) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ١٦١.

(١٤) انظر المحرر الوجيز ٩٧/١.

(١٥) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٥٣/١.

ومنهم من قال "هو ما روي في الحديث: أن المؤمنين يُعطَون نورًا فيُحال بينهم وبينه"[١].

أي "يقطع عنهم نورهم يوم القيامة إذا أخلوا على الصراط، ويديم نور المؤمنين، وهو قوله: ﴿فَٱلۡتَمِسُواْ نُورٗاۚ فَضُرِبَ بَيۡنَهُم بِسُورٖ﴾[٢]، فهو يعطيهم يوم القيامة نورًا لا يتم لهم، ولا ينتفعون به؛ لانقطاعه عنهم"[٣].

ذكره النحاس[٤]، ومكي بن أبي طالب[٥].

ومنهم من قال: إن الله تعالى يفعل بهم أفعالاً هي في تأمل البشر هزو حسبما يروى إن النار تجمد كما تجمد الإهالة فيمشون عليها ويظنونها منجاة فتخسف بهم، وما يروى أن أبواب النار تفتح لهم فيذهبون إلى الخروج، قاله ابن عباس، والحسن[٦].

ومن خلال ما سبق تبين لي صحة ما قاله أبو بكر الأنباري وهو أن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ جملة مستأنفة؛ هو رأي جمهور العلماء، وهو الوجه المختار عند أهل اللغة؛ فلذلك أرجح رأيه.

---

(١) معاني القرآن للنحاس ٩٦/١.

في حديث عبد الله بن مسعود: "يجمع الله الناس يوم القيامة، ... قال: ثم يؤمرون فيرفعون رؤوسهم، فيعطون نورهم على قدر أعمالهم..."

رقم الحديث ٨٨١٢، كتاب الأهوال، المستدرك على الصحيحين ٥٤/٥.

(٢)الحديد:١٣.

(٣)الهداية إلى بلوغ النهاية ١٦٦/١.

(٤) انظر معاني القرآن ٩٦/١.

(٥) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ١٦٦/١.

(٦) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ١٦٧/١، والمحرر الوجيز ٩٧/١.

المسألة الثالثة

الوقف على (إلا الله)

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾[1].

ذهب السجستاني إلى أن الوقف يجب أن يكون على لفظ الجلالة؛ لأن (الراسخون) كما يرى غير عالمين بتأويله، وعد (الراسخون) في موضع رفع، وأنكر المذهب الثاني[2]، أي الرأي القائل بعطف (الراسخون) على لفظ الجلالة.

ورأيه هذا نقله الأنباري، واعترض عليه، فقال: "قال السجستاني: (الراسخون) غير عالمين بتأويله، ولم يُعرف المذهب الثاني[3]"، واحتج بأن (الراسخون) في موضع رفع: (وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به)[4]، ثم قال الأنباري في اعتراضه عليه: "فهذا ليس بحجة على أصحاب القول الثاني؛ لأن الذين قالوا بالقول الثاني أخرجوا (الراسخون) من معنى الابتداء، وأدخلوهم في النسق، فلا يلزمهم أن يدخلوا على المنسوق. إما لأن (أمّا) إنما تدخل على الأسماء المبتدأة، ولا تدخل على الأسماء المنسوقة"[5].

وقال السجستاني أيضًا: "الدليل عل أن الموضع موضع مبتدأ (وأما الراسخون فيقولون) (أما) لا تكاد تجيء وما بعدها رفع حتى تُثنى أو تثلث أو أكثر، كما قال الله تعالى: ﴿ أَمَّا

---

(١)آل عمران:٧.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٦٥- ٥٦٦.

(٣) وهم الذين رفعوا (الراسخين) عطفًا على لفظ الجلالة (الله).

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٦٧.

(٥)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٦٧.

ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ ﴾[١]، ثم أتبعها ﴿وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ﴾[٢]، ﴿وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ﴾[٣]، وقال ههنا: (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه)، ثم لم يقل: (وأمّا) ففيه دليل أن الموضع موضع مبتدأ منقطع من الكلام الذي قبله"[٤].

قال الأنباري اعتراضًا على رأي السجستاني هذا: "وهذا غلط؛ لأنه لو كان المعنى (وأما الراسخون في العلم فيقولون) لم يجز أن تحذف (أما) والفاء؛ لأنهما ليستا مما يضمر"[٥].

آراء العلماء في المسألة:

انقسمت آراء العلماء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يرى أنه لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله.

أكثر العلماء اختار هذا الرأي، بالوقوف على (إلا الله)، واستئناف جملة جديدة بالبدء بـ(الراسخون)، والخبر هو (يقولون)، حيث يستأثر الله بعلم التأويل، ويؤمن بذلك الراسخون في العلم.

اتفق السجستاني والأنباري في وجوب الوقوف على لفظ الجلالة (الله)، ولكن اختلفا في الحجج، حيث احتج السجستاني بحجتين انتقدهما الأنباري، وهما:

١-رفع الراسخين.

٢-عدم مجيء ما بعد (أما) مرفوعًا حتى تذكر مرتين، أو ثلاث، أو أكثر.

رد الأنباري الحجة الأولى بأن الراسخين أيضًا مرفوعة عند أصحاب المذهب الثاني، ورد الحجة الثانية بعدم جواز إضمار (أمّا) و(الفاء).

نذكر فيما يلي الذين يقفون على "إلا الله"، ويستأنفون جملة جديدة بعده بالبدء بـ"الراسخون"، وحججهم؛ كي نرى مدى صحة انتقاد الأنباري للسجستاني، وهم:

---

(١)الكهف:٧٩.

(٢)الكهف:٨٠.

(٣)الكهف:٨٢.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٧-٥٦٨.

(٥)إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٨/٢.

أبـو بكـر الصـديق[١]، وكـذلك الحسـن[٢]، وعائشـة[٣]، ومالـك[٤] –رضـي الله عـنهم–، وحجتهم: قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾[٥]، وكـذلك ابـن عبـاس[٦]، وابن عمر[٧]، وأبو نهيك الأسدي[٨]، وعروة بن الزبير[٩]، وعمر بن عبد العزيز[١٠]، والكسائي[١١]، والفراء[١٢]، والأخفش[١٣]، والطبري[١٤]، استدل الفراء، والطبري، بقراءة أبيّ بن كعب: "ويقول الراسخون"، وبقراءة عبد الله بن مسعود: "إن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون"، ومن هؤلاء أيضًا أبو عبيد[١٥]، وكذلك الزجاج إذ يقول: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ "يقولون صَدَّقْنا بأن الله يبعثنا، ويؤمنون بأن البعث حق، كما أن الإنشاء حق، ويقولون: (كل من عند ربنا)"[١٦]، ويقول أيضًا: "ويدل على أن الأمر الذي اشتبه عليهم لم يتدبروه

---

(١) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ١/١٣٦-١٣٧.

(٢) انظر إعراب القرآن للأصبهاني ٧٤، والبحر المحيط ٢/٤٠٠، واللباب في علوم الكتاب ٥/٤٠.

(٣) انظر إعراب القرآن للأصبهاني ٧٤، والمحرر الوجيز ١/٤٠٣، والجامع لأحكام القرآن ٥/٢٥، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/١٣٦-١٣٧، والبحر المحيط ٢/٤٠٠، واللباب في علوم الكتاب ٥/٤٠.

(٤) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/٢١٩، وإعراب القرآن للأصبهاني ٧٤، والمحرر الوجيز ١/٤٠٣، والبحر المحيط ٢/٤٠٠.

(٥)الأعراف:٥٣.

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٥، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/١٣٦-١٣٧، والبحر المحيط ٢/٤٠٠، واللباب في علوم الكتاب ٥/٤٠.

(٧)انظر الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٥.

(٨) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/٢١٩، الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٥، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/١٣٦-١٣٧، والبحر المحيط ٢/٤٠٠.

(٩) انظر المحرر الوجيز ١/٤٠٣، والجامع لأحكام القرآن ٥/٢٥، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/١٣٦-١٣٧، والبحر المحيط ٢/٤٠٠، واللباب في علوم الكتاب ٥/٤٠.

(١٠) انظر المحرر الوجيز ١/٤٠٣، والجامع لأحكام القرآن ٥/٢٥، والبحر المحيط ٢/٤٠٠.

(١١) انظر معاني القرآن ٩٦.

(١٢) معاني القرآن ١/١٩١.

(١٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٥، والبحر المحيط ٢/٤٠٠، واللباب في علوم الكتاب ٥/٤٠.

(١٤) تجامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/٢٢١.

(١٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٥، والبحر المحيط ٢/٤٠٠.

(١٦)معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٨.

قوله –عز وجل-: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ أي ذوو العقول"[١]، واستدل أيضا بقوله عز وجل: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٢]، ويقول: بأن هذه الآية دليل على إقرار بالبعث، ودليل على أنهم خالفوا من يتبع المتشابه؛ لأن الذين ابتغوا المتشابه هم الذين أنكروا البعث[٣]، ومنهم كذلك الجبائي، والخطابي[٤]، وأبو العباس القرطبي[٥]، وابن جزي الكلبي[٦]، واحتج الفخر الرازي وأبو حيان بعدة حجج، وهي:

أ–الدليل إذا دل على غير الظاهر علم أن المراد بعض المجازات، وليس الترجيح لبعض إلا بالأدلة اللفظية وهي ظنية، والظن لا يكفي في القطعيات[٧].

ب–ما قبل الآية يدل على ذم طالب المتشابه، ولو كان جائزًا لما ذُم؛ لأن طلب وقت الساعة بعض المتشابهات وهو ترك للظاهر ولا يجوز[٨].

ج–مدح الراسخين في العلم بأنهم قالوا آمنا به، ولو كانوا عالمين بتأويل المتشابه على التفصيل لما كان في الإيمان به مدح؛ لأن من علم شيئًا على التفصيل لابد أن يؤمن به، وإنما الراسخون يعلمون بالدليل العقلي أن المراد غير الظاهر، ويفوضون تعيين المراد إلى علمه تعالى، وقطعوا أنه الحق ولم يحملهم عدم التعيين على ترك الإيمان[٩].

د–لو كان الراسخون معطوفًا على الله للزم أن يكون (يقولون) خبر مبتدأ وتقديره هؤلاء، أم هم، فيلزم الإضمار أو حال، والمتقدم (الله)، و(الراسخون)، فيكون حالاً من الراسخين فقط وفيه ترك للظاهر[١٠].

---

(١)معاني القرآن وإعرابه ٣٧٩/١.

(٢)آل عمران:٩.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٧٩/١.

(٤) انظر البحر المحيط ٤٠٠/٢.

(٥) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٦٩٦/٦-٦٩٧.

(٦) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ١٣٦/١-١٣٧.

(٧) انظر التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ١٩٠/٧-١٩٢، والبحر المحيط ٤٠٠/٢-٤٠١.

(٨) انظر التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ١٩٠/٧-١٩٢، والبحر المحيط ٤٠٠/٢-٤٠١.

(٩) انظر التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ١٩٠/٧-١٩٢، والبحر المحيط ٤٠٠/٢-٤٠١.

(١٠)انظر التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ١٩٠/٧-١٩٢، والبحر المحيط ٤٠٠/٢-٤٠١.

هـ-قوله: (كل من عند ربنا) يقتضي فائدة، وهو أنهم آمنوا بما عرفوا بتفصيله ومالم يعرفوه، ولو كانوا عالمين بالتفصيل في الكل عري عن الفائدة، واستدلا بقول ابن عباس: إن تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير لا يقع جهله، وتفسير تعرفه العرب بألسنتها، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى، وبإجابة مالك عندما سئل عن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[١]: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة[٢].

و-قراءة أبي وابن عباس فيما رواه طاووس عنه: "إلا الله، ويقول الراسخون في العلم آمنا به"[٣].

ز-قراءة عبد الله بن مسعود: "وابتغاء تأويله إنْ تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون"[٤].

القسم الثاني: يرى أصحابه أن الله والراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه.

فـ(الراسخون) على هذا الرأي معطوفة عطف نسق على (الله)، والذين قالوا بهذا الرأي هم:

١-مجاهد[٥]، والربيع بن أنس[٦]، واستدلا بقراءة ابن عباس: "وهو ما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم يقولون آمنا به"[٧].

---

(١)طه:٥.

(٢) انظر التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ١٩٠/٧-١٩٢، والبحر المحيط ٤٠٠/٢-٤٠١.

(٣) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٢١/٥.

(٤) انظر التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ١٩٠/٧-١٩٢، والبحر المحيط ٤٠٠/٢-٤٠١، واللباب في علوم الكتاب ٤٠/٥-٤١.

(٥) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٢٠/٥، والمحرر الوجيز ٤٠٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٥/٥، وإعراب القرآن للأصبهاني ٧٤، واللباب في علوم الكتاب ٣٩/٥.

(٦)انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٢٠/٥، والمحرر الوجيز ٤٠٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٧/٥، وإعراب القرآن للأصبهاني ٧٤، واللباب في علوم الكتاب ٣٩/٥.

(٧) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٢٠/٥، والمحرر الوجيز ٤٠٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٧/٥، وإعراب القرآن للأصبهاني ٧٤، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٣٦/١، واللباب في علوم الكتاب ٤٠/٥.

استبعد هذه القراءة مكي بن أبي طالب، والأصبهاني لمخالفتها للمصحف[١]، وأضاف الأصبهاني سببًا آخر وهو تكرار اللفظ؛ لأن اللفظ الثاني يغني عن الأول[٢].

٢-محمد بن جعفر بن الزبير[٣]، والقاسم بن محمد[٤].

٣-ابن فورك، واستدل بقول الرسول -صلى الله عليه وسلم- لابن عباس[٥]: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"[٦].

٤-مكي بن أبي طالب، وعلل بقوله: "فهم يعلمون المتشابه، ولذلك وصفهم الله تعالى بالرسوخ في العلم، ولو كانوا جهالاً بمعرفة المتشابه لما وصفوا بالرسوخ في العلم"[٧].

٥-الزمخشري[٨].

القسم الثالث: يرى أن الراسخين في العلم يعلمون بعض التأويل.

ومن العلماء من قرب الخلاف فيها من الاتفاق، كابن عطية إذ يقول: "وهذه المسألة إذا تؤملت قرب الخلاف فيها من الاتفاق، وذلك أن الله تعالى قسم آي الكتاب قسمين: محكمًا ومتشابهًا، فالمحكم هو المتضح المعنى لكل من يفهم كلام العرب لايحتاج فيه إلى نظر ولايتعلق به شيء يلبس ويستوي في علمه الراسخ وغيره، والمتشابه يتنوع، فمنه ما لا يعلم البتة، كأمر الروح، وآماد المغيبات التي قد أعلم الله بوقوعها إلى سائر ذلك، ومنه ما يحمل على وجوه في اللغة ومناح في كلام العرب، فيتأول تأويله المستقيم، ويزال ما فيه مما عسى أن يتعلق به من تأويل غير مستقيم كقوله في عيسى ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[٩] إلى غير ذلك، ولا يسمى أحد راسخًا

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ١٨٧/١، وإعراب القرآن للأصبهاني ٧٤.

(٢) انظر إعراب القرآن للأصبهاني ٧٤.

(٣) المحرر الوجيز ٤٠٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٧/٥، والبحر لمحيط ٤٠٠/٢.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٧/٥.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٨/٥، والبحر لمحيط ٤٠١/٢.

(٦) صحيح ابن حبان (٧٠٥٥)، ٥٣١/١٥، كتاب إخباره -صلى الله عليه وسلم- عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم، وجامع الأصول في أحاديث الرسول (٦٦٠٢)، ٦٣/٩، باب عبد الله بن العباس -رضي لله عنهما-، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (٣٧١٩٣)، ٤٥٩/١٣، باب عبد الله بن العباس -رضي الله عنه-.

(٧) مشكل إعراب القرآن ١٨٧/١.

(٨) انظر الكشاف ٥٢٩/١.

(٩)النساء:١٧١.

إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيرًا بحسب ما قدر له، وإلا فمن لا يعلم سوى المحكم فليس يسمى راسخًا، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ الضمير عائد على جميع متشابه القرآن، وهما نوعان كما ذكرنا، فقوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ مقتض ببديهة العقل أنه يعلمه على الكمال والاستيفاء، يعلم نوعيه جميعًا، فإن جعلنا قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ عطفًا على اسم الله تعالى، فالمعنى إدخالهم في علم التأويل لا على الكمال، بل علمهم إنما هو في النوع الثاني من المتشابه، وبديهة العقل تقضي بهذا، والكلام مستقيم على فصاحة العرب"(١).

ونرجح الرأي الأول، وهو القائل بأن الراسخين في العلم لا يعلمون المتشابه ويقولون آمنّا، وهو رأي السجستاني والأنباري، إلا أنهما اختلفا في تعليل رفع ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾، وأنا أرجح ما ذهب إليه أبو بكر الأنباري في انتقاده للسجستاني الذي تجاهل الرأي الثاني القائل بعطف ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لاعتماد أصحابه على السماع، وللعل التي ذكروها، كما أن السجستاني خالف القاعدة النحوية التي لا تجيز إضمار (أما)، و(الفاء).

(١) المحرر الوجيز ٤٠٣/١.

المسألة الرابعة

توجيه "ما أصحاب الميمنة"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ﴿٩﴾ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾﴾[١].

جوّز السجستاني أن تكون (ما) صلة، أي: زائدة لا معنى لها، فقال: "يجوز أن تجعل (ما) صلة كأنك قلت: فأصحاب الميمنة أصحاب الميمنة"[٢].

اعترض الأنباري عليه وخطأه محتجًا عليه بحجة عقلية، ووجه الآية توجيهًا سليمًا عليه جمهور العلماء، فقال: "وهذا خطأ؛ لأنه قد علم أن (أصحاب الميمنة) ضد (أصحاب المشأمة)، فليس في هذا فائدة، وكل كلام لا فائدة فيه فهو محال فإن قال قائل: كيف جاز ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾﴾[٣]، ولم يجز (فأصحاب الميمنة أصحاب الميمنة)؟ قيل له: معنى قوله: "السابقون السابقون" (السابقون) إلى النبي –صلى الله عليه– هم السابقون إلى الجنة، ولو قلنا: (أصحاب اليمين أصحاب اليمين) لم يكن في هذا فائدة، وقال الفراء: إن شئت رفعت (السابقين) الأولين بالآخرين، والآخرين بالأولين، وإن شئت جعلت (السابقين) الآخرين نعتًا للأولين، ورفعت الأولين بما عاد من ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾﴾[٤][٥]، فمن الوجه الأول يحسن الوقف على السابقين الآخرين، ومن المذهب الثاني لا يحسن الوقف عليهم"[٦].

وقال أيضًا: "ومن حمل الآية الأولى على معنى: (فأصحاب الميمنة الذين يُعطون كتبهم بأيمانهم هم أصحاب الميمنة)، أي: هم أصحاب التقدم والأثرة وعلو المنزلة، جاز له أن يرفع الأصحاب الأولين بالأصحاب الآخرين، والآخرين بالأولين، وتكون (ما) توكيدًا لا موضع لها

---

(١)الواقعة:٨-١١.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢.

(٣)الواقعة:١٠.

(٤)الواقعة:١١.

(٥) انظر معاني القرآن ١٢٢/٣.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢.

من الإعراب، يقول الرجل من العرب لمخاطبه: اجعلني في يمينك ولا تجعلني في شمالك، أي اجعلني من أهل التقدم عندك، ولا تلحقني تقصيرًا وتأخيرًا، فاليمين كناية عن التقدم، والشمال كناية عن التأخر، أنشدنا أبو العباس لابن الدُّمَيْنة:

أَبِيــني أَفِي يُمــنى يــدَيْكِ جعَلْتِــني فــأفرحَ أم صَــيَّرْتِني في شِمالِــك[1]"[2]

آراء العلماء في المسألة:

للعلماء ثلاثة آراء في هذه المسألة هي:

الرأي الأول: رأي السجستاني:

أجاز السجستاني أن تكون (ما) صلة، والمعنى عنده: فأصحاب الميمنة أصحاب الميمنة، وهو رأي تفرد به، وانتقده عليه العلماء، منهم أبو بكر الأنباري إذ ذكر إن المعنى الذي ذكره السجستاني لا فائدة فيه، وكل كلام لا فائدة فيه محال، وكذلك أبو جعفر النحاس[3] معللاً بتعليل الأنباري، والأشموني، إذ قال مؤيدًا الأنباري: "وهو في العربية جائز صحيح إذ التقدير: فأصحاب الميمنة في دار الدنيا بالأعمال الصالحة هم أصحاب اليمين في القيامة"[4].

الرأي الثاني: رأي الأنباري، ومن وافقه:

يقول أبو بكر الأنباري: "(فالأصحاب) الأولون مرفوع بما عاد من (الأصحاب) الآخرين، و(ما) تعجب، كأنه قال: فأصحاب الميمنة ماهم"[5].

على هذا الرأي يكون (أصحاب) الأول مبتدأ، و(ما) ابتداء ثان، وهو استفهام معناه التعجب والتعظيم، و(أصحاب) الثاني خبر (ما)، و(ما) وخبرها خبر أصحاب الأول، وجاز ذلك وليس في الجملة ما يعود على المبتدأ؛ لأن المعنى ما هم، فهم يعود على المبتدأ الأول، و(أصحاب) الثاني هو الأول[6]، فهو كلام محمول على معناه لا على لفظه[7].

---

(١) من بحر الطويل، وهو لابن الدمينة في ديوانه ١٧، وانظر الأغاني ١٤٤/١٥.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢- ٩٢١.

(٣) انظر القطع والائتناف ٧٠٨.

(٤) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٨١.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٣.

(٧) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٢٥٧.

وهذا الوجه ذكره الفراء[١]، والطبري[٢]، والزجاج[٣]، ومكي[٤]، وأبو البركات الأنباري[٥]، والعكبري[٦]، والقرطبي[٧]، والبيضاوي[٨]، وابن جزي[٩]، وأبو حيان[١٠]، والسمين الحلبي[١١]، وابن عادل الدمشقي[١٢].

الرأي الثالث: أيضًا ذكره الأنباري:

وهو أن تكون (أصحاب) مبتدأ، و(ما) تأكيدًا لا موضع لها من الإعراب، والخبر (أولئك المقربون)، والمعنى: فالذين يعطون كتابهم بأيمانهم هم أصحاب التقدم وعلو المنزلة[١٣].

وأيده النحاس[١٤]، والقرطبي[١٥]، وزكريا الأنصاري[١٦].

وأما العكبري فقد رد هذا الوجه معللاً بقوله: "وقيل: (ما أصحاب الميمنة) لا موضع له، وكذلك (ما أصحاب المشأمة)، و(السابقون السابقون)، وخبر الأول (أولئك المقربون)، وهذا بعيد؛ لأن أصحاب المشأمة ليسوا من المقربين"[١٧].

يتضح من خلال ما سبق تأييد العلماء للرأي الثاني، فهو الرأي الراجح، وانتقاد الأنباري للسجستاني في محله.

---

(١) انظر معاني القرآن ١٢٢/٣.

(٢) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٨٩/٢٢.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/٥-١٠٩.

(٤) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٢٥٧.

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٤/٢.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٣.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٨٣/٢٠.

(٨) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٧٧/٥.

(٩) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٣٩٩/١.

(١٠) انظر البحر المحيط ٢٠٤/٨.

(١١) انظر الدر المصون ١٩٤/١٠-١٩٥.

(١٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٧٥/١٨.

(١٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢.

(١٤) انظر القطع والائتناف ٧٠٨.

(١٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٨٣/٢٠.

(١٦) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٢٣.

(١٧) التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٣.

المسألة الخامسة

توجيه "حور عين"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴿١٤﴾ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴿١٥﴾ مُّتَّكِـِٔينَ عَلَيْهَا مُتَقَٰبِلِينَ ﴿١٦﴾ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[١].

يرى السجستاني بأن (حور) لا يجوز أن تكون منسوقة على (أكواب) معللاً بقوله: "لا يجوز أن تكون (الحور) منسوقات على (الأكواب)؛ لأنه لا يجوز أن يطوف الولدان بالحور العين"[٢].

واعترض الأنباري على هذا الكلام؛ لأن العطف في هذا الموضع أسلوب عربي فصيح أيّده بوجوه من أوجه القراءات، والشعر العربي، وأقوال العلماء، فقال: "وهذا خطأ منه؛ لأن العرب تتبع اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى، من ذلك قراءة أكثر الأئمة في سورة المائدة "وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين"[٣]، فخفضوا الأرجل على النسق على الرؤوس، وهي تخالفها في المعنى لأن الرؤوس تمسح والأرجل تغسل، قال الحطيئة:

إذا مـــا الغانِيـــاتُ بـــرَزْن يومًـــا وزَجَّجْـــنَ الحواجِـــبَ والعُيـــونا[٤]

فنسق (العيون) على (الحواجب) و(العيون) لا تزجّج إنما تكحّل، وهذا كثير في كلام العرب، وقال الفراء: يلزم مَن رفع (الحور العين) لأنهن لا يطاف بهن أن يرفع (الفاكهة واللحم)؛ لأنهما لا يُطاف بهما إنما يطاف بـ(الخمر) وحدها[٥]، وقال الفراء: الخفض وجه القراءة[٦]، وبه

---

(١)الواقعة:١٢-٢٢.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢.

(٣)المائدة:٦.

(٤)من بحر الوافر، البيت ليس للحطيئة، بل هو للراعي النميري في ديوانه ٢٦٩، وابن الأنباري أخطأ في نسبته، انظر تأويل مشكل القرآن ١٦٥، وأساس البلاغة مادة (زجج) ٤٠٩/١، شرح شواهد المغني ٢٦٣.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٣/٣.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٣/٣.

يقرأ أصحاب عبد الله، وفي قراءة أبي بن كعب: (وحورًا عينًا)[١] بالنصب على معنى (ويزوجون حورًا عينًا، ويعطون حورًا عينًا)، فمن هذه القراءة أيضًا يحسن الوقف على (يشتهون)[٢]"[٣].

آراء العلماء في المسألة:

تعددت توجيهات العلماء لـ(حور عين)، وهي على النحو التالي:

أولاً: حالة الرفع:

قرأ الحسن[٤]، وابن عامر[٥]، وابن كثير[٦]، وعاصم[٧]، والأعمش[٨]، وأبو عمرو بن العلاء[٩]، ونافع[١٠]، والكسائي (وحورٌ عينٌ) برفعهما[١١]، وهي قراءة الجمهور[١٢]، واختيار الفراء[١٣]، وأبي عبيد[١٤].

وفي وجه الرفع تسعة أوجه:

---

(١) انظر المحتسب ٣٠٩/٢.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٤/٣.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢- ٩٢٣.

(٤) انظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

(٥) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦، وحجة القراءات ٦٩٥، والدر المصون ٢٠٢/١٠، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٨١، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

(٦) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦، وحجة القراءات ٦٩٥، والدر المصون ٢٠٢/١٠، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٨١، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

(٧) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦، وحجة القراءات ٦٩٥، والدر المصون ٢٠٢/١٠، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٨١، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

(٨) انظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

(٩) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦، وحجة القراءات ٦٩٥، والدر المصون ٢٠٢/١٠، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٨١، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

(١٠) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦، وحجة القراءات ٦٩٥، والدر المصون ٢٠٢/١٠، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٨١، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

(١١) انظر معاني القرآن ٢٤٠.

(١٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٩١/٢٠، والبحر المحيط ٢٠٦/٨.

(١٣) انظر معاني القرآن ١٢٣/٣.

(١٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢٧/٤، وحجة القراءات ٦٩٥، والجامع لأحكام القرآن ١٩١/٢٠.

الوجه الأول: أن يكون (حور) مبتدأ خبره مضمر، تقديره: ولهم، أو فيها، وهذا الوجه الأول الذي أجازه السجستاني[١]، وأجازه أيضًا الأنباري[٢]، متبعَين في ذلك سيبويه، فقد رفع (وحور عين) على الحمل على المعنى؛ لأن المعنى عنده: لهم فيها، حمله على شيء لا ينقُضُ الأول في المعنى[٣].

ووافقهم أبو عبيد[٤]، والأخفش[٥]، والطبري[٦]، والزجاج[٧]، وابن خالويه، والتقدير حسب رأيهم: (ومع ذلك حور عين)[٨]، ومن المجيزين لهذا الوجه أيضًا أبو علي الفارسي[٩]، وأبو عمرو الداني[١٠]، والزمخشري[١١]، وأبو البركات الأنباري[١٢]، والعكبري[١٣]، والبيضاوي[١٤]، وابن جزي[١٥]، وأبو حيان[١٦]، والسمين الحلبي[١٧]، وزكريا الأنصاري[١٨]، والأشموني[١٩].

الوجه الثاني: عطف (حور) على (ولدان)، أي أن الحور يطفن عليهم بذلك كالولائد في الدنيا.

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٩١/٢٠.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢.

(٣) انظر كتاب سيبويه ١٧١/١-١٧٢.

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢٧/٤، وحجة القراءات ٦٩٥، والجامع لأحكام القرآن ١٩١/٢٠.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٩١/٢٠.

(٦) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣٠١/٢٢-٣٠٢.

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه ١١١/٥.

(٨) الحجة في القراءات السبع ٢٢٢.

(٩) الحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦.

(١٠) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٥٥١.

(١١) انظر الكشاف ٢٦/٦.

(١٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٥/٢.

(١٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٤.

(١٤) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٨٧/٥.

(١٥) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٠٠/١.

(١٦) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(١٧) انظر الدر المصون ٢٠٣/١٠.

(١٨) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٢٣.

(١٩) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٨١.

وهو رأي اليزيدي[١]، والطبري[٢]، ورأي العكبري كذلك معللاً بأن الطواف على (الحور) بأنه للتنعيم لا للخدمة[٣]، وعلق السمين الحلبي على قول للخدمة بأنه يكون أبلغ[٤].

وأجاز هذا الوجه أيضًا الزمخشري[٥]، والبيضاوي[٦]، وابن جزي[٧].

الوجه الثالث: أن يعطف (حور) على الضمير المستكن في (متكئين)، وسوغ ذلك الفصل بما بينهما.

وهذا الرأي أجازه أبو علي الفارسي[٨]، وابن جزي[٩]، وأبو حيان[١٠]، والسمين الحلبي[١١].

الوجه الرابع: أن يعطف (حور) على مبتدأ وخبر حذفا معًا، تقديره: (لهم هذا كله، وحور عين.

قاله أبو حيان[١٢]، ورد عليه السمين الحلبي بقوله: "وفيه نظر؛ لأنه إنما عطف على المبتدأ وحده، وذلك الخبر له، ولما عطف هو عليه"[١٣].

الوجه الخامس: أن يكون (حور) خبرًا لمبتدأ مضمر، أي نساؤهم حور.

وهذا ما ذكره أبو البقاء[١٤]، والسمين الحلبي[١٥].

---

(١) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٢٦٥.

(٢) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣٠٢/٢٢.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٤.

(٤) انظر الدر المصون ٢٠٣/١٠.

(٥) انظر الكشاف ٢٦/٦.

(٦) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٨٧/٥.

(٧) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٠٠/١.

(٨) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦.

(٩) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٠٠/١.

(١٠) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(١١) انظر الدر المصون ٢٠٣/١٠.

(١٢) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(١٣) الدر المصون ٢٠٣/١٠.

(١٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٤.

(١٥) انظر الدر المصون ٢٠٣/١٠.

الوجه السادس: رفع (حور)، وإضافته إلى (عين).

قرأ بهذا الوجه قتادة[١]، وأجازه أبو حيان[٢]، والسمين الحلبي[٣].

الوجه السابع: عطف حور على (ثلة)، و(ثلة) مبتدأ، والخبر (على سرر موضونة).

وهذا الرأي أجازه القرطبي[٤].

الوجه الثامن: حمل الرفع على قوله: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴿١٥﴾﴾، أي على سرر موضونة حور عين، أو حور عين على سرر موضونة، لأن الوصف قد جرى عليهن فاختصصن، فجاز أن يرفع بالابتداء، ولم يكن كالنكرة إذا لم توصف، وهذا الرأي أجازه أبو علي الفارسي[٥].

الوجه التاسع: العطف على الضمير في (متقابلين): وأجازه أبو علي الفارسي[٦].

ثانيًا: حالة الجر:

وهو وجه أثنى عليه الفراء، وعدّه وجه العربية، فقال: "وهو وجه العربية"[٧]، وبه قرأ عدد من القراء (حورٍ عينٍ) بالخفض، ومنهم: أبو عبد الرحمن السلمي[٨]، والحسن[٩]، وطلحة[١٠]، وأبو جعفر[١١]، وأبان[١٢]، وعمرو بن عبيد[١٣]،

---

(١) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨، الدر المصون ٢٠٤/١٠، واللباب في علوم الكتاب ٣٩٢/١٨.

(٢) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(٣) انظر الدر المصون ٢٠٤/١٠.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٩١/٢٠.

(٥) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦.

(٦) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦.

(٧) انظر معاني القرآن ١٢٣/٣.

(٨) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(٩) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(١٠) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(١١) انظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي، ت ١٣٠هـ. غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٣٣.

(١٢) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(١٣) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

والأعمش[١]، وحمزة[٢]، ونافع، والمفضل[٣]، والكسائي[٤].

أما من حيث التوجيه الإعرابي لهذا الوجه فقد تعددت فيه الآراء، وهي على النحو الآتي:

الوجه الأول: العطف على المعنى، ومعناه: ينعمون بلحم طير، وكذلك ينعمون بحور عين.

وهو وجه أجازه السجستاني[٥]، وهو موافق لما ذكره الطبري[٦]، والزجاج[٧]، والنحاس[٨]، والزمخشري[٩]، والقرطبي[١٠]، وابن جزي[١١]، وأبو حيان[١٢]، والسمين الحلبي[١٣]، وابن عادل الدمشقي[١٤].

الوجه الثاني: العطف على جنات النعيم على تقدير حذف المضاف، كأنه قال: وفي معاشرة حور أو مصاحبة حور، وهو وجه أجازه الفراء[١٥]، والقرطبي[١٦].

وهذه الحالة الثانية التي أجازها الأنباري[١٧]، وهي موافقة لما ذكره بعض العلماء،

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢٧/٤، والبحر المحيط ٢٠٦/٨.

(٢) انظر السبعة في القراءات ٦٢٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٧/٤، والحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦، وحجة القراءات ٦٩٥، والدر المصون ٢٠٢/١٠، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

(٣) انظر السبعة في القراءات ٦٢٢، والحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦.

(٤) انظر السبعة في القراءات ٦٢٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٧/٤، والحجة للقراء السبعة ٢٥٥/٦، وحجة القراءات ٦٩٥، والبحر المحيط ٢٠٦/٨، والدر المصون ٢٠٢/١٠، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

(٥) انظر القطع والائتناف ٧٠٩.

(٦) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣٠١/٢٢-٣٠٢.

(٧) انظر معاني القرآن ١١١/٥.

(٨) انظر إعراب القرآن ٣٢٧/٤.

(٩) انظر الكشاف ٢٦/٦.

(١٠) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٩٠/٢٠.

(١١) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٠٠/١.

(١٢) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(١٣) انظر الدر المصون ٢٠٢/١٠.

(١٤) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٩٠/١٨.

(١٥) انظر معاني القرآن ١٢٣/٣.

(١٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٩٠/٢٠.

(١٧) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢.

منهم أبو علي الفارسي[١]، الزمخشري[٢]، والعكبري[٣]، والقرطبي[٤]، والبيضاوي[٥].

وأما أبو حيان فقد انتقد الزمخشري لاختياره هذا الوجه بقوله: "وهذا فيه تفكيك كلام أعجمي"[٦].

رد عليه السمين الحلبي، ومؤيدًا لما ذكره الزمخشري بقوله: "والذي ذهب إليه معنى حسن جدًا، وهو على حذف مضاف، أي وفي مقاربة حور، وهذا الذي عناه الزمخشري، وقد صرح غيره بتقدير هذا المضاف"[٧].

الوجه الثالث: العطف على (أكواب) في اللفظ دون المعنى:

وهذا الوجه أجازه الفراء[٨]، وهي الحالة الثالثة التي أجازها الأنباري[٩]، وتبعه الزمخشري[١٠]، وأبو حيان[١١]، والعكبري[١٢]، والبنا[١٣].

وأما ابن عادل الدمشقي فقد انتقد العكبري لاختياره هذا الرأي بقوله: "ولا التفات إلى قول أبي البقاء: عطفًاعلى (أكواب) في اللفظ دون المعنى؛ لأن الحور لا يطاف بها"[١٤].

الوجه الرابع: العطف على (أكواب) حقيقة، والولدان يطوفون عليهم بالحور أيضًا، فإن فيه لذة لهم إذا طافوا عليهم بالمأكول، والمشروب، والمتفكه به، والمنكوح.

---

(١) انظر الحجة للقراء السبعة ٦/٢٥٥.

(٢) انظر الكشاف ٦/٢٦-٢٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٤.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٠/١٩٠.

(٥) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥/١٧٨.

(٦) انظر البحر المحيط ٨/٢٠٦.

(٧) انظر الدر المصون ١٠/٢٠٢.

(٨) انظر معاني القرآن ٣/١٢٣.

(٩) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٢١.

(١٠) انظر الكشاف ٦/٢٦-٢٧.

(١١) انظر البحر المحيط ٨/٢٠٦.

(١٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٤.

(١٣) انظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٩.

(١٤) اللباب في علوم الكتاب ١٨/٣٩٠.

وهـذا مـا أجـازه أبـو عمـرو العـلاء، وقطـرب، وذكـره السـمين الحلـبي[١]، وابـن عـادل الدمشقي[٢].

وذكر الفراء[٣]، وكذلك الزجاج بأن أكثر القراء على الرفع، وكرهوا الخفض؛ لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن[٤].

الوجه الخامس: العطف على كأس:

يقول ابن خالويه: "الحجة لمن خفض: أنه أشركهن في الباء الداخلة في قوله: "يطوف عليهم" بكأس من معين وبحور عين، فقطعهن بالواو، ولم يفرق بين أن يطاف به، وبين أن يطوف بنفسه"[٥].

ثالثًا: حالة النصب:

قرأ بالنصب أبي بن كعب[٦]، وعبد الله بن مسعود[٧].

وتوجيه ذلك على النحو الآتي:

الوجه الأول: إن (حور) منصوب بإضمار فعل، أي يعطون أو يؤتون أو يجازون حورًا، وفي هذه الحالة يحسن الوقف على (يشتهون).

وأجـاز هـذا الـرأي الفـراء[٨]، وهـو الوجـه الثالـث الـذي أجـازه السجسـتاني[٩]، ووافقـه الزمخشري[١٠]، والعكبري[١١].

---

(١) انظر الدر المصون ٢٠٢/١٠.

(٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٩٠/١٨.

(٣) انظر معاني القرآن ١٢٣/٣.

(٤) انظر معاني القرآن ١١٠/٥-١١١.

(٥) الحجة في القراءات السبع ٢٢٢.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٣/٣، والقطع والائتناف ٧٠٩، والبحر المحيط ٢٠٧/٨، والدر المصون ٢٠٢/١٠.

(٧) انظر البحر المحيط ٢٠٧/٨، والدر المصون ٢٠٢/١٠.

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٣/٣.

(٩) انظر القطع والائتناف ٧٠٩.

(١٠) انظر الكشاف ٢٧/٦.

(١١) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٤.

الوجه الثاني: أن يكون محمولاً على معنى (يطوف عليهم)؛ لأن معناه يعطون كذا كذا، فعطف هذا عليه، وفي هذه الحالة يحسن الوقف على (يشتهون).

أجاز هذا الرأي أبو جعفر النحاس[١]، وأبو البركات الأنباري[٢]، والقرطبي[٣]، وأبو حيان[٤]، والأشموني[٥].

وأما الزجاج فقد ذكر بأن هذه القراءة تخالف المصحف الذي هو الإمام، وأهل العلم يكرهون أن يقرأ بما يخالف الإمام[٦].

الوجه الثالث: نصب (حور)، وإضافته إلى (عين).

قرأ بهذه القراءة ابن مقسم[٧]، وأجاز هذا الرأي أبو حيان[٨]، والسمين الحلبي[٩].

وعلى هذا يكون اعتراض الأنباري على السجستاني صحيحًا؛ لأنه منع وجهًا سائغًا من وجوه العربية، وهو العطف على اللفظ دون المعنى، وأجازه عدد من العلماء الكبار كالفراء، والزمخشري، وأبي حيان، والعكبري.

---

(١) انظر القطع والائتناف ٧٠٩-٧١٠.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٤/٢.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٩٠/٢٠.

(٤) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(٥) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٨١-٣٨٢.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ١١١/٥.

(٧)انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨، والدر المصون ٢٠٤/١٠، واللباب في علوم الكتاب ٣٩٢/١٨.

(٨) انظر البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(٩) انظر الدر المصون ٢٠٤/١٠.

المسألة السادسة

الوقف على "قد أنزل الله إليكم ذكرًا"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾[1].

ذهب السجستاني إلى أن الوقف على (ذكرًا) تام، وهو أمر اعترض عليه الأنباري، وخطأه؛ لأن كلمة (رسولاً) التي بعدها منصوبة على الإتباع، ولا يحسن الوقف على المتبوع دون الإتيان بالتابع، فقال الأنباري: "قال السجستاني: هو تام، وهذا خطأ؛ لأن (الرسول) منصوب على الإتباع لـ(الذكر)، ولا يحسن الوقف على متبوع دون تابع، ولو رفع رافع (الرسول) على معنى (هو رسول) حسُن الوقف على (الذكر)، فإن قال قائل: كيف يكون (الرسول) تابعًا لـ(الذكر)، و(الرسول) لا ينزل، وإنما ينزل القرآن؟ قيل له: (أنزل) محمول على معنى (أظهر وبيّن) كما قال الشاعر:

إذا تغنّى الحَمامُ الوُرْقُ هيَّجَني ... ولو تعزَّيْتُ عنها أمّ عمارِ[2]

فنصب (أم عمار) بـ(هيجني) بمعنى (ذكرني)، وقال بعض البصريين: الرسول منصوب على الإغراء بإضمار (عليكم رسولاً)، (ابتغوا رسولاً)، وإنما صلُح وقوع الإغراء بنكرة؛ لأنها وصلت بـ(يتلو) فأدنَتْها الصلة من المعرفة. فمَن أخذ بهذا القول قال: الوقف على (ذكر) تام، وفي (رسول) وجه ثالث وهو أن ينصب بمشتق من (ذكر) يُراد به (قد أنزل الله إليكم ذكرًا يذكر رسولاً) فمن أخذ بهذا قال: الوقف على (ذكر) حسن، وليس بتام"[3].

آراء العلماء في المسألة:

---

(١)الطلاق: ١٠- ١١.

(٢) من بحر البسيط، والبيت في ديوان النابغة الذبياني ٢٠٣ و(ذكَّرَني) مكان (هيجني)، وانظر كتاب سيبويه ٢٨٦/١ و(تغرّبت) مكان (تعزيت)، والأضداد ٣٤١.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٩/٢- ٩٤٠.

تعددت آراء العلماء في إعراب (رسولاً) على النحو الآتي:

١-منصوب بالمصدر بالمنون قبله؛ لأنه ينحل لحرف مصدري وفعل، كأنه قيل: أن ذكر رسولاً، ويكون ذكره الرسول قوله: (محمد رسول الله)، والمصدر المنون عامل، وعلى هذا الوجه لا يوقف على (ذكرًا)، ذكر ذلك أبو بكر الأنباري(١)، والأشموني(٢).

وهذا الوجه من الإعراب هو رأي الزجاج(٣)، والفارسي(٤). وأجازه مكي(٥)، والزمخشري(٦)، وأبو البركات(٧)، والعكبري(٨)، والقرطبي(٩)، والبيضاوي(١٠)، وابن جزي(١١)، والسمين الحلبي(١٢).

٢-جعل نفس الذكر مبالغة، ويكون محمولاً على المعنى، كأنه قال: قد أظهر لكم ذكرًا رسولاً، فيكون من باب بدل الشيء من الشيء.

وهذا رأي أبي بكر الأنباري(١٣)، وأجازه ابن عطية(١٤)، وأبو البركات(١٥)، والقرطبي(١٦)، وأبو حيان(١٧)، والسمين الحلبي(١٨).

٣-بدل من (الذكر) على حذف مضاف من الأول، تقديره: أنزل ذا ذكر رسولاً.

---

(١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٩/٢.

(٢) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٩٦-٣٩٧.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٨٨/٥.

(٤) انظر الإيضاح ١٤١.

(٥) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٥٥٢.

(٦) انظر الكشاف ١٥١/٦.

(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٤٤/٢.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٨.

(٩) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦٢/٢١.

(١٠) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٢٢/٥.

(١١) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٦٠/١.

(١٢) انظر الدر المصون ٣٥٨/١٠.

(١٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٩/٢.

(١٤) انظر المحرر الوجيز ٣٢٧/٥.

(١٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٤٤/٢.

(١٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦٢/٢١.

(١٧) انظر البحر المحيط ٢٨٢/٨-٢٨٣.

(١٨) انظر الدر المصون ٣٥٨/١٠.

ذكر هذا الرأي الزمخشري[١]، والسمين الحلبي[٢]، وابن عادل الدمشقي[٣].

٤-نعت لـ(الذكر) على حذف مضاف من الأول.

أجازه القرطبي[٤]، والسمين الحلبي[٥]، وابن عادل الدمشقي[٦].

٥-بدل منه على حذف مضاف أي ذكرًا ذا رسول، وأجازه النحاس[٧]، والسمين الحلبي[٨]، والأشموني[٩].

وعلى هذا الوجه لا يوقف على (ذكرًا)، وقد وضح ذلك النحاس[١٠]، والأشموني[١١].

٦-نعت لـ(ذكرًا)، أو على حذف مضاف، أي ذكرًا ذا رسول، (ذا) رسول نعتًا لـ(ذكرًا)، وعلى هذا الوجه لا يوقف على ذكرًا، كما قال الأشموني[١٢].

وهذا هو رأي السدي حيث يقول: (الذكر القرآن، والرسول محمد -صلى الله عليه وسلم-، والتقدير في العربية على هذا (ذكرًا ذا رسول)، ثم حذف)[١٣].

ذكره الطبري[١٤]، والزجاج[١٥]، والنحاس[١٦]، وابن عطية[١٧]، والقرطبي[١٨]، ويعلل البيضاوي

---

(١) انظر الكشاف ١٥١/٦.

(٢) انظر الدر المصون ٣٥٨/١٠.

(٣) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٨٧/١٩.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦٢/٢١.

(٥) انظر الدر المصون ٣٥٨/١٠.

(٦) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٨٧/١٩.

(٧) انظر القطع والائتناف ٧٤٦.

(٨) انظر الدر المصون ٣٥٨/١٠.

(٩) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٩٦-٣٩٧.

(١٠) انظر القطع والائتناف ٧٤٦.

(١١) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٩٦-٣٩٧.

(١٢) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٩٦-٣٩٧.

(١٣) إعراب القرآن للنحاس ٤٥٥/٤، وانظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٥٥٢، ولم أقف عليه في تفسيره.

(١٤) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٧٥/٢٣.

(١٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٨٨/٥.

(١٦) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٥٥/٤.

(١٧) انظر المحرر الوجيز ٣٢٧/٥.

(١٨) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦٢/٢١.

لمن فسر الرسول بمحمد –صلى الله عليه وسلم– بقوله: "لمواظبته على تلاوة القرآن، أو تبليغه، وعبر عن إرساله بالإنزال ترشيحًا، أو لأنه مسبب عن إنزال الوحي إليه"[١].

وأجازه أبو حيان[٢]، والسمين الحلبي[٣]، وابن عادل الدمشقي[٤]، والأشموني[٥].

٧–(رسولاً) بمعنى رسالة، فيكون (رسولاً) بدلاً صريحًا من غير تأويل، أوبيانًا عند من يرى جريانه في النكرات، وعلى هذا الوجه لا يوقف على (ذكرًا)، كما ذكر النحاس[٦]، وأبو عمرو الداني[٧]، وزكريا الأنصاري[٨].

ذكر هذا الرأي السدي[٩]، ورجحه الطبري، وتأويل الكلام عنده: "قد أنزل الله إليكم يا أولي الألباب ذكرًا من الله لكم يذكركم به، وينبهكم على حظكم من الإيمان بالله، والعمل بطاعته رسولاً يتلو عليكم آيات الله أنزلها عليه مبينات لمن سمعها وتدبرها أنها من عند الله"[١٠]. ورجحه أيضاً ابن عطية[١١]. وأجازه النحاس[١٢]، ومكي[١٣]، وأبو عمرو[١٤].

ويقول العكبري: "(يتلو) على هذا الوجه يجوز أن يكون نعتًا، وأن يكون حالاً من اسم (الله) تعالى"[١٥].

---

(١) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٢٢/٥.

(٢) انظر البحر المحيط ٢٨٢/٨–٢٨٣.

(٣) انظر الدر المصون ٣٥٨/١٠.

(٤) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٧٨/١٩.

(٥) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٩٦–٣٩٧.

(٦) انظر القطع والائتناف ٧٤٦.

(٧) انظر المكتفى في بيان الوقف والابتدا ٥٧٤/٢–٥٧٥.

(٨) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٢٧.

(٩) انظر المحرر الوجيز ٣٢٧/٥، ولم أقف عليه في تفسيره.

(١٠) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٧٦/٢٣.

(١١) انظر المحرر الوجيز ٣٢٧/٥.

(١٢) انظر إعراب القرآن ٤٥٥/٤–٤٥٦.

(١٣) انظرالهداية إلى بلوغ النهاية ٧٥٥٢–٧٥٥٣.

(١٤) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٥٧٤/٢–٥٧٥.

(١٥) التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٨.

وأجاز هذا الرأي أيضًا القرطبي[١]، والبيضاوي[٢]، وابن جزي[٣]، وأبو حيان[٤]، وزكريا الأنصاري[٥].

وأما السمين فقد استبعد هذا الرأي بقوله: "إلا أن هذا يُبعده قوله: (يتلو عليكم)؛ لأن الرسالة لا تتلو إلا بمجاز"[٦].

٨-منصوب بفعل مقدر، أي أرسل رسولاً لدلالة ما تقدم عليه، وعلى هذا الوجه يوقف على (ذكرًا)، كما قال النحاس[٧]، والأشموني[٨].

قاله السدي[٩]، والكسائي[١٠]، وجوَّده الزجاج[١١]، وابن جزي الكلبي[١٢].

وأجاز النحاس أن يكون التقدير: (واذكر).

ولايجوز على هذا الوجه الوقوف على (ذكرًا)[١٣].

وذكر هذا الوجه أيضًا مكي[١٤]، وأبو عمرو[١٥]، والبغوي[١٦]، والزمخشري[١٧]، وأبو البركات[١٨]،

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦٢/٢١.

(٢) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٢٢/٥.

(٣) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٦٠/١.

(٤) انظر البحر المحيط ٢٨٢/٨-٢٨٣.

(٥) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٢٧.

(٦) انظر الدر المصون ٣٥٩/١٠.

(٧) انظر القطع والائتناف ٧٤٦.

(٨) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٩٦-٣٩٧.

(٩) انظر البحر المحيط ٢٨٢/٨-٢٨٣، ولم أقف عليه في تفسيره.

(١٠) انظر القطع والائتناف ٧٤٦.

(١١) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٨٨/٥.

(١٢) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٥٩/١-٤٦٠.

(١٣) انظر القطع والائتناف ٧٤٦.

(١٤) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٥٥٣.

(١٥) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٥٧٤/٢-٥٧٥.

(١٦) انظر معالم التنزيل ١٥٧/٨.

(١٧) انظر الكشاف ١٥١/٦.

(١٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٤٤/٢.

والعكبري[١]، والبيضاوي[٢]، والسمين الحلبي[٣]، وابن عادل الدمشقي[٤]، والأشموني[٥].

٩-منصوب على الإغراء، أي اتبعوا والزموا رسولاً هذه صفته، وعلى هذا الوجه يوقف على (ذكرًا)كما ذكر أبو بكر الأنباري[٦]، وأبو عمرو الداني[٧]، وقد عللا لجواز هذا الوجه بدنو النكرة من المعرفة، فالنكرة هنا وصلت بـ(يتلو)[٨].

وتبعهما أبو البركات[٩]، والقرطبي[١٠]، وزكريا الأنصاري[١١]، والأشموني[١٢].

١٠-(رسولاً) هو جبريل، أبدل من (ذكرًا)، لأنه وصف بتلاوة آيات الله، فكان إنزاله في معنى إنزال الذكر، فصح إبداله منه[١٣]، أو لكثرة ذكره، أو لأنه مذكور في السماوات[١٤].

أجاز هذا الرأي الزجاج[١٥]، ورجحه الزمخشري[١٦]، وذكره أيضًا البيضاوي[١٧]، واستبعده ابن جزي الكلبي[١٨]، ويقول أبو حيان عن هذا الاختيار: "ولا يصح لتباين المدلولين بالحقيقة، ولكونه لا يكون بدل بعض ولا بدل اشتمال"[١٩].

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٨.

(٢) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٢٢/٥.

(٣) انظر الدر المصون ٣٥٨/١٠.

(٤) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٧٨/١٩.

(٥) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٩٦-٣٩٧.

(٦) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٩/٢.

(٧) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٥٧٤/٢-٥٧٥.

(٨) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٩/٢، والمكتفى في الوقف والابتدا ٥٧٤/٢-٥٧٥.

(٩) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٤٤/٢.

(١٠) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦٢/٢١.

(١١) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٢٧.

(١٢) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٩٦-٣٩٧.

(١٣) انظر الكشاف ١٥١/٦.

(١٤) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٢٢/٥.

(١٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٨٨/٥.

(١٦) انظر الكشاف ١٥١/٦.

(١٧) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٢٢/٥.

(١٨) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٦٠/١.

(١٩) انظر البحر المحيط ٢٨٢/٨.

وأما السمين فيصحح ما قاله الزمخشري بقوله: "وهذا الذي قاله الزمخشري سبقه إليه الكلبي، وأما اعتراضه عليه فغير لازم؛ لأنه بولغ فيه حتى جعل نفس الذكر كما تقدم بيانه"(١).

١١-قرئ (رسول) بالرفع على إضمار مبتدأ، أي هو رسول، وعلى هذا الوجه يحسن الوقف على (الذكر) كما قال أبو بكر الأنباري(٢).

أجاز هذا الوجه الفراء معللاً بحسن الاستئناف بعد الآيات؛ لأن الذكر رأس آية(٣).

تبعه أبو بكر الأنباري(٤)، والزمخشري(٥)، وأبو حيان(٦).

١٢-المراد بالذكر الشرف، وقد أقام المضاف إليه مقام المضاف، والتقدير: ذكر أشرف رسول، أو ذكرًا ذِكر رسول، فيكون (رسولاً) بدلاً منه، وبيانًا له، كأنه في نفسه شرف إما لأنه شرف للمنزل عليه، وإما لأنه ذو مجد.

أجازه الزمخشري(٧)، والعكبري(٨)، والقرطبي(٩).

١٣-جعل لكثرة ذكره لله، وعبادته كأنه ذكر، قاله الزمخشري(١٠).

١٤-منصوب بتقدير أعني، ذكره مكي(١١)، وأبو البركات(١٢).

١٥-هو مفعول معه، والتقدير: قد أنزل الله إليكم ذكرًا مع رسول، وفي هذه الحالة لا

---

(١) انظر الدر المصون ٣٥٨/١٠.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٩/٢.

(٣) انظر معاني القرآن ١٦٤/٣.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٩/٢.

(٥) انظر الكشاف ١٥١/٦.

(٦) انظر البحر المحيط ٢٨٣/٨.

(٧) انظر الكشاف ١٥١/٦.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٨.

(٩) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦٢/٢١.

(١٠) انظر الكشاف ١٥١/٦.

(١١) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٥٥٢.

(١٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٤٤/٢.

يوقف على (ذكرًا)، ذكره النحاس[١]، وأبو عمرو[٢]، وزكريا الأنصاري[٣].

يتبين لنا من خلال ما سبق إجازة عدد من العلماء المتقدمين الوقف على (ذكرًا)، كالكسائي، والفراء، والزجاج، والنحاس، وعليه يكون الوقف على الكلمة جائزًا، وليس بتام، فلذلك نرجح ما قاله أبو بكر الأنباري، ونوافقه في اعتراضه على السجستاني.

(١) انظر القطع والائتناف ٧٤٦.

(٢) انظر المكتفى في بيان الوقف والابتدا ٥٧٥/٢.

(٣) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٢٧.

المبحث الثاني

الاعتراضات في باب الحروف

المسألة الأولى: حكم إثبات (لام) الفعل عند الوقف عليه إذا كان (واوًا).

المسألة الثانية: الاختلاف في معنى (كلا).

المسألة الثالثة: الاختلاف في نوع اللام في "ليجزيهم"، و"لنجعله"، و"لتجزى"، و"ليجزيهم"، و"ليذيقهم"، و"ليغفر".

المسألة الرابعة: الوقف على "وعد الله حقًا".

المسألة الخامسة: توجيه (إن) في "إن هو إلا وحي يوحى".

المسألة السادسة: توجيه "ما أصحاب الميمينة".

المسألة الأولى

حكم إثبات لام الفعل عند الوقف عليه إذا كان واوًا

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴿١١﴾﴾[1]، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾[2]، و﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٢٤﴾﴾[3].

ذهب السجستاني إلى وجوب إثبات (الواو) عند الوقف في نحو قوله تعالى: "ويدع"، و"سندع"، و"يمح"، فقال: "لابد من إثبات الواو في الوقف في قوله: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾، ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾" [4].

ورد عليه الأنباري وغلطه في هذا الأمر محتجًا بالقياس، ورسم المصحف الإمام، فقال: "وهذا غلط منه؛ لأن العرب حذفت واو الجمع، فحذف واو الجمع أغلظ من حذف لام الفعل فإذا جاز حذف ما يدل على الجمع كان حذف ما لا يدل على معنى أسهل. ويدل على بطلان قوله اجتماع المصاحف على حذف اللام. يقاس على هذا إن شاء الله"[5].

آراء العلماء في المسألة:

بعد الاطلاع على أقوال العلماء في هذه المسألة اتضح لي بأنه لم يقل أحد بإثبات الواو– بحسب المراجع المتوافرة لدي– إلا ما انفرد به أبو عمرو الداني عن يعقوب، من الوقف بالواو في (ويدع)، ويقول أحمد البنا في ذلك: "واتفقوا على حذف الواو من (ويدع) في الحالين للرسم،

---

(١)الإسراء:١١.

(٢)العلق:١٨.

(٣)الشورى:٢٤.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٧٩.

(٥)إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٨٠.

إلا ما انفرد به الداني عن يعقوب، من الوقف بالواو، ولم يذكره في الطيبة، فما في الأصل هنا ليس على إطلاقه، ومع ذلك فيه نظر باهر"[١].

وكذلك في (ويمح الله)، ويعلل أحمد البنا بعدم الأخذ بقراءة أبي عمرو الداني بقوله: "وما ذكره في الأصل هنا، من القطع ليعقوب بالوقف بالواو، فهو مما انفرد به الداني، ولم يتابع عليه، فلا يقرأ به، ولا يعول عليه، إذ هو مما انفرد به أحمد بن فارس، عن ابن شنبوذ، عن قنبل، فخالف سائر الناس"[٢].

ومثلها كذلك ﴿سَنَدْعُ﴾[٣].

والمؤيدون لأبي بكر الأنباري كثر منهم: الكسائي[٤]، والفراء[٥]، والزجاج[٦]، والبغوي[٧]، والزمخشري[٨]، وأبو البركات الأنباري[٩]، والشاطبي[١٠]، وأبو حيان[١١]، والسمين الحلبي[١٢].

وقال بعضهم: بأن (يمح الله الباطل) ليس بمعطوف على (يختم)، فيكون مجزومًا، بل هو مستأنف في موضع رفع[١٣]، وكذلك (ويدع الإنسان) و(سندع الزبانية) في موضع رفع[١٤].

---

(١) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ١٩٤/٢.

(٢) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٤/٢.

(٣) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٦٢٠/٢.

(٤) انظر معاني القرآن للكسائي ٢٦٢.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/٣.

(٦) انظر معاني القرآن وإعربه للزجاج ٣٩٩/٤.

(٧) انظر معالم التنزيل ٨١/٥.

(٨) انظر الكشاف ٤٠٧/٥.

(٩) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٧.

(١٠) انظر إبراز المعاني من حرز الأماني ٣٧٤.

(١١) انظر البحر المحيط ٤٩٥/٧.

(١٢) انظر الدر المصون ٥٥١/٩-٥٥٢.

(١٣)انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/٣ والكشاف ٤٠٧/٥ والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٧ والبحر المحيط ٤٩٥/٧.

(١٤) انظر معاني القرآن للكسائي ٢٢٦ ومعاني القرآن للفراء ٢٤/٣ والكشاف ٤٠٧/٥ والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٧ والبحر المحيط ٤٩٥/٧.

وعلل الزجاج، والبغوي، وأبو حيان، والسمين الحلبي حذف الواو بأن ذلك لالتقاء الساكنين، وأنها كتبت على الوصل، وأما لفظها فثابت[١]، ويستدل الزجاج برفع ويحق في قوله تعالى: (ويحق الحق بكلماته)[٢].

وعلل السمين الحلبي بعدم جواز الوقف بالواو بقوله: "إن وقف عليه بالأصل، وهو الواو، خالفنا خط المصحف، وإن وقفنا بغيرها موافقة للرسم خالفنا الأصل"[٣].

وعليه يكون اعتراض أبي بكر الأنباري على السجستاني في محله، وهو محقٌّ في ذلك، والله أعلم.

(١) انظر معاني القرآن للزجاج ٣٩٩/٤ ومعالم التنزيل ٨١/٥ والبحر المحيط ٤٩٥/٧ والدر المصون ٥٥١/٩-٥٥٢.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ٣٩٩/٤

(٣) الدر المصون ٥٥٢/٩.

المسألة الثانية

الاختلاف في معنى (كلا)

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف: المثل: "كَلاَّ زَعَمْتَ أنَّ العَير لايُقَاتِلُ"[١]، والبيت هو:

كـــلا زَعمـــتُم بأنا لانقـــاتِلكُمْ إنا لأمثـــالِكُمْ ياقومَنـــا قُتُـــلُ

ذهب السجستاني إلى أن (كلاَّ) في المثل، والبيت بمعنى (ألا)، وخطأه الأنباري فقال:

"قال السجستاني: فمما جاءت فيه (كلا) بمعنى (أَلَا) قول العرب:

"كلا زعمت أن العيرَ لايُقاتل)، وهو مثل للعرب، واحتج بقول أعشى بني قيس:

كـــلا زَعمـــتُم بأنا لانقـــاتِلكُمْ إنا لأمثـــالِكُمْ ياقومَنـــا قُتُـــلُ[٢]"

وهذا غلط منه، معنى (كلا) في المثل والبيت: (لا) ليس الأمر على ما يقولون"[٣].

آراء العلماء في المسألة:

اختلف العلماء في معنى (كلا) بين قائلٍ بأنها تلزم معنى واحدًا، وبين من يجمع بين معنيين، وبين من يعدد معانيها:

القسم الأول: الذين ألزموها معنى واحدًا، وهم على النحو الآتي:

١- معنى الردع: ذكر ذلك الخليل[٤]، وسيبويه[٥]، والأخفش[٦]، والمبرد[٧]، والزجاجي[٨]، والنحاس[٩]، والزمخشري[١٠]، والمالقي[١١].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٤/١، ومجمع الأمثال ١٤٢/٢ بدون (كلاَّ).

(٢) من بحر البسيط، وهو لأعشى بني قيس في ديوانه ٦١.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٣/١- ٤٢٤.

(٤) انظر الوقف على (كلا) و(بلى) في القرآن،والجنى الداني ٥٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/٣.

(٥) انظر الكتاب ٢٣٥/٤.

(٦) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٢/١، الوقف على كلا وبلى في القرآن ٥١ .

(٧) انظر الوقف على كلا وبلى في القرآن ٥١، والبرهان في علوم القرآن ٣١٦/٤.

(٨) انظر حروف المعاني ١١.

(٩) انظر إعراب القرآن ٢٦٢/٥.

(١٠) انظر المفصل ٨٠.

(١١) انظر رصف المباني ٢٨٧.

٢-معنى (حقًا): ذهب إلى ذلك الكسائي[١]، وتلميذه نصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن واصل[٢].

٣-معنى (لا): ذهب بعضهم بأنها للنفي، وهم الصفار[٣]، وثعلب[٤]، وأبو علي بن أبي الأحوص[٥]، وذكر ثعلب بأنها مركبة من كاف التشبيه، و(لا) التي للرد، وزيد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيهي[٦].

٤-معنى (نعم): وذكر هذا المعنى النضر بن شميل، ومعه الفراء[٧]، فـ(كلا) حرف تصديق عنده، وتستعمل مع القسم، وخرج عليه قوله تعالى ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾[٨]، فقال : معناه: إي والقمر[٩].

٥-بمنزلة (سوف): وهذا رأي أبي عبد الرحمن اليزيدي[١٠].

القسم الثاني: الذين جمعوا بين معنيين، وهم على النحو الآتي:

١-معنى (حقًا)، ورد الكلام قبلها: وهذا رأي أبي بكر الأنباري[١١].

٢-معنى الردع والزجر، ورد الكلام قبلها: وهذا رأي أحمد بن

---

(١) انظر الوقف على كلا وبلى في القرآن ٥٢، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٧٠، والجنى الداني ٥٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٢٣٢، والبرهان في علوم القرآن ٤/٣١٦، وهمع الهوامع ٤/٣٨٤

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤/٢٣٧٠، والجنى الداني ٥٧٧.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ٤/٣١٣.

(٤) انظر شرح المفصل ٩/١٦، وارتشاف الضرب ٤/٢٣٧٠، وهمع الهوامع ٤/٣٨٤، والكليات ٧٥٣.

(٥) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٢٣٣.

الأحوص هو: الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد، الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشي، ويعرف بابن الناظر، من شيوخه الشلوبين، ت ٦٧٩.

بغية الوعاة ١/ ٥٣٥.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٤/٢٣٧٠.

(٧) شرح المفصل ٥/ ١٣٢.

(٨)المدَّثر:٣٢.

(٩) انظر ارتشاف الضرب ٤/٢٣٧٠، والجنى الداني ٥٧٧، وشرح شذور الذهب ٣٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٢٣٣، وهمع الهوامع ٤/٣٨٥.

(١٠) انظر همع الهوامع ٤/٣٨٥-٣٨٦.

(١١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٢٤-٤٢٥.

فارس[١]، والجوهري[٢]، والكفوي[٣]، وأحمد بن يحيى[٤].

٣-بمنزلة (سوف)، وبمعنى (إي): ذكر هذين المعنيين الفراء[٥]، ومحمد بن سعدان[٦].

٤-رد الكلام قبلها[٧] ومعنى (إي)[٨]: وهذا رأي عبد الله بن محمد الباهلي[٩].

٥-حرف رد يكتفى بها كنعم وبلى، وتكون صلةً لما بعدها، كقولك: كلاَّ ورب الكعبة بمنزلة إِي ورب الكعبة، كقوله تعالى: كلا والقمر: وهذا رأي الفراء[١٠].

القسم الثالث: الذين قالوا لها عدة معانٍ، وهم على النحو الآتي:

١-معنى (حقًا)[١١]، و(ألا) الاستفتاحية[١٢]، وبمعنى (لا)[١٣]، وللاستفهام بمنزلة (ألاّ)[١٤]، وذكر هذا الرأي أبو حاتم السجستاني.

٢-معنى الردع[١٥]، و(ألا) الاستفتاحية[١٦]، وللاستفهام بمنزلة (ألاّ)[١٧]: نسبت هذه المعاني إلى الزجاج.

---

(١) انظر الصاحبي ١١٨.

(٢) انظر الصحاح ٢٥٥٣/٦.

(٣) انظر الكليات ٧٤١-٧٥٤.

(٤) انظر الوقف على كلا وبلى في القرآن ٥١.

(٥) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٢/١، همع الهوامع ٣٨٥/٤-٣٨٦.

(٦) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٢/١، همع الهوامع ٣٨٥/٤-٣٨٦.

(٧) انظر ارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/٣.

(٨) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/٣.

(٩) انظر ارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٤.

(١٠) انظر شرح المفصل ٥/ ١٣٢.

(١١) انظر ارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/٣.

(١٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٢/١-٤٢٣، وشرح المفصل ١٦/٩، وارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٤، والبرهان في علوم القرآن ٣١٦/٤، وهمع الهوامع ٣٨٥/٤.

(١٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٢/١-٤٢٣، وشرح المفصل ١٦/٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/٣، وهمع الهوامع ٣٨٥/٤.

(١٤) انظر ارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٤.

(١٥) انظر الوقف على كلا وبلى في القرآن ٥١، والمفصل ٨٠.

(١٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/٣.

(١٧) انظر ارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٤.

٣-معنى (حقًا)، و(ألا) الاستفتاحية، و(لا): وهذا الرأي لابن يعيش[١].

٤-معنى الردع، و(لا)، و(حقًا): وهذا رأي مكي بن أبي طالب[٢].

وبناءً على ما تقدم يتبيّن أن جمهور النحاة يرون أنها بمعنى (حقًّا)، أو للردع، أو بمعنى (لا)، وهو ما أميل إليه وأرجحه.

نوع كلا في الآية ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾[٣] التي احتج بها السجستاني:

اختلفوا أيضًا في نوع (كلا) في الآية ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾، وقد احتج بها أبو حاتم السجستاني، وذكر بأن (كلا) بمعنى (ألا)، وعلته هي أن جبريل –عليه السلام– أول شيء نزل به من القرآن خمس آيات من سورة العلق مكتوبة في نمط، فلقنها النبي –صلى الله عليه وسلم– آية آية والنبي –صلى الله عليه وسلم– يتكلم بها كما يلقنه، فلما قال: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾[٤] طوى النمط[٥].

ويؤيده ابن هشام حيث يقول: "الأولى أن تفسر (كلا) في الآية بمعنى (ألا) التي يستفتح بها الكلام، وتلك تكسر بعدها (إن)، نحو ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[٦]"[٧].

ونوعها عند أبي بكر الأنباري أنها بمعنى حقًا أو (لا)[٨]، ونوعها عند النحاس[٩]،

---

(١) انظر شرح المفصل ١٦/٩.

(٢) انظر الوقف على كلا وبلى في القرآن ٥٢.

(٣)العلق:٦.

(٤) العلق: ٥.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٥/١.

(٦)يونس:٦٢.

(٧) شرح شذور الذهب ٣٤.

(٨) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٥/١-٤٢٦.

(٩) انظر إعراب القرآن ٢٦٢/٥.

والزمخشري[١]، وأبي حيان[٢]، وأبي السعود[٣] ردع، وأما البغوي[٤] وابن يعيش[٥] والرضي[٦] فقالوا بأنها بمعنى حقًا.

الوقف على (كلا):

وبناءً على اختلافهم في المعنى اختلفوا في الوقف عليها، فقال الصفار: الوقف عليها حسب المعنى إن افتقرت لما بعدها لا يجوز الوقف عليها، وإن لم تفتقر لما بعدها فيجوز الوقف[٧].

وقال ثعلب: "لا يوقف على (كلا) في جميع القرآن؛ لأنها جواب والفائدة فيما بعدها"[٨].

وأجاز أبو حاتم السجستاني أن تكون (كلا) في جمع المواضع في القرآن -وعددها أربعة عشر موضعًا- بمعنى (ألا)، وبمعنى (حقًا)، فيوقف على ما قبل (كلا)، ويبتدأ بما بعدها[٩].

وأبو بكر الأنباري قال: يجوز الوقف على (كلا) إذا كانت بمعنى (لا)، وتبتدئ بها إذا كانت بمعنى (حقًا)[١٠]، ويوافقه الزركشي[١١].

ويوقف عليها في جميع القرآن عند النحاس[١٢].

---

(١) انظر الكشاف ٤٠٥/٦.

(٢) انظر البحر المحيط ٤٩٠/٨.

(٣) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٥٥٣/٥.

(٤) انظر معالم التنزيل ٤٧٨/٣.

(٥) انظر شرح المفصل ١٦/٩.

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٤٧٨/٤.

(٧) انظر البرهان في علوم القرآن ٣١٣/٤.

(٨) معاني القرآن لثعلب ٢٣٤.

(٩) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/٣.

(١٠) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٦/١-٤٢٨.

(١١) انظر البرهان في علوم القرآن ٣١٤/٤.

(١٢) انظر إعراب القرآن ٢٦٢/٥.

واختار مكي بن أبي طالب الوقف عليها إذا كان ما قبلها يُرد وينكر، والبدء بها إذا كان ما قبلها لا يُرد ولا ينكر، ووصلها بما قبلها، وما كان بعدها إذا لم يكن قبلها كلام تام، وذكر بأن هذا المذهب أليق بمذاهب القراء وحذاق أهل النظر(١).

ويقول عبد الله بن محمد الباهلي: "إن (كلاَّ) على وجهين:

أحدهما: أن يكون رد الكلام قبلها، فيجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف.

والآخر: أن تكون صلة الكلام فتكون بمعنى (إي)"(٢).

وهي عند أبي علي بن الأحوص بمنزلة (لا)، فيقف عليها، ويبتدئ بما بعدها(٣).

وعند الرضي لا يجوز الوقف عليها إذا كانت بمعنى حقًا؛ لأنها من تمام ما بعدها، ويجوز إذا كانت للردع؛ لأنها ليست من تمام ما بعدها(٤).

أما المالقي فيقول: "الصحيح أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وصل ما قبلها بها، وفي بعض المواضع يوقف على ما قبلها، وذلك بحسب مواضعها في المعنى، وهذا لا يتبين إلا بتتبع مواضعها واحدًا واحدًا"(٥).

---

(١) انظر الوقف على كلا وبلى في القرآن ٥٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/٢٣٧٠.

(٣) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٢٣٣.

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٤/٤٧٩.

(٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٢٨٨.

المسألة الثالثة

الاختلاف في نوع اللام في (ليجزيهم)، و(لنجعله)، و(لتجزى)، و(ليجزيهم)، و(ليذيقهم)، و(ليغفر)

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف الآيات الآتية: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾﴾[1]، و﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾﴾[2]، و﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾﴾[3]، و﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٨﴾﴾[4]، و﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾[5]، و﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾﴾[6].

ذهب السجستاني إلى أن اللام في جميع هذه الكلمات لام يمين، وأنها بالأصل مفتوحة ثم كُسِرت، فأشبهت في اللفظ لام (كي)، ثم نصبوا بها كما نصبوا بـ(لام كي) محتجًا بأن العرب تقول في التعجب (أظرِف بزيد)، فيجزمونه لشبهه لفظ الأمر، فقال: "اللام في

---

(١)التوبة: ١٢١.

(٢)مريم: ٢١.

(٣)طه: ١٥.

(٤)النور: ٣٧- ٣٨.

(٥)الروم: ٤١.

(٦)الفتح: ١- ٢.

(ليجزيهم) لام اليمين، كأنه قال: (ليجزينهم الله) فحذفوا النون، وكسروا اللام، وكانت مفتوحة، فأشبهت في اللفظ لام (كي)، فنصبوا بها كما نصبوا بلام كي"[١].

اعترض الأنباري على هذا الرأي وخطأه، وبيّن أن لام القسم لا تُكسر ولا يُنصب بها، وأن ذلك معدوم في كلام العرب، وأن الحجة التي احتج بها السجستاني لا يقاس عليها هذا الأمر، فقال: "وهذا غلط؛ لأن (لام) القسم لا تكسر ولا ينصب بها، ولو جاز أن يكون معنى (ليجزيهم) ليجزينهم لقلنا: (والله ليقم زيد) بتأويل (والله ليقومن)، وهذا معدوم في كلام العرب، واحتج بأن العرب تقول في التعجب: (أظرف بزيد)، فيجزمونه لشبهه لفظ الأمر، وليس هذا بمنزلة ذاك؛ لأن التعجب عُدل إلى لفظ الأمر، ولام اليمين لم توجد مكسورة قط في حال ظهور اليمين، ولا في حال إضمارها"[٢].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن معه:

اتبع السجستاني الأخفش في رأيه الماثل بأن أصل اللام في المواضع المذكورة سابقًا لام يمين حيث ذكر الأخفش بأن أصل اللام في (ليجزيهم الله) لام يمين كأنه قال: (ليجزينّهم الله)، فحذفت النون، وكسرت اللام، وكانت مفتوحة، فأشبهت في اللفظ لام (كي)، فنصبوا بها كما نصبوا بـ(لام) كي، وجعل منه: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[٣]، فقال المعنى:(لَيرضنكم)[٤]، واستدل بقول الشاعر:

إذا قُلتُ قَدْني قال بالله حَلْفَةً لِتُغْني عني ذا إنائِكَ أجْمَعَا[٥]

ووافقهما في هذا أبو علي الفارسي، ودافع عن الأخفش فقال بعدما ذكر دليل الأخفش من السماع، وهو البيت الشعري المذكور سابقًا: "أو هو قسمٌ لكونه جوابًا، ولاجواب له.ولا يجوز أن يخلو من الجواب؛ لأنه مبتدأ به، وليس بمتوسط كلام كقولك: زيدٌ –والله– منطلق. إذا

---

(١)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٠٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٠٠-٧٠١.

(٣)التوبة:٦٢.

(٤) انظر معاني القرآن ١/٣٦١-٣٦٢.

(٥) من بحر الطويل، في معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦٢، ولابن عناب الطائي في مجالس ثعلب ٥٣٨ بلفظ (قال) بدل (قلت) و(قلت آليت)بدل (قال بالله)، وفي المسائل البصريات ١/ ٣٥٦.

كان كذلك لم يخلُ من كونه جوابًا أولاً، وليس في هذا الكلام ولا في البيت الذي بعده ما يصح أن يكون جوابًا غير قوله (لتغني عني) فقد ثبت أنه جواب، فهذا يسقط اعتراض مَن اعترض على هذا. فإن قالوا: إن المقسم عليه، إنما يكون جملة، وليس هذا الذي ذهب إليه أنه مقسم عليه بجملة؛ لأن اللام في تقدير الدخول على (أن) و(الفعل) في تقدير اسم مفرد، قيل: إن ذلك لا يمنع من وقوعه موقع الجملة التي يقسم عليها –وإن كان مفردًا– وذلك أن الفعل والفاعل اللذين وجدناهما في الصلة يسدان مسد الجملة فيصير المجموع بمنزلة الجملة، وسادًا مسدّها"(١). وذكر أبو علي الفارسي مايخالف ذلك في كتابه (المسائل البصريات)، فقد رجع عن رأيه هذا(٢) حيث قال بعد ذكره للبيت: "ويروى لِتُغنِيَنَّ عني، واللام لام الأمر أدخلها في المخاطبة. والكلام اغْنِيَنَّ"(٣).

واعترض على ماذكره أبو حاتم السجستاني كثر من أقدمهم ابن كيسان، فقد كان يعيبه في هذا القول(٤). ومنهم أبو عمرو الداني فقد ذكر أن أهل العلم واللسان أجمعوا على أن ما قاله السجستاني وقدره خطأ لا يصح في لغة ولا قياس، وذكر اعتراض ابن كيسان عليه(٥)، فقال: "وقال أبو حاتم: هي لام القسم، والأصل: ليجزينّهم الله، فحذفت النون، وكسرت اللام في نظائر لذلك كثيرة، وقدرها كذلك وجعل الوقف قبلها تمامًا. وأجمع أهل العلم باللسان على أن ما قاله وقدره خطأ لا يصح في لغة ولا قياس.

حدثنا أحمد بن عمر الجيزي قال: حدثنا أحمد بن محمد النحاس النحوي قال: سمعت أبا الحسن بن كيسان يعيب أبا حاتم في هذا القول، ويذهب إلى أنها لام (كي)"(٦).

والأنباري هو الآخر اعترض عليه في جميع هذه المواضع وخطأه فيها.

رأي الأنباري، ومن معه:

---

(١) المسائل العسكريات ٧٥.

(٢) انظر خزانة الأدب ١١/ ٤٣٨.

(٣) المسائل البصريات ١/ ٣٥٧.

(٤) انظر القطع والائتناف ٢٩٧، المكتفى في الوقف والابتدا ٣٠٠.

(٥) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣٠٠.

(٦) المكتفى في الوقف والابتدا ٣٠٠.

رأي الأنباري هو رأي جمهور العلماء، كما ذكر أبو عمرو الداني، ومن العلماء الذين قالوا بأن اللام لام (كي) إما تصريحًا، أو من خلال تفسيرهم للآية: ابن كيسان[١]، والنحاس[٢]، وأبو عمرو الداني[٣]، والزمخشري[٤]، وزكريا الأنصاري[٥]، والأشموني[٦].

وعليه يكون اعتراض أبي بكر الأنباري على السجستاني في محله، وهو رأي جمهور العلماء كما بينا.

ومن المؤيدين لرأي الأنباري كذلك: القرطبي[٧]، والبيضاوي[٨]، وأبو حيان[٩]، والسمين الحلبي[١٠]، وابن عادل الدمشقي[١١].

اختلف بعضهم فيما تعلقت به اللام، فلام "لتجزى" قيل بأنها متعلقة بـ: "أخفيها"، كأبي البقاء[١٢]، والقرطبي[١٣]، وأبو حيان[١٤]، والسمين الحلبي[١٥]، وابن عادل الدمشقي[١٦].

ومنهم من قال بأنها تعلقت بـ(آتية)، ووقف عليها وقفة يسيرة إيذانًا بانفصالها عن

---

(١) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣٠١.

(٢) انظر القطع والائتناف ٢٩٧.

(٣) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣٠١.

(٤) انظر الكشاف ١٠٧/٣.

(٥) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٦١.

(٦) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٧١.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٩٨/١٩.

(٨) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٢٦/٥.

(٩) انظر البحر المحيط ٤٩٧/٧.

(١٠) انظر الدر المصون ٧٠٩/٩.

(١١) انظر اللباب في علوم الكتاب ٤٧٦/١٧.

(١٢)انظر التبيان في إعراب القرآن ٨٨٧/٢.

(١٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٧/١٤.

(١٤)انظر البحر المحيط ٢١٨/٦.

(١٥)انظر الدر المصون ٢٢/٨.

(١٦)انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٠٣/١٣-٢٠٤.

(أخفيها)[١]، كمكي[٢]، وابن عطية[٣]، وابن جزي الكلبي[٤].

وقد ردوا هذا الرأي -أي أن تكون (لتجزى) متعلقة بـ(آتية)-، وذكروا بأن "هذا لا يتم إلا إذا قدرت أن ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ معترضة بين المتعلق والمتعلَّق به، أما إذا جعلتها صفة لآتية فلا يتجه على مذهب البصريين؛ لأن اسم الفاعل متى وُصف لم يعمل، فإن عمل ثم وُصف جاز"[٥].

وقيل: بأن (لتجزى) متعلق بقوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ﴾[٦]، فيكون في الكلام تقديم وتأخير، أي أقم الصلاة لتذكرني[٧].

وأما لام "ليجزيهم" فاختلافاتهم فيما تعلقت بها على النحو التالي:

١-إنها متعلقة بمحذوف، أو بفعل مضمر، أو بفعل من معنى قبله، كابن عطية[٨]، وابن جزي[٩]، وأبي حيان[١٠]، والسمين الحلبي[١١]، وابن عادل الدمشقي[١٢]، والأشموني[١٣].

٢- إنها متعلقة بـ(يسبح)، وأجاز ذلك ابن عطية[١٤]، والعكبري[١٥]،

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٣٩/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٨٨٧/٢.

(٢) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٦٢٤.

(٣) انظر المحرر الوجيز ٤٠/٤.

(٤) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ١٧/١.

(٥) الدر المصون ٢٢/٨، وانظر اللباب في علوم الكتاب ٢٠٣/١٣-٢٠٤.

(٦)طه:١٤.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٠/١٤.

(٨) انظر المحرر الوجيز ١٨٧/٤.

(٩) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٩٤/١.

(١٠) انظر البحر المحيط ٤٢٢/٦.

(١١) انظر الدر المصون ٤١١/٨.

(١٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٩٨/١٤.

(١٣) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٦٨-٢٦٩.

(١٤) انظر المحرر الوجيز ١٨٧/٤.

(١٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٧١/٢.

والبيضاوي[١]، وأبو حيان[٢]، والسمين الحلبي[٣]، وابن عادل الدمشقي[٤].

٣-إنها متعلقة بـ(لا تلهيهم)، وأجاز ذلك العكبري[٥]، والبيضاوي[٦].

٤-إنها متعلقة بـ(يخافون)، وأجاز ذلك البيضاوي[٧].

٥-إنها متعلقة بـ(ما)، وأجاز ذلك ابن جزي[٨].

وأما لام "ليذيقهم" فبعضهم قال: بأنها متعلقة بـ(ظهر)[٩]، ومنهم من قال بأنها متعلقة بمحذوف[١٠]، ومنهم من قال بأن اللام للصيرورة[١١].

وأما عن لام "ليغفر" فقد ذكر ابن جزي بأنه يمكن أن تكون اللام علة للمغفرة، أو يمكن أن تكون للصيرورة والعاقبة لا للتعليل فيكون المعنى: (إنا فتحنا لك فتحًا مبينًا، فكان عاقبة أمرك أن جمع الله لك بين سعادة الدنيا والآخرة بأن غفر لك، وأتم نعمته عليك، وهداك، ونصرك)[١٢].

وأخيرًا نود أن نشير إلى ما ذكره الرازي من أن قوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ ينبئ عن كون الفتح سببًا للمغفرة، والفتح لا يصلح سببًا للمغفرة، وأجاب عن ذلك بأربع نقاط:

الأول: إن الفتح سببًا لاجتماع أمور كثيرة، هي: المغفرة، وإتمام النعمة، والهداية، والنصرة، واتبع في إجابته هذه الزمخشري[١٣].

---

(١) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٩/٤.

(٢) انظر البحر المحيط ٤٢٢/٦.

(٣) انظر الدر المصون ٤١١/٨.

(٤) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٩٨/١٤.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٧١/٢.

(٦) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٩/٤.

(٧) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٩/٤.

(٨) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٩٤/١.

(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٠٤١، والدر المصون ٤٩/٩، واللباب في علوم الكتاب ٤١٩/١٥-٤٢٠.

(١٠) انظر الدر المصون ٤٩/٩، واللباب في علوم الكتاب ٤١٩/١٥-٤٢٠.

(١١) انظر الدر المصون ٤٩/٩، واللباب في علوم الكتاب ٤١٩/١٥-٤٢٠.

(١٢) التسهيل لعلوم التنزيل ٣٤٧/٢.

(١٣) انظر الكشاف ٥٣٦/٥.

الثاني: إن فتح مكة سببًا لتطهير بيت الله من رجس الأوثان، وتطهير بيته صار سببًا لتطهير عبده.

الثالث: إن بالفتح يحصل الحج، وبالحج تحصل المغفرة.

الرابع: المراد منه التعريف، تقديره: إنا فتحنا لك ليعرف أنك مغفور، معصوم[١].

وأما ابن عطية فإنه جعل اللام لام كي، ولكنها تخالفها في المعنى، والمراد عنده: "أن الله فتح لك لكي يجعل ذلك أمارة وعلامة لغفرانه لك، فكأنها لام صيرورة"[٢].

(١) انظر التفسير الكبير ومفاتح الغيب ٧٨/٢٨.

(٢) المحرر الوجيز ١٢٦/٥.

المسألة الرابعة

الوقف على (وعد الله حقًا)

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ ۚ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٤﴾﴾[١].

ذهب السجستاني إلى أن موضع (أن) النصب بالوعد على أنه مصدر مضاف إلى مفعوله، فقال: "من فتح (أن) نصبها بالوعد كأنه قال: (وعد الله أنه يبدأ الخلق)"[٢].

اعترض الأنباري على هذا الرأي، وخطأه موضحًا وجوب الابتداء بـ(إنه) بالكسر؛ لأنها غير معلقة بالوعد، وكان ذلك في قوله: "وليس كما ظن؛ لأن كسر (أن) يدل على أنها غير معلقة بالوعد، ومن كسر (إن) وقف (وعد الله حقًا)، فابتدأ (إنه) بالكسر"[٣].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن معه:

أبو حاتم السجستاني لا يقف على (حقًا)؛ لأن موضع (أن) عنده النصب بالوعد على أنه مصدر مضاف لمفعوله –كما ذكرنا سابقًا–.

المتفقون معه كثر لكنهم اختلفوا في تأويل (أن وما بعدها)، والتأويلات على النحو الآتي:

١–أن تكون فاعلاً بما نصب حقًا، أي حق حقًا بدء الخلق ثم إعادته، والتقدير: يحق أنه يبدأ الخلق.

---

(١)يونس:٤.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٣/٢. وقرأ (أن) بفتح الهمزة أبو جعفر المدني يزيد بن القعقاع، والأعمش. انظر القطع والائتناف ٢٩٩، والمحرر الوجيز ٣/ ١٠٤.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٣/٢.

ذكر هذا الوجه الفراء[١]، ومكي[٢]، والزمخشري[٣]، والعكبري[٤]، والقرطبي[٥]، والبيضاوي[٦]، والسمين الحلبي[٧]، وابن عادل الدمشقي[٨]، والأشموني[٩].

٢- منصوب بالفعل الذي نصب (وعد الله)، أي وعد الله تعالى بدء الخلق ثم إعادته، والمعنى إعادة الخلق بعد بدئه، وهذا الوجه قرأ به عبد الله بن مسعود، وسهل بن شعيب، وأبو جعفر المدني، والأعمش[١٠].

ذكر هذا الرأي أبو حاتم السجستاني[١١]، والزمخشري[١٢]، والبيضاوي[١٣]، والسمين الحلبي[١٤]، وابن عادل الدمشقي[١٥]، والأشموني[١٦].

٣-أنه على حذف لام الجر، أي لأنه، قرأ بهذا الوجه أبو جعفر يزيد[١٧].

وذكر هذا الرأي الزجاج[١٨]، وذكر هذا أيضًا النحاس وبين بأنها إما أن تكون في موضع نصب،

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٤٥٧/١.

(٢) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٢١٦/٤.

(٣) انظر الكشاف ١١٥/٣.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٦٥.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٥٤/١٠.

(٦) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٥/٣.

(٧) انظر الدر المصون ١٤٨/٦.

(٨) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٦١/١٠.

(٩) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٧٣.

(١٠) انظر المحرر الوجيز ١٠٤/٣.

(١١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٣/٢.

(١٢) انظر الكشاف ١١٥/٣.

(١٣) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٥/٣.

(١٤) انظر الدر المصون ١٤٨/٦.

(١٥) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٦١/١٠.

(١٦) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٧٣.

(١٧) انظر القطع والائتناف ٢٩٩، والهداية إلى بلوغ النهاية ٣٢١٦/٥، والجامع لأحكام القرآن ٣٥٤/١٠، وإتحاف فضلاء البشر ١٠٤/٢.

(١٨) انظر معاني القرآن ٧/٣.

أو تكون في موضع خفض[١]، وقال: "يجوز أن يكون التقدير: لأنه يبدأ الخلق، كما يقال: لبيك أنَّ الحمدَ لك"[٢]، وتبع الزجاج ابن جني[٣]، ومكي محددًا الموضع وهو النصب[٤]، والزمخشري[٥]، والعكبري[٦]، والقرطبي محددًا الموضع وهو النصب[٧]، وابن عادل الدمشقي[٨]، والأشموني[٩].

٤-أنه بدل من (وعد الله).

ذكر هذا الوجه ابن عطية[١٠]، وابن عادل الدمشقي[١١].

٥-أنه مرفوع بنفس (حقًا) أي بالمصدر المنون، وهذا إنما يتأتى على جعل (حقًا) غير مؤكد؛ لأن المصدر المؤكد لا عمل له إلا إذا ناب عن فعله.

ذكر هذا الوجه الزمخشري[١٢]، والبيضاوي[١٣]، والسمين الحلبي[١٤]، وابن عادل الدمشقي[١٥].

٦-أن تكون (إنه) في محل رفع مبتدأ مؤخر، و(حقًا) مشبهة بالظرف فتكون خبرًا مقدمًا.

ونسب النحاس هذا الوجه للفراء[١٦]، وذكره أيضًا السمين الحلبي[١٧]، وابن عادل

---

(١) انظر القطع والائتناف ٢٩٩.

(٢) إعراب القرآن ٢/ ١٤٠.

(٣) انظر المحرر الوجيز ١٠٤/٣، والبحر المحيط ١٢٨/٥.

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٢١٦/٣.

(٥) انظر الكشاف ١١٥/٣.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٦٥.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٥٤/١٠.

(٨) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٦١/١٠.

(٩) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٧٣.

(١٠) انظر المحرر الوجيز ١٠٤/٣.

(١١) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٦٢/١٠.

(١٢) انظر الكشاف ١١٥/٣.

(١٣) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٥/٣.

(١٤) انظر الدر المصون ١٤٨/٦.

(١٥) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٦٢/١٠.

(١٦) انظر إعراب القرآن ٢/ ١٤٠.

(١٧) انظر الدر المصون ١٤٨/٦.

الدمشقي[١].

٧-أن تكون (أنه) خبرًا، والمبتدأ (حق)، قرأ بهذا الوجه ابن أبي عبلة[٢]، ورجحه أبو حيان[٣]، وذكره السمين الحلبي[٤]، وابن عادل الدمشقي[٥].

رأي الأنباري، ومن معه:

انتقد أبو بكر الأنباري السجستاني؛ لأنه فتح همزة (أن) ونصبها بالوعد، وعلل بأن كسر الهمزة يدل على أنها غير معلقة بالوعد، وهذا الرأي هو رأي الجمهور[٦]، وذكره الزجاج[٧]، وأبو الفتح ابن جني[٨]، والزمخشري[٩]، وزكريا الأنصاري[١٠]، وبهذا يكون اعتراضه في محلّه.

(١) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٦٢/١٠.

(٢) انظر المحرر الوجيز ١٠٤/٣.

(٣) انظر البحر المحيط ١٢٨/٥.

(٤) انظر الدر المصون ١٤٨/٦.

(٥) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٦٢/١٠.

(٦) انظر المحرر الوجيز ١٠٤/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٦٦٥، والدر المصون ١٤٨/٦، واللباب في علوم الكتاب ٢٦٢/١٠.

(٧) انظر معاني القرآن ٧/٣.

(٨) انظر البحر المحيط ١٢٨/٥.

(٩) انظر الكشاف ١١٥/٣.

(١٠) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٦١.

المسألة الخامسة

توجيه (إن) في "إن هو إلا وحي يوحي"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[١].

أجاز السجستاني أن تكون (إنْ) بدلاً من (ما)، فقال: "إن شئت أبدلت وبدأت ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ من ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾"[٢].

اعترض الأنباري على هذا الرأي وغلطه، فقال: "وهذا غلط؛ لأن (إن) المخففة لا تكون مبدلة من (ما)، الدليل على هذا أنك لا تقول: والله ما قمت إن أنا لقاعد"[٣].

وهي مسألة خلافية بين العلماء، فقد أجاز الزجاج أن تكون (إن) بمعنى (ما)، والمعنى عنده: ما هو إلا وحي[٤].

أما النحاس فإن رأيه موافق لرأي الأنباري بأنه لا يجوز أن تكون بمعنى (ما).

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

(إن) عند السجستاني مبدلة من (ما)، وذكر الزجاج أن (إنْ) بمعنى (ما)، والمعنى: ما هو إلا وحي[٥].

ومن العلماء من أجاز الرأيين رأي السجستاني، ورأي الأنباري، وهما زكريا الأنصاي[٦]، والأشموني[٧]، وعلل الأشموني بما ذكر الزجاج من أن (إنْ) بمعنى (ما).

---

(١)النجم:٢-٤.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩١٠.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩١٠.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٧٠.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٧٠.

(٦) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٢١.

(٧) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٧٤.

فزكريا الأنصاري يقول: "﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ وهو كافٍ إن جعل ما بعده مستأنفًا، ولا يوقف عليه إن جعل ذلك بدلاً من ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ ﴾ بل على "يوحى"، وهو كافٍ"(١).

والأشموني يقول: "﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾(٢) قسم وجوابه ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ ، وقال الأخفش وغيره: الوقف ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾؛ لأن ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ داخل في القسم وواقع عليه وهو كاف إن جعل ما بعده مستأنفًا، وليس يوقف إن جُعل "إن هو" بدلاً من قوله ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ ﴾، وجاز البدل؛ لأن "إن" بمعنى "ما"، فكأن القسم واقع عليه أيضًا، وعلى هذا فلا وقف من أول السورة إلى هذا الموضع، والتقدير: (والنجم إذا هوى ما هو إلا وحي يوحى) داخلاً في القسم، وهو المختار عند أبي حاتم"(٣).

وأما النحاس فقد رد هذا الرأي بقوله: "وهذا لا نعرف في الإبدال التي ذكرها النحويون"(٤).

رأي الأنباري، ومن وافقه:

غلط الأنباري السجستاني، وعلل بأن (إن) المخففة لا تكون مبدلة من (ما)، واتبعه في ذلك النحاس(٥)، وأما زكريا الأنصاري(٦)، والأشموني(٧) فقد أجازا الرأيين.

وبناء على ما ذكره العلماء يتضح بأن انتقاد الأنباري للسجستاني ليس في محله؛ لأنه من العلماء المتقدمين من أجاز أن تكون (إن) بمعنى (ما).

---

(١) المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٢١.

(٢)النجم:١.

(٣) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٧٤.

(٤) القطع والائتناف ٦٩٢.

(٥) انظر القطع والائتناف ٦٩٢.

(٦) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٣١.

(٧) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٧٤.

المسألة السادسة

توجيه (ما أصحاب الميمنة)

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ﴿٩﴾ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾﴾[1].

يرى السجستاني أن (ما) صلة في الآية السابقة، اعترض عليه الأنباري ذاكرًا وجهين من الإعراب، وهما:

الأول: (أصحاب) الأولى مبتدأ، و(ما) ابتداء ثان، و(أصحاب) الثانية خبر (ما)، و(ما) وخبرها خبر (أصحاب) الأول.

الثاني: (أصحاب) مبتدأ، و(ما) تأكيد لا موضع لها من الإعراب، والخبر ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾﴾.

وضحنا هذه المسألة سابقًا في المبحث الأول: الاعتراضات في باب الأسماء؛ لأن الوجه الأول في إعراب (ما) مبتدأ ثان، فهي اسم، وأشرنا إليها هنا في (الاعتراضات في باب الحروف؛ لأن الوجه الثاني الجائز في إعرابها هو أنها تأكيد، وبذلك فهي حرف لا موضع لها من الإعراب.

---

(١)الواقعة:٨-١١.

المبحث الثالث

الاعتراضات في التراكيب والجمل

المسألة الأولى: الخلاف في توجيه "أعدت للكافرين".

المسألة الثانية: حكم الوقف على كلمة إذا كان ما بعدها معطوفًا عليها.

المسألة الثالثة: الخلاف في التقديم والتأخير في الآية: "يامريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين".

المسألة الرابعة: الخلاف في الاستعاذة.

المسألة الخامسة: الخلاف في التقديم والتأخير في قوله تعالى: "وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا".

المسألة السادسة: الخلاف في توجيه "تثير الأرض".

المسألة السابعة: الخلاف في الوقف على (تعملون) في "وما الله بغافل عما تعملون".

المسألة الثامنة: الخلاف في الوقف على "نأت بخير منها أو مثلها".

المسألة التاسعة: الخلاف في الوقف على "وحين البأس".

المسألة العاشرة: الخلاف في الوقف على "هدى البأس".

المسألة الحادية عشرة: الخلاف في الوقف على "إلا الله".

المسألة الثانية عشرة: الخلاف في الوقف على "ذلك متاع الحياة الدنيا".

المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في الوقف على "وجيهًا في الدنيا والآخرة".

المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في الوقف على "مقام إبراهيم".

المسألة الخامسة عشرة: الخلاف في الوقف على "من ذكر أو أنثى".

المسألة السادسة عشرة: الخلاف في الوقف على "في البلاد".

المسألة السابعة عشرة: الخلاف في الوقف على "غير مضار".

المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في الوقف على "إلا نفسي".

المسألة التاسعة عشرة: الخلاف في الوقف على "حرج منه".

المسألة العشرون: توجيه "مشارق الأرض ومغاربها".

المسألة الواحدة والعشرون: الخلاف في الوقف على "شهدنا".

المسألة الثانية والعشرون: الخلاف في الوقف على "حسبك الله".

المسألة الثالثة والعشرون: الخلاف في الوقف على "أتخشونهم".

المسألة الرابعة والعشرون: الخلاف في الوقف على "إلا كتب لهم".

المسألة الخامسة والعشرون: الخلاف في الوقف على "عند ربهم".

المسألة السادسة والعشرون: الخلاف في الوقف على "وأهلك".

المسألة السابعة والعشرون: الخلاف في الوقف على "واستوت على الجودي".

المسألة الثامنة والعشرون: الخلاف في الوقف على "فبشرناها بإسحاق".

المسألة التاسعة والعشرون: الخلاف في الوقف على "ولا ينقضون الميثاق".

المسألة الثلاثون: الخلاف في الوقف على "ويلههم الأمل".

المسألة الواحدة والثلاثون: لخلاف في الوقف على "لما تصف ألسنتكم الكذب".

المسألة الثانية والثلاثون: الخلاف في جواب "حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون".

المسألة الثالثة والثلاثون: الخلاف في الوقف على "لمن ضره أقرب من نفعه".

المسألة الرابعة والثلاثون: الخلاف في الوقف على "من ذهب".

المسألة الخامسة والثلاثون: الخلاف في الوقف على "وبنين".

المسألة السادسة والثلاثون: الخلاف في توجيه "أإله مع الله".

المسألة السابعة والثلاثون: توجيه كلمة "شكرًا".

المسألة الثامنة والثلاثون:الخلاف في الوقف على كلمة "سلام".

المسألة التاسعة والثلاثون: الخلاف في توجيه كلمة "أتخذناهم".

المسألة الأربعون: الخلاف في الوقف على "ويعف عن كثير".

المسألة الواحدة والأربعون: الخلاف في جواب قسم قوله تعالى: "والنازعات غرقًا".

المسألة الثانية والأربعون: الخلاف في موضع جواب قسم قوله تعالى: "والسماء ذات البروج".

المسألة الثالثة والأربعون: الخلاف في الوقف على "لست عليهم بمصيطر".

المسألة الأولى

الخلاف في توجيه قوله تعالى:

"أعدت للكافرين"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾[1].

يقول السجستاني: "﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ من صلة ﴿ٱلَّتِى﴾، كما قال في آل عمران: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾[2]"[3]. وقد خطأه الأنباري "لأن ﴿ٱلَّتِى﴾ في سورة البقرة قد وصلت بقوله: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ﴾، فلا يجوز أن يوصل بصلة ثانية، وفي سورة آل عمران ليس لها صلة غير ﴿أُعِدَّتْ﴾"[4].

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني:

الظاهر أنّ أبا حاتم تفرّد بهذا الرأي، إذا لم أقف على أحدٍ وافقه فيه، حين قاس ما جاء في سورة البقرة على ما جاء في آل عمران، وعدّ قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ من صلة ﴿ٱلَّتِى﴾ في السورتين. بل انتقده على ذلك كثير من العلماء، منهم: أبو بكر الأنباري –وقد أشرت إلى ذلك سابقًا، والنحاس إذ قال معترضًا عليه: "هذا غلط بيّن؛ لأن ﴿ٱلَّتِى﴾ في آل عمران لم تجئ لها صلة قبل ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾، وليس كذا ﴿ٱلَّتِى﴾ في هذه السورة"[5].

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

---

(١)البقرة:٢٤.

(٢)آل عمران:١٣١.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٠٥.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٠٥.

(٥) القطع والائتناف ٤٥-٤٦.

يرى أبو بكر الأنباري أن ﴿ٱلَّتِى﴾ في سورة البقرة قد وصلت بقوله: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ﴾، فلا يجوز أن توصل بصلة ثانية، وفي سورة آل عمران ليس لها صلة غير ﴿أُعِدَّتْ﴾.

وافقه في هذا عدد من العلماء، ولكنهم اختلفوا في إعراب جملة ﴿أُعِدَّتْ﴾ منهم من قال بأنها مستأنفة منقطعة عما قبلها، قال ذلك: النحاس(١)، وزكريا الأنصاري(٢)، وأجازه أبو بكر الأنباري(٣)، والقرطبي(٤)، والبيضاوي(٥)، وذكره الأشموني(٦).

ومنهم من قال بأنها في موضع نصب على الحال من ﴿ٱلنَّارَ﴾، والعامل ﴿فَٱتَّقُواْ﴾، وهذا رأي مكي بن أبي طالب(٧)، والعكبري(٨)، وانتقده أبو حيان معللاً بقوله: "لأن جعله الجملة حالاً يصير المعنى: فاتقوا النار في حال إعدادها للكافرين، وهي معدة للكافرين، اتقَوا النار أو لم يتقوها، فتكون إذ ذاك حالاً لازمة، والأصل في الحال التي ليست للتأكيد أن تكون منتقلة"(٩).

والأولى عنده أن الجملة لا موضع لها من الإعراب، وكأنها سؤال جواب مقدر، كأنه لما وصفت بأن وقودها الناس والحجارة قيل: لمن أعدت؟، فقيل: أعدت للكافرين(١٠).

ومنهم من قال بأنها حال لـ﴿ٱلنَّارَ﴾ على معنى: معدة، وأضمرت معه (قد)؛ لأن

(١) انظر القطع والائتناف ٤٥-٤٦.
(٢) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٧.
(٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥٠٤/١.
(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٥٧/١.
(٥) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥٩/١.
(٦) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٦.
(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ١٢٢/١.
(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ٤١.
(٩)البحر المحيط ٢٥١/١.
(١٠) انظر البحر المحيط ٢١٥/١.

الماضي لا يكون حالاً إلا مع (قد)، أجاز هذا الرأي أبو بكر الأنباري[١]، والبيضاوي[٢]، ورده العكبري[٣]. ولا يجيز كذلك أن تكون حالاً من الضمير في ﴿وَقُودُهَا﴾ لثلاثة أسباب، أحدها: أنها مضاف إليها، والثاني: أن الحطب لا يعمل في الحال، والثالث: أنها تفصل بين المصدر أو ما عمل عمله، وبين ما يعمل فيه بالخبر، وهو الناس[٤]، ورده أيضًا البيضاوي[٥].

أرجح ما قاله أبو بكر الأنباري؛ لتأييد العلماء له، كما أني لم أقف على من أيد أبا حاتم السجستاني.

(١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥٠٤/١.

(٢)انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥٩/١.

(٣)انظر التبيان في إعراب القرآن ٤١.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٤١.

(٥) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥٩/١.

المسألة الثانية

حكم الوقف على كلمة إذا كان ما بعدها معطوفًا عليها

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[١].

زعم السجستاني أن الوقف على قوله تعالى: "فأحياكم" تام محتجًا بأن الله وبخهم بما يعترفون به، فقال: "الوقف على قوله ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ تام؛ لأنهم إنما وبخوا بما يعرفونه ويقرون به. وذلك أنهم كانوا يقرون بأنهم كانوا أمواتًا إذ كانوا نطفًا في أصلاب آبائهم، ثم أحيوا من النطف، ولم يكونوا يعترفون بالحياة بعد الموت، فقال الله موبخًا لهم: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ أي ويحكم كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتًا فأحياكم. ثم ابتدأ فقال: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾"[٢].

اعترض الأنباري على هذا الرأي، وذكر أن في الآية نفسها ما ينقض حجته، وذلك أن الله وبخهم بالكفر، وهم لا يعترفون به، فقال: "وهذا الذي تنقضه الآية عليه؛ لأنه زعم أن الله لا يوبخهم إلا على ما يعترفون به، وقد قال: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ فوبخهم بالكفر، ولم يكونوا يعترفون بأنهم كفار"[٣].

وفي رأي الأنباري أن الوقف التام يجب أن يكون على قوله "ترجعون" آخر الآية، فقال: "فالوقف عندي على ﴿تُرْجَعُونَ﴾والوقف على ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ غير تام"[٤]. وذكر توجيه كلمة ﴿يُمِيتُكُمْ﴾، فقال: "لأن قوله: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ نسق عليه ومتصل به، وليس هو مستأنف على ما زعم السجستاني"[٥].

---

(١)البقرة:٢٨.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥١٠.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥١٠-٥١١.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥١٤.

(٥)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥١٤.

آراء العلماء في المسألة:

اختلف النقل عن السجستاني على قولين:

من العلماء من قال إن السجستاني يقف على (أحياكم)، كأبي بكر الأنباري، والأشموني، ومنهم من قال بأنه يقف على ﴿يُمِيتُكُمْ﴾ كالنحاس، وأبي عمرو الداني، وابن جزي الكلبي، وفيما يأتي عرض لآراء العلماء:

أولا: إذا كان الوقف عند السجستاني على ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾:

من الذين قالوا إن السجستاني يقف على (أحياكم) أبو بكر الأنباري، وقد اعترض عليه، وسنناقش رأيه فيما بعد.

وذكر الأشموني رأيه في ذلك مخطئًا، وخطأ تخطئة الأنباري لأبي حاتم بقوله: "وقد خطأ ابن الأنباري أبا حاتم، واعترض عليه اعتراضًا لا يلزمه، ونقل عنه أن الوقف على قوله ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾، فأخطأ في الحكاية عنه، ولم يفهم عن الرجل ما قاله، وقوله: "إن القوم لم يكونوا يعترفون بأنهم كفار ليس بصحيح، بل كانوا مقرين بالكفر مع ظهور البراهين والحجج، ومعاينتهم إحياء الله البشر من النطف""[1].

ومن الذين وقفوا على ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ الأخفش، وعلل بقوله: "لأن ﴿يُمِيتُكُمْ﴾ فعل مستقبل، و(أحياكم) ماض"[2].

ثانيًا: إذا كان الوقف عند السجستاني على ﴿يُمِيتُكُمْ﴾:

من العلماء من ذكر بأن السجستاني يقف على ﴿يُمِيتُكُمْ﴾، كالنحاس، وقد وصف ما قاله السجستاني بأن ظاهره مستحسن، وعند تدبره غير لازم، معللاً لذلك بأن الله –عز وجل– وبخهم بكفرهم وهم لا يقرون به[3].

وكذلك أبو عمرو الداني ذكر بأن السجستاني يقف على ﴿يُمِيتُكُمْ﴾ مخطئًا إياه،

---

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٧.

(٢) القطع والائتناف ٤٨.

(٣) انظر القطع والائتناف ٤٨.

ومعللاً بأن ما بعده نسق عليه فلا يقطع منه[١].

وذكر ذلك أيضًا القرطبي[٢]، وابن جزي الكلبي[٣].

وممن أيد الوقف على ﴿يُمِيتُكُمْ﴾ زكريا الأنصاري[٤].

الرد على هذين الرأيين:

رد أبو بكر الأنباري على أبي حاتم السجستاني في الوقوف على ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾، وعلل ذلك بأن ما بعدها نسق عليه ومتصل به، وليس مستأنفًا[٥].

كما أنه عند تتبع آراء المقرئين والمفسرين والنحويين نجدهم لا يجيزون الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وبعضهم يجعل الجملة "كنتم أمواتًا" إلى ﴿تُرْجَعُونَ﴾ كلها داخلة في الحال، فالكلمات مترابطة مع بعضها.

يقول الهذلي: "ولا يفصل بين العاطف والمعطوف عليه، كقوله: ﴿بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[٦]"[٧].

والزمخشري يقول: "لم تدخل (الواو) على "كنتم أمواتًا" وحده، ولكن على جملة قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ إلى ﴿تُرْجَعُونَ﴾، كأنه قيل: كيف تكفرون بالله، وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتًا نطفًا في أصلاب آبائكم، فجعلكم أحياء، ثم يميتكم بعد هذه الحياة، ثم يحييكم بعد الموت، ثم يحاسبكم"[٨].

---

(١) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ١٦٢.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان ٣٧٣/١.

(٣) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٦٠/١.

(٤) المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتداء ١٧.

(٥) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥١٤/١.

(٦)المائدة:٦.

(٧) كتاب الوقف والابتداء ٣٩٦.

(٨) الكشاف ٢٤٨/١.

ويقول البيضاوي: "﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ بخلق الأرواح ونفخها فيكم، وإنما عطفه بالفاء؛ لأنه متصل بما عطف عليه غير متراخ عنه بخلاف البواقي"(١).

ويقول ابن جزي الكلبي: "هذه الآية في معرض الرد على الكفار وإقامة البرهان على بطلان قولهم، فإن قيل: إنما يصح الاحتجاج عليهم بما يعترفون به، فكيف يحتج عليهم بالبعث، وهم منكرون له؟ فالجواب أنهم ألزموا من ثبوت ما اعترفوا به من الحياة والموت ثبوت البعث؛ لأن القدرة صالحة ذلك كله"(٢).

"فإن قيل: كيف جاز ترك (قد) وهي لازمة مع الفعل الماضي إذا كان في موضع الحال، فالجواب أنه قد جاء بعد الماضي مستقبل، والمراد مجموع الكلام، كأنه يقول وحالهم هذه، فلذلك لم تلزم (قد)"(٣).

ويقول: "عطف ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ بالفاء؛ لأن الحياة أثر العدم ولا تراخي بينهما، وعطف (ثم يميتكم) و(ثم يحييكم) بـ(ثم) للتراخي الذي بينهما"(٤).

وأبو حيان يقول عن (الفاء) في (فأحياكم): "وعلى ما اخترناه تكون (الفاء) دالة على معناها من التعقيب"، وعن العطف بـ(ثم): "فعطف بـ(ثم) التي تقتضي التراخي في الزمان، والرجوع إلى الله –تعالى– حاصل عقب الحياة التي للبعث"(٥).

ووافق رأي أبي حيان السمين الحلبي(٦)، وتبعه ابن عادل الدمشقي(٧).

وأبو السعود يقول: "﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ إلى آخر الآية حال من ضمير الخطاب في ﴿تَكْفُرُونَ﴾"(٨).

---

(١)أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٦٥.

(٢)التسهيل لعلوم التنزيل ١/٦٢.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل ١/٦٠.

(٤)التسهيل لعلوم التنزيل ١/٦٠.

(٥) البحر المحيط ١/٢٧٨.

(٦) انظر الدر المصون ١/٢٣٨-٢٣٩.

(٧) انظر اللباب في علوم الكتاب ١/٤٨٣.

(٨) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١/٧٧.

وأما القونوي فقد تبع البيضاوي[١].

وبعد تدبر أقوال العلماء خلصنا إلى أنه لا يجوز الفصل بين الجمل المتعاطفة، وبذلك يكون الرأي الراجح لديَّ –والله أعلم– هو رأي أبي بكر الأنباري بعدم جواز الوقف على كلمة وما بعدها معطوف عليها.

(١) انظر حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي ٣/٧١.

المسألة الثالثة

الخلاف في التقديم والتأخير في الآية:

"يامريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾[1].

يرى السجستاني أنه وقع تقديم وتأخير في قوله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾، والمعنى عنده: اركعي مع الراكعين، واسجدي؛ ذلك لأن الركوع إنما يكون قبل السجود، فقال: "وهذا من المقدم والمؤخر، أرادوا: (نحيا ونموت)، كما قال: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ فمعناه: واركعي مع الراكعين واسجدي"[2].

اعترض الأنباري على قوله هذا محتجًا بأن العرب تفعل هذا إذا وجدت الفعلين يقعان في وقت واحد، فقال: "إنما قدم السجود على الركوع؛ لأن العرب إذا وجدت الفعلين يقعان في وقت واحد في حال واحدة كان تقديم هذا على هذا وهذا على هذا بمنزلة واحدة. فالركوع والسجود إنما يقعان في حال واحدة"[3].

آراء العلماء في المسألة:

الفريق الأول: الموافقون لرأي أبي حاتم السجستاني:

يبدو أن السجستاني مع النحاة الذين قالوا بأن الواو تفيد الترتيب؛ لذلك عد الآية من المقدم والمؤخر.

---

(١)آل عمران:٤٣.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥١١.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥١٢-٥١٤.

وممن قال إن الواو تفيد الترتيب قطرب[١]، وهشام[٢]، وثعلب[٣]، والدينوري[٤]، وأبو عمر الزاهد[٥]، والربعي[٦]، والشافعية[٧]، وقد انتقدهم الجويني[٨]، والمرادي[٩]، وأبطل الجويني ادعاءهم باستعمال العرب الواو في باب التفاعل، ومثل بقولهم: تقاتل زيد وعمرو، ولو قلت: تقاتل زيد ثم عمرو لكان خَلْفًا[١٠].

وذكر الرضي، والمرادي بأن الفراء قال بأنها للترتيب[١١]، حيث يستحيل الجمع[١٢]، ولكن بعد البحث والتقصي اتضح بأن الفراء ليس من هذا الفريق، ووضح ذلك ابن مالك إذ قال: "ونسب قوم إلى الفراء أن الواو مرتبة، ولا يصح ذلك، فإنه قال في معاني سورة الأعراف: "فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر. فإذا قلت: زرت عبد الله وزيدًا، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيادة"[١٣]، وهذا نصه، وهو موافق لكلام سيبويه، وغيره من البصريين والكوفيين"[١٤].

الفريق الثاني: الموافقون لرأي أبي بكر الأنباري:

ذكر جمهور النحويين بأن الواو للجمع المطلق، ولا توجب الترتيب،

---

(١) انظر الجنى الداني ١٥٨، والمغني ٤/ ٣٥٤.

(٢) انظر الجنى الداني ١٥٩، والمغني ٤/ ٣٥٤.

(٣) انظر الجنى الداني ١٥٩، والمغني ٤/ ٣٥٤.

(٤) انظر الجنى الداني ١٥٩.

(٥) انظر الجنى الداني ١٥٩، والمغني ٤/ ٣٥٤.

(٦) انظر الجنى الداني ١٥٩، والمغني ٤/ ٣٥٤.

(٧)انظر البرهان في أصول الفقه، ١٨١-١٨٢، والجنى الداني ١٥٩-١٦٠.

(٨) انظر البرهان في أصول الفقه، ١٨١-١٨٢.

(٩) انظر الجنى الداني ١٥٩-١٦٠.

(١٠) انظر البرهان في أصول الفقه ١٨١-١٨٢.

(١١) انظر شرح الكافية للرضي ٣٨٢/٤.

(١٢) انظر الجنى الداني ١٥٩.

(١٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١.

(١٤) شرح التسهيل ٣٤٩/٣.

ومنهم سيبويه، والسيرافي[١]، والفارسي[٢]، والجويني[٣]، وابن عطية[٤]، والسهيلي[٥]، وابن الحاجب[٦]، والقرطبي[٧].

ومنهم كذلك البيضاوي[٨]، والمالقي[٩]، وأبو حيان[١٠]، والمرادي[١١]، وابن عادل الدمشقي[١٢]، والسيوطي[١٣].

قال سيبويه: "وذلك قولك: مررت برجل وحمار قبل. فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: مررت بهما، فالنفي في هذا أن تقول: ما مررت برجل وحمار، أي ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة"[١٤].

واتبعه ابن كيسان، وقال: "الواو توجب الاجتماع، وليس فيها دليل على السابق"[١٥].

---

(١) انظر الكتاب ١٩٧/٢.

(٢) انظر الإيضاح ٢٢١.

(٣) انظر البرهان في أصول الفقه ١٨٣.

(٤) انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤٣٤/١.

(٥) انظر الجنى الداني ١٥٩.

(٦) انظر شرح الوافية نظم الكافية للرضي ٣٩٩.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٢٩/٥.

(٨) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٦/٢.

(٩) انظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ٤١١-٤١٢.

(١٠) انظر البحر المحيط ٤٧٨/٢.

(١١) انظر الجنى الداني ١٥٨.

(١٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢١٦/٥.

(١٣) انظر همع الهوامع ٢٢٣/٥.

(١٤) الكتاب ٤٣٨/١.

(١٥) الموفقي في النحو ١١٢.

ومنهم أيضًا الزجاج، وقال: "معنى الركوع، قيل: السجود، المعنى اركعي واسجدي، إلا أن الواو إذا ذكرت فمعناها الاجتماع، وليس فيها دليل على أن أحد الشيئين قبل الآخر؛ لأنها تؤذن بالاجتماع والعمل"(١).

وفصل الرضي القول في المقصود بالجمع المطلق بقوله: "قوله: "قالوا للجمع مطلقًا"، معنى المطلق: أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً، وأن يكون حصل من عمر أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لادليل في الواو على شيء منها"(٢).

الفريق الثالث: رأي الحنفية:

الواو عند الحنفية للمعية(٣)، وقد انتقد الجويني(٤)، والمرادي(٥) هذا الرأي ووصفاه بالزلل.

آراء أخرى:

تعددت آراء العلماء في هذه المسألة، واختلفت، وفيما يأتي طرح لآرائهم:

١- ذهب الطبري إلى تأويل الآية بقوله: "يامريم أخلصي عبادة ربك لوجهه خالصًا، واخشعي لطاعته وعبادته، مع من خشع له من خلقه، شكرًا له على ما أكرمك به من الاصطفاء والتطهير من الأدناس، والتفضيل على نساء عالم دهرك"(٦).

٢- الزمخشري: ذكر احتمالين لتفسير الآية:

الأول: "أمرت بالصلاة بذكر القنوت والسجود؛ لكونهما من هيئات الصلاة وأركانها، ثم قيل لها "واركعي مع الراكعين"، بمعنى: ولتكن صلاتك مع المصلين أي في الجماعة، أو انظمي نفسك في جملة المصلين، وكوني معهم في عدادهم، ولا تكوني في عداد غيرهم"(٧).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤١٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ٤/٣٨٢. وتابعه ابن هشام في المغني على نسبة ذلك للفراء. انظر المغني ٤/ ٣٥٤.

(٣) انظر البرهان في أصول الفقه ١٨١-١٨٢ والجنى الداني ١٦٠.

(٤) انظر البرهان في أصول الفقه ١٨١-١٨٢.

(٥) انظر الجنى الداني ١٦٠.

(٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/٤٠٠.

(٧) الكشاف ١/٥٥٧.

الثاني: "يحتمل أن يكون في زمانها من كان يقوم ويسجد في صلاته، ولا يركع، وفيه من يركع، فأمرت بأن تركع مع الراكعين، ولا تكون مع من لا يركع"(١).

٣-وقال ابن عطية في تفسير هذه الآية: "فالقول عندي في ذلك أن مريم أمرت بفصلين ومعلمين من معالم الصلاة، وهما طول القيام والسجود، وخصا بالذكر لشرفهما في أركان الصلاة، وإذ العبد يقرب في وقت سجوده من الله -تعالى-"(٢)، فلم يرد بالآية الركوع والسجود الذي هو منتظم في ركعة واحدة(٣).

٤-أبو موسى الدمشقي: يقول: إن السجود مقدم على الركوع في شرع زكريا وغيره(٤).

٥-ابن مالك: الواو عنده تحتمل المعية احتمالاً راجحًا، والتأخر احتمالاً متوسطًا، والتقدم احتمالاً قليلاً(٥).

٦-البيضاوي: ذكر عدة أسباب لتقديم السجود على الركوع، وهي:

أ-إما لكونه كذلك في شريعتهم.

ب-أو للتنبيه على أن الواو لا توجب الترتيب.

ج-أو ليقترن اركعي بالراكعين للإيذان بأن من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مصلين.

د- قيل: المراد بالقنوت إدامة الطاعة، وبالسجود الصلاة، وبالركوع الخشوع والإخبات(٦).

٧-ابن عادل الدمشقي: ذكر عدة أوجه لتقديم السجود على الركوع، وهي:

أ-إن الواو تفيد التشريك لا الترتيب.

ب-إن غاية قرب العبد من ربه وهو ساجد.

ج-﴿وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي﴾ يعني استعملي السجود في وقته اللائق به، وليس المراد أن تجمع بينهما.

د-إن الصلاة تسمى سجودًا.

---

(١) الكشاف ٥٥٧/١.

(٢) المحرر الوجيز ٤٣٤/١.

(٣)انظر المحرر الوجيز ٤٣٤/١.

(٤)البحر المحيط ٤٧٨/٢.

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٤٨/٣.

(٦) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٦/٢.

هـ-لعل السجود في ذلك الوقت مقدمًا على الركوع[١].

٨-أبو حيان: قال: "إن السجود لما كانت الهيئة التي هي أقرب ما يكون العبد فيها إلى الله قدم وإن كان متأخرًا في الفعل على الركوع، فيكون إذ ذاك التقديم بالشرف"[٢].

٩-ابن هشام: يرى أن معطوف الواو يحتمل أحد المعاني الثلاثة: المعية، الترتيب، العكس[٣].

ومن خلال الآراء السابقة يتضح بأن رأي الأنباري موافق لرأي جمهور النحويين، ولهذا السبب نرجح رأيه.

يتضح بأن أبا بكر الأنباري موافق لرأي الجمهور في أن الواو لمطلق الجمع، ولاتوجب ترتيبًا حيث جاءت، فهي في قوله تعالى: "واسجدي واركعي" لاتقتضي الترتيب بل تعطي مطلق الجمع، وعلى هذا فلا تقديم ولا تأخير، كما أشار أبو بكر الأنباري.

---

(١) انظر اللباب في علوم الكتاب ٥/٢١٦-٢١٧.

(٢)البحر المحيط ٢/٤٧٨.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٤٣.

المسألة الرابعة

الخلاف في الاستعاذة

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ ﴾[1].

ذهب السجستاني إلى أن قوله تعالى: "فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم" من المقدم والمؤخر على معنى: فإذا استعذت بالله من الشيطان الرجيم فاقرأ القرآن؛ وذلك لأن الاستعاذة إنما تكون قبل القراءة، فقال: "وهذا من المقدم والمؤخر...، وكما قال: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ ﴾ فمعناه (فإذا استعذت بالله من الشيطان الرجيم فاقرأ القرآن)؛ لأن الاستعاذة إنما تكون قبل القراءة لا بعدها"[2].

اعترض الأنباري على هذا القول وخطأه، محتجًا عليه بما تعارف عليه الناس وبالعقل، فقال: "فقوله: "فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم" معناه (فإذا استعذت فاقرأ) خطأ؛ لأن المتعالم عند جميع الناس أنه أراد: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ؛ لأن الآية تدل على أنه أمرنا بالاستعاذة وعلمناها عند قراءة القرآن، ولو كان المعنى (فإذا استعذت فاقرأ) لم تكن الآية تدل على أنا أمرنا بالقراءة بعد الاستعاذة، وجائز أن يستعيذ بالله من الشيطان ثم لا يقرأ شيئًا. فلو كان كما قال لوجب على كل مستعيذ من الشيطان أن يقرأ القرآن"[3].

آراء العلماء في المسألة:

الرأي الأول: رأي أبي حاتم السجستاني:

وهو رأي تفرد به وانتقده عليه العلماء، منهم الطبري الذي يقول: "وكان بعض أهل العربية يزعم أنه من المؤخر الذي معناه التقديم، وكأن معنى الكلام عنده: وإذا استعذت بالله من الشيطان الرجيم فاقرأ القرآن، ولا وجه لما قال من ذلك؛ لأن ذلك لو كان من كذلك لكان من استعاذ مستعيذ من الشيطان الرجيم لزمه أن يقرأ القرآن، ولكن معناه ما وصفنا، وليس قوله:

---

(١)النحل:٩٨.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥١١.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥١٣.

﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾ بالأمر اللازم، وإنما هو إعلام وندب، وذلك أنه لا خلاف بين الجميع أنه من قرأ القرآن ولم يستعذ بالله من الشيطان الرجيم قبل قراءته أو بعدها أنه لم يضع فرضًا واجبًا"(١).

وأما القرطبي فقد ذكر القاعدة التي اتبعها من حكم على هذه الآية بأنها من التقديم والتأخير، وهي: إن كل فعلين تقاربا في المعنى جاز تقديم أيهما شئت، وضرب لذلك مثالا، وهو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾﴾(٢) ، يقول: المعنى هو فتدلى، ثم دنا(٣).

الرأي الثاني: رأي أبي بكر الأنباري، ومن معه:

أبو بكر الأنباري اتبع الزجاج في هذه المسألة، فمعنى الآية عنده: "إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم، ليس معناه استعذ بالله بعد أن تقرأ؛ لأن الاستعاذة أمر بها قبل الابتداء، وهو مستعمل في الكلام، مثله إذا أكلت فقل بسم الله، مثله في القرآن ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾(٤)، فالهيئة قبل الصلاة، والمعنى إذا أرردتم ذلك فافعلوا"(٥).

ووافق رأيهما الزمخشري معللاً ذلك بقوله: "لأن الفعل يوجد عند القصد والإرادة بغير فاصل وعلى حسبه، فكان منه بسبب قوي وملابسة ظاهرة"(٦).

وأيده ابن عطية، واحتج باستعمال العرب لـ(إذا) للوصل بين الكلامين(٧)، ويعلل ويقول: إنه أوقع الماضي موقع المستقبل لثبوته(٨).

واتبعهم أيضًا العكبري(٩).

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن١٤/٣٥٧.

(٢)النجم:٨.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ١/١٣٥.

(٤)المائدة:٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢١٨.

(٦) الكشاف ٣/٤٧٢.

(٧) انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/٤٢٠.

(٨) انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/٥٨.

(٩) التبيان في إعراب القرآن ٨٠٦.

ومن المؤيدين أيضًا لهذا الرأي القرطبي[١]، وقد استدل برواية ابن جبير بن مطعم عن أبيه، قال: "سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– حين افتتح الصلاة قال: "اللهم إني أعوذ بك من الشيطان من همزه ونفخه ونفثه""[٢]، واحتج أيضًا برواية أبي سعيد الخدري أن النبي –صلى الله عليه وسلم– كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة[٣].

وممن وافقهم البيضاوي[٤]، وأبو حيان[٥]، والسمين الحلبي[٦]، وابن عادل الدمشقي الذي ذكر السبب في اختيار أكثر العلماء لهذا الرأي وهو قوله: "ثبت أن الشيطان ألقى الوسوسة في أثناء قراءة الرسول –صلى الله عليه وسلم– بدليل قوله –عز وجل– ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾[٧]، ومن الظاهر أنه –تعالى– إنما أمر الرسول –صلوات الله وسلامه عليه– بالاستعاذة عند القراءة؛ لدفع تلك الوساوس، وهذا المقصود إنما يحصل عند تقديم الاستعاذة"[٨].

الرأي الثالث: الأخذ بظاهر الآية:

الاستعاذة على هذا الرأي تكون بعد القراءة، واستدل أصحاب هذا الرأي بما رواه بعض

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٢٥/١٢.

(٢) صحيح ابن حبان (١٧٧٩)، ٧٨/٥-٧٩، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، وصحيح ابن خزيمة (٤٦٨)، ٢٦٨/١، كتاب الصلاة، باب إباحة الدعاء بعد التكبير وقبل القراءة، وفي سنن ابن ماجه (٨٠٧)، ١٥٢، كتاب إقامة الصلاة، باب الاستعاذة في الصلاة بلفظ (عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه قال: رأيت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– حين دخل في الصلاة قال: الله أكبر الله أكبر كبيرًا ثلاثًا الحمدلله كثيرًا ثلاثًا سبحان الله بكرة وأصيلاً ثلاث مرات اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه).

(٣) انظر سنن الترمذي (٢٤٢)، ٧٠، كتاب مواقيت الصلاة، باب مايقول عند افتتاح الصلاة، صححه الألباني، وصحيح ابن خزيمة (٤٦٧)، ٢٦٧/١، كتاب الصلاة، باب إباحة الدعاء بعد التكبير وقبل القراءة، والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ٨٧/٣، والجامع لأحكام القرآن ٤٢٥/١٢.

(٤) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٤٠/٣.

(٥) انظر البحر المحيط ٥١٧/٥.

(٦) انظر الدر المصون ٢٨٥/٧-٢٨٦.

(٧)الحج:٥٢.

(٨) اللباب في علوم الكتاب ١٥٥/١٢.

الصحابة[١]، ومنهم أبو هريرة، وبما ذكره بعض الأئمة، ومنهم مالك، وابن سيرين[٢] إذ روي عنه أنه قال: "كلما قرأت الفاتحة حين تقول آمين فاستعذ"[٣]، ومن الأئمة أيضًا داود[٤]، واستدلوا أيضًا برواية حمزة من القراء[٥].

وعللوا بأن الفاء في قوله: ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ للتعقيب، وفائدتها أنه إذا قرئ القرآن يستحق به ثوابًا عظيمًا، فإذا لم يأت بالاستعاذة وقعت الوسوسة في قلبه، وهذا الوسواس يحبط ثواب القراءة، فإذا استعاذ بعد القراءة اندفعت تلك الوساوس، وبقي الثواب مصونًا عن الانحطاط[٦].

رد هذا الرأي الزجاج[٧]، والكيا الطبري[٨]، والعكبري[٩]، ووصف ابن جزي رأيهم بالشذوذ[١٠].

وبناءً على ما تقدم يكون اعتراض أبي بكر الأنباري على السجستاني في محله، يكون المعنى: إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله، والله أعلم.

---

(١) انظر صحيح ابن خزيمة (٤٧٢)، ٢٦٩/١، كتاب الصلاة، باب الاستعاذة في الصلاة قبل القراءة.

(٢)انظر البحر المحيط ٥١٧/٥ والدر المصون ٢٨٦/٧ واللباب في علوم الكتاب ١٥٥/١٢.

(٣) انظر البحر المحيط ٥١٧/٥.

(٤) داود بن سليمان شيخ يروي عنه أبو بكر بن مقسم، أخذ القراءة عرضًا عن نصير بن يوسف صحب الكسائي. غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٥٣.

(٥) انظر البحر المحيط ٥١٧/٥ واللباب في علوم الكتاب ١٥٥/١٢.

(٦) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٥٥/١٢.

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢١٨/٣.

(٨) أبو الحسن عماد الدين علي بن محمد بن علي الطبري المعروف بكِيَا الهَرّاسي، ت ٥٠٤. انظر وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٦، والأعلام ٣٢٩/٤.

ورأيه في تفسير أحكام القرآن ٣-٢٤٥/٤-٢٤٦.

(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ٨٠٦.

(١٠) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٧٣/١.

المسألة الخامسة

الخلاف في التقديم والتأخير في قوله تعالى:

"وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾[١].

ذهب السجستاني إلى أن قوله تعالى: "وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا" من التقديم والتأخير؛ لأن الشدة تقع قبل وقوع الهلاك، وكان ذلك في قوله: "وكذلك قوله في سورة الأعراف: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾، فالبأس الشدة، وإنما تقع الشدة بهم قبل وقوع الهلاك"[٢].

اعترض الأنباري على ما ذكره السجستاني، محتجًا بقول الفراء فقال: "لما كانت الشدة والهلاك يقعان في وقت واحد كان تقديم هذا على هذا، وهذا على هذا بمنزلة، وهو قولك في الكلام: أعطيتني فأحسنت، وأحسنت فأعطيتني؛ لأن الإحسان والعطية يقعان في وقت[٣]، فهذا أصح من أن تجعله من التقديم والتأخير على ما زعم السجستاني"[٤].

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني:

عد أبو حاتم هذه الآية من التقديم والتأخير، وذكر هذا الرأي ابن جزي الكلبي بلا نسبة[٥].

وخالفه العكبري بقوله: "والقلب هنا لا حاجة إليه، فيبقى محض ضرورة"[٦].

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

---

(١)الأعراف:٤.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥١٤.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٣٧١- ٣٧٢.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥١٤.

(٥) التسهيل لعلوم التنزيل ١/٢٩٦.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٥٥٦.

اتبع أبو بكر الأنباري في رأيه هذا الفراء[١]، وتجدر الإشارة إلى أن الفراء يوافق البصريين في أن (الفاء) للترتيب إلا في الفعلين اللذين يكون أحدهما سببًا للآخر، ويؤولان لمعنى واحد[٢]، ووصف الطبري هذا الرأي بالصحة والوضوح[٣].

وعكسه ابن عصفور فقد نعت رأي مَن يرى أنه لا ترتب في جميع الأحوال بالفساد، فقال: "واستدل مَن ذهب إلى أنها لا ترتب في جميع الأماكن بما استدل به الفراء، والجرمي، إلا أنهم حملوا سائر الأماكن على ذلك. والذي يدل على فساد مذهب هؤلاء أن العرب تقول: اختصم زيد وعمرو، ولا تقول: اختصم زيد فعمرو، فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب أن يجوز في مثل هذا العطف بالفاء"[٤].

رأي الجمهور:

أجاب الجمهور عن هذه الآية بوجهين:

أحدهما: أنه على حذف الإرادة، أي أردنا إهلاكها[٥].

وأيد ابن عصفور هذا الرأي، وذكر بأن الأولى بقاء الفاء على معنى الترتيب؛ لأنها قد تقرر فيها أنها تجعل الثاني بعد الأول بلا مهلة[٦].

الثاني: أن المعنى أهلكناها أي خذلناها، ولم نوفقهم فنشأ عن ذلك هلاكهم، فعبر فالمُسبَّب عن سببه، وهو باب واسع[٧].

وأيد هذا الوجه الطبري، ووصفه بالصحة، ووضوح المنهج أيضًا[٨].

ثمة آراء أخرى غير ما ذكر، وهي:

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٣٧١- ٣٧٢.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٨.

(٣) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١/٥٩.

(٤) شرح الجمل ١/ ٢٣١.

(٥) انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/٣٧٤، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣/٥، والبحر المحيط ٤/٢٦٩، والدر المصون ٥/٢٤٨-٢٤٩، واللباب في علوم الكتاب ٩/١٤.

(٦) انظر شرح الجمل ٢٣١.

(٧) انظر المحرر الوجيز ٢/٣٧٤، و أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣/٥، والبحر المحيط ٤/٢٦٩، والدر المصون ٥/٢٤٨-٢٤٩، واللباب في علوم الكتاب ٩/١٤.

(٨) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٠/٥٩.

١-الفاء بمعنى الواو:

ذكر الطبري أن بعض النحويين جعلوا الفاء بمعنى الواو في هذه الآية، وتأويل الكلام عندهم: وكم من قرية أهلكناها وجاءها بأسنا بياتًا، وانتقد هذا القول معللاً بأن للفاء عند العرب من الحكم ما ليس للواو في الكلام، والأولى صرفها إلى الأغلب من معناها[١].

وخطأ هذا الرأي كذلك ابن عصفور[٢]، وأبو حيان[٣]، والسمين الحلبي[٤]، وابن عادل الدمشقي[٥].

٢-الفاء لترتيب القول فقط:

ذكر بعض النحويين أن الفاء لترتيب القول فقط، وتفسير ذلك فكأن الله -تعالى- أخبر عن قرى كثيرة أنه أهلكها، ثم قال فكان من أمرها مجيء البأس[٦].

وضعف هذا الرأي السمين الحلبي[٧]، وابن عادل الدمشقي[٨].

٣-الفاء تفسيرية:

لابن جزي الكلبي رأي في هذه المسألة وهو أن ﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾ مستأنفة على وجه التفسير للإهلاك، والمراد أهلكنا أهلها فجاءهم[٩].

ومن العلماء من ضعف هذا الرأي كالسمين الحلبي[١٠]، وابن عادل الدمشقي[١١].

٤-الفاء للترتيب إلا في الأماكن والمطر:

ذكر الجويني بأن الفاء قد ترد مورد الواو للعطف والتشريك في أسماء البقاع، واستدل

---

(١) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦٠/١٠.

(٢) انظر شرح الجمل ٢٢٨-٢٢٩.

(٣) انظر البحر المحيط ٢٦٩/٤.

(٤) انظر الدر المصون ٢٤٨/٥.

(٥) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٤/٩.

(٦) انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣٧٤/٢، والبحر المحيط ٢٦٨/٤.

(٧) انظر الدر المصون ٢٤٩/٥.

(٨) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٤/٩-١٥.

(٩) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٢٩٦/١.

(١٠) انظر الدر المصون ٢٣٩/٥.

(١١) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٤/٩.

بقول امرئ القيس[١]:

قِفـا نَبـكِ مـن ذكـرى حبيـبٍ ومنـزِلِ بِسِـقْطِ اللـوى بـين الـدخولِ فَحَومِـلِ[٢]

وصف ابن عصفور رأيه بالفساد، واستدل بقول العرب: اختصم زيد وعمرو، ولا تقول: اختصم زيد فعمرو، فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لجاز في مثل هذا العطف بالفاء[٣].

٤- أن الله أهلكها هلاكًا من غير استئصال، فجاءها بأسنا، فهلكت هلاك استئصال:

ذكر هذا المعنى ابن عصفور[٤]، والقرطبي[٥].

٥-إن الهلاك واقع ببعض القوم: والتقدير: وكم من قرية أهلكنا بعضها فجاءها بأسنا[٦].

٦-أن في الكلام محذوفًا، لولاه لم يكن صحيحًا:

زعم بعض أهل العربية أن في الكلام محذوفًا، لولا ذلك لم يكن صحيحًا، والمعنى: وكم من قرية أهلكناها، فكان مجيء بأسنا إياها قبل إهلاكنا[٧].

خطأ هذا القول الطبري، ووصفه بالفساد، وقعد للقول المسَلَّم بصحته فقال: "وهذا القول لا دلالة على صحته من ظاهر التنزيل، ولا من خبر يجب التسليم له، وإذا خلا القول من دلالة على صحته من بعض الوجوه التي يجب التسليم لها كان بينًا فساده"[٨].

أميل إلى رأي الجمهور القائل بأن معنى "أهلكناها" أي أردنا إهلاكها، أو خذلناها، والذي عليه أغلب النحويين، ونظرًا لوجود الاعتراض على رأي السجستاني وأبي بكر الأنباري، والله أعلم.

---

(١) انظر البرهان في أصول الفقه ١٨٤.

(٢) من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨. السقط: منقطع الرمل، اللوى: حيث يلتوي ويرق، الدخول وحومل: بلدان.

(٣) انظر شرح الجمل ١/ ٢٣١.

(٤) انظر شرح الجمل ١/ ٢٣١.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٥٣/٩.

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٥٣/٩.

(٧) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦٠/١٠.

(٨)جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦٠/١٠.

المسألة السادسة

توجيه "تثير الأرض"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[١].

ذهب السجستاني إلى أن الوقف في هذه الآية على كلمة ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ ذلك؛ لأن المعنى عنده بأنها تثير الأرض، ولا تسقي الحرث، فقال: "الوقف ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ ، والابتداء ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾[٢]، وقال: "هذه البقرة وصفها الله بأنها تثير الأرض، ولا تسقي الحرث""[٣].

اعترض الأنباري على هذا القول، وعده غير صحيح؛ لأنها لو كانت تثير الأرض لصارت ذلولاً، فقال: "وهذا القول عندي غير صحيح؛ لأن التي تثير الأرض لا يعدم منها سقي الحرث. وما روى أحد من الأئمة الذين يلزمنا قبول قولهم أنهم وصفوها بهذا الوصف، ولا ادعوا لها ما ذكره هذا الرجل، بل المأثور في تفسيرها: (ليست بذلول فتثير الأرض، وتسقي الحرث)، وقوله أيضًا يفسر بظاهر الآية؛ لأنها إذا أثارت الأرض كانت ذلولاً، وقد نفى الله هذا الوصف عنها، فقول السجستاني في هذا لا يؤخذ به ولا يعرج عليه"[٤].

آراء العلماء في المسألة:

انقسمت آراء العلماء في هذه المسألة إلى قسمين:

الأول: وقفوا على (ذلول)، ومنهم السجستاني، وزكريا الأنصاري والأشموني، إن جعلت (تثير) خبر مبتدأ محذوف عندهما[٥]، وقد ذكر الباقولي أن قومًا ردوا هذا (أي تقدير: هي تثير

---

(١)البقرة: ٧١.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٢١.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٢١.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٢١.

(٥) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٨، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٤١.

الأرض)، وقالوا: هذا غلط. وعلل ذلك بقوله: "لأنه لو قال: وتسقي الحرث، لجاز، ولكنه قال: ولاتسقي الحرث، وأنت لا تقول: يقوم زيد ولا يقعد، وإنما تقول: يقوم زيد ولايقعد"(١).

ومنهم من قال: إنها مستأنفة بنفسها من غير تقدير مبتدأ، بل تكون جملة فعلية ابتدئ بها لمجرد الإخبار بذلك(٢).

يقول القرطبي: "ويحتمل أن تكون (تثير الأرض) في غير العمل مرحًا ونشاطًا"(٣)، واستشهد بقول امرئ القيس:

يُهيل ويُذري تُربه ويُثيره إثارةَ نبَّاثِ الهواجرِ مُخْمِسِ(٤)

الثاني: لا يجوز عندهم الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾:

وهؤلاء وافقوا الأنباري، وذكروا عدة أسباب لاتخاذهم هذا الرأي.

منهم من قال: بأن ﴿تُثِيرُ﴾ و﴿تَسْقِى﴾ صفتان لذلول، كأنه قيل: لا ذلول مثيرة وساقية، وتكون (لا) الأولى نافية، وأما الثانية فمزيدة لتوكيد الأولى، وذهب إلى هذا الزمخشري(٥)، والقرطبي(٦).

ومنهم من رد هذا الرأي؛ لأن القول بأن ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ صفة يلزم منهم أن تكون البقرة مثيرة للأرض، وهذا لم يقل به الجمهور، بل قال به بعضهم، وأصحاب هذا الرأي جعلوها في موضع الحال من الضمير المستكن في ﴿ذَلُولٌ﴾، تقديره: لا تذل حال إثارتها الأرض، ومن

---

(١) إعراب القرآن للباقولي والمنسوب للزجاج ١/ ١٧٣.

(٢) انظر الدر المصون للسمين الحلبي ٤٢٩/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢.

(٤) من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٢، بلفظ (تربها) بدل (تربه).

انظر الجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢-١٩٠.

(يهيل): يعني الثور، أي يهيل تراب الحفرة التي نام فيها وينحيه، وقوله: (نبات الهواجر): ينبث التراب: أي يثيره ويستخرجه ليصل إلى برد الثرى فيباشره، يدفع بذلك شدة الحر والعطش، والمخمس: الذي ترد إبله الخمس، فشبه الثور بهذا الرجل المخمس في فعل هكذا.

(٥) انظر الكشاف للزمخشري ٢٨٢/١.

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢.

الذين ذكروا هذا الرأي مكي بن أبي طالب القيسي[١].

ومنهم من أجاز هذا الرأي، وأجاز أيضًا أن تكون حالاً من النكرة، لأنها وصفت وتخصصت بقوله ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾، وإذا وصفت النكرة ساغ إتيان الحال منها اتفاقًا، ومن أصحاب هذا الرأي العكبري[٢]، والسمين الحلبي[٣]، وابن عادل الدمشقي[٤].

رد هذا الرأي ابن عطية معللاً بعدم جواز إتيان الحال من النكرة[٥].

وممن منع الاستئناف الأخفش الأصغر، وأضاف علة أخرى هي: أنه لو كانت ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ مستأنفة لما صح دخول (لا) بينه وبين (الواو)[٦].

وذكر هذه العلة أيضًا أبو البقاء العكبري[٧].

والراجح لديّ والله أعلم هو رأي الأنباري للحجج المقنعة التي ذكرها مؤيدوه.

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ١/١٣٧-١٣٨.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٦.

(٣) انظر الدر المصون للسمين الحلبي ١/٤٢٩.

(٤) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢/١٦٩.

(٥) انظر المحرر الوجيز ١/١٦٤.

(٦) انظر الدر المصون للسمين الحلبي ١/٤٢٩-٤٣٠.

(٧) انظر الدر المصون للسمين الحلبي ١/٤٣٠.

المسألة السابعة

الخلاف في الوقف على (تعملون) في قوله تعالى:

"وما الله بغافل عما تعملون"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾﴾[١].

ذهب السجستاني إلى أن الوقف على ﴿تَعْمَلُونَ﴾ في آخر الآية تام، اعترض الأنباري على هذا القول، وخطأه؛ لأن الآية التي بعدها وصف، ولا يتم الوقف على ما قبل الوصف، فقال الأنباري ناقلاً كلام السجستاني، ومحتجًا عليه:

"قال السجستاني: "هو تام"[٢]، وهذا غلط؛ لأن قوله ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ﴾[٣] وصف، فلا يتم الوقف على ما قبل الوصف"[٤].

آراء العلماء في المسألة:

انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: أبو حاتم السجستاني ومن معه:

أبو حاتم السجستاني يقف على ﴿تَعْمَلُونَ﴾، وتبعه في هذا أبو عمرو الداني[٥]، وزكريا

---

(١)البقرة:٨٥-٨٦.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٢٤.

(٣)البقرة:٨٦.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٢٤.

(٥) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ١٦٨.

الأنصاري[١].

الفريق الثاني: أبو بكر الأنباري، ومن معه:

غلط الأنباري السجستاني في وقوفه على ﴿تَعۡمَلُونَ﴾، وعلل ذلك بأنه لا يجوز الوقف على ما قبل الوصف، وهو قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة"[٢].

ووافقه النحاس[٣] والأشموني، وقد فرق الأشموني بين من قرأ ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالفوقية، وبين من قرأها بالتحتية، فقال: "﴿تَعۡمَلُونَ﴾ كافٍ لمن قرأ بالفوقية، وتام لمن قرأ (يعملون) بالتحتية؛ لأنه يصير مستأنفًا"[٤].

ووضح الهذلي المواضع التي لا يجوز الفصل بينها، وذكر من بينها الناعت والمنعوت[٥]، وبناءً على هذه القاعدة لا يجوز الوقوف على ﴿تَعۡمَلُونَ﴾؛ لأن جملة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ نعت، وقد ذكر المنعوت قبلها.

ولوضوح القاعدة في هذا الباب نرجح رأي أبي بكر الأنباري.

---

(١) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتداء ١٩.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٢٤.

(٣) انظر القطع والائتناف ٧٠.

(٤) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٤٢.

(٥) انظر الوقف ولابتداء في كتاب الله ٣٩٧.

المسألة الثامنة

الخلاف في الوقف على "نأت بخير منها أو مثلها"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾[1].

يرى السجستاني أن الوقف على كلمة (مثلها) في الآية الكريمة تام، واعترض الأنباري على هذا القول، وخطأه، محتجًا عليه بأن ما بعدها أقوى في الدلالة على إثبات قدرة الله من النسخ؛ لذا فالوقف على هذه الكلمة عنده غير تام، واتضح ذلك في قول الأنباري ناقلاً كلام السجستاني:

"وقال السجستاني: وهو تام، وهذا غلط؛ لأن قوله ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ تشديد، وتثبيت لقدرة الله على المجيء بما هو خير من الآية المنسوخة، وبما هو أسهل فرائض منها"[2].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

وقف السجستاني على (مثلها) وقفًا تامًا، ولم أقف على من يؤيده في هذا، سوى أن أبا عمرو الداني لم يخطئ هذا الرأي بل ذكره، وذكر الرأي الآخر[3].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

الوقف على (مثلها) عند الأنباري حسن، وليس يتامّ، وقد غلط السجستاني؛ لأنه يقف عليها وقفًا تامًا، معللاً ارتباط ما بعدها بها، فقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ تشديد، وتثبيت لقدرة الله على المجيء بما هو خير من الآية المنسوخة، وبما هو أسهل فرائض منها[4].

---

(١)البقرة:١٠٦.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٢٧.

(٣) انظر المكتفى في الوقف والابتداء ١٧٠.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٢٧.

ويوضح ذلك المعنى الذي ذكره الطبري، فقد فسر قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ بقوله: "ألم تعلم يا محمد أني قادر على تعويضك مما نسختُ من أحكامي، وغيّرته من فرائضي التي كنتُ افترضْتُها عليك، ما أشاء مما هو خير لك، ولعبادي المؤمنين معك، وأنفع لك ولهم، إما عاجلاً في الدنيا، وإما آجلاً في الآخرة، أو بأن أبدل لكَ، ولهم مكانه مثله في النفع لهم، عاجلاً في الدنيا، وآجلاً في الآخرة، وشبيهَه في الخفة عليك وعليهم، فإني –فاعلم يا محمد– على ذلك، وعلى كل شيء قدير"(١).

وقد وافق أبو بكر الأنباري في ذلك النحاس(٢)، والزمخشري(٣)، والبيضاوي(٤)، وأبو حيان(٥)، وزكريا الأنصاري(٦)، والأشموني(٧)، وأبو السعود(٨).

ومن خلال التفسير يتضح أن ما بعد (قبلها) أقوى في الدلالة على إثبات قدرة الله على المجيء بما هو خير من النسخ، فلذلك أرجح هذا الرأي، وهذا ما قاله أبو بكر الأنباري.

---

(١)جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٠٣/٢.

(٢) انظر القطع والائتناف ٧٣.

(٣) انظر الكشاف ٣٠٩/١.

(٤) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٩٩/١.

(٥) انظر البحر المحيط ٥١٥/١.

(٦) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٢٠.

(٧) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٤٦.

(٨) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١٤٣/١.

المسألة التاسعة

الخلاف في الوقف على "وحين البأس"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾[1].

يرى السجستاني أن الوقف على ﴿وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ هو وقفٌ تامٌ، فاعترض عليه الأنباري، وخطأه فيما يقول معللاً بأن ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ خبر وحديث عنهم، فلا يجوز الوقف قبله[2].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني:

الظاهر أن السجستاني تفرّد بهذا الرأي، إذ لم أقف على من يوافقه في تمام الوقوف على ﴿وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾، بل إن بعضهم خطأه كالنحاس، وعلل تخطئته بقوله: "لأن ما بعده راجع إلى ما قبله"[3]، فقد تقدم الكلام على أوصاف المؤمنين الذين صدقوا في القول والفعل.

وخطأه أيضًا السخاوي فيما نقله عند الأشموني[4].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

اتبع الأنباري في رأيه بعدم جواز الوقف على ﴿وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ الطبري، فقد فسر قوله تعالى ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾: "من آمن بالله واليوم الآخر، ونعتهم النعت الذي نعتهم به

---

(١)البقرة:١٧٧.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٥٤٢/١.

(٣) القطع والائتناف ٩٠.

(٤) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٥٣.

في هذه الآية، يقول: فمن فعل هذه الأشياء فهم الذين صدقوا الله في إيمانهم به، وحققوا قولهم بأفعالهم"[١]، وهذا موافق لما علل به الأنباري.

ومن الذين اتبعوا الأنباري النحاس الذي عدّ هذا الوقف وقفًا كافيًا، وقد علل بتعليله[٢].

ومن الذين اتبعوه كذلك زكريا الأنصاري[٣]، والأشموني[٤].

ومن خلال تفسير المفسرين يتضح أيضًا صحة ما قاله الأنباري، ويتبين لنا ارتباط ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ بالأوصاف المذكورة السابقة، وقد ذكرنا سابقًا تفسير الطبري للآية، والموافقين له كثر، منهم مكي القيسي[٥]، والواحدي[٦]، والزمخشري[٧]، وابن عطية[٨]، والقرطبي[٩]، وابن جزي الكلبي[١٠]، وأيضًا أبي حيان حيث قال: "أشار بأولئك إلى الذين جمعوا تلك الأوصاف الجلية من الاتصاف بالإيمان وما بعده"[١١]، وذكر أن اسم الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ يؤتى به لهذا المعنى، وضرب مثالاً بقوله: "وقد تقدم لنا أن اسم الإشارة يؤتى به لهذا المعنى، أي يشار به إلى جمع عدة أوصاف سابقة، كقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ﴾[١٢]"[١٣].

ومن المفسرين أيضًا السمين الحلبي[١٤]، وابن عادل الدمشقي[١٥]، وأبو السعود[١٦].

---

(١)جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣/٩٢.

(٢) انظر القطع والائتناف ٩٠.

(٣) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتداء ٢٣.

(٤) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٥٣.

(٥) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٥٦٤.

(٦) انظر التفسير البسيط ٣/٥٢٨.

(٧) انظر الكشاف ١/٣٦٧.

(٨) انظر المحرر الوجيز ١/٢٤٤.

(٩) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣/٦٣.

(١٠) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ١/٩٥.

(١١)البحر المحيط ٢/١٠.

(١٢)البقرة:٥.

(١٣)البحر المحيط ٢/١٠.

(١٤) انظر الدر المصون ٢/ ٢٥١.

(١٥) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣/٢١٣.

(١٦) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١/١٩٤.

المسألة العاشرة

الخلاف في الوقف على "هدى للناس"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ ۗ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴿٤﴾﴾[١].

ذهب السجستاني إلى أن الوقف على "هدى للناس" تام، وخطأه الأنباري؛ لأن قوله"وأنزل الفرقان" نسق على ما قبله، ووضح ذلك بقوله: "وقال السجستاني: هو تام، هو خطأ منه؛ لأن قوله ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ نسق على ما قبله"[٢].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

وقف السجستاني على ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ وقفًا تامًا، وإذا اعتمدنا هذا الرأي فإن الواو لن تكون عاطفة، والمقصود بالفرقان هنا هونفس الكتب المذكورة، أعيد ذكرها بوصف خاص بتكرير لفظ الإنزال تنزيلاً للتغاير الوصفي منزلة التغاير الذاتي[٣]، وهذا ما ذكره أبو السعود في تفسيره.

انتقد هذا الرأي أبو عمرو الداني بقوله: "﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ كاف، وقال أبو حاتم: تام، وليس كذلك؛ لأن ما بعده نسق عليه، و﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ تام"[٤].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

انتقد الأنباري السجستاني لوقوفه على ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ وقفًا تامًا، معللاً

---

(١)آل عمران:٤.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٤/٢.

(٣) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٥/٢.

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء ١٩٤.

أن ما بعده نسق عليه، وأيده النحاس[١]، وأبو عمرو الداني[٢]، وزكريا الأنصاري[٣]، والأشموني[٤].

وتعددت أقوال المفسرين في المقصود بـ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾، ومن اللازم ذكرها هنا؛ لأن الخلاف بين أبي بكر الأنباري والسجستاني أساسه المعنى، والذي بني عليه الموقع الإعرابي، وهي كالآتي:

١-ما فرق به بين الحق والباطل[٥]، وقصر الطبري، ومكي الفصل بين الحق والباطل فيما اختلف فيه الأحزاب من أمر عيسى وغيره[٦].

رد هذا الرأي الفخر الرازي معللاً بقوله: "لأن كون هذه الكتب فارقة بين الحق والباطل صفة لهذه الكتب، وعطف الصفة على الموصوف وإن كان قد ورد في بعض الأشعار النادرة إلا أنه ضعيف، بعيد عن وجه الفصاحة اللائقة بكلام الله تعالى"[٧].

٢-المقصود بالفرقان: الزبور.

رد هذا الرأي ابن الخطيب، وابن جزي[٨]، ووصفاه بالبعد، وعلل ابن الخطيب بقوله: "لأن الزبور ليس فيه شيء من الشرائع والأحكام، بل ليس فيه إلا المواعظ، ووصف التوراة والإنجيل -مع اشتمالهما على الدلائل وبيان الأحكام- بالفرقان أولى من وصف الزبور بذلك"[٩].

٣-الفرقان هو القرآن[١٠]، يقول الزمخشري: "كرر ذكر القرآن بما هو نعت له ومدح من

---

(١) انظر القطع والائتناف ١٢٣.

(٢) انظر المكتفى في الوقف والابتداء ١٩٤.

(٣) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتداء ٢٨.

(٤) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٦٩.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٥/١، والكشاف ٥٢٦/١، والمحرر الوجيز ٣٩٩/١، والبحر المحيط ٣٩٤/٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢/٥.

(٦) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٨٣/٥، والهداية إلى بلوغ النهاية ٩٤٩.

(٧) مفاتيح الغيب ١٧٤/٧.

(٨) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ١٣٦/١.

(٩) مفاتيح الغيب ١٧٤/٧.

(١٠) انظر المحرر الوجيز ٣٩٩/١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥/٢، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٣٥/١-١٣٦، والبحر المحيط ٣٩٤/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢/٥، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٥/٢.

كونه فارقًا بين الحق والباطل بعدما ذكره باسم الجنس، تعظيمًا لشأنه وإظهارًا لفضله"[١].

وأضاف ابن عادل الدمشقي سببًا آخر لإعادة ذكر القرآن، فقال: "أعاد ذكره ليبين أنه أنزله بعد التوراة والإنجيل، ليجعله فارقًا بين ما اختلف فيه اليهود والنصارى من الحق والباطل، وعلى هذا التقدير فلا تكرار"[٢].

رد هذا الرأي الفخر الرازي فقال: "وأما حمله على القرآن فبعيد من حيث إن قوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ عطف على ما قبله، والمعطوف مغاير للمعطوف عليه، والقرآن مذكور قبل هذا، فهذا يقتضي أن يكون هذا الفرقان مغايرًا للقرآن"[٣].

٤-المعجزات المقرونة بإنزال هذه الكتب[٤]، واختاره الفخر الرازي، وعلل اختياره لهذا الرأي بقوله: "لأنهم لما أتوا بهذه الكتب، وادعوا أنها كتب نازلة عليهم من عند الله تعالى افتقروا إلى إثبات هذه الدعوى إلى دليل حتى يحصل الفرق بين دعواهم ودعوى الكاذبين، فلما أظهر الله تعالى على وفق دعواهم تلك المعجزات حصلت المفارقة بين دعوى الصادق، ودعوى الكاذب، فالمعجزة هي الفرقان، فلما ذكر الله تعالى أنه أنزل الكتاب بالحق، وأنه أنزل التوراة والإنجيل من قبل ذلك بين أنه تعالى أنزل معها ما هو الفرقان الحق، وهو المعجز القاهر الذي يدل على صحتها، ويفيد الفرق بينها وبين سائر الكتب المختلفة، فهذا ما عندي"[٥].

٥-جنس الكتب السماوية[٦]، يقول ابن عادل الدمشقي: "ويكون هذا من باب ذكر العام بعد الخاص، كقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾﴾[٧]"[٨]، وإجابته هذه تزيل الإشكالات التي ذكرها الفخر الرازي

---

(١)الكشاف ٥٢٧/١.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٣/٥.

(٣) مفاتيح الغيب ١٧٤/٧.

(٤) انظر البحر المحيط ٣٩٤/٢، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٥/٢.

(٥) مفاتيح الغيب ١٧٤/٧.

(٦) انظر البحر المحيط ٣٩٤/٢، و إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٥/٢.

(٧)عبس: ٢٧-٣١.

(٨) اللباب في علوم الكتاب ٢٣/٥.

عند حمل الفرقان على الزبور أو القرآن، أو هذه الكتب التي تفرق بين الحق والباطل[١].

ومن خلال ذكر الآراء السابقة يتضح أن الوقف على ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ غير تام؛ لأن ما بعده نسق عليه، فالرأي الصحيح هو رأي الأنباري.

(١) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٣/٥.

المسألة الحادية عشرة

الخلاف في الوقف على "إلا الله"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾[1].

وقف السجستاني وقفًا تامًا على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لأن "الراسخون" حسب رأيه غير عالمين بتأويله، فهي عنده في موضع رفع، وأنكر المذهب الثاني، وهو الرأي القائل بعطف "الراسخون" عطف نسق على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾.

وبناءً على ما ذكر الأنباري فإنه يمكن تصنيف هذه المسألة في مبحث (الاعتراضات في باب الأسماء) باعتبار "الراسخون" معطوف عطف نسق على لفظ الجلالة "الله"، ويمكن أن تكون في هذا المبحث باعتبارها مبتدأ، و"يقولون" خبرها، ولن يتم عرضها هنا؛ لأنها عرضت سابقًا.

---

(١)آل عمران:٧.

المسألة الثانية عشرة

الخلاف في الوقف على قوله تعالى:

"ذلك متاع الحياة الدنيا"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴿١٤﴾ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥﴾﴾[1].

يرى السجستاني أن الوقف على قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ تام. فخطأه الأنباري في ذلك معللاً بقوله: "لأن قوله: ﴿وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ متعلق بمعنى الكلام الذي قبله"[2].

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني، ومن وافقه:

الوقف على قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ تام عند السجستاني، ويبدو أنه اعتمد على المعنى الذي ذكره السدي[3]، وهو قوله: "حسن المآب: حسن المنقلب، وهو الجنة"[4].

ويؤكد ما ذكره السدي تفسير بعض العلماء للآية، والذي من خلاله يتبين بأن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ ليس متعلقًا بما قبلها، ومن هؤلاء الطبري، إذ يقول:

---

(١)آل عمران:١٤-١٥.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٧٠.

(٣) نقله الطبري في جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/ ٢٦٨.

(٤) القطع والائتناف ١٢٨، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٧٢.

"والله عنده حسن المآب للذين اتقوا ربهم، وقد أنبأنا عن ذلك في هذه الآية التي تليها"(١)، وفسر حسن المآب بقوله: "هو ما وصفه به جل ثناؤه، وهو المرجع إلى جنات تجري من تحتها الأنهار، مخلدًا فيها، وإلى أزواج مطهرة، ورضوان من الله"(٢).

وكذلك مكي بن أبي طالب حيث قال: "أي حسن المرجع للذين اتقوا ربهم، وهي الجنة والخلود فيها"(٣).

ومنهم أيضًا أبو حيان إذ يقول: "أي المرجع وهو إشارة إلى نعيم الآخرة الذي لا يفنى ولا ينقطع"(٤).

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

الوقف على قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ حسن عند أبي بكر الأنباري؛ لذلك اعترض على أبي حاتم السجستاني، وربما أنه اعتمد على تفسير الزجاج، والذي يدل على أن قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ مرتبط بما قبله، إذ يقول: "وأعلم الله –جل وعز– أن خيرًا من جميع ما في الدنيا ما أعده لأوليائه، فقال: ﴿ ۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿١٥﴾﴾"(٥).

وبما أن النحو دلالة وإعراب، ولايمكن إعراب كلمة إلا بعد فهم معناها؛ لذلك اعتنى هذا البحث بذكر معاني الآيات، وسأذكر هنا المعنى الذي ذكره ابن عطيه؛ حتى يتسنى لي الحكم

(١)جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/٢٦٨.

(٢)جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/٢٦٨.

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية ١/٩٧٠.

(٤)البحر المحيط ٢/٤١٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٨٤.

على الاعتراض بالصحة أو الخطأ، وتفسير الآية هو: "تقليل أمر الدنيا وتحقيرها، والترغيب في حسن المرجع إلى الله تعالى في الآخره"(١).

والمعنى عند البيضاوي هو: "تحريض على استبدال ما عنده من اللذات الحقيقية الأبدية بالشهوات المخدجة(٢) الفانية"(٣).

وذهب أبو عمرو الداني إلى أنه هذا الوقف كافٍ(٤)، وعند الأشموني أنه حسن(٥)، وكذلك الأمر عند أبي بكر الأنباري، وهو ما أميل لترجيحه، وما ذكره المفسرون لدليل واضح على ارتباط مابعد ﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بما قبلها، وفي تقديري إنّ اعتراض أبي بكر على أبي حاتم في مكانه، فالنحو ليس مجرد حركات، أو علامات تظهر على أواخر الكلمات، بل هو دلالة وإعراب معًا، والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز ١/٤١٠.

(٢) المخدجة: أي الناقصة الغير تامة.

خدج: خَدَجَتِ الناقة، وكل ذات ظِلْفٍ وحافِر، تَخْدُجُ وتُخْدِجُ خِداجًا، وهي خَدُوجٌ وخادِجٌ، وخَدَجَتْ وخَدَّجَتْ، كلاهما: أَلْقَتْ ولدهَا قبل أوانه لغير تمام الأيام، وإن كان تامَّ الخَلْق. لسان العرب مادة (خدج) ١١٠٨.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢/٨.

(٤) انظر المكتفى في بيان الوقف والابتدا ١٩٧.

(٥) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٧٢.

المسألة الثالثة عشرة

الخلاف في الوقف على "وجيهًا في الدنيا والآخرة"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾[1].

يرى السجستاني أن الوقف على "وجيهًا في الدنيا والآخرة" وقفٌ تام، واعترض عليه الأنباري؛ لأن قوله تعالى "ومن المقربين" نسق على "وجيه"، وكان ذلك في قوله: "والوقف على قوله: ﴿وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ حسن. وقال السجستاني: هو تام. وهذا خطأ منه؛ لأن قوله ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ نسق على (وجيه)، كأنه قال: وجيهًا ومقربًا، فلا يتم الوقف على النسق قبل النسق عليه. والدليل على ما ذكرت قوله في الآية الثانية: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾[2]، فنسق (الكهل) على قوله: (في المهد)، كأنه قال: (ويكلم الناس صغيرًا وكهلاً)"[3].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني:

الظاهر أن السجستاني تفرد برأيه الماثل بتمام الوقوف على "في الدنيا والآخرة"، فلم أقف على من وافقه، بل إن هناك من انتقده على ذلك، ومن هؤلاء أبو عمرو الداني، معللاً بتعليل الأنباري ، وهو قوله: "لأن ما بعده معطوف عليه"[4].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

---

(١)آل عمران:٤٥- ٤٦.

(٢)آل عمران:٤٦.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٥٧٧/٢.

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء ٢٠٠.

اتفق هذا الفريق على عدم جواز الوقوف على "في الدنيا والآخرة"، واختلفوا في التوجيه، فمنهم من جعل "من المقربين" معطوفة عطف نسق على "وجيهًا"، ومنهم من عدها حالاً، وهذه المجموعة اختلفت أيضًا في صاحب الحال، وفيما يأتي توضيح لذلك:

الفريق الأول: عطف ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ على ﴿وَجِيهًا﴾:

قال أبو حيان معلقًا على أصحاب هذا الرأي: "ومن زعم أن (وكهلاً) معطوف على (وجيهًا) فقد أبعَد"(١).

وهذا الفريق يمثله الطبري، والزجاج، ووضحا المعنى بقولهما: إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيهًا عند الله، ومكلمًا الناس في المهد، وجوزا هذه الصورة من عطف (يفعل) على (فاعل) لمضارعه بـ(فعل) (فاعل)، واستشهدا بقول الشاعر:

بِتُّ أُعَشِّيها بعَضْبٍ باتِرٍ يقصِد في أَسْوُقِها وجائِرِ(٢)

الفريق الثاني: عطف ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ على ﴿وَجِيهًا﴾:

وكذلك الأخفش جعل (وكهلاً) عطفًا على (وجيهًا) كأصحاب الفريق الأول، كما جعل (من المقربين) عطفًا أيضًا على (وجيهًا)(٣)، وقد اتبعه الأنباري، ووافقهما القرطبي(٤) وأبو حيان(٥).

الفريق الثالث: من عد ﴿وَجِيهًا﴾، و﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾، و﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي

---

(١)البحر المحيط ٢/ ٤٨٣.

(٢) من بحر الرجز، بلانسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٣/١، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤١١/٥-٤١٢، وبلفظ:

بات يُعَيِّشها بغضَب باتِرٍ يَقْصِد في أسواقها وجائرِ

في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٢/١، وبلفظ (بات يُغَشِّيها بعَضْبٍ) في أمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢، وبلفظ (بات يُعَشِّيها بعَضْبٍ) في خزانة الأدب ١٤٠/٥.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٩.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٣٨/٥،

(٥) انظر البحر المحيط ٤٨٣/٢.

﴿ٱلْمَهْدِ﴾، و"كهلاً"، و"من الصالحين" أحوالاً من عيسى:

يمثل هذا الفريق مكي بن أبي طالب(١)، وأبو البركات الأنباري(٢).

الفريق الرابع: من عد "من المقربين" حالاً من "كلمة":

ومن هذا الفريق الزمخشري(٣)، والأشموني(٤).

ونرجح رأي الأنباري في عدم جواز الوقوف على ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾؛ لأنه رأي أكثر العلماء.

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ١٩٨/١.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٣/١-٢٠٤.

(٣) انظر الكشاف ٥٥٩/١.

(٤) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٧٧.

المسألة الرابعة عشرة

الخلاف في الوقف على قوله تعالى:

"مقام إبراهيم"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٩٧﴾[1].

ذكر السجستاني أن الوقف على قراءة جمع البيات ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌۖ﴾ عند ﴿كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾، والوقف على قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ على القراءة الأخرى قراءة ابن عباس: (فيه آية بينة)[2]. وقد خطأه الأنباري على ذلك معللاً بقوله: "لأن قراءة الذين قرؤوا ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ﴾ بالجمع لا توجب تعلق (المقام) بقوله: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾، وقراءة الذين قرؤوا (آية بينة) بالتوحيد لا توجب استغناء (المقام) عن قوله: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾"[3].

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني، ومن وافقه:

يقف السجستاني على قوله تعالى: ﴿كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾ عندما تكون القراءة بالجمع، ويقف على قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ عندما تكون القراءة بالإفراد -وهذا ما وضحته سابقًا-، وكلامه هذا دليل على وجوب تعلق المقام بقوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾ عندما تكون القراءة بالجمع، ووجوب استغناء (المقام) عن قوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾ عندما تكون القراءة بالإفراد، فهو بذلك لا يجيز الآراء الأخرى المذكورة في المسألة، والتي تثبت عكس ما ذكر، ولهذا اعترض عليه أبو بكر الأنباري.

---

(١)آل عمران:٩٧.

(٢) معاني القرآن الكريم للنحاس ١/ ٤٤٤.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٨٠.

وافقه الأشموني، وقد فصل القول في ذلك، فذكر بأن الوقف على ﴿بَيِّنَٰتٌ﴾، يكون كافيًا على أن ما بعده خبر مبتدأ، أي: منها مقام إبراهيم، أو أحدها مقام إبراهيم، وليس بوقف إن جعل ﴿مَّقَامُ﴾ بدلاً من ﴿ءَايَٰتٌ﴾، أو عطف بيان، والوقف الكافي على قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾؛ للابتداء بالشرط مع الواو، لأن الأمن من الآيات، وهذا على قراءة الإفراد، فكأنه قال: فيه آية بينة هي مقام إبراهيم الذي هو الحجر، أو المقام الحرم، وأما على قراءة الجمع فليس بوقف؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ يكون عطفًا عليه(١).

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

يرى أبو بكر الأنباري أن الوقف غير مرتبط بنوع القراءة، فمن العلماء مَن أجاز الوقف على قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ بقراءة الجمع ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌ﴾، ومنهم مَن لا يجيزه بقراءة الإفراد (آية بينة). ومن العلماء من وقف على قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌ بَيِّنَٰتٌ﴾، وبدأ بقوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ على معنى: منها مقام إبراهيم، منهم: أبو عمرو الداني(٢)، وأجاز ذلك النحويون(٣)، كأبي البركات الأنباري(٤)، والعكبري(٥).

ومنهم من قال: إن قوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ جملة مستأنفة، و(مَن) شرطية في محل رفع مبتدأ، و(كان آمنًا) جملة فعلية في موضع رفع خبر المبتدأ، أجاز هذا التوجيه الزمخشري(٦)، وأبو البركات الأنباري(٧)، وذكره

---

(١) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٨٤.

(٢) انظر المكتفى في بيان الوقف والابتدا ٢٠٥.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٤٦/١.

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٣/١.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢٨٠-٢٨١.

(٦) انظر الكشاف ٥٨٩/١-٥٩٠.

(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٣/١.

العكبري[١]، والبيضاوي[٢].

وتعددت الآراء في هذه المسألة، فقيل: إن قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطف بيان لقوله تعالى: ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾، وصح بيان الجماعة بالواحد لأحد سببين، الأول: أن يجعل المقام وحده بمنزلة آيات كثيرة؛ لظهور شأنه، وقوة دلالته على قدرة الله ونبوة إبراهيم من تأثير قدمه في حجر صلد، والثاني: اشتماله على آيات؛ لأن أثر القدم في الصخرة الصماء آية، وغوص فيها إلى الكعبين آية، وإلانة بعض الصخر دون بعض آية، وإبقاؤه دون سائر آيات الأنبياء آية لإبراهيم خاصة...، ويجوز أن يراد فيه آيات بينات مقام إبراهيم، وأمن مَن دخله؛ لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة، ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الآيات[٣].

وقيل: إن قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ خبر[٤]، والتقدير: هي مقام، وقيل: بدل[٥].

وبناء على ما تقدّم أرى أنّ اعتراض أبي بكر الأنباري على السجستاني في هذه المسألة في محلّه، والأدلة التي قدمها واحتج بها أقوى من أدلة السجستاني والأشموني، لذا أميل إلى ترجيح رأيه، على رأي السجستاني، ولا سيما أنّ رأي أبي بكر قد وافق رأي جمهور العلماء، بينما السجستاني لم يوافقه سوى الأشموني.

---

(١)انظر التبيان في إعراب القرآن ٢٨٠-٢٨١.

(٢) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٩/٢.

(٣) انظر الكشاف ٥٨٦/١-٥٨٧، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٥٣/١، والبحر المحيط ٩٠٨/٣، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٥٣/١.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢٨٠-٢٨١

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٣/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٨٠-٢٨١، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٥٣/١.

المسألة الخامسة عشرة

الخلاف في الوقف على "من ذَكرٍ أو أُنثى"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ ١٩٥﴾[1].

ذهب السجستاني إلى أن الوقف على "أنثى"، واعترض عليه الأنباري وغلّطه؛ لأن ما بعده تعلق بما قبله، قال الأنباري ناقلاً كلام السجستاني، واعتراضه عليه، فقال: "﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾ وقف غير تام. وقال السجستاني: هو تام. وهذا غلط ؛ لأنه متعلق بالأول في المعنى، كأنه قال: (لا أضيع عمل بعضكم من بعض)، فلما أخرت (بعض) ارتفعت بالصفة، وكذلك قوله في النساء: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِكُمۚ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾[2] معناه (بإيمان بعضكم من بعض، فمعنى (بعض): التقديم، فلا يتم الوقف قبلها. وهذا مذهب أبي العباس واختياره. وغيره يقول: (بعضكم) رفع بالصفة، والصفة من التقدير: (كلكم متساوون مجتمعون في عدل الله آمنون من أن يحيف عليكم). ومن ذهب إلى هذا القول كان وقفه على (أنثى) حسنًا"[3].

آراء العلماء في المسألة:

انقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين:

الفريق الأول: وقف على ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾ وقوفًا تامًا:

---

(١)آل عمران:١٩٥.

(٢)النساء:٢٥.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٩٠.

من العلماء من وقف على ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾ وقوفًا تامًا، وهذا رأي أحمد بن موسى[١]، والسجستاني، وقد خطأه ثعلب معللاً بقوله: "لأن المعنى عنده: أني لا أضيع عمل بعضكم من بعض، فلما أخر بعضكم رفع بالصفة أو بالابتداء"[٢].

وقد ذكر العكبري بأن ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾ مستأنف مما يدل على إجازته الوقوف على ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾[٣]، ويبدو أن القرطبي قد تبع العكبري في ذلك؛ لأنه ذكر (بأن بعضكم من بعض) ابتداء وخبر، و"فالذين هاجروا" ابتداء وخبر، أي أن ما بعدها ليس له ارتباط بما قبلها[٤].

الفريق الثاني: منع الوقف على ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾:

لبعض العلماء رأي مخالف في هذه المسألة، وهو منع الوقوف على ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾، ومنهم أحمد بن يحيى[٥]، وتبعه الأنباري، وأبو عمرو الداني[٦]، والأشموني[٧]، وزكريا الأنصاري[٨].

وبالنظر إلى كتب بعض المفسرين نجدهم قد عدوا جملة ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾ اعتراضية، والاعتراض كما وضح الجرجاني هو: "أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام، ويسمى الحشو أيضًا، كالتنزيه في قوله –تعالى: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ ٥٧﴾[٩]، فإن

---

(١) انظر القطع والائتناف ١٥٧.

أحمد بن موسى بن أبي مريم الخزاعي البصري، روى عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري، توفي بعد ١٩٠ هـ، وقيل في ٢٢٣ هـ. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ١٣٠.

(٢) القطع والائتناف ١٥٧.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ٣٢٢.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٧٩/٥.

(٥) انظر القطع والائتناف ١٥٧.

(٦) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢١٤.

(٧) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٩٤.

(٨) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتداء ٣٦.

(٩)النحل:٥٧.

قوله ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ جملة معترضة؛ لكونها بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام؛ لأن قوله: ﴿وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ ٥٧﴾ عطف على قوله: ﴿لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ﴾، والنكتة في تنزيه الله عما ينسبون إليه"(١).

وهذا يدل على منع هؤلاء العلماء الوقوف على ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾ وقوفًا تامًا، فما بعدها متصل بما قبلها، ومنهم الزمخشري(٢)، والبيضاوي(٣).

ومن خلال المعنى الذي أشار إليه آخرون يتضح أنهم من هذا الفريق، فقد قال مكي بن أبي طالب في تفسيره ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٍ﴾: "أن بعضكم في النصر والمذلة والجزاء من بعض أي حكم الجميع الذكر والأنثى سواء"(٤).

ويقول ابن عطية، وابن جزي: ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٍ﴾ النساء والرجال سواء في الثواب، والأحكام، والنصره، وشبه ذلك(٥).

وأما أبو حيان فيقول: "ومحصول هذه الجملة أنه جيء بها لتبيين شركة النساء، فيما وعد الله به عباده العاملين"(٦).

وأجاز بعضهم(٧) أن تكون هذه الجملة حالاً، أو صفة كالعكبري(٨).

ومن خلال ما سبق يتضح صحة ما ذهب إليه الأنباري، فرأيه هو رأي أكثر العلماء والمفسرين.

---

(١) التعريفات ٣١، وانظر الكليات ١٤٥.

(٢) انظر الكشاف ٦٧٩/١.

(٣) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥٥/٢.

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢٠٦/٢.

(٥) انظر المحرر الوجيز ٥٥٧/١، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٧٠/١.

(٦)البحر المحيط ١٥١/٣.

(٧) انظر الدر المصون ٥٣٩/٣، واللباب في علوم الكتاب ١٢٦/٦.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ٣٢٢.

المسألة السادسة عشرة

الخلاف في الوقف على "في البلاد"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٩٧﴾﴾[1].

يرى السجستاني أن الوقف على "في البلاد" تام. اعترض الأنباري على هذا القول وغلّطه؛ لأن قوله: "متاعٌ قليل" مرفوع بإضمار (ذلك)، فقال ناقلاً كلام السجستاني: "والوقف على قوله: "في البلاد" حسن غير تام. وقال السجستاني: هو تام، وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ مرفوع بإضمار (ذلك متاع قليل)، أي تقلبهم متاع قليل، فهو متعلق بالأول من جهة المعنى"[2] .

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني:

لم أقف على من يؤيد رأي السجستاني الماثل في تمام الوقوف على ﴿فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾، بل انتُقِد في هذا، ومن الذين انتقدوه الأنباري، والنحاس[3]، وأبو عمرو الداني[4]، والأشموني[5] معللين ارتباط ما بعده بما قبله، فـ﴿مَتَٰعٌ﴾ مرفوعة بإضمار (ذلك)، والمعنى تقلبهم متاع قليل.

رأي الأنباري، ومن وافقه:

اتبع الأنباري في عدم إجازته الوقف على "في البلاد" الطبري، والزجاج، فمن خلال تفسيرهما للآية يتضح ذلك، وأستشهد بقول الطبري: "وأما قوله: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ فإنه يعني أن

---

(١)آل عمران:١٩٦-١٩٧.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٩٠.

(٣) انظر القطع والائتناف ١٥٨.

(٤) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢١٤.

(٥) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٩٥.

تقلبهم في البلاد وتصرفهم فيها متعة يمتعون بها قليلاً، حتى يبلغوا آجالهم فَتَحْترِمهم مَنيّاتهم"[١]، وبقول الزجاج: "أي ذلك الكسب والربح الذي يربحونه متاع قليل"[٢].

ووافقهم النحاس[٣].

وأعرب مكي ﴿مَتَٰعٌ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو أو ذلك)[٤].

ومن المؤيدين لهذا الرأي أيضًا أبو عمرو الداني[٥].

وفسر الزمخشري قوله: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ بقوله: "أي ذلك متاع قليل، وهو التقلب في البلاد، أراد قلته في جنب ما فاتهم من نعيم الآخرة، أو في جنب ما أعد الله للمؤمنين من الثواب، أو أراد أنه قليل في نفسه لانقضائه، وكل زائل قليل"[٦].

ووافقهم أيضًا أبو العلاء الهمذاني[٧]، وأبو البركات[٨]، والعكبري[٩]، والقرطبي[١٠]، والبيضاوي[١١]، وابن جزي[١٢]، وأبو حيان[١٣]، والسمين الحلبي[١٤]، وزكريا الأنصاري[١٥]، وابن

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣٢٥/٦.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥٠١/١.
(٣) انظر القطع والائتناف ١٥٨.
(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ٢٢٣، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٢٠٦/٢.
(٥) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢١٤.
(٦) الكشاف ٦٨١/١.
(٧) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٩٥.
(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٨/١.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ٣٢٣.
(١٠) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٨١/٥.
(١١) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥٦/٢.
(١٢) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ١٧٠/١.
(١٣) انظر البحر المحيط ٥٩٠/٣.
(١٤) انظر الدر المصون ٥٤٥/٣.
(١٥) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٣٦.

عادل الدمشقي[١]، وأخيرًا الأشموني وقد أعرب ﴿مَتَٰعٌ﴾ إعرابًا آخر بالإضافة إلى ما سبق، أعربه مبتدأ لخبر محذوف[٢].

نرجح مما سبق رأي الأنباري؛ لأنه رأي أكثر العلماء، كما أني لم أقف على من يؤيد السجستاني.

(١) انظر اللباب في علو الكتاب ٦/١٣٠.

(٢) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٩٥.

المسألة السابعة عشرة

الخلاف في الوقف على "غير مضار"

السياق الذي وردت مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴿١١﴾ وَلَكُمۡ نِصۡفُ مَا تَرَكَ أَزۡوَٰجُكُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٞ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡنَۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡتُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّكُمۡ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَكُمۡ وَلَدٞ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكۡتُمۚ مِّنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۗ وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ ﴿١٢﴾﴾[1].

ذهب السجستاني إلى أن الوقف على ﴿غَيۡرَ مُضَآرّٖ﴾ تام. اعترض الأنباري على ذلك، وخطأه؛ لأن الوصية متعلقة بالكلام المتقدم، وكان ذلك في قوله: "وقال السجستاني: الوقف على قوله ﴿غَيۡرَ مُضَآرّٖ﴾ تام. وهذا غلط؛ لأن الوصية متعلقة بالكلام المتقدم، كأنه قال: (لكل واحد منهما السدس وصية من الله)"[2].

آراء العلماء في المسألة:

---

(١)النساء: ١١- ١٢.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٩٤.

رأي السجستاني:

يبدو أن السجستاني انفرد برأيه الماثل في تمام الوقوف على ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾، فلم أقف على من يؤيده في هذا، بل انتقده بعض العلماء على ذلك، ومنهم الأنباري، وأيضًا النحاس حيث علل النحاس بقوله: "﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ وقف عند أبي حاتم، وغلط في هذا؛ لأن (وصية) منصوبة بما قبلها، فلا يتم الكلام على ما قبلها"(١).

رأي الأنباري، ومن وافقه:

غلط الأنباري السجستاني؛ لوقوفه على ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ وقوفًا تامًا، والعلة عنده هي تعلق (الوصية) بالكلام المتقدم "لكل واحد منهما السدس وصية من الله".

وافق الأنباري في رأيه هذا أبو عمرو الداني(٢)، وزكريا الأنصاري(٣)، والأشموني(٤).

والمؤيدون لهذا الرأي أيضًا اختلفوا في توجيههم لكلمة ﴿وَصِيَّةً﴾، وهي على النحو الآتي:

١-الطبري(٥)، ومكي(٦)، والزمخشري(٧)، والقرطبي(٨)، والبيضاوي(٩)، وابن جزي(١٠)، وأبو حيان(١١)، والأشموني(١٢) قالوا: إنها مصدر مؤكد أي يوصيكم الله.

---

(١) القطع والائتناف ١٦١.

(٢) انظر المكتفى في الوقف والابتداء ٢١٨.

(٣)المقصد لتلخيص مافي المرشد ٣٦.

(٤)انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٩٧.

(٥) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٨٧/٦-٤٨٨.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٢٣٠/١، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٢٤٨.

(٧) انظر الكشاف ٣٩/٢.

(٨) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٣٤/٦-١٣٥.

(٩) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦٤/٢.

(١٠) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ١٧٩/١.

(١١) انظر البحر المحيط ١٩٩/٣.

(١٢) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٩٧.

وعلل الطبري ترجيحه لهذا الرأي بقوله: "لأن الله جل ثناؤه افتتح ذكر قسمة المواريث في هاتين الآيتين بقوله (يوصيكم الله)، ثم ختم ذلك بقوله: ﴿وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾، أخبر أن جميع ذلك وصية منه به عباده، فنصب قوله: ﴿وَصِيَّةً﴾ على المصدر من قوله: ﴿يُوصِيكُمُ﴾ أولى من نصبه على التفسير من قوله: ﴿فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾"(١).

٢-ابن عطية قال: إنها نصبت على المصدر في موضع الحال، والعامل ﴿يُوصِيكُمُ﴾(٢).

٣- أبو بكر الأنباري، والوصية عنده أن تكون منصوبة على الخروج من (لكل واحد منهما السدس)، وجوز ابن عطية هذا الوجه، وجوز أيضًا أن تكون منصوبة على الخروج من قوله: ﴿فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ﴾، فقال مبينًا بأن هذا رأي الكوفيين: "أنها منصوبة على الخروج إما من قوله: ﴿فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾، أو من قوله: ﴿فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ﴾، وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين"(٣).

٤-أجاز جماعة من العلماء أن تكون منصوبة باسم الفاعل (مضار)، وهم الزمخشري(٤)، وابن عطية(٥)، والقرطبي(٦)، والبيضاوي(٧)، مستدلين بقراءة الحسن (غيرَ مضارٍّ وصيةٍ)(٨) بالإضافة، والمعنى أن يقع الضرر بها، أو بسببها، فأوقع منها تجوزًا، وذكر ابن عادل الدمشقي بأن هذا التخريج أحسن من تخريج العكبري، المتمثل في تقدير مضاف محذوف، وهو كالآتي:

الوجه الأول: تقديره (غير مضارٍّ أهلَ وصية)، أو (ذي وصية)، فحذف المضاف.

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦/٤٨٧-٤٨٨.

(٢) انظر المحرر الوجيز ٢/٢٠.

(٣) المحرر الوجيز ٢/٢٠.

(٤) انظر الكشاف ٢/٣٩.

(٥) انظر المحرر الوجيز ٢/٢٠.

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦/١٣٤-١٣٥.

(٧) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢/٦٤.

(٨) المحتسب ١/ ١٨٣.

الوجه الثاني: تقديره (غير مضارٍّ وقتَ وصية)، فحذف، وهو من إضافة الصفة إلى الزمان[١].

ويقول النحاس عن هذه القراءة: إن بعض أهل اللغة زعموا أن هذا لحن؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى المصدر، واستحسن القراءة على الحذف[٢].

ومن خلال ما ذكرنا يتضح صحة ما ذهب إليه الأنباري، لأنه رأي أكثر العلماء وللحجج المقنعة التي ذكروها.

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٣٣٧.

(٢) انظر معاني القرآن ٣٧/٢.

المسألة الثامنة عشرة

الخلاف في الوقف على "إلا نفسي"

السياق الذي اشتملت عليه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٥﴾[١].

يرى السجستاني أن الوقف على ﴿إِلَّا نَفۡسِي﴾ وقف تام، فقال: "الوقف ﴿إِلَّا نَفۡسِي﴾"[٢].

اعترض الأنباري على هذا القول، فقال: "وهذا القول فاسد؛ لأنه لو كان كذا كان الكلام يدل على أن موسى لا يملك أخاه، والقرآن لا يدل على هذا، ولو كان كذا لقال: (لا أملك إلا نفسي، وأخي، وقومي)؛ لأنه غير مالك لقومه، كما أنه غير مالك لأخيه، فلأي معنى خص أخاه بالذكر، وهو لا يملكه، ولا يملك قومه، ولم يقل بها أحد يعرف من المفسرين، وسئل أبو العباس عنه فلم يعرفه، ولم يجزه[٣]"[٤].

وقال: "فإن ذهب ذاهب إلى أن (الأخ) مستأنف مرفوع بما عاد من الفعل المضمر على معنى: (إني مالك إلا نفسي، ولا أملك أمر بني إسرائيل، وأخي قصته كقصتي في أنه لا يملك أمرهم ولا ينقادون لقوله، ولا يقفون عند أمره ونهيه)، فهو مذهب يوجب لـ(أخ) الاستئناف، والأول أجود منه على الحالين كلتيهما.

وفي إعراب (الأخ) خمسة أوجه: النصب بالنسق على ﴿نَفۡسِي﴾، والنصب بالنسق على الياء في (إني)، والرفع بالنسق على (الياء) أيضًا من أجل ضعف (إن)، وأن النصب لا يظهر في الياء، والرفع بالنسق على الضمير الذي في (أملك)، والرفع على الاستئناف بما عاد من الضمير"[٥].

---

(١)المائدة:٢٥.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦١٤-٦١٥.

(٣) معاني القرآن لثعلب ٦٤.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦١٥.

(٥)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦١٥.

آراء العلماء في المسألة:

ثلاثة آراء تتضمنها هذه المسألة، هي:

الرأي الأول: رأي السجستاني، ومن معه، وهو الوقف على ﴿إِلَّا نَفۡسِي﴾:

تمثل رأي السجستاني في الوقوف على ﴿إِلَّا نَفۡسِي﴾، والمعنى عنده هو (وأخي لا يملك إلا نفسه)، فيكون (أخي) مبتدأ حذف خبره، وقد اتبع في رأيه هذا أحمد بن موسى اللؤلؤي[١].

ووافقه النحاس[٢]، وابن عطيه[٣]، وأبو البركات[٤]، والعكبري[٥]، والقرطبي[٦]، وابن جزي[٧]، وأبو حيان[٨]، والسمين الحلبي[٩]، وابن عادل الدمشقي[١٠]، والأشموني[١١].

لم يجز المبرد رأي السجستاني، وانتقده أبو بكر الأنباري، ومكي بن أبي طالب، وذكرا سببين لردهما هذا الرأي، هما:

١- لأن كل إنسان يملك نفسه فلا فائدة في الكلام على هذا، ولو كان موسى لا يملك أخاه لم يكن في تخصيص ذكره فائدة[١٢].

٢- لأنه لا يملك قومه، فهم بمنزلة الأخ على هذا القول[١٣].

الرأي الثاني: رأي الأنباري، ومن معه، وهو منع الوقف على ﴿إِلَّا نَفۡسِي﴾:

كثيرة هي الأوجه التي ذكرها العلماء تمنع الوقوف على ﴿إِلَّا نَفۡسِي﴾، وهي كالآتي:

---

(١) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٣٦.

(٢) انظر القطع والائتناف ١٩٩.

(٣) انظر المحرر الوجيز ١٧٨/٢.

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٨/١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٤٣١.

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٠٠/٧.

(٧) التسهيل لعلوم التنزيل ٢٣٢/١.

(٨) انظر البحر المحيط ٤١٧/٣.

(٩) انظر الدر المصون ٢٣٤/٤.

(١٠) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٧٥/٧.

(١١) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١١٧-١١٨.

(١٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٦١٥/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٦٦٩/٣.

(١٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٦١٥/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٦٦٩/٣.

أ-رأي الأنباري، وقد تقدم تفصيل القول فيه.

ب-رأي النحاس:

النصب بالعطف على ﴿نَفْسِى﴾، والمعنى: وأملك (أخي)؛ لأنه إذا كان يطيعه فهو مالك في الطاعة.

ج-رأي أبي عمرو الداني:

١-النصب بالنسق على ﴿نَفْسِى﴾.

٢-الرفع بالنسق على الضمير المستكن في ﴿أَمْلِكُ﴾، والتقدير: (لا أملك أنا وأخي إلا أنفسنا)[١].

د-رأي مكي بن أبي طالب، والزمخشري، والبيضاوي:

١-النصب بالعطف على ﴿نَفْسِى﴾.

٢-النصب بالعطف على الضمير في (إني)، بمعنى: ولا أملك إلا نفسي، وإن أخي لا يملك إلا نفسه.

٣-الرفع بالعطف على محل (إن)، واسمها، كأنه قيل: أنا لا أملك إلا نفسي، وهارون كذلك لا يملك إلا نفسه.

٤-الرفع بالعطف على الضمير في ﴿لَآ أَمْلِكُ﴾، وجاز للفصل[٢].

هـ-رأي أبي البركات الأنباري، والعكبري، والقرطبي، وأبي حيان، وزكريا الأنصاري:

١-النصب بالعطف على ﴿نَفْسِى﴾.

٢-النصب بالعطف على اسم (إن)، ويحذف خبره لدلالة الأول عليه، وتقديره: (وإن أخي لا يملك إلا نفسه).

---

(١) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٣٦.

(٢) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ١٦٦٧-١٦٦٨، والكشاف ٢/٢٢٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢/١٢٢.

٣-الرفع بالعطف على المضمر في ﴿أَمۡلِكُ﴾، وحسن العطف على الضمير المرفوع، لوجود الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه(١).

و-رأي ابن عطية، وابن جزي:

١-الرفع بالعطف على الضمير الذي في ﴿أَمۡلِكُ﴾، تقديره: لا أملك أنا.

٢-النصب على العطف على ﴿نَفۡسِي﴾؛ وذلك لأن هارون كان يطيع موسى، فلذلك أخبر أنه يملكه(٢).

ز-رأي السمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي، والأشموني:

١-النصب عطفًا على ﴿نَفۡسِي﴾، والمعنى: لا أملك إلا أخي مع ملكي لنفسي دون غيرنا.

٢-النصب عطفًا على اسم (إن)، والخبر محذوف للدلالة اللفظية عليه، أي: وإن أخي لا يملك إلا نفسه.

٣-الرفع عطفًا على محل اسم (إن)؛ لأنه يعد استكمال الخبر.

٤-مرفوع عطفًا على الضمير المستكن في ﴿أَمۡلِكُ﴾، والتقدير: ولا يملك أخي إلا نفسه، وجاز ذلك الفصل بقوله: إلا نفسي.

وأضاف الكوفيون وجهًا آخر وهو الجر بالعطف على (الياء) في ﴿نَفۡسِي﴾، أي: إلا نفسي ونفس أخي، وهذا الوجه ضعيف على قواعد البصريين؛ للعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار(٣).

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٨/١، والتبيان في إعراب القرآن ٤٣١، والجامع لأحكام القرآن ٤٠٠/٧، والبحر المحيط ٤٧١/٣، والمقصد لتلخيص مافي المرشد ٤٢-٤٣.

(٢) انظر المحرر الوجيز ١٧٨/٢، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢٣٢/١.

(٣) انظر الكتاب ٣٨١/٢، والكشاف ٢٢٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢، والبحر المحيط ٤٧١/٣، والدر المصون ٢٣٤/٤، واللباب في علوم الكتاب ٢٧٥/٧-٢٧٧، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١١٧-١١٨.

رد أبو حيان وجه الرفع بالعطف على الضمير المستكن في ﴿أَمۡلِكُ﴾ معللاً بأنه يلزم من ذلك أن موسى وهارون-عليهما السلام- لا يملكان إلا نفس موسى فقط، والمعنى عنده هو أن موسى يملك أمر نفسه، وأمر أخيه فقط(١).

وهذا الوجه صححه السمين الحلبي، وانتقد شيخه على رده لهذا الرأي لسببين، هما:

١-القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل المعطوف.

٢-اللبس مأمون، فإن كل أحد يتبادر إلى ذهنه أنه يملك أمر نفسه(٢).

الرأي الثالث: المراد بـ(أخي) من يوافقني في الدين:

أضاف بعضهم رأيًا آخر وهو أن المراد بـ(أخي) من يوافقني في الدين، لا هارون خاصة، ذكر هذا الوجه البيضاوي، وأبو حيان، وابن عادل الدمشقي(٣).

ومن خلال ما ذكرنا يبدو أن الرأي الراجح هو رأي الأنباري؛ لكثرة الأوجه المذكورة في منع الوقوف على ﴿نَفۡسِي﴾، والله أعلم.

---

(١) انظر البحر المحيط ٤١٧/٣.

(٢) انظر الدر المصون ٢٣٤/٤.

(٣) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٢٢/٢، والبحر المحيط ٤١٧/٣، اللباب في علوم الكتاب ٢٧٧/٧.

المسألة التاسعة عشرة

الخلاف في الوقف على قوله تعالى:

"حرج منه"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٢﴾[١].

وقف السجستاني وقفًا كافيًا على قوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ﴾[٢]، وخطأه الأنباري في ذلك معللاً بقوله: "لأن معنى ﴿لِتُنذِرَ بِهِۦ﴾ التقديم، كأنه قال: المص كتاب أنزل إليك لتنذر به فلا يكن في صدرك حرج منه. فلا يحسن الوقف على قوله: ﴿حَرَجٞ مِّنۡهُ﴾. والوقف على ﴿لِتُنذِرَ بِهِۦ﴾ حسن غير تام؛ لأن قوله: ﴿وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ منصوب بفعل منسوق على ﴿لِتُنذِرَ﴾، كأنه قال: لتنذر وتذكرهم به ذكرى، وإن شئت جعلت (الذكرى) في موضع رفع على النسق على (الكتاب)، فلا يتم من هذا الوجه أيضًا الكلام على ﴿لِتُنذِرَ بِهِۦ﴾"[٣].

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني:

يرى السجستاني[٤] أن الوقف على قوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ﴾ وقفًا كافيًا، واتبعه في ذلك ابن عبد الرزاق[٥].

---

(١)الأعراف:١- ٢.

(٢)الأعراف:٢.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٧٥- ٩٧٦.

(٤) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٦٥.

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن بن عبد الرزاق العجلي الأنطاكي، ت ٣٩٩ هـ. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢١- ٢٢.

خطأه أبو بكر الأنباري؛ لوقوفه على قوله تعالى: ﴿حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ وقفًا كافيًا، لأن معنى ﴿لِتُنذِرَ بِهِۦ﴾ التقديم، والتقدير: (المص كتاب أنزل إليك لتنذر به فلا يكن في صدرك حرج منه)، وقد تقدم بيان ذلك.

وخطأه أيضًا النحاس معللاً بقوله: "لأن (لام) كي لابد أن تكون متعلقة بفعل، والتقدير عند النحويين: كتاب أنزل إليك لتنذر به"(١).

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

يبدو أن أبا بكر الأنباري اتبع الكسائي، والفراء، والطبري(٢)، والزجاج(٣)، في عدم الوقوف على قوله تعالى:﴿حَرَجٌ مِّنْهُ﴾، ومن خلال توجيه الكسائي للآية يتضح ارتباط ما بعدها بما قبلها، فقد قال في إعراب ﴿وَذِكْرَىٰ﴾: "هي عطف على ﴿كِتَٰبٌ﴾"(٤).

وقال الفراء أيضًا: "﴿لِتُنذِرَ بِهِۦ﴾ مؤخر، ومعناه: المص كتاب أنزل إليك لتنذر به فلا يكن في صدرك حرج منه"(٥).

ووافقهم النحاس(٦)، والمعنى عند مكي هو: "هذا يامحمد، كتاب أنزلناه إليك"(٧).

ووضح الزمخشري متعلق قوله تعالى: "﴿لِتُنذِرَ﴾ فقال: "بـ ﴿أُنزِلَ﴾، أي أنزل إليك لإنذارك به أو بالنهي؛ لأنه إذا لم يخفهم أنذرهم، وكذلك إذا أيقن أنه من عند الله شجعه اليقين على الإنذار؛ لأن صاحب اليقين جسور متوكل على ربه، متكل على عصمته"(٨).

---

(١) القطع والائتناف ٢٤٧.

(٢) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥٦/١٠.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣١٥/٢.

(٤) معاني القرآن ١٤١.

(٥) معاني القرآن ٣٧٠/١.

(٦) انظر معاني القرآن ٨/٢.

(٧) الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٢٧٣/١.

(٨) الكشاف ٤٢٢/٢.

وأيدهم أيضًا ابن عطية[١]، وأبو البركات الأنباري[٢]، والعكبري[٣]، والقرطبي[٤]، والبيضاوي[٥]، وابن جزي[٦].

نرجح رأي أبي بكر الأنباري؛ لأنه الأسلم من جهة المعنى، ولأنه رأي أكثر العلماء، والكثرة لا تكاد تجمع على الخطأ.

(١) انظر المحرر الوجيز ٣٧٢/٢.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٣/١.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ٥٥٥.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٥٠/٩.

(٥) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥/٣.

(٦) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٢٩٦/١.

المسألة العشرون

توجيه "مشارق الأرض ومغاربها"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ ﴿١٣٧﴾﴾[1].

ذكر السجستاني بأن ﴿مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا﴾ منصوبة بقوله ﴿وَأَوْرَثْنَا﴾.

اعترض عليه الأنباري، وذكر وجهين من الإعراب لـ﴿مَشَـٰرِقَ﴾، فقال: "وقال السجستاني: نصبوا ﴿مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا﴾ بقوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا﴾، ولم ينصبوها بالظرف، ولم يريدوا (في مشارق الأرض وفي مغاربها)، فإنكاره النصب على معنى: (في مشارقها ومغاربها) خطأ؛ لأن المشارق والمغارب فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون منصوبة بـ﴿وَأَوْرَثْنَا﴾ على غير معنى محل، والمحل هو الذي يسميه الكسائي صفة، والخليل وأصحابه من البصريين يسمونه ظرفًا.

والوجه الثاني: أن ينصب (التي) بـ﴿وَأَوْرَثْنَا﴾، وينصب المشارق والمغارب على المحل، كأنك قلت: (وأورثنا القوم الأرض التي باركنا فيها في مشارقها ومغاربها)، فلما أسْقَطْت الخافض نصبت، وإذا نصبت (المشارق والمغارب) بوقوع الفعل عليها على غير معنى محل جعلت ﴿ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾ نعتًا لـ(المشارق والمغارب). وأجاز الفراء[2] وجهًا ثالثًا، وهو أن تنصب (المشارق والمغارب) بوقوع الفعل عليها على غير معنى محل، ويجعل ﴿ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا﴾ في موضع خفض على النعت للأرض، كأنه قال: (مشارق الأرض التي باركنا فيها) "[3].

---

(١)الأعراف:١٣٧.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٧/١.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٤/٢-٦٦٥.

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

اختلف العلماء في إعراب ﴿مَشَٰرِقَ﴾ في الآية ﴿وَأَوۡرَثۡنَا ٱلۡقَوۡمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسۡتَضۡعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾، ولم يعربها بعضهم إلا منصوبة على أنها مفعولة لـ(أورثنا)، كالسجستاني، ونفى أن تكون منصوبة بالظرف، تبعه في ذلك الطبري معللاً رفضه للرأي الآخر بقوله: "كان بعض أهل العربية يزعم أن مشارق الأرض، ومغاربها نصب على المحل، بمعنى (وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها)، وأن قوله: ﴿وَأَوۡرَثۡنَا﴾ إنما وقع على قوله ﴿ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۚ﴾؛ وذلك قول لا معنى له؛ لأن بني إسرائيل لم يكن يستضعفهم أيام فرعون غير فرعون وقومه، ولم يكن له سلطان إلا بمصر، فغير جائز، والأمر كذلك أن يقال: الذين يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها.

فإن قال قائل: فإن معناه: في مشارق أرض مصر ومغاربها، فإن ذلك بعيد من المفهوم في الخطاب، مع خروجه عن أقوال أهل التأويل والعلماء بالتفسير"(١).

وتحدث عن ذلك مكي بن أبي طالب: فذكر أن الطبري قد غلط على الفراء؛ لأن الفراء لم يرد أنه ظرف ﴿يُسۡتَضۡعَفُونَ﴾(٢). ووافقهما القرطبي(٣).

وأما أبو حيان فقد وصف اختيار الفراء للرأي الآخر، وهو نصب مشارق، ومغارب على الظرفية بأنه تكلف وخروج عن الظاهر بغير دليل، وضعف قول من أجاز أن تكون (التي) نعتًا للأرض؛ للفصل بالعطف بين المنعوت ونعته(٤).

رأي الأنباري، ومن وافقه:

العلماء اتفقوا في تحديد المفعول الأول لـ﴿وَأَوۡرَثۡنَا﴾، وهو (القوم)، و(الذين كانوا) نعت(٥)، وأما المفعول الثاني فقد تعددت الأوجه في تحديده، وهي على النحو كالآتي:

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٠/٤٠٤.

(٢) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٥٢٥.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ٩/٣١٦.

(٤) انظر البحر المحيط ٤/٣٧٥.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٥٩١، والدر المصون ٥/٤٣٨، واللباب في علوم الكتاب ٩/٢٨٩.

الوجه الأول: المفعول الثاني: ﴿مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾[١]، وفي قوله: (التي باركنا فيها) وجهان:

أحدهما: أنه نعت لـ(مشارق ومغارب)، وقال بهذا الوجه أبو بكر الأنباري[٢]، ومكي بن أبي طالب مفضلاً هذا الوجه[٣]، وأبو البقاء، والسمين الحلبي[٤]، وابن عادل الدمشقي[٥].

الثاني: أنه نعت للأرض، وبهذا الوجه قال الفراء[٦]، والسمين الحلبي[٧]، وابن عادل الدمشقي[٨].

وعدّ الكرماني هذا الإعراب عجيبًا، وقال: فيه ضعف[٩].

وأما أبو البقاء فقد ضعف هذا الوجه؛ لأن فيه العطف على الموصوف قبل الصفة[١٠].

ورد عليه السمين الحلبي بقوله: "وهذا سبق لسان أو قلم؛ لأن العطف ليس على الموصوف، بل على ما أضيف إلى الموصوف"[١١].

الوجه الثاني: المفعول الثاني هو: ﴿ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۚ﴾، أي: أورثناهم الأرض التي باركنا فيها، وفي قوله: ﴿مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾ وجهان، كما ذكر أبو البقاء:

أحدهما: هو منصوب على الظرف بـ﴿يُسۡتَضۡعَفُونَ﴾.

الثاني: إن تقديره: يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها، فلما حذف الحرف وصل

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧١/١.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٤/٢-٦٦٥.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٣٦/١، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢٥٢١.

(٤) انظر الدر المصون ٤٣٨/٥.

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٢٨٩/٩-٢٩٠.

(٦)انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٧/١.

(٧) انظر الدر المصون ٤٣٨/٥.

(٨) اللباب في علوم الكتاب ٢٨٩/٩-٢٩٠.

(٩) غرائب التفسير ١/ ٤٢٠.

(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن ٥٩١/١.

(١١) الدر المصون ٤٣٨/٥.

الفعل بنفسه، فنصب[١]، قال بهذا الوجه الكسائي[٢]، والفراء[٣]، وأبو بكر الأنباري[٤].

انتقد السمين الحلبي ما ذكره أبو البقاء بقوله: "ولا أدري كيف يكونان وجهين، فإن القول بالظرفية هو عين القول بكونه على تقدير (في)؛ لأن كل ظرف مقدر بـ(في)، فكيف يجعل شيئًا واحدًا شيئين"[٥].

الوجه الثالث: إن المفعول الثاني محذوف، تقديره: أورثناهم الأرضَ، أو الملك، أو نحوه، كما ذكر مكي بن أبي طالب، والعكبري، ويقول السمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي: ﴿يُسْتَضْعَفُونَ﴾ يجوز أن يكون على بابه من الطلب، أي يُطلب منهم الضعف مجازًا، وأن يكون (استفعل) بمعنى وجده ذا كذا[٦]، وفي ﴿ٱلَّتِي بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾ وجهان:

أحدهما:أن يكون صفة[٧] في موضع نصب لـ(مشارق الأرض، ومغاربها)، ذكر ذلك أبو البركات الأنباري[٨].

الثاني: أن يكون في موضع جر على الوصف للأرض[٩].

و(مشارق، ومغارب) ظرفان للاستضعاف[١٠].

والهاء في (فيها) تعود على: (المشارق والمغارب)، أو على (الأرض)[١١]، أو على (التي)

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٥٩١/١-٥٩٢.

(٢) انظر معاني القرآن ١٤٦.

(٣) انظر القطع والائتناف ٢٦١، الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٥٢١، والجامع لأحكام القرآن ٣١٦/٩.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٥/٢.

(٥) انظر الدر المصون ٤٣٨/٥، واللباب في علوم الكتاب ٢٨٩/٩-٢٩٠.

(٦) انظر الدر المصون ٤٣٨/٥-٤٣٩، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٠/٩.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن ٥٩٢/١.

(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧١/١.

(٩) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧١/١.

(١٠) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٣٦/١.

(١١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧١/١.

إذا جعلتها نعتًا للأرض المحذوفة[١].

ونرجح رأي أبي بكر الأنباري؛ لكثرة القائلين بتعدد الأوجه الإعرابية لـ(مشارق، ومغارب)، ورده لرأي السجستاني كان لإنكاره النصب على معنى (في مشارقها ومغاربها)، لالأنه يرفض الرأي الذي ذكره، وهو نصب (مشارق) على أنها مفعول ثاني.

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٣٦/١

المسألة الواحدة والعشرون

الخلاف في الوقف على "شهدنا"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾[1].

ذهب السجستاني إلى أن الوقف ينبغي أن يكون على ﴿شَهِدْنَآ ۛ﴾. اعترض الأنباري على هذا القول، وغلّطه؛ لأن ما بعده متعلق فيما قبله، فقال: "وهذا غلط؛ لأن (أنْ) متعلقة بالكلام الذي قبلها، كأنه قال: (وأشهدهم على أنفسهم لأن لا يقولوا إنا كنا عن هذا غافلين)، فحذفت (لا)، واكتفي منها بـ(أن) كما قال: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ﴾ [النساء ١٧٦]، معناه: لأن لا تضلوا، وكما قال: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾[2] فمعناه: لأن لا تميد بكم، فحذفت (لا)، واكتفي منها بـ(أن)، قال الراعي:

أيامَ قَوْمي والجماعةَ كالذي ... لزمَ الرَّحالةَ أن تميلَ مَميلا[3]

أراد: (أن لا تميل) فاكتفى بـ(أن) من (لا).

وقال القَطاميّ يصف ناقة:

رأيْنا ما يرى البُصراء فيها ... فآلينا عليها أن تُباعا[4]

فمعناه: (بأن لا تباع) فاكتفى بـ(أن) من (لا)"[5].

آراء العلماء في المسألة:

---

(١)الأعراف:١٧٢.

(٢)النحل:١٥.

(٣) من بحر الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤، وانظر الأضداد ٣١١، وبلا نسبة في شرح القصائد الطوال الجاهليات ٤٢٠.

(٤) من بحر الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٤٠، وبلا نسبة في شرح القصائد الطوال الجاهليات ٤٢٠.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٩/٢.

اختلف العلماء في الوقوف في هذه الآية، وهم على ثلاث فرق، وهي:

الأولى: وقفوا على (بلى):

وهم: الضحاك، ومجاهد، والحسن، والأعرج، وعاصم، والسدي، والأعمش، وحمزة، ونافع، والكسائي[١]، وهؤلاء قرؤوا (أن تقولوا) بالتاء المعجمة، ومن الذين وقفوا أيضًا على ﴿بَلَىٰ﴾ ابن كثير[٢]، ومحمد بن عيسى[٣]، والدينوري[٤].

ويقول أبو عمرو: إن (أنْ) متعلقة بما بعد ﴿بَلَىٰ﴾[٥].

ويعلل الجرجاني عن بعضهم بأن ﴿بَلَىٰ﴾ تمام قصة الميثاق، ثم ابتدأ الله خبرًا آخر بذكر ما يقوله المشركون يوم القيامة[٦].

وابن عادل الدمشقي يقول: إن كلام الذرية قد انقطع[٧].

الثانية: وقفوا على ﴿شَهِدْنَآ﴾:

وقف السجستاني في هذه الآية على ﴿شَهِدْنَآ﴾، واتبع في رأيه هذا أبي بن كعب، والأخفش[٨]، وابن مجاهد[٩].

وعلى هذا القول يكون ﴿شَهِدْنَآ﴾ من قول بني آدم[١٠]، والمعنى: (شهدنا أنك ربنا

---

(١)انظر القطع والائتناف ٢٦٥.

(٢) انظر القطع والائتناف ٢٦٥.

(٣) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٧٨.

(٤)انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٧٨.

(٥) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٧٨.

(٦) انظر الدر المصون ٥١٣/٥.

(٧) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٨٣/٩.

(٨) ذكر مكي بأن الأخفش يقف على (بلى)، بينما النحاس ذكر بأن التمام عنده على (قالوا بلى شهدنا). انظر القطع والائتناف ٢٦٥، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢٦٣٢.

(٩) انظر المكتفى في الوقف والابتداء ٢٧٨.

(١٠) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٧٨، والجامع لأحكام القرآن ٣٨١/٩، والتسهيل لعلوم التنزيل ٣٢٨/١، والمقصد لتلخيص مافي المرشد ٥٤، واللباب في علوم الكتاب ٣٨٣/٦، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٥٣.

وإلهنا)[١]، و(أن) متعلقة بمحذوف، أي فعلنا ذلك أن تقولوا يوم القيامة[٢].

وقد غلَّطَ النحاسُ، ومكيٌّ[٣] السجستاني؛ لوقوفه على ﴿شَهِدْنَآ﴾، وعلل مكي بقوله: "لأن (أن) متعلقة بـ(أشهدهم) أو بـ﴿شَهِدْنَآ﴾ على قراءة من قرأ بـ(الياء)"[٤].

الثالثة: لا يجيزون الوقف على ﴿شَهِدْنَآ﴾:

أبو بكر الأنباري لا يجيز الوقف على ﴿شَهِدْنَآ﴾، واتبع في رأيه هذا ابن عباس، والمعنى عنده: وشهد بعضهم على بعض، و﴿شَهِدْنَآ﴾ من قول الذين قالوا ﴿بَلَىٰ﴾، فتمام الوقف عنده على (المبطلون)[٥].

وأكثر أهل العربية يقرؤون (أن يقولوا) بالياء، وعلى هذا يكون متعلقًا بـ(وأشهدهم)[٦]، و(قالوا شهدنا) معترضًا بين الفعل وعلته، والخطاب على الالتفات، فتكون الضمائر لشيء واحد[٧]، وهذه هي قراءة أبي عمرو[٨]، والمعنى: وأشهدهم على أنفسهم كراهة أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين، وتمام الوقف على (المبطلون)[٩].

وذكر مكي[١٠]، والواحدي[١١]، والقرطبي[١٢] بأن ﴿شَهِدْنَآ﴾ من قول بني آدم، و(أن)

---

(١) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٧٨، والتسهيل لعلوم التنزيل ٣٢٨/١.

(٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٥٣.

(٣) وغلط مكي الأنباري أيضًا زاعمًا أنه يقف على (شهدنا)، وقد أخطأ في ذلك؛ لوضوح رأيه في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء)، وقد ذكرناه سابقًا. انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٦٣٢.

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٦٣٢.

(٥) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٦٣١-٢٦٣٢، والجامع لأحكام القرآن ٣٨٢/٩.

(٦) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٦٣٢.

(٧) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٨٣/٩.

(٨) انظر السبعة ٢٩٨، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢١٥/١، والحجة للقراء السبعة ١٠٧/٤، وحجة القراءات ٣٠٢.

(٩) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٦٣٢.

(١٠) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٦٣٢.

(١١) انظر التفسير البسيط ٤٥٣/٩.

(١٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٨٢/٩.

متعلقة بما قبل ﴿بَلَىٰ﴾ من قوله: (وأشهدهم على أنفسهم)، و﴿أَن تَقُولُوا۟﴾ في موضع نصب مفعول لأجله[١]، والعامل إما (شهدنا) أي شهدنا كراهة أن تقولوا، وهذا تأويل البصريين، أو لئلا تقولوا على تأويل الكوفيين، فهم يقدرون (لا) النافية[٢].

ونرجح من الآراء رأي أبي بكر الأنباري؛ لأنه رأي أكثر أهل العربية.

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٤١/١، والكشاف ٥٣٠/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٩/١، والتبيان في إعراب القرآن ٦٠٣/١، والتسهيل لعلوم التنزيل ٣٨٢/١.

(٢) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٧٨، واللباب في علوم الكتاب ٣٨٤/٩.

المسألة الثانية والعشرون

الخلاف في الوقف على "حسبك الله"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٦٤﴾[١].

يرى السجستاني أن معنى الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٦٤﴾: ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله. اعترض الأنباري على هذا القول، وخطأه؛ لأن المفسرين والنحويين على خلافه؛ لأنه ينقطع من الأول إذا فُعِل به ذلك، فقال ناقلاً كلام السجستاني: "﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ﴾ وقف حسن إذا نصبت ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٦٤﴾ بفعل مُضْمَر كأنك قلت: (يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين)، قال الشاعر:

إذا كانت الهَيْجاءُ وانشقَّت العَصا فحسبُك والضّحاكَ سيْفٌ مُهنَّدُ[٢]

أراد: (يكفي ويكفي الضحاك)، وإن جعلت (من) في موضع رفع على النسق على (الله) لم يحسن الوقف على (الله) تعالى. وقال السجستاني: معناه (ومن اتّبعك من المؤمنين حسبهم الله). قال أبو بكر: وهذا غلط؛ لأن المفسرين والنحويين على خلافه، وإنما رغب النحويين عنه؛ لأنه ينقطع من الأول إذا فعل به ذلك، وهو متصل على مذهبهم، فليست بهم حاجه إلى قطعه منه"[٣].

آراء العلماء في المسألة:

---

(١)الأنفال:٦٤.

(٢) من بحر الطويل، لجرير في مستدرك ديوانه ٢/ ١١٠٤، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، وانظر القطع والائتناف ٢٨٠، والأمالي ٢٦٢/٢، وفي أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦٦/٣ (اشْتَجَر القَنا) بدل (انشقت العصا)، وذكر عجز البيت فقط في الكشاف ٥٩٦/٢، والبحر المحيط ٥١١/٤.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٨/٢.

تعددت الأوجه الإعرابية لكلمة (مَن)، فلذلك اختلف العلماء في الوقف على ما قبلها، منهم من أجاز الوقف، ومنهم من لا يجيز ذلك، وفيما يلي تلك الأوجه الإعرابية، ومؤيدوها، ومن ثم حكم الوقف على ما قبلها:

الوجه الأول: الرفع على الابتداء:

وهذا رأي السجستاني، وقد أضمر الخبر، والمعنى عنده هو: ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله، ومن المجيزين لهذا الوجه: أبو البركات الأنباري(١)، والقرطبي(٢).

والوقف على هذا الوجه تامٌ، وأيد السجستاني في ذلك مكي(٣)، وأبو عمرو الداني(٤)، وزكريا الأنصاري(٥).

الوجه الثاني: النصب بفعل مضمر:

وهذا الوجه الأول الذي أجازه أبو بكر الأنباري، والتقدير عنده: يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين(٦)، ومن المجيزين لهذا الوجه العكبري(٧)، والقرطبي(٨).

ويجوز الوقف عنده على هذا الوجه، وأيده أبو عمرو الداني(٩)، وزكريا الأنصاري أيضًا(١٠).

الوجه الثالث: الرفع على النسق على لفظ الجلالة (الله):

وهذا الوجه الثاني الذي أجازه أبو أبكر الأنباري، واتبع في رأيه الكسائيَّ، والفراءَ، وعللا اختيارهما بدلالة التلاوة على معنى الرفع(١١)، ومن المجيزين لهذا الوجه ابن عطية(١٢)، وأبو

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩١/١.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦٨/١-٦٩.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٥٥، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢٨٧٢/٤-٢٨٧٣.

(٤) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٨٩.

(٥) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٥٧.

(٦) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٧/٢.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٣١.

(٨) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦٨/١٠.

(٩)انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٨٩.

(١٠)انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٥٧.

(١١) انظر معاني القرآن للكسائي ١٥٤، ومعاني القرآن للفراء ٤١٧/١.

(١٢) انظر المحرر الوجيز ٥٤٩/٢.

البركات الأنباري[١]، والعكبري[٢]، والقرطبي[٣]، والبيضاوي[٤]، وابن عادل الدمشقي[٥].

ويذكر العكبري بأن قومًا ضعفوا هذا الوجه، معللين بأن الواو للجمع، ولا يحسن الرفع على النسق على لفظ الجلالة، كما لا يحسن في قولهم: ما شاء الله وشئت، و(ثم) هنا أولى[٦].

وأجاب عن ذلك ابن عادل الدمشقي بقوله: "ويجاب بأن الكل من الله، إلا أن من أنواع النصرة ما يحصل بناء على الأسباب المألوفة المعتادة، ومنها ما يحصل لا بناء على الأسباب المألوفة المعتادة، فلهذا الفرق اعتبر نصر المؤمنين، وإن كان بعض الناس استصعب كون المؤمنين يكونون كافين النبي –صلى الله عليه وسلم–"[٧].

ولا يحسن الوقف عند أبي بكر الأنباري على هذا الوجه، وتبع في ذلك الكسائي[٨]، ووافقهما أبو عمرو الداني[٩]، ومكي[١٠]، وابن جزي[١١]، وأبو حيان[١٢]، والأشموني[١٣].

الوجه الرابع: النصب على أنه مفعول معه:

وهذا رأي الزمخشري[١٤]، والبيضاوي[١٥]، وقد انتقد أبو حيان[١٦] هذا الرأي معللاً بأنه مخالفٌ لكلام سيبويه الذي قال: "ومن ثَمّ قالوا: حسبُك وزيدًا؛ لما كان فيه معنى كَفاك، وقبح

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩١/١.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٣١.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ٦٨/١٠.

(٤) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦٦/٣.

(٥) انظر اللباب في علوم الكتاب ٥٦٠/٩.

(٦)انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٣١.

(٧) اللباب في علوم الكتاب ٥٦٠/٩.

(٨) انظر معاني القرآن ١٥٤.

(٩) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٢٨٩.

(١٠) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٥٥، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢٨٧٣/٤.

(١١) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٣٤٨/١.

(١٢) انظر البحر المحيط ٥١١/٤.

(١٣) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٩١.

(١٤) انظر الكشاف ٥٩٦/٢.

(١٥) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦٦/٣.

(١٦) البحر المحيط ٥١١/٢.

أن يَحملوه على المضمَر، نَوَوا الفعل، كأنّه قال: حسبُك ويُحْسِبُ أخاك درهمٌ.

وكذلك كَفْيُك، وقَدْكَ، وقَطْكَ"[١].

ولا يجوز الوقف على ﴿حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ على هذا الوجه؛ لأن الواو تدل على المصاحبة، واقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الفعل[٢].

الوجه الخامس: الجر عطفًا على الكاف:

وهذا الوجه أجازه البيضاوي[٣]، والأشموني[٤]، ومنعه البصريون، والزمخشري[٥]؛ لأنه لا يجوز عندهم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[٦].

ولا يجوز الوقف على ﴿حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ على هذا الوجه، كما ذكر الأشموني[٧].

الوجه السادس: النصب بالعطف على تأويل الكاف:

وهذا الوجه أجازه الكسائي[٨]، والفراء[٩]، والزجاج[١٠]، والنحاس[١١]، ومكي[١٢]، وابن عطية[١٣]، وأبو البركات الأنباري[١٤]، والتقدير: يكفيك الله، ويكفي من اتبعك من المؤمنين[١٥].

---

(١) كتاب سيبويه ٣١٠/١.

(٢) انظر شرح الحدود لابن قاسم ١٢٤-١٢٥، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ٢٢١-٢٢٣.

(٣) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦٦/٣.

(٤) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ١٩١.

(٥) انظر الكشاف ٥٩٦/٢.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٣١.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٣١.

(٨) انظر القطع والائتناف ٢٨٠.

(٩) انظر معاني القرآن ٤١٧/١.

(١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٢٣/٢.

(١١) انظر معاني القرآن ١٦٧/٣.

(١٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٥٥، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢٨٧٣/٤.

(١٣) انظر المحرر الوجيز ٥٤٩/٢.

(١٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩١/١.

(١٥)انظر القطع والائتناف ٢٨٠، و معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٢٣/٢.

ولا يحسن الوقف على ﴿حَسۡبُكَ ٱللَّهُ﴾ على هذا الوجه، وقد ذكر ذلك الكسائي، والأخفش[١]، ومكي[٢].

الوجه السابع: الرفع بالعطف على (حسب):

ذكر مكي بأن من العلماء من رفع (من) بالعطف على (حسب)؛ لقبح عطفه على اسم (الله)؛ لما جاء من الكراهة في قول المرء: ما شاء الله وشئت، ولو كان بـ(الفاء)، أو (ثم) لحسن العطف على اسم الله جل ذكره[٣].

ولا يجوز الوقف على هذا الرأي على ﴿حَسۡبُكَ ٱللَّهُ﴾ ؛ لعدم جواز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، كما ذكر الهذلي[٤].

الوجه الثامن: الخفض بالعطف على محذوف:

يصح عند ابن عطية أن تكون (من) في موضع خفض بتقدير محذوف (وحسب)، لدلالة (حسبك) عليه، ولكنه مكروه، وبابه ضرورة الشعر[٥].

وليس بمكروه، ولا ضرورة عند أبي حيان، واستدل بجواز ذلك في الكلام عند سيبويه[٦].

الوجه التاسع: الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف:

ذكر هذا الوجه العكبري، والتقدير: وحسبك من اتبعك[٧].

ويجوز الوقف على ﴿حَسۡبُكَ ٱللَّهُ﴾ ؛ لعدم الفصل بين موضعين مترابطين[٨].

ونرجح من الآراء الوجه الثالث وهو رأي الأنباري؛ لأنه رأي أكثر العلماء.

---

(١)انظر القطع والائتناف ٢٨٠.

(٢) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٤/٢٨٧٣.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٥٥-٣٥٦.

(٤) انظر الوقف والابتداء في كتاب الله ٣٩٦.

(٥) انظر المحرر الوجيز ٢/ ٥٤٩.

(٦) انظر البحر المحيط ٤/٥١٠-٥١١.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٣١.

(٨) انظر الوقف والابتداء في كتاب الله للهذلي ٣٩٢-٣٩٧.

المسألة الثالثة والعشرون

الخلاف في الوقف على "أتخشونهم"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾[1].

ذكر السجستاني أن الوقف على ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾، رفض ذلك أبو بكر الأنباري؛ لأن ما بعدها متصل بما قبلها، فقال بعد أن ذكر مذهب السجستاني: "وليس كذلك؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ منعقد بالخشية الأولى"[2].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

المؤيدون للسجستاني كثر في الوقوف على ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾، ولكنهم اختلفوا في توجيه ما بعدها، وهي كالآتي:

الوجه الأول: ﴿فَٱللَّهُ﴾: مبتدأ، و﴿أَن تَخْشَوْهُ﴾: بدل اشتمال من اسم الله، و﴿أَحَقُّ﴾: خبر، والتقدير: فخشية الله أحق من خشية غيره.

وقائلو هذا الوجه هم: مكي[3]، وابن عطية[4]، وأبو البركات الأنباري[5]، وأبو حيان[6]،

---

(١)التوبة:١٣.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٦٩١/٢.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٦٠.

(٤) انظر المحرر الوجيز ١٣/٣.

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٥/١.

(٦) انظر البحر المحيط ١٨/٥.

والسمين الحلبي[١]، وابن عادل الدمشقي[٢]، والأشموني[٣].

الوجه الثاني: (الله): مبتدأ، و﴿أَن تَخْشَوْهُ﴾: مبتدأ ثان، و﴿أَحَقُّ﴾: خبره، والجملة خبر الأول، والتقدير: فخشية الله أحق من خشية غيره.

قائلو هذا الوجه هم: مكي[٤]، والعكبري[٥]، والسمين الحلبي[٦]، والأشموني[٧].

الوجه الثالث: (الله): مبتدأ، و﴿أَحَقُّ﴾: خبر، ﴿أَن تَخْشَوْهُ﴾: في موضع نصب على إسقاط الخافض، والتقدير: فالله أحق من غيره بالخشية.

قائلو هذا الوجه هم: مكي[٨]، وابن عطية[٩]، والعكبري[١٠]، وأبو البركات الأنباري[١١]، وأبو حيان[١٢]، وابن عادل الدمشقي[١٣].

الوجه الرابع: (الله): مبتدأ، ﴿أَحَقُّ﴾: خبر، ﴿أَن تَخْشَوْهُ﴾: في موضع جر بعد إسقاط الخافض، والتقدير: أحق أن تخشوه.

قائلو هذا الوجه هم: العكبري[١٤]، وأبو حيان[١٥]، وابن عادل الدمشقي[١٦].

---

(١) انظر الدر المصون ٢٦/٦.

(٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٥/١٠.

(٣) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٦٣.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٦٠-٣٦١.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٣٨.

(٦) انظر الدر المصون ٢٦/٦.

(٧) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٦٣.

(٨)انظر مشكل إعراب القرآن ٣٦١.

(٩) انظر المحرر الوجيز ١٣/٣.

(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٣٨.

(١١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٥/١.

(١٢) انظر البحر المحيط ١٨/٥.

(١٣) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٥/١٠.

(١٤)انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٣٨.

(١٥) انظر البحر المحيط ١٨/٥.

(١٦) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٥/١٠.

الوجه الخامس: (الله): مبتدأ، ﴿أَحَقُّ﴾: مبتدأ ثان، ﴿أَن تَخْشَوْهُ﴾: خبر الثاني، والجملة خبر الأول.

ويقول أبو حيان عن هذا الوجه: "وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنها أفعل التفضيل"(١)، واستدل بجواز كون المعرفة خبرًا للنكرة كما ذكر سيبويه(٢)، نحو: اقصد رجلاً خير منه أبوه(٣).

قائلو هذا الوجه هم: ابن عطية(٤)، والسمين الحلبي(٥)، وابن عادل الدمشقي(٦).

رأي الأنباري:

لم أقف على من يؤيد رأي أبي بكر الأنباري المتمثل في عدم الوقوف على ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾، كما أن الموافقين لرأي السجستاني كثر، ، فلذلك نرجح رأيه.

---

(١)البحر المحيط ١٨/٥.

(٢) ذكر سيبويه أن الأصل الابتداء بالمعرفة، وبين بعضًا من مسوغات الابتداء بالنكرة، ولم يصرح بأنها مسوغات الابتداء بالنكرة، بل ذكر أمثلة على ذلك، كما أنه وضع ضابطًا للابتداء بالنكرة، وهو قوله: (ضعف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب)، ويقصد بذلك التخصيص؛ لأن المنصوبات تفيد التخصيص.

انظر كتاب سيبويه ٣٢٩/١.

(٣) انظر البحر المحيط ١٨/٥، وانظر أيضًا ماذكره السمين في الدر المصون ٢٦/٦، وابن عادل الدمشقي في اللباب في علوم الكتاب ٣٥/١٠.

(٤) انظر المحرر الوجيز ١٣/٣.

(٥) انظر الدر المصون ٢٦/٦.

(٦) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٥/١٠.

المسألة الرابعة والعشرون

الخلاف في الوقف على "إلا كتب لهم"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾﴾[١].

ذكر السجستاني أن الوقف على قوله تعالى ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾. خطأه أبي بكر الأنباري؛ لأن قوله ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ﴾ متعلق بـ﴿كُتِبَ﴾، ووضح ذلك بعد أن ذكر كلام السجستاني، فقال: "وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ﴾ متعلق بـ﴿إِلَّا كُتِبَ﴾، كأنه قال: إلا كتب لهم به عمل صالح لكن ليجزيهم"[٢].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني:

لم أقف على من يؤيد السجستاني في الوقوف على ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾، بل إن من العلماء من ينتقده على ذلك، ومنهم أبو بكر الأنباري، والنحاس[٣]، لتعلق اللام في "ليجزيهم" بما قبلها.

رأي الأنباري، ومن وافقه:

اتفق القراء والمفسرون على تعلق قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ﴾ بـ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾؛ ولهذا السبب لا يجوز الوقوف على ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾، ومن المؤيدين لهذا الرأي

---

(١)التوبة:١٢١.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٠٠.

(٣) انظر القطع والائتناف ٢٩٧.

الطبري[١]، والنحاس[٢]، ومكي[٣]، وأبو عمرو الداني[٤]، والزمخشري[٥]، والسمين الحلبي[٦]، وزكريا الأنصاري[٧]، وابن عادل الدمشقي[٨]، والأشموني[٩].

الراجح هنا رأي الأنباري؛ لاتفاق العلماء على عدم جواز الوقف على ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾؛ لتعلق ﴿لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ بها، ولتفرد السجستاني برأيه، وانتقاد العلماء له.

(١) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٧٥/١٢.

(٢) انظر القطع والائتناف ٢٩٧.

(٣) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣١٨٩/٤.

(٤) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣٠٠-٣٠١.

(٥) انظر الكشاف ١٠٧/٣.

(٦) انظر الدر المصون ١٣٩/٦.

(٧) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٦١.

(٨) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٣٨/١٠.

(٩) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٧١.

المسألة الخامسة والعشرون

الخلاف في الوقف على "عند ربهم"

السياق الذي اشتملت عليه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ﴿٢﴾﴾[١].

ذهب السجستاني إلى أن الوقف على: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ تام. خطأه على ذلك أبو بكر الأنباري؛ لأن قوله تعالى: ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ﴿٢﴾﴾ جواب لـ(الوحي)، فقال بعد أن نقل كلام السجستاني: "وليس بتام؛ لأن قوله ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ﴿٢﴾﴾ جواب لـ(الوحي)، وهذا إشارة إليه. والوقف على ﴿لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ﴿٢﴾﴾ تام"[٢].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

اتبع السجستاني في رأيه الماثل في الوقوف على ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ الأخفش[٣]، ويقول ابن جزي الكلبي في تفسيره "إنَّ هذا لسِحْرٌ مبين" : "يعنون ما جاء به من القرآن، وقرئ لساحر[٤] يعنون به النبي –صلى الله عليه وسلم–، ويحتمل أن يكون كلامهم هذا تفسير لما ذكر قبل تعجبهم من النبوة، ويكون خبرًا مستأنفًا"[٥].

ووافق السجستاني زكريا الأنصاري[٦].

---

(١)يونس:٢.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٢/٢.

(٣) انظر القطع والائتناف ٢٩٩، والهداية في بلوغ النهاية ٣٢١٤/٥.

(٤) انظر حجة القراءات ٣٢٧، والحجة في القراءات السبع ٢٥١/٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١٠٣/٢-١٠٤.

(٥) التسهيل لعلوم التنزيل ٣٧٥/١.

(٦) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٦١.

رأي الأنباري، ومن وافقه:

اعترض الأنباري على السجستاني لوقوفه على ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ معللاً ارتباط ما بعده به، وهو قوله ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ۝٢﴾، وذكر بأن هذا القول هو جواب للوحي.

اتفق ما ذكره الأنباري مع تفسير الآية للطبري، فمن خلال تفسيره يتضح تعلق ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ۝٢﴾ بما قبلها، حيث يقول: "فلما أتاهم بوحي الله، وتلاه عليهم، قال المنكرون توحيد الله ورسله: إن هذا الذي جاءنا به محمد لسحر مبين"(١).

ومن المؤيدين لهذا الرأي النحاس(٢)، ومكي(٣)، وأبو عمرو الداني(٤)، والزمخشري(٥)، وابن عطية(٦)، والقرطبي(٧)، والبيضاوي(٨)، وأبو حيان(٩)، والسمين الحلبي(١٠)، وابن عادل الدمشقي(١١)، والأشموني(١٢).

وللحجة المقنعة التي ذكرها الأنباري نرجح رأيه.

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١١٢/١٢.

(٢) انظر القطع والائتناف ٢٩٩.

(٣) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٢١٤/٥-٣٢١٥.

(٤) انظر المكتفى في بيان الوقف والابتدا ٣٠٣.

(٥) انظر الكشاف ١١٣/٣.

(٦) انظر المحرر الوجيز ١٠٣/٣.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٥١/١٠.

(٨) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٤/٣.

(٩) انظر البحر المحيط ١٢٧/٥.

(١٠) انظر الدر المصون ١٤٦/٦.

(١١) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٥٧/١٠.

(١٢) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٧٢-١٧٣.

المسألة السادسة والعشرون

الخلاف في الوقف على "وأهلك"

السياق الذي اشتملت عليه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ ﴿٤٠﴾ ﴾[١].

يرى السجستاني أن الوقف على ﴿وَأَهۡلَكَ﴾، رفض ذلك أبو بكر الأنباري؛ لأن الاستثناء جاء بعده، قال الأنباري معترضًا بعد أن ذكر رأي السجستاني: "وليس بوقف؛ لأن الاستثناء قد جاء بعده ﴿إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ﴾، و﴿وَمَنۡ ءَامَنَۚ﴾ وقف حسن"[٢].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

اتبع السجستاني في رأيه الماثل في الوقف على ﴿وَأَهۡلَكَ﴾ أحمد بن موسى[٣]، ووافقهم أبو عمرو الداني[٤]، وزكريا الأنصاري[٥].

انتقد النحاس هذا الرأي، وعلل بتعليل الأنباري[٦].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

اتبع الأنباريُّ في عدم إجازته الوقف على "أهلك" الفراءَ حيث يقول: "حمل معه امرأة له سوى التي هلكت، وثلاثة بنين ونسوتهم"[٧] فمن خلال تفسيره للآية يتضح أن ما بعدها

---

(١)هود: ٤٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٧١٢/٢.

(٣) انظر القطع والائتناف ٣١٨.

(٤) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣١٦.

(٥) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٦٦.

(٦) انظر القطع والائتناف ٣١٨.

(٧) معاني القرآن ١٤/٢.

استثناء مما قبلها، ووافقه في ذلك الطبري[١]، والنحاس[٢]، ومكي وقد ذكر أن ﴿إِلَّا مَن سَبَقَ﴾ في موضع نصب على الاستثناء من الأهل[٣]، ووافقه كذلك الزمخشري[٤]، وأبو البركات الأنباري[٥]، وأيضًا العكبري ذاكرًا بأن الاستثناء متصل[٦]، والقرطبي[٧]، والبيضاوي[٨]، وابن جزي[٩]، وأبو حيان[١٠]، والسمين الحلبي[١١]، ووافق رأي الأنباري أيضًا ابن عادل الدمشقي حيث ذكر بأن قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَبَقَ﴾ استثناء متصل في موجب، فهو واجب النصب على المشهور[١٢]، وأخيرًا الأشموني معللاً عدم الوقف بقوله: "ليس بوقف لأن الوقف يشعر بأنه أمر بحمل جميع أهله، وتعلق الاستثناء أيضًا يوجب الوقف"[١٣].

وبعد ذكر هذه الآراء يتضح صحة ما ذهب إليه أبو بكر الأنباري، ورأيه هو رأي أكثر العلماء.

---

(١) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٠٩/١٢.

(٢)انظر القطع والائتناف ٣١٨.

(٣) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٣٩٥/٥.

(٤) انظر الكشاف ١٩٩/٣.

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٣/٢.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٩٨/٢.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ١١٧/١١.

(٨) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٣٥/٣.

(٩) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٣٩٦/١.

(١٠) انظر البحر المحيط ٢٢٣/٥.

(١١) انظر الدر المصون ٣٢٣/٦.

(١٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ٤٨٧/١٠.

(١٣) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٨٥.

المسألة السابعة والعشرون

الخلاف في الوقف على قوله تعالى:

"واستوت على الجودي"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٤﴾[١].

يرى السجستاني أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ﴾ وقف كاف. وهو رأي خطأه الأنباري: "لأن قوله:﴿وَقِيلَ بُعۡدٗا﴾ نسق على ﴿غيض الماء﴾"[٢].

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني، ومن وافقه:

إن الوقف الكافي عند السجستاني على قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ﴾، وأيده في ذلك أبو عمرو الداني: "لأن قوله: ﴿بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٤﴾ من قول نوح والمؤمنين"[٣].

وممن أيده أيضًا الأشموني، وذكر سبب اختياره لهذا الرأي، وهو أن الواو بعده للاستئناف، لا للعطف؛ لأنه فرغ من صفة الماء وجفافه[٤]، ووافقه أيضًا زكريا الأنصاري[٥].

وذكره النحاس[٦]، وأبو حيان[٧].

خطأه أبو بكر الأنباري- وقد وضحت ذلك سابقًا-، واعترض عليه أيضًا مكي بن أبي

---

(١)هود: ٤٤.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧١٢- ٧١٣.

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا ٣١٦.

(٤) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٨٦.

(٥) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٦٥.

(٦) انظر القطع والائتناف ٣١٩.

(٧) انظر البحر المحيط ٥/٢٣٠.

طالب؛ "لأن ﴿وَقِيلَ﴾ عطف على ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾"(١).

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

يرى أبو بكر الأنباري أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ ليس وقفًا كافيًا؛ لأنّه يرى أنّ قوله: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ نسق على ﴿غيض الماء﴾، وقد تقدم بيان ذلك.

وافقه في ذلك مكي بن أبي طالب(٢)، وابن عطية، فقال: وقوله: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ يحتمل أن يكون من قول الله تعالى عطفًا على ﴿وَقِيلَ﴾ الأول، ويحتمل أن يكون من قول نوح والمؤمنين والأول أظهر وأبلغ(٣).

ويقول الزمخشري: "﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ يقال: بَعِدَ بُعْدًا وبَعَدًا، إذا أرادوا البعد البعيد من حيث الهلاك والموت(٤)، ونحو ذلك، ولذلك اختص بدعاء السوء، ومجيء أخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء، وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعل فاعل قادر، وتكوين مكون قاهر"(٥).

من خلال المعنى الذي ذكره الزمخشري يتضح ارتباط ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ بما قبلها، فالأمور العظام هي الأمور التي دلت على عظمة الله وعلو كبريائه في الآية، والتي ذكرت قبل قوله: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾.

وأيده في هذا الرأي البيضاوي(٦)، وأبو حيان(٧) معللين بتعليل الزمخشري.

ذكر أبو حيان آراء أخرى في المسألة، وهي:

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٤٠٢.

(٢)الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٤٠٢.

(٣) انظر المحرر الوجيز ١٧٦/٣.

(٤) وبَعِدَ بَعَدًا وبَعُد: هلكَ أو اغتَرَبَ، فهو باعِد. والبُعْدُ: الهلاك.

لسان العرب مادة (بعد) ٣١٠.

(٥) الكشاف ٢٠٣/٣.

(٦) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٣٦/٣.

(٧)انظر البحر المحيط ٢٣٠/٥.

الأولى: يحتمل أن يكون ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ من قول الملائكة[١].

الثانية: يحتمل أن يكون ذلك عبارة عن بلوغ الأمر ذلك المبلغ[٢].

وأميل إلى ترجيح قول أبي بكر الأنباري ومن وافقه، لأنّ القصة عبارة عن مجموعة من الأحداث، يرويها لنا ربّ العالمين بجميع تفاصليها، وعليه وإن كان قوله: (وقيل بُعْدًا) من قول نوح أو الملائكة، فهذا القول يأتي في نهاية القصة، وخاتمة الأحداث، والوقف عليه يكون أظهر وأبلغ كما قال ابن عطية، والله أعلم.

(١)انظر البحر المحيط ٥/٢٣٠.

(٢)انظر البحر المحيط ٥/٢٣٠.

المسألة الثامنة والعشرون

الخلاف في الوقف على "فبشرناها بإسحاق"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١﴾[١].

ذكر السجستاني إلى أن نصب كلمة ﴿يَعۡقُوبَ﴾ ليس بالمختار. اعترض الأنباري عل هذا القول؛ لأن الذين نصبوا ﴿يَعۡقُوبَ﴾ لم يدخلوه في البشارة، لأنه يفسد أن ينسق على (إسحاق) الأول؛ لدخول (من) بينهما، فقال ذاكرًا مذهب السجستاني: "النصب ليس بالمختار؛ لأنه لم يبشره إلا بواحد، كما قال: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٖ﴾، وهذا غلط منه؛ لأن الذين نصبوا ﴿يَعۡقُوبَ﴾ لم يدخلوه في (البشارة)؛ لأنه يفسد أن ينسق على ﴿إِسۡحَٰقَ﴾ الأول؛ لدخول (من) بينهما، وذلك أنه لا يجوز: (مررت بعبد الله ومن بعده محمد)، فأصحاب النصب لم يريدوا هذا الوجه الخطأ، وإنما أرادوا أن يضمروا فعلاً ينصبونه، كما يقول: (مررت بعبد الله ومن بعده محمدًا) على معنى: (وجدت من بعده محمدًا)"[٢].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

لم ينصب السجستاني (يعقوب) معللاً بأن الذين اختاروا هذا الوجه أدخلوه في البشارة.

ومن الذين استبعدوا هذا الوجه الكسائي[٣]، والأخفش[٤]، وأما الطبري فإنه لا يحب القراءة به، معللاً بأن كتاب الله نزل بأفصح ألسن العرب، والذي هو أولى بأهل العلم أن يتلوه بالذي نزل به من الفصاحة[٥].

---

(١)هود: ٧١.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٧١٦/٢.

(٣) انظر معاني القرآن له ١٦٣.

(٤) انظر معاني القرآن ٧١.

(٥) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٨٣/١٢.

انتقد الأنباري والنحاس ما ذكره السجستاني؛ لأن الذين نصبوا (يعقوب) أرادوا وجهًا آخر غير الذي اعتقده السجستاني، وهو أنهم أرادوا إضمار فعل، والتقدير: ووهبنا له يعقوب، وهذا جائز في العربية[١].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

أجاز الأنباري وجه النصب على إضمار فعل، والتقدير: (فبشرناها بإسحاق، ووهبنا لها يعقوب)، وعلى هذا الوجه نقف على ﴿إِسْحَٰقَ﴾، فيكون (يعقوب) غير داخل في البشارة.

وهذا الوجه على قراءة عبد الله بن عامر[٢]، وحمزة[٣]، وحفص عن عاصم[٤].

ومن الذين رجحوا هذا الوجه أبو علي الفارسي[٥]، وابن عطية[٦]، والأشموني[٧].

من الذين أجازوه الفراء[٨]، والزجاج[٩]، والنحاس[١٠]، ومكي[١١]، وأبو عمرو الداني[١٢]، وأبو البركات[١٣]، والعكبري[١٤]، والقرطبي[١٥]، والبيضاوي[١٦]، وزكريا الأنصاري[١٧]، وابن عادل

---

(١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٧١٦/٢، والقطع والائتناف ٣٢٣.

(٢) انظر السبعة ٣٣٨، المحرر الوجيز ١٩٠/٣.

(٣)انظر السبعة ٣٣٨، المحرر الوجيز ١٩٠/٣.

(٤) انظر السبعة ٣٣٨، يقول ابن مجاهد: (واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر: بالرفع، وروى حفص عنه: (يعقوبَ) نصبًا).

(٥) انظر الحجة للقراء السبعة ٣٦٧/٤.

(٦) انظر المحرر الوجيز ١٩٠/٣.

(٧) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٨٨.

(٨) انظر معاني القرآن ٢٢/٢.

(٩) انظر معاني القرآن وإعرابه ٦٢/٣.

(١٠) انظر القطع والائتناف ٣٢٣.

(١١) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٤٣٤/٥.

(١٢) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣١٨.

(١٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢١/٢.

(١٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢.

(١٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٦٧/١١.

(١٦) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٤١/٣.

(١٧) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٦٥.

الدمشقي[١].

وكما وضحنا فإن العلماء الذين أجازوا وجه النصب على إضمار فعل، ولم يدخلوا (يعقوب) في البشارة كثر، فلذلك نرجح رأي الأنباري.

أوجه أخرى أجازها العلماء في إعراب (يعقوب):

الوجه الأول: الرفع على الابتداء:

وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون (يعقوب) مبتدأ، والجار والمجرور قبله خبر:

على هذا الوجه لا يوقف على ﴿إِسْحَٰقَ﴾ ، ويعقوب داخل في البشارة[٢]، وعلى هذا الوجه قرأ ابن كثير[٣]وأبو عمرو[٤]، ونافع[٥]، والكسائي[٦]، وأبو بكر عن عاصم[٧].

والمجيزون لهذا الوجه الزجاج والمعنى عنده هو: ويعقوب محدث لها من وراء إسحاق[٨]، ومكي معربًا (ومن وراء إسحاق يعقوب) بأنها في موضع الحال، أي بشرناها بإسحاق مقابلاً له يعقوب[٩]، وأجازه كذلك أبو عمرو الداني[١٠]، وابن عطية[١١]، وأبو البركات الأنباري[١٢]، والعكبري[١٣]، وأبو حيان[١٤]، وزكريا

(١) انظر اللباب في علوم الكتاب ٥٢٥/١٠.

(٢) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٤٣٣/٥، والمحرر الوجيز ١٨٩/٣.

(٣) انظر السبعة ٣٣٨، والمحرر الوجيز ١٨٩/٣.

(٤) انظر السبعة ٣٣٨، والمحرر الوجيز ١٨٩/٣.

(٥)انظر السبعة ٣٣٨، والمحرر الوجيز ١٨٩/٣.

(٦) انظر السبعة ٣٣٨، والمحرر الوجيز ١٨٩/٣.

(٧) انظر السبعة ٣٣٨، البحر المحيط ٢٤٤/٥.

(٨) انظر معاني القرآن وإعرابه ٦٢/٣.

(٩) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٤٣٣/٥.

(١٠) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣١٨.

(١١) انظر المحرر الوجيز ١٨٩/٣.

(١٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢١/٢.

(١٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢.

(١٤) انظر البحر المحيط ٢٤٤/٥.

الأنصاري[١]، وابن عادل الدمشقي[٢]، والأشموني[٣].

القسم الثاني: أن يكون (يعقوب) مبتدأ، والخبر مقدر:

من القائلين بهذا الوجه الزمخشري مقدرًا الخبر بقوله: ومن وراء إسحاق يعقوب مولود أو موجود من بعده[٤]، وتبعه العكبري[٥]، والبيضاوي[٦]، وابن عادل الدمشقي[٧].

الوجه الثاني: الرفع على الفاعلية:

يوقف على ﴿إِسْحَٰقَ﴾ على هذا الوجه، ولا يدخل (يعقوب) في البشارة، وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مرفوع بالفعل الذي عمل في الجار والمجرور:

المعنى يصبح: ثبت أو استقر لها من وراء إسحاق يعقوب.

القائلون بهذا الوجه: الأخفش[٨]، والزجاج[٩]، ومكي[١٠]، وأبو البركات[١١]، والقرطبي[١٢]، وابن عادل الدمشقي[١٣]، والأشموني[١٤].

القسم الثاني: مرفوع بفعل دل عليه الكلام:

المعنى على هذا الرأي: ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب.

---

(١) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٦٥.

(٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ٥٢٦/١٠.

(٣) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ١٨٧.

(٤) انظر الكشاف ٢١٦/٣.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢.

(٦) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٤١/٣.

(٧) انظر اللباب في علوم الكتاب ٥٢٦/١٠.

(٨) انظر معاني القرآن ٧١.

(٩) انظر معاني القرآن وإعرابه ٦٢/٣.

(١٠) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٤٣٤/٥.

(١١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢١/٢.

(١٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٦٧/١١.

(١٣) انظر اللباب في علوم الكتاب ٥٢٦/١٠.

(١٤) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٨٧.

القائلون بهذا الوجه: النحاس[١]، ومكي[٢]، وابن عطية[٣]، والقرطبي[٤]، وابن عادل الدمشقي[٥].

ويقول أبو حيان عن هذا الرأي: "ولا حاجة إلى تكلف القطع والعدول عن الظاهر المقتضي للدخول في البشارة"[٦].

الوجه الثالث: العطف على (إسحاق):

وينقسم إلى ثلاثة أقسام، هي:

القسم الأول: النصب بالعطف على التوهم:

وهذا هو رأي الزمخشري، فإنه يقول: "وقرئ (يعقوب) بالنصب، كأنه قيل: ووهبنا لها إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب"[٧].

ويقول أبو حيان عن هذا الرأي: "والأظهر أن ينتصب يعقوب بإضمار فعل تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، ودل عليه قوله: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾؛ لأن البشارة في معنى الهبة"[٨].

القسم الثاني: الجر بالعطف على لفظ ﴿إِسْحَاقَ﴾:

في هذه الحالة لا يوقف على ﴿إِسْحَاقَ﴾، و(يعقوب) داخل في البشارة، والمعنى: فبشرناها بإسحاق وبيعقوب.

---

(١) انظر القطع والائتناف ٣٢٣.

(٢) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٥/٣٤٣٣-٣٤٣٤.

(٣) انظر المحرر الوجيز ٣/١٨٩.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ١١/١٦٧.

(٥) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٠/٥٢٦.

(٦) البحر المحيط ٥/٢٤٤.

(٧) الكشاف ٣/٢١٦.

(٨) انظر الحجة للقراء السبعة ٤/٣٦٥.

القائلون بهذا الرأي هم الكسائي[١]، والأخفش[٢]، وأبو البركات[٣].

وأما الرادون لهذا الرأي فهم كثر، منهم سيبويه فإنه يقول: "ومما يقبح أن يشركه المظهرُ علامةُ المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمرًا داخلاً فيما قبله"[٤].

ومن الرادين لهذا الوجه أيضًا: الفراء[٥]، والطبري[٦]، والزجاج[٧]، والفارسي[٨]، والعكبري[٩]، والقرطبي[١٠]، والبيضاوي[١١] وضعفوه؛ لعدم جواز الفصل عندهم بالظرف، أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور.

القسم الثالث: النصب بالعطف على محل (إسحاق):

في هذه الحالة لا يوقف على ﴿إِسْحَٰقَ﴾، و(يعقوب) داخل في البشارة.

من القائلين بهذا الرأي البيضاوي[١٢]، وابن عادل الدمشقي[١٣].

---

(١) انظر معاني القرآن ١٦٣.

(٢) ذكر مكي في كتابه (الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٤٣٤/٥) بأن الأخفش يجيز هذا الوجه، وذكر عكس ذلك في (مشكل إعراب القرآن ٤٠٥/١) بأن هذا الرأي ضعيف عند الأخفش، والصحيح ماذكرناه بأنه من المجيزين للجر بالعطف على (إسحاق).
انظر معاني القرآن للأخفش ٧١.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢١/٢.

(٤) كتاب سيبويه ٣٨١/٢.

(٥) انظر معاني القرآن ٢٢/٢.

(٦) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٨٢/١٢.

(٧) انظر معاني القرآن ٦٢/٣.

(٨) انظر المسائل العسكريات في النحو العربي ٨٧.

(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢.

(١٠) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٦٧/١١.

(١١) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٤١/٣.

(١٢) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٤١/٣.

(١٣) انظر اللباب في علوم الكتاب ٥٢٦/١٠.

وقد رد هذا الرأي بعض العلماء منهم الفارسي[١]، ومكي[٢]، وأبو البركات[٣]، والعكبري[٤]، وأبو حيان[٥]، والأشموني[٦] ووصفوه بالبعد للفصل بين حرف العطف والمعطوف.

(١)انظر الحجة للقراء السبعة ٣٦٥/٤، والمسائل العسكريات في النحو العربي ٨٧.

(٢) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٤٣٤/٥.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢/٢.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢.

(٥) انظر البحر المحيط ٢٤٤/٥.

(٦) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١٨٧-١٨٨.

المسألة التاسعة والعشرون

الخلاف في الوقف على "ولا ينقضون الميثاق"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلۡمِيثَٰقَ ﴿٢٠﴾ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ﴿٢١﴾ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ وَيَدۡرَءُونَ بِٱلۡحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ ﴾[1].

يرى السجستاني أنه يجب الوقف على ﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلۡمِيثَٰقَ﴾، وقد اعترض عليه أبي بكر الأنباري؛ لأن ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ مع خبره نسق على الكلام، فقال ناقلاً كلام السجستاني: "ومثله ﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلۡمِيثَٰقَ﴾، وقال السجستاني: ويس كما قال؛ لأن قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ﴾ مع خبره نسق على الكلام الأول"[2].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

لم أقف على من يؤيد السجستاني سوى زكريا الأنصاري معللاً اختياره بقوله: "﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلۡمِيثَٰقَ﴾ كاف، وكذا ﴿سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ﴾، وجاز الوقف عليهما، وإن كان ما بعدهما معطوفًا على ما قبلهما؛ لطول الكلام"[3].

وقد رد عليه الكواشي بقوله: "وليس هذا العذر بشيء؛ لأن الكلام وإن طال لا يجوز الوقف في غير موضع الوقف المنصوص عليه، بل يقف عند ضيق النفس، ثم يبتدئ من قبل الموضع الذي وقف عليه عادة أصحاب الوقف"[4].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

---

(١)الرعد: ٢٠-٢٢.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٣٤.

(٣) المقصد لتلخيص مافي المرشد ٧٠.

(٤) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٠٢.

لا يجيز الأنباري الوقوف على ﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾، وانتقد السجستاني على ذلك، معللاً ارتباط ما بعده به، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟﴾ مع خبره، فهو نسق عليه.

ويتضح موافقة ما ذكره الأنباري لما ذكره عبد الله بن المبارك، وهو قوله: "فهذه ثمان خلال مشيرة إلى ثمانية أبواب الجنة"(١)، ولما ذكره الطبري أيضًا، وهو قوله: "﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟﴾ على الوفاء بعهد الله، وترك نقض الميثاق، وصلة الرحم؛ ﴿ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾"(٢)، وهذا يدل على تعلق "الذين صبروا" بـ﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾.

أيد الطبري من المفسرين مكي(٣)، والقرطبي(٤)، والكواشي(٥).

ويعرب الزمخشري ﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ﴾ مبتدأً، و"أولئك لهم عقبى الدار" خبره، ولا يجوز الوقف على مبتدأ دون خبره(٦)، وهذا الوجه هو الراجح عنده(٧).

ووافقه أبو حيان(٨).

ويقول ابن عادل الدمشقي: "وهذه الآية من أولها إلى آخرها جملة واحدة شرطية، وشرطها مشتمل على قيود ..."(٩).

ثم يقول: "واعلم أن هذه القيود هي القيود المذكورة في الشرط، وأما القيود المذكورة في الجزاء، فهي قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾﴾، أي عاقبة الدار، وهي الجنة"(١٠).

نرجح رأي الأنباري؛ للحجج المقنعة التي ذكرها مؤيدوه.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٩٥/١١.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥٠٩/١٣.

(٣) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٧٢٥.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٥٧/١٢.

(٥) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٠٢.

(٦) انظر الوقف والابتداء للهذلي ٣٩٢.

(٧) انظر الكشاف ٣٤٧/٣.

(٨) انظر البحر المحيط ٣٧٦/٥.

(٩) اللباب في علوم الكتاب ٢٩٢/١١.

(١٠) اللباب في علوم الكتاب ٢٩٢/١١.

المسألة الثلاثون

الخلاف في الوقف على "ويلههم الأمل"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ﴾[١].

يرى السجستاني أن الوقف على ﴿وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ تامٌ، وذهب أبو بكر إلى أنه غير تام؛ لأن قوله ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ تهديد متصل بما قبله[٢].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

لم أقف على من يوافق السجستاني في رأيه الماثل بتمام الوقوف على ﴿وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾، سوى زكريا الأنصاري، فقد قال: "﴿مُّبِينٍ ﴿١﴾ ﴾[٣] تام، وكذا ﴿مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾[٤]، و﴿ٱلْأَمَلُ﴾"[٥].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

من خلال تفسير الطبري للآية يتضح موافقة الأنباري له، إذ يقول: "يقول تعالى ذكره لنبيه محمد –صلى الله عليه وسلم–: ذَرْ يامحمد هؤلاء المشركين يأكلوا في هذه الدنيا ما هم آكلوه، ويتمتعوا من لذاتها وشهواتهم فيها، إلى أجلهم الذي أجّلْت لهم، ويلههم الأمل عن الأخذ بحظهم من طاعة الله فيها، وتزودهم لمعادهم فيها بما يقربهم من ربهم، فسوف يعلمون غدًا إذا وردوا عليه، وقد هلكوا على كفرهم بالله وشركهم، حين يعاينون عذاب الله، أنهم كانوا من تمتعهم بما كانوا يتمتعون فيها من اللذات والشهوات، كانوا في خسارة وتباب"[٦].

---

(١)الحِجر:٣.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٤٤.

(٣)الحِجر:١.

(٤)الحِجر:٢.

(٥) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٧٢.

(٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٤/١٣-١٤.

وعلل النحاس لمن خالف السجستاني في عدم جواز الوقف على ﴿ٱلْأَمَلُ﴾ بقوله: "لأن بعده تهديدًا متصلاً بما قبله"(١).

ومن المفسرين الذين تبين أنهم موافقون لرأي الأنباري من خلال ذكرهم لمعنى الآية: الزمخشري(٢)، وابن عطية(٣)، والقرطبي(٤)، والبيضاوي(٥)، وأبو حيان(٦)، وابن عادل الدمشقي(٧).

نؤيد الأنباري لموافقة أكثر المفسرين لرأيه.

(١) القطع والائتناف ٣٥٣.

(٢) انظر الكشاف ٣٩٧/٣.

(٣) انظر المحرر الوجيز ٣٥٠/٣.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٧٦/١٢.

(٥) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٠٦/٣.

(٦) انظر البحر المحيط ٤٣٤/٥.

(٧) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٢٦/١١.

المسألة الواحدة والثلاثون

الخلاف في الوقف على "لما تصف ألسنتكم الكذب"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾[١].

ذهب السجستاني إلى أن الوقف على ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ وقفٌ تامٌ، واعترض على ذلك أبو بكر الأنباري فقال: "وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ حكاية، ولا يتم الوقف على الحكاية دون المحكي"[٢].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني:

لم أقف على من يؤيد السجستاني في رأيه الماثل في جواز الوقوف على ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾، بل انتقدوه على ذلك، ومن المخطئين له أبو عمرو الداني، معللًا بتعليل الأنباري، وهو أن قوله: ﴿هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ حكاية، فلا يكفي القطع دونها[٣].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

أبو بكر الأنباري لا يجيز الوقوف على ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾؛ لأنه لا يتم الوقف على الحكاية دون المحكي، ومن خلال تفسير المفسرين للآية يتضح موافقة الأنباري لهم، ومنهم الكسائي[٤]، وكذلك الأخفش إذ يقول: "جعل (ما تصف ألسنتهم) اسمًا للفعل، كأنه قال: ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذب: ﴿هَذَا حَلَالٌ﴾"[٥].

---

(١)النحل:١١٦.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٥٠-٧٥١.

(٣) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣٥٧.

(٤) انظر معاني القرآن ١٨٠.

(٥) معاني القرآن ٢/٤١٩.

وتبعهم الطبري فتأويل الكلام عنده هو: "ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذب فيما رزق الله عباده من المطاعم: هذا حلال وهذا حرام؛ كي تفتروا على الله بقيلكم ذلك الكذب، فإن الله لم يحرم من ذلك ما تحرمون، ولا أحل كثيرًا مما تحلون"(١).

ووافقهم الزجاج(٢).

وأما النحاس فإنه ينكر على كل من ذكر بأن السجستاني يجيز الوقف على ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾، ويتضح ذلك في قوله: "ولا أعرف هذا عن أبي حاتم إلا من حكاية هذا الرجل، وإنما قال أبو حاتم: الوقف ﴿لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾، وهذا صواب"(٣).

ومن المؤيدين لرأي الأنباري أيضًا: مكي(٤)، والزمخشري(٥)، وابن عطية(٦)، والقرطبي(٧)، والبيضاوي(٨)، وابن جزي(٩)، وأبو حيان(١٠)، والسمين الحلبي(١١)، وابن عادل الدمشقي(١٢)، والأشموني(١٣).

وهؤلاء العلماء اختلفوا في توجيه ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ على النحو الآتي:

١- الزمخشري، والبيضاوي، وأبو حيان، والسمين أجازوا ثلاثة أوجه في إعراب ﴿هَٰذَا

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٤/٣٩٠.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٢٢.

(٣) القطع والائتناف ٣٧٢.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ١/٤٥٨، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤١٠٨.

(٥) انظر الكشاف ٣/٤٨١.

(٦) انظر المحرر الوجيز ٣/٤٢٩.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٢/٤٥٥.

(٨) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣/٢٤٣.

(٩) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ١/٤٧٦.

(١٠) انظر البحر المحيط ٥/٥٢٦.

(١١) انظر الدر المصون ٧/٢٩٦.

(١٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٢/١٧٨.

(١٣) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٢٠.

﴿حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾، وهي كالتالي:

أ-أن تكون الجملة بدل من الكذب؛ لأنه عينه(١).

ب-أن تكون الجملة متعلقة بـ﴿تَصِفُ﴾ على إرادة القول، أي: ولا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم، فتقول هذا حلال وهذا حرام(٢).

ج-أن تكون الجملة متعلقة بـ﴿وَلَا تَقُولُواْ﴾، على معنى: ولا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لوصف ألسنتكم الكذب، أي: لا تحرموا، ولا تحرموا لأجل قول تنطق به ألسنتكم، ويجول في أفواهكم، لا لأجل حجة وبينة، ولكن قول ساذج، ودعوى فارغة(٣)، وهذا الوجه راجح عند السمين الحلبي(٤).

٢-ابن جزي الكلبي يجيز الوجه الأول والثالث(٥).

٣-الكسائي، والزجاج يرجحان الوجه الثالث(٦).

ومن خلال ما ذكرنا يتضح صحة ما ذهب إليه الأنباري؛ للحجة المقنعة التي ذكرها، ولتأييد العلماء له، وما ذكره النحاس لا يمكننا التأكد منه؛ لأنه ليس بين أيدينا كتاب المقاطع والمباديء للسجستاني.

---

(١) انظر الكشاف ٤٨١/٣، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٤٣/٣، والبحر المحيط ٥٢٦/٥، والدر المصون ٢٩٦/٧، واللباب في علوم الكتاب ١٧٨/١٢.

(٢)انظر الكشاف ٤٨١/٣، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٤٣/٣، والبحر المحيط ٥٢٦/٥، والدر المصون ٢٩٦/٧، واللباب في علوم الكتاب ١٧٨/١٢.

(٣) انظر الكشاف ٤٨١/٣، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٤٣/٣، والبحر المحيط ٥٢٦/٥، والدر المصون ٢٩٦/٧، واللباب في علوم الكتاب ١٧٨/١٢.

(٤) انظر الدر المصون ٢٩٦/٧.

(٥) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٧٦/١.

(٦) انظر معاني القرآن للكسائي ١٨٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٢٢/٣.

المسألة الثانية والثلاثون

الخلاف في جواب قوله تعالى:

"حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ٩٧ ﴾[1].

ذكر السجستاني إلى أن قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴾ بغير جواب، وأن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ تغني عن الجواب، اعترض على هذا الأنباري، فقال: "وليس كما قال؛ لأن قوله: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ هو الجواب، كأنه قال: (حتى إذا فُتحت يأجوج ومأجوج اقترب)، والواو مُقحمة لمعنى التعجب، كما يقول في الكلام (وأي رجل زيد)"[2].

آراء العلماء في المسألة:

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة آراء، هي:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

يرى السجستاني أن في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ مايغني عن جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴾.

أجاز هذا الرأي الكسائي[3]، وهو رأي النحاس[4]، والحوفي[5]، والزمخشري معللاً اختياره

---

(١)الأنبياء:٩٦-٩٧.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٧٧٩/٢.

(٣) انظر معاني القرآن ١٩٧.

(٤) انظر القطع والائتناف ٤٣٣.

(٥) انظر اللباب في علوم الكتاب ٥٩٨/١٣.

لهذا الرأي بأنه إذا جاءت (الفاء) مع (إذا) تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد[١]، ومن المؤيدين لهذا الرأي أيضًا ابن عطية إذ يقول: "إن الجواب في قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾، وهذا هو المعنى الذي قصد ذكره؛ لأنه رجوعهم الذي كانوا يكذبون به، وحرم عليهم امتناعه"[٢].

ووافقهم البيضاوي[٣].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

وقد تقدم بيانه، وهو مذهب الكوفيين حيث يجيزون زيادة الواو، والفاء[٤]، وهو رأي الكسائي[٥]، والفراء[٦]، والطبري[٧].

رأي الأخفش، ومن وافقه:

جواب الشرط عند الأخفش هو قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾، وهناك قول محذوف، والمعنى عنده: حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج واقترب الوعد الحق قالوا: ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿٩٧﴾﴾[٨].

وهذا هو مذهب البصريين[٩]، وبعضهم قدر المحذوف بـ: "فحينئذٍ يبعثون، فإذا هي شاخصة"[١٠].

ومن المؤيدين لهذا الرأي الزجاج[١١]، ومكي بن أبي طالب[١].

---

(١) انظر الكشاف ١٦٥/٤.

(٢) المحرر الوجيز ١٠٠/٤.

(٣) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦١/٤.

(٤) انظر البحر المحيط ٣١٤/٦.

(٥) انظر معاني القرآن ١٩٧.

(٦) انظر معاني القرآن ٢١١/٢.

(٧) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٠٩/١٦.

(٨) انظر القطع والائتناف ٤٣٣.

(٩) انظر البحر المحيط ٣١٤/٦.

(١٠)البحر المحيط ٣١٤/٦.

(١١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٠٥/٣.

نؤيد رأي السجستاني؛ لحجته المقنعة، كما أن رأيه لم يعتمد على حذف، أو تقديرات، ويتناسب مع معنى الآية.

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٨/٢.

المسألة الثالثة والثلاثون

الخلاف في الوقف على "لَمن ضره أقربُ من نفعه"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾[١].

قال السجستاني: "لا يكون ﴿أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ وقفًا تامًا؛ لأن خبر المبتدأ لم يأت بعد، وإنما هو قوله: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾، و﴿يَدْعُواْ﴾ بمعنى (يقولُ)"[٢].

اعترض على ذلك الأنباري فقال: "فإنكاره الوقف على قوله: ﴿أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ خطأ منه؛ لأن (من) منصوبة بـ(يدعو)، واللام لام اليمين، كأنه قال: (يدعو مَن لضره)، أي: مَن والله لضره أقرب من نفعه. فنقلت اللام من الضر، فأدخلت على (من)؛ لأنها حرف لا يتبين فيه الإعراب، حكي عن العرب: (عندي لما غيرُه خيرٌ منه) يعني عندي ما لغيره. وسمعت أبا العباس يقول: كان الأخفش يقول: المعنى: لمن ضره أقرب من نفعه إلاهَهُ، فحذف الإله[٣]، قال: وأخطأ الأخفش في هذا؛ لأن المحلوف عليه لا يحذف إذا قلت: (والله لأخوك زيد) لم يحسن أن تحذف (زيدًا)، فتقول: (لأخوك). وفي هذه المسألة أقوال كثيرة اكتفينا منها بهذا"[٤].

آراء العلماء في المسألة:

للعلماء في هذه المسألة آراء كثيرة، هي:

رأي السجستاني:

يرى السجستاني أن الوقف على ﴿أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ ليس تامًا؛ لأن الخبر لم يأتِ بعد، وهو قوله: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾، ويرى أن "يدعو" بمعنى (يقول). ولم أقف على من يؤيده في هذا الرأي، وغلطه الأنباري.

رأي الأنباري، ومن وافقه:

---

(١) الحج:١٣.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٠.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٠.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨١.

الأنباري جعل اللام لام اليمين، ومزالة من موضعها، والأصل عنده: يدعو من لضره أقرب، فاللام معناها التأخير.

وقد خطَّأَ الفارسي من زعم أن اللام مقدّمة عن موضعها الذي هو (ضرّه). وعلل وفصّل العلل التي انطلق منها من قال بنقل اللام[١].

اتبع في ذلك الكسائي[٢]، وكذلك الفراء مستشهدًا بقراءة عبد الله بن مسعود: (يدعو من ضره)، وبقول العرب: (عندي لما غيره خير منه) بإحالة اللام دون الرافع[٣]، ووافقهم الزجاج[٤].

علل مكي لاختيار العلماء لهذا الرأي بقوله: "لأن من عبد الأصنام، فضررها يعود عليه في الدنيا والآخرة، ولا نفع يعود عليه من ذلك، وإنما احتيج إلى تأخير اللام؛ لأن (يدعو) فعل لا يعلق، ولابد أن يعمل، واللام تمنعه من العمل، فأخرت اللام ليعمل الفعل في (مَنْ)، ولا يعلق"[٥].

وقد رد الفارسي هذه العلّة ردًّا شافيًا حيث تحدَّث عمَّن تأوَّل هذا من أجل عدم تعليق الفعل (يدعو) عن العمل، فقال: "فلما لم يكن قولُه تعالى: (يدعو) فعلاً مما يُلغَى قدَّر في الكلام ما قدَّر فاحترس بذلك ممّا أعلمتك، ووقع فيما هو أبشعُ منه، فلو جعل (يدعو) تكريرًا للفعل الأول على جهة تكثير هذا الفعل الذي هو الدعاء من فاعله، ولم يجعله متعديًا؛ إذ قد عدّاه مرّة، لم يحتج إلى أن يتأول في الكلام هذا التأويل الفاسد ... "[٦].

ووافقهم أبو عمرو الداني[٧]، وزكريا الأنصاري[٨].

ضعف هذا الرأي النحاس، إذ يقول: "وليس للام من التصرف ما يوجب أن يجوز فيها تقديم وتأخير"[٩].

---

(١) الإغفال ٢/ ٤٣٤، ٤٣٧.

(٢) انظر معاني القرآن ١٩٨.

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٢١٧.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥.

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٣-٤٨٥٤.

(٦) الإغفال ٢/ ٤٣٧.

(٧) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣٩٢.

(٨) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٨٤.

(٩) إعراب القرآن ٣/٨٩.

واستبعده كذلك العكبري وعلل بتعليل النحاس[١].

وثمة آراء أخرى في هذه المسألة، وهي إما أن تجعل (يدعو) متسلطًا على الجملة من قوله: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾، أو لا تجعله كذلك.

أولاً: إذا كان (يدعو) متسلطًا على الجملة من قوله: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾، ففيها سبعة أوجه[٢]، ذكرنا منها رأي الأنباري، والستة المتبقية هي كالآتي:

١-أن (يدعو) بمنزلة (يقول)، و(من) موصولة في محل رفع بالابتداء، و(ضره) مبتدأ ثانٍ، و(أقرب) خبره، وهذه الجملة صلة للموصول، وخبر الموصول محذوف، تقديره: يقول للذي ضره أقرب من نفعه: إله، أو إلهي، ونحو ذلك، والجملة كلها في محل نصب بـ(يدعو)؛ لأنه بمعنى (يقول)، فهي محكية به، و﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾ مستأنفًا ليس داخلاً في المحكي قبله[٣].

هذا رأي الأخفش[٤]، وذكره الزجاج[٥]، وأيد النحاس هذا الوجه، إذ يقول: "وهو أحسن ما قيل في الآية عندي"[٦]، وانتقد أبا حاتم لتغليطه للأخفش، وعلل بقوله: "لأن الأخفش وإن كان (من) عنده في موضع رفع بالابتداء، فالخبر عنده محذوف"[٧].

ذكر هذا الوجه أيضًا مكي[٨]، وأبو البركات[٩]، وابن جزي[١٠]، وكذلك الأشموني[١١] ناسبًا هذا الرأي لأبي علي الفارسي[١٢].

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٥.

(٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٣/١٤.

(٣) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٣/١٤.

(٤) انظر معاني القرآن ٤٥٠.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤١٦/٣.

(٦) إعراب القرآن ٨٩/٣.

(٧) القطع والائتناف ٤٤١.

(٨) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٤.

(٩) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/٢.

(١٠) انظر التسهيل في علوم التنزيل ٥١/٢.

(١١) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٥٤.

(١٢) انظر الإغفال ٢/ ٤٤٣.

وأما أبو العباس، وابن عطية فقد انتقدا الأخفش، يقول أبو العباس: "وأخطأ الأخفش في هذا؛ لأن المحلوف عليه لا يحذف إذا قلت: (والله لأخوك زيد) لم يحسن أن تحذف (زيدًا)، فتقول: (لأخوك)"(١)، ويقول ابن عطية: "وهذا القول فيه نظر فتأمل إفساده للمعنى، إذ لم يعتقد الكافر قط أن ضر الأوثان أقرب من نفعها"(٢).

٢-أن (يدعو) مشبهة بأفعال القلوب؛ لأن الدعاء لا يصدر إلا عن اعتقاد وأفعال القلوب تعلق، فـ(يدعو) معلق أيضًا باللام، و(لمن) مبتدأ موصول، والجملة بعده صلة، وخبره محذوف على ما مر في الوجه قبله، والجملة في محل نصب، كما يكون كذلك بعد أفعال القلوب(٣).

يقول ابن عطية إن المراد: "يدعو من ضره"(٤)، وذكر بأن أبا علي الفارسي أشار إلى هذا ورد عليه(٥).

وذكر هذا الوجه أيضًا العكبري(٦)، وأبو حيان(٧).

٣-أن يضمن (يدعو) معنى (يزعم)، فتعلق كما تعلق، والمعنى والكلام فيه كالكلام في الوجه الذي قبله(٨).

ذكر هذا الرأي العكبري(٩)، وهو رأي البيضاوي الأول(١٠).

٤-أن الأفعال كلها يجوز أن تعلق قلبية كانت أو غيرها، فاللام معلقة لـ(يدعو)، وهو مذهب يونس، فالجملة بعده والكلام فيها كما تقدم(١١).

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٧٨١/٢.

(٢) المحرر الوجيز ١١٠/٤.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٣/١٤.

(٤) المحرر الوجيز ١١٠/٤.

(٥) انظر الإغفال ٢/ ٤٣٤- ٤٣٧، انظر المحرر الوجيز ١١٠/٤.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٤.

(٧) انظر البحر المحيط ٣٣١/٦.

(٨) اللباب في علوم الكتاب ٣٣/١٤.

(٩)انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٥.

(١٠) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦٧/٤.

(١١) اللباب في علوم الكتاب ٣٤/١٤.

٥-أن (يدعو) بمعنى (يسمي)، فتكون (اللام) مزيدة في المفعول الأول، وهو الموصول وصلته، ويكون المفعول الثاني محذوفًا تقديره: يسمي الذي ضره أقرب من نفعه إلهًا ومعبودًا ونحو ذلك[١].

وهذا هو رأي المبرد[٢]، وذكره ابن عطية[٣]، والعكبري[٤]، وأبو حيان[٥].

وأما مكي فإنه يخطئ المبرد لاختياره هذا الرأي، إذ يقول: "وحكي عن المبرد أنه قال: التقدير: يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إلهًا. وهذا لا معنى له؛ لأن ما بعد اللام مبتدأ، فلا ينصب خبره، فإن جعل الخبر ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ لم يكن للكلام معنى، ويصير منقطعًا بعضه من بعض"[٦].

٦-إن اللام زائدة في المفعول به، وهو (مَنْ)، التقدير: يدعو من ضره أقرب، فـ(مَنْ) موصولة، والجملة بعدها صلتها، والموصول هو المفعول بـ(يدعو) زيدت فيه اللام[٧].

وهذا هو الرأي الثاني لزكريا الأنصاري[٨]، وذكره أبو حيان[٩]، وابن عادل الدمشقي مستشهدًا بقراءة عبد الله بن مسعود: (يدعو مَنْ ضره)، بغير لام الابتداء[١٠].

ثانيًا: إن لم نجعل (يدعو) متسلطًا على الجملة من قوله: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٤/١٤.

(٢) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/٢.

(٣) انظر المحرر الوجيز ١١٠/٤.

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/٢.

(٥) انظر البحر المحيط ٣٣١/٦.

(٦) الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٥.

(٧) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٤/١٤.

(٨) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ٨٤.

(٩) انظر البحر المحيط ٣٣١/٦.

(١٠) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٤/١٤.

﴿نَّفۡعِهِۦ﴾، ففيه ثلاثة أوجه[١]، هي:

١-أن (يدعو) الثاني توكيدًا لـ(يدعو) الأول، فلا معمول له، كأنه قيل: (يدعو يدعو) من دون الله الذي لا يضره ولا ينفعه، فعلى هذا تكون الجملة من قوله: (ذلك هو الضلال) معترضة بين المؤَكَّد والمؤَكِّد؛ لأن فيه تشديدًا أو تأكيدًا، ويكون قوله: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ كلامًا مستأنفًا، فتكون اللام للابتداء، و(من) موصولة، و(ضره) مبتدأ، و(أقرب) خبره، والجملة صلة، و(لبئس) جواب قسم مقدر، وهذا القسم المقدر وجوابه خبر للمبتدأ الذي هو الموصول[٢].

ذكر هذا الوجه الفراء[٣]، ومكي[٤]، والزمخشري[٥]، وابن عطية[٦]، وأبو البركات[٧]، والعكبري[٨]، والقرطبي[٩]، وابن جزي[١٠]، ورجحه أبو حيان[١١]، وقال عنه ابن عادل الدمشقي بأنه أظهر الأوجه الثلاثة[١٢].

٢-أن يجعل (ذلك) موصولاً بمعنى (الذي)، و(هو) مبتدأ، و(الضلال) خبره، والجملة صلة له، وهذا الموصول مع صلته في محل نصب مفعولاً بـ(يدعو)، أي: يدعو الذي هو الضلال[١٣].

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٥، والبحر المحيط ٣٣١/٦، واللباب في علوم الكتاب ٣٤/١٤.

(٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٤/١٤-٣٥.

(٣) انظر معاني القرآن ٢١٧/٢.

(٤) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٥.

(٥) انظر الكشاف ١٨٠/٤.

(٦) انظر المحرر الوجيز ١١٠/٤.

(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/٢.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٥.

(٩) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٣٢/١٤.

(١٠) انظر التسهيل في علوم التنزيل ٥١/٢.

(١١) انظر البحر المحيط ٣٣١/٦.

(١٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ٣٤/١٤-٣٥.

(١٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٥/١٤.

ذكر هذا الوجه الزجاج[١]، واستحسنه أبو علي الفارسي[٢]، وذكره أيضًا مكي[٣]، وابن عطية[٤]، والعكبري[٥]، والأشموني[٦].

وهذا الوجه جائز عند الكوفيين، وأما البصريون فلا يكون عندهم من أسماء الإشارة موصول إلا (ذا) بشرط أن يتقدم عليها (ما)، أو (من) الاستفهاميتان[٧].

٣-أن يجعل (ذلك) مبتدأ، و(هو) جوزوا فيه أن يكون بدلاً، أو فصلاً، أو مبتدأ، و(الضلال) خبر (ذلك)، أو خبر (هو) على حسب الخلاف في (هو)، و(يدعو) حال، والعائد منه محذوف تقديره: يدعوه، وقد رووا هذا الفعل الواقع موقع الحال بـ(مدعوًا)[٨].

ذكر الفراء أن هذا الوجه قوي في العربية[٩]، ومن الذين أجازوا هذا الوجه أيضًا الزجاج[١٠]، ومكي[١١]، والعكبري[١٢]، وأبو حيان[١٣].

والذي نراه بأن رأي أبي بكر الأنباري أرجح من رأي السجستاني، واعتراضه عليه كان في محله؛ لدلالة قراءة ابن مسعود على ما ذكر، فهي حجة كافية لتأييد رأيه، بالإضافة إلى موافقته لرأي النحويين القدماء.

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٦.

(٢) انظر الإغفال ٢/ ٤٣٨، والمحرر الوجيز ٤/١١٠، والبحر المحيط ٦/٣٣١.

(٣) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٣.

(٤) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٠.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٥.

(٦) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٥٥.

(٧) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٤/٣٥، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٥٥.

(٨) اللباب في علوم الكتاب ١٤/٣٥.

(٩) انظر معاني القرآن ٢/٢١٧.

(١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥-٤١٦.

(١١) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٤.

(١٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٥.

(١٣) انظر البحر المحيط ٦/٣٣١.

المسألة الرابعة والثلاثون

الخلاف في الوقف على "من ذهب"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ٢٣﴾[1].

قال السجستاني: "من نصب (اللؤلؤ)، فالوقف الكافي: ﴿مِن ذَهَبٖ﴾ ؛ لأن المعنى (ويُحَلَّون لؤلؤًا)"[2].

اعترض الأنباري على ذلك فقال: "وليس كما قال؛ لأنا إذا خفضنا (اللؤلؤ) نسقناه على لفظ (الأساور)، وإذا نصبناه نسقناه على تأويل (الأساور)، كأنا قلنا: (يحلون فيها أساور ولؤلؤًا)، فهو في النصب بمنزلته في الخفض، ولا معنى لقطعه من الأول"[3].

آراء العلماء في المسألة:

أولاً: في حالة نصب (لؤلؤًا):

تعددت آراء العلماء على هذا الوجه، وهي كالآتي:

أ-رأي السجستاني، ومن وافقه:

الوقف عند السجستاني على (ذهب) لمن نصب (ولؤلؤًا)؛ لأن المعنى برأيه: (ويحلون لؤلؤًا)، فـ(لؤلؤًا) منصوب بإضمار فعل.

---

(١)الحج:٢٣.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٣.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٣.

قرأ بهذه القراءة عاصم[١]، وشيبة[٢]، ونافع[٣]، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع[٤]، ويعقوب[٥].

ووافق السجستاني الزجاج[٦]، والنحاس[٧]، وأبو الفتح ابن جني[٨]، ومكي[٩]، والزمخشري[١٠]، وأبو البركات[١١]، والعكبري[١٢]، والبيضاوي[١٣]، وابن جزي[١٤]، والسمين الحلبي[١٥]، والأشموني[١٦].

ب- رأي الأنباري، ومن وافقه:

علل الأنباري لنصب (لؤلؤًا)؛ بأنه معطوف على (أساور)؛ لأن (من) مزيدة فيها.

---

(١) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٦٧/٥، وحجة القراءات ٤٧٤، والجامع لأحكام القرآن ٣٤٦/١٤، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢٧٣/٢.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٤٦/١٤.

(٣) انظر الحجة للقراء السبعة ٢٦٧/٥، وحجة القراءات ٤٧٤، والجامع لأحكام القرآن ٣٤٦/١٤، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢٧٣/٢.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٤٦/١٤، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢٧٣/٢.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٤٦/١٤، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢٧٣/٢.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤١٩/٣-٤٢٠.

(٧) انظر إعراب القرآن ٩٢.

(٨) انظر المحرر الوجيز ١١٥/٤، والبحر المحيط ٣٣٥/٦.

(٩) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٦٥.

(١٠) انظر الكشاف ١٨٤/٤.

(١١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٢/٢.

(١٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٨.

(١٣) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦٨/٤-٦٩.

(١٤) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٥٤/٢.

(١٥) انظر الدر المصون ٢٥٣/٨.

(١٦) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٥٦.

قرأ بهذه القراءة الأعرج[١]، وأبو جعفر[٢]، وعيسى بن عمر[٣]، ونافع[٤]، وعاصم في رواية أبي بكر[٥]، وسلام[٦]، ويعقوب[٧].

اتبع الأنباري في رأيه هذا الطبري[٨]، واتفق معه أبو عمرو الداني[٩]، وابن عطية[١٠]، والعكبري[١١]، والبيضاوي[١٢]، وأبو حيان[١٣]، والسمين الحلبي[١٤].

ج- (لؤلؤًا) منصوب نسقًا على موضع (من أساور):

قرأ بهذا الوجه أبو جعفر[١٥]، ونافع[١٦]، وعاصم[١٧]، ويعقوب[١٨].

أجاز هذا الرأي أبو البركات[١٩]، وذكره السمين الحلبي وعلل بقوله: "لأن يحلون فيها من أساور) في قوة (يلبسون أساور)، فحُمل هذا عليه"[٢٠].

د- أن (لؤلؤًا) معطوف على مفعول محذوف:

---

(١) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(٢) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(٣) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(٤) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(٥) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(٦) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(٧) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(٨) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٦/٤٩٩.

(٩) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣٩٤.

(١٠)انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(١١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٨.

(١٢) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/٦٨-٦٩.

(١٣) انظر البحر المحيط ٦/٣٣٥.

(١٤) انظر الدر المصون ٨/٢٥٤.

(١٥) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٢٧٣.

(١٦) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٢٧٣.

(١٧) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٢٧٣.

(١٨) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٢٧٣.

(١٩) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٧٢.

(٢٠) الدر المصون ٨/٢٥٣.

التقدير على هذا الرأي: (يحلون فيها الملبوس من أساور ولؤلؤًا)، فـ(لؤلؤًا) عطف على الملبوس.

ذكر هذا الوجه السمين الحلبي[١].

ثانيًا: في حالة جر (لؤلؤ):

قرأ بهذا الوجه ابن وثاب[٢]، والحسن[٣]، وطلحة[٤]، وابن عامر[٥]، وابن كثير[٦]، والأعمش[٧]، وأبو عمرو[٨]، وحمزة[٩]، والكسائي[١٠].

أما آراء العلماء فهي كالتالي:

أ-رأي الأنباري، ومن وافقه:

---

(١) انظر الدر المصون ٨/٢٥٣.

(٢) انظر القطع والائتناف ٤٤٣، وحجة القراءات ٤٧٤، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢/٢٣٧.

(٣) انظر حجة القراءات ٤٧٤، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢/٢٣٧.

(٤) انظر حجة القراءات ٤٧٤، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢/٢٣٧.

(٥) انظر الحجة للقراء السبعة ٥/٢٦٧، وحجة القراءات ٤٧٤، والمحرر الوجيز ٤/١١٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤/٣٤٦، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢/٢٣٧.

(٦) انظر القطع والائتناف ٤٤٣، والحجة للقراء السبعة ٥/٢٦٧، وحجة القراءات ٤٧٤، والمحرر الوجيز ٤/١١٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤/٣٤٦، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢/٢٣٧.

(٧) انظر القطع والائتناف ٤٤٣، وحجة القراءات ٤٧٤، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢/٢٣٧.

(٨) انظر القطع والائتناف ٤٤٣، والحجة للقراء السبعة ٥/٢٦٧، وحجة القراءات ٤٧٤، والمحرر الوجيز ٤/١١٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤/٣٤٦، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢/٢٣٧.

(٩) انظر القطع والائتناف ٤٤٣، والحجة للقراء السبعة ٥/٢٦٧، وحجة القراءات ٤٧٤، والمحرر الوجيز ٤/١١٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤/٣٤٦، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢/٢٣٧.

(١٠) انظر القطع والائتناف ٤٤٣، والحجة للقراء السبعة ٥/٢٦٧، وحجة القراءات ٤٧٤، والمحرر الوجيز ٤/١١٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤/٣٤٦، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢/٢٣٧.

الأنباري يجيز جر (لؤلؤ) بالعطف على (أساور)، واتبع في رأيه هذا الطبري[١]، واتفق معه أبو عمرو الداني[٢]، وابن عطية[٣]، والعكبري[٤]، والبيضاوي[٥]، وابن جزي[٦]، وأبو حيان[٧]، والسمين الحلبي[٨].

ب-عطف (لؤلؤ) على (من ذهب):

يعني (أساور من لؤلؤ)، لأن السوار يتخذ من اللؤلؤ أيضًا بنظم بعضه إلى بعض.

قال بهذا الوجه الزجاج[٩]، والنحاس[١٠]، والقشيري[١١]، وابن عطية[١٢]، وأبو البركات[١٣]، والقرطبي[١٤]، وابن جزي[١٥]، وذكره أبو حيان[١٦]، والسمين الحلبي[١٧]، ويؤيده الأشموني[١٨].

---

(١) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٦/٤٩٩-٥٠٠.

(٢) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٣٩٤.

(٣) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٨.

(٥) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/٦٨-٦٩.

(٦) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٢/٥٤.

(٧) انظر البحر المحيط ٦/٣٣٥.

(٨) انظر الدر المصون ٨/٢٥٤.

(٩) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٢٠.

(١٠) انظر إعراب القرآن ٩٢.

(١١) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٤/٣٤٧.

(١٢) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(١٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٧٢.

(١٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٤/٣٤٧.

(١٥) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٢/٥٤.

(١٦) انظر البحر المحيط ٦/٣٣٥.

(١٧) انظر الدر المصون ٨/٢٥٤.

(١٨) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٥٦.

رد هذا الوجه العكبري[١]، والبيضاوي[٢] معللين بأن السوار لا يكون من لؤلؤ في العادة.

ج-جر (لؤلؤ) بعطفه على (الذهب):

وعلى هذا الوجه تكون الأساور خلطًا من الصنفين الذهب واللؤلؤ، أي أن الذهب واللؤلؤ يكونان في السوار الواحد.

أجاز هذا الرأي النحاس[٣]، والزجاج[٤]، وابن عطية[٥]، والبيضاوي[٦].

ومن هذه الآراء تبين لي جواز الرأيين رأي السجستاني، ورأي أبي بكر الأنباري، واعتراض أبي بكر ليس في محله، إذ جملة من النحويين الكبار أيدوا ما ذكره السجستاني.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٣٨.

(٢)أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/٦٨-٦٩.

(٣) انظر إعراب القرآن ٩٢.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٢٠.

(٥) انظر المحرر الوجيز ٤/١١٥.

(٦)أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/٦٨-٦٩.

المسألة الخامسة والثلاثون

الخلاف في الوقف على "وبنين"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ۝٥٦﴾[١].

قال السجستاني: "لا يحسن الوقف على ﴿وَبَنِينَ﴾؛ لأن "يحسبون" يحتاج إلى مفعولين، فتمام المفعولين في ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ﴾"[٢].

اعترض الأنباري على ذلك، فقال: "وهذا خطأ"[٣].

حجته: "لأن (أن) كافية من اسم "يحسبون" وخبرها، ولا يجوز أن يؤتى بعد (أن) بمفعول ثان"[٤].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني:

يرى السجستاني أن (حسب) تحتاج إلى مفعولين، وتمامهما في ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ﴾، ورأيه هذا مخالف لما ذكره العلماء، فسيبويه يقول: "اعلم أن كل موضع تقع فيه (أنما)، وما ابتدئ بعدها صلة لها، كما أن الذي ابتدئ بعد الذي صلة له، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده"[٥].

ووضح ذلك أيضًا ابن كيسان[٦].

---

(١)المؤمنون:٥٥-٥٦.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٢/٢.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٢/٢.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٢/٢.

(٥) كتاب سيبويه ١٢٩/٣.

وانظر أيضًا: الموفقي في النحو

(٦) انظر الموفقي في النحو ١٢٢.

ووضح ذلك أيضًا الفارسي في التعليقة ١١/١-١٢، إذ يقول: (فـ(ما) قد كفت (أن)، و(رب)، و(بعد) عن عملها).

ويقول النحاس ناقدًا رأي السجستاني: "وهذا من قبيح الغلط على مذهب الخليل[١]، وسيبويه[٢]، ثم تابعهما النحويون على ذلك كوفيهم وبصريهم إلا شيئًا حكاه لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد، وهو أيضًا مخالف لقول أبي حاتم أن (أنَّ) إذا وقعت بعد حسب وأخواته لم تحتج حسب إلى مفعول ثان... "[٣].

وغلط هذا الرأي أيضًا الأشموني، واستشهد بتعليل أبي بكر الأنباري، وقد نسبه إلى أبي حاتم، وقد أخطأ في ذلك[٤].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

اعترض الأنباري على السجستاني معللاً بما ذكره العلماء[٥] من أن (أن) كافية من اسم (يحسبون) وخبرها، ولا يجوز أن يؤتى بعد (أن) بمفعول ثان، ولكنه لم يوجه (أنما)، واكتفى بذكر رأي الكسائي من أن (أنما) حرف واحد، لمن أراد الوقف على (من مال وبنين)، ومن عد (أنما) حرفان لا يجوز له الوقف على ﴿مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾.

والآراء التي ذكرها العلماء في (أنما) هي على النحو الآتي:

أولاً: رأي الكسائي: أن (أنما) حرف واحد[٦]، وهي مهيئة كافة، ولا يحتاج إلى ضمير، أو حذف، وحينئذٍ يوقف على ﴿وَبَنِينَ﴾[٧]؛ لأنه قد حصل بعد فعل الحسبان نسبة من مسند ومسند إليه[٨].

ثانيًا: رأي هشام الضرير: أن الضرر الرابط هو الظاهر و(ما) هي الخيرات، فصار المعنى: نسارع لهم فيه، ثم أظهر فقال: ﴿فِي ٱلْخَيْرَٰتِ﴾، ولا حذف على هذا التقدير[٩].

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٣/١٢٩-١٣٠.

(٢) انظر كتاب سيبويه ٣/١٢٩-١٣٠.

(٣) القطع والائتناف ٤٥٨.

(٤) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٦٣.

(٥) انظر مثلاً ماذكره أبو عمرو الداني في المكتفى في الوقف والابتداء ٤٠١.

(٦) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٩١، والقطع والائتناف ٤٥٨، والجامع لأحكام القرآن ١٥/٥٥.

(٧) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٩١، والقطع والائتناف ٤٥٨، والجامع لأحكام القرآن ١٥/٥٥.

(٨) انظر البحر المحيط ٦/٣٧٨، واللباب في علوم الكتاب ١٤/٢٢٩، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٦٣.

(٩) ذكر أبو البركات الأنباري هذا الرأي، ولم ينسبه لأحد، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٨٦، وأما القرطبي وأبو حيان فنسباه إلى هشام الضرير. انظرالجامع لأحكام القرآن ١٥/٥٥، والبحر المحيط ٦/٣٧٨.

ويقول أبو حيان عن هذا الرأي: "وهذا يتمشى على مذهب الأخفش في إجازته نحو: زيد قام أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية لزيد، فالخيرات من حيث المعنى هي الذي مدوا به من المال والبنين"(١).

وأما النحاس فقد استبعد هذا الرأي(٢).

ثالثًا: أن (ما) مصدرية فينسبك منها ومما بعدها مصدر، وهو اسم (أن)، و﴿نُسَارِعُ﴾ هو الخبر، وعلى هذا فلابد من حذف (أن) المصدرية قبل (نسارع)؛ ليصح الإخبار، تقديره: أن نسارع، فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل المضارع بعدها(٣)، والتقدير: أيحسبون أن إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة لهم في الخيرات(٤).

نسب الأشموني هذا الرأي للكسائي(٥).

رابعًا: رأي الزجاج: أن (ما) في معنى (الذي)، وهي اسم (أن)، و(نمدهم به) صلتها، و(نسارع) خبر (أن)، والمعنى: أيحسبون أن الذي نمدهم به من مال وبنين، والعائد من هذه الجملة إلى اسم (أن) محذوف، والتقدير: نسارع لهم به في الخيرات، أي أيحسبون إمداد ما نسارع لهم به(٦).

وهذا توجيه أكثر العلماء، مثل: الفراء(٧)، والطبري(٨)، والنحاس(٩)، ومكي(١٠)، والزمخشري(١١)، وابن عطية(١)،

---

(١) البحر المحيط ٣٧٨/٦.

(٢) انظر إعراب القرآن ١١٧/٣.

(٣) انظر البحر المحيط ٣٧٨/٦، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٩/١٤.

(٤)انظر البحر المحيط ٣٧٨/٦.

(٥) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٣٦.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٦/٤.

(٧) انظر معاني القرآن ٢٣٨/٢.

(٨) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦٥/١٧.

(٩) انظر إعراب القرآن ١١٧/٣.

(١٠) انظر مشكل إعراب القرآن ٥٨/٢.

(١١) انظر الكشاف ٢٣٥/٤-٢٣٦.

عطية[١]، وأبو البركات[٢]، والعكبري[٣]، والقرطبي[٤]، والبيضاوي[٥]، وابن جزي[٦].

نرجح من التوجيهات التوجيه الأخير وهو أن (ما) بمعنى (الذي) لأنه رأي أكثر العلماء، واعتراض أبي بكر الأنباري على السجستاني في محله، فلم أقف على من يؤيده.

(١) انظر المحرر الوجيز ١٤٧/٤.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٨٦/٢.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٥٧/٢.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٥٤/١٥.

(٥) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٩٠/٤.

(٦) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٧٣/٢.

المسألة السادسة والثلاثون

الخلاف في توجيه "أإله مع الله"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾﴾[1].

قال السجستاني: "﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ ارتفع؛ لأن قبله مضمرًا، كأنه قال: أمن يجيب المضطر إذا دعاه خير أمّا تشركون، فأضمر (هذا)، ثم قال: أإله مع الله"[2].

اعترض الأنباري على هذا، فقال: "وهذا غلط"[3].

حجته: "لأن (من) على هذا المذهب في معنى (الذي) ، كأنه قال: أم الذي يجيب المضطر إذا دعاه خير أما يشركون، فـ(خير) خبر (الذي)، وخبر (الذي) لا يحذف على اختيار. قال: ويجوز أن يكون المعنى (أآلهتكم خير أم مَن يجيب المضطر إذا دعاه)، وهذا أيضًا فاسد؛ لأنه حذف المنسوق عليه، وأبقى النسق"[4].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني:

الظاهر أن السجستاني تفرد بهذا الرأي؛ إذ لم أقف على مؤيد له في توجيهه لقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[5]، وقد أعربها بوجهين هما:

١-رفع (إله)؛ لأن قبله مضمرًا، والتقدير: أم الذي يجيب المضطر إذا دعاه خير أمَّا تشركون، وأضمر (هذا)، ثم قال: أإله مع الله، فـ(من) بمعنى (الذي)، و(خير) خبر (الذي).

---

(١)النمل:٦٢-٦٣.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٨١٩/٢.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٨١٩/٢.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٨١٩/٢-٨٢٠.

(٥)النمل: ٦٣.

٢-ويجوز أن يكون المعنى: أآلهتكم خير أم مَن يجيب المضطر إذا دعاه، فيكون (مَن) معطوفًا، و(أآلهتكم) معطوفًا عليه.

غلطه الأنباري في الوجهين كليهما؛ لأنه حذف خبر (الذي)، وخبره لا يحذف في الوجه الأول، ولأنه حذف المنسوق عليه، وأبقى النسق في الوجه الثاني.

رأي الأنباري، ومن وافقه:

اتبع الأنباري في توجيهه لقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ الفراء، إذ يقول: "ثم قال: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ خلقه، وإن شئت جعلت رفعه بـ(مع)، كقولك: أمع الله ويلكم إله، ولو جاء نصبًا (أإلهًا مع الله) على أن تضمر فعلاً يكون به النصب، كقولك: أتجعلون إلهًا مع الله، أو أتتخذون إلهًا مع الله"(١)، واستشهد بقول العرب: أثعلبًا وتفرّ، أي أتُرى ثعلبًا وتفِر، وبقول بعض الشعراء:

أعبــدًا حــلَّ في شُــعَبَى غريبًــا ... أَلُؤْمًــا لا أبا لــك واغــترابا(٢)

وافقهما القرطبي، وأجاز الرفع في الوجهين، فالأول على معنى: أمع الله ويلكم إله؟، والمعنى في الثاني: أإله مع الله يفعل ذلك فتعبدوه(٣).

نرجح رأي الأنباري؛ لأنه بنى رأيه على ما سمع من العرب نثرًا وشعرًا.

---

(١) معاني القرآن ٢٩٧/٢.

(٢) من بحر الوافر، لجرير في ديوانه شرح محمد بن حبيب ٦٥٠، وانظر كتاب سيبويه ٣٣٩/١، وبلا نسبة في معاني القرآن ٢٩٧/٢ للفراء.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/١٦.

المسألة السابعة والثلاثون

توجيه كلمة "شكرًا"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ۚ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴿١٣﴾ ﴾[1].

قال أبو بكر الأنباري: "أجاز السجستاني الوقف على ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ﴾، وابتدأ ﴿شُكْرًا﴾ على معنى: اشكروا لله شكرًا"[2].

اعترض الأنباري على ذلك، فقال: "وهذا عندي بعيد"[3].

حجته: "لأن المعنى: اعملوا شكرًا لله فيما أنعم به عليكم، فإذا وقفنا على ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ﴾، وابتدأنا ﴿شُكْرًا﴾ زال هذا المعنى"[4].

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

عد السجستاني كلمة ﴿شُكْرًا﴾ مصدرًا من معنى اعملوا كأنه قيل: اشكروا شكرًا بعملكم.

أجاز هذا الوجه جماعة، منهم: الطبري[5]، والزجاج[6]، ومكي[7]، والعكبري[8]،

---

(١)سبأ:١٣.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٨٤٦/٢.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٨٤٦/٢.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٨٤٦/٢.

(٥) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٣٥/١٩.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٤٦/٤-٢٤٧.

(٧) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٥٨٩٨-٥٨٩٩.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٠٦٥.

والبيضاوي[١]، وابن عادل الدمشقي[٢].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

خطأ الأنباري السجستاني، ووصف رأيه بالبعد، والمعنى عنده (اعملوا شكرًا لله فيما أنعم به عليكم)، وبرأي السجستاني يزول هذا المعنى.

أجاز هذا الرأي الزجاج[٣]، ومكي[٤]، والعكبري[٥]، والبيضاوي[٦]، وابن عادل الدمشقي[٧].

أوجه أخرى أجازها العلماء في إعراب كلمة ﴿شُكْرًا﴾:

١-نصبه على الحال، أي: اعملوا بالطاعات في حال شكر منكم لله على هذه النعم، أجاز هذا الرأي ابن عطية[٨]، والبيضاوي[٩]، وابن عادل الدمشقي[١٠].

٢-مفعول به أي اعملوا عملاً هو الشكر، كأن الصلاة، والصيام، والعبادات كلها هي نفسها الشكر إذ سدت مسده، أجاز هذا الرأي ابن عطية[١١]، والقرطبي[١٢]، والبيضاوي[١٣]، وابن عادل الدمشقي[١٤].

٣-صفة لمصدر محذوف، تقديره: اعملوا عملاً شكرًا، هذا الرأي ذكره العكبري[١٥]، وابن

---

(١) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/٢٤٣.

(٢) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٦/٢٩.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٤٦-٢٤٧.

(٤) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٥٨٩٨-٥٨٩٩.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٠٦٥.

(٦) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/٢٤٣.

(٧) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٦/٢٩.

(٨) انظر المحرر الوجيز ٤/٤١٠.

(٩) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/٢٤٣.

(١٠) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٦/٢٩.

(١١) انظر المحرر الوجيز ٤/٤١٠.

(١٢) انظر الجامع في أحكام القرآن ١٧/٢٧٨.

(١٣) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/٢٤٣.

(١٤) انظر اللباب في علوم الكتاب ١٦/٢٩.

(١٥) التبيان في إعراب القرآن ١٠٦٥.

عادل الدمشقي[1].

والذي يظهر إجازة العلماء لرأي السجستاني ولرأي الأنباري، فانتقاد الأنباري له ليس في محله، وأجازوا أيضًا أوجه أخرى.

(١) انظر اللباب في علوم الكتاب ٢٩/١٦.

المسألة الثامنة والثلاثون

الخلاف في الوقف على كلمة "سلام"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾﴾[١].

قال السجستاني: "الوقف على قوله ﴿سَلَٰمٌ﴾ تام"[٢].

اعترض الأنباري على ذلك: "وهذا خطأ؛ لأن (القول) خارج مما قبله، وفي مصحف أبيّ، وابن مسعود (سلامًا قولاً)[٣]، فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على ﴿يَدَّعُونَ﴾"[٤]، ويذكر وجهين لإعراب كلمة (قول):"أحدهما: أن يكون خارجًا من السلام، كأنه قال: قولاً. والوجه الآخر: أن يكون خارجًا من قوله: ﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴾ ﴿قَوْلًا﴾، أي عِدَة من الله"[٥].

آراء العلماء في إعراب كلمة ﴿قَوْلًا﴾:

انقسم العلماء في إعراب كلمة ﴿قَوْلًا﴾ إلى فريقين:

الفريق الأول: أجاز الوقف على كلمة ﴿سَلَٰمٌ﴾، ورائد هذا الفريق السجستاني، ومن تبعه:

وهذا الفريق اتبع أبا حاتم السجستاني في الوقف على ﴿سَلَٰمٌ﴾ بجعله بدلاً من (ما)، وهم زكريا الأنصاري[٦]، وابن عبد الرزاق[٧]، والأشموني ولكنه ينصب ﴿قَوْلًا﴾ على المصدر بفعل مقدر، أي: قالوا قولاً، أو يسمعون قولاً من رب[٨].

---

(١)يس:٥٧-٥٨.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٨٥٥/٢.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٠/٢، الهداية إلى بلوغ النهاية ٦٠٥٨- ٦٠٥٩.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ٨٥٥/٢.

(٥)إيضاح الوقف والابتداء ٨٥٥/٢- ٨٥٦.

(٦) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتداء لزكريا الأنصاري ١٠٥.

(٧) انظر المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني ٤٧٥.

(٨) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٢١.

ويخطئ النحاس وأبو عمرو الداني رأي أبي حاتم السجستاني، ويعللان ذلك بأن العامل في قوله ﴿قَوْلًا﴾ ما قبله، والتقدير: لهم سلام يقوله الله قولاً[١].

الفريق الثاني: لا يجيز الوقف على كلمة ﴿سَلَٰمٌ﴾: وهو رأي الأنباري، ومن وافقه:

وهؤلاء اختلفوا أيضًا في توجيه كلمة ﴿قَوْلًا﴾ على عدة مذاهب، وهي كالآتي:

١- رأي الزجاج[٢] ومكي بن أبي طالب[٣] وأبي عمرو الداني[٤]: منصوب على معنى (لهم سلام يقوله الله -عز وجل- قولاً)، فالعامل في قوله ﴿قَوْلًا﴾ ما قبله.

ويجيز هذا الوجه من الإعراب الفراء[٥] والزمخشري[٦] وأبو البركات الأنباري[٧].

٢-رأي الأخفش: منصوب على البدل من اللفظ بالفعل، كأنه قال: أقول لك قولاً[٨].

٣-منصوب بما قبله بتقدير: ولهم ما يدعون قولاً من رب عدة من الله.

وأجاز هذا الرأي الفراء[٩]، وأبو بكر الأنباري[١٠]، والأشموني[١١].

٤-رأي الزمخشري: أن يكون منصوب على الاختصاص، وهذا الوجه هو الأوجه عنده[١٢].

فالرأي الراجح هو رأي أبي بكر الأنباري بعدم الوقف على ﴿سَلَٰمٌ﴾، لارتباط ما بعدها بما قبلها.

---

(١) انظر القطع والائتناف للنحاس ٥٨٢، والمكتفى في الوقف والابتداء ٤٧٥.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ٢٩٢/٤.

(٣) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٦٠٥٨- ٦٠٥٩.

(٤) انظر المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني ٤٧٥.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٠/٢.

(٦) انظر الكشاف للزمخشري ١٨٥/٥.

(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٠١ .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٩/٢.

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٠/٢.

(١٠) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٨٥٥/٢.

(١١) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٢١.

(١٢) انظر الكشاف ١٨٥/٥.

المسألة التاسعة والثلاثون

توجيه كلمة "أتخذناهم"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٦٣﴾﴾[1].

قال السجستاني: "هذا نعت للرجال"[2]، يقصد كلمة (اتخذناهم).

اعترض الأنباري على الرأي هذا، فقال: "وهو خطأ؛ لأن النعت لا يكون ماضيًا ومستقبلاً، و(أم) من هذا الوجه معطوف على قوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا﴾"[3].

آراء العلماء في المسألة:

اختلف القراء في قراءة (اتخذناهم) فمنهم من قرأها بهمزة وصل، فلا يقف على ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ حينئذٍ، كابن كثير[4]، والأعمش[5]، وأبي عمرو[6]، وحمزة[7]، والكسائي[8]، ويعقوب[9]، وخلف[10]، ومنهم من قرأها بهمزة قطع على الاستفهام، فيُسقط همزةَ الوصل،

---

(١)ص:٦٢-٦٣.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٨٦٤/٢.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٨٦٤/٢- ٨٦٥.

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨.

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨.

(٦) انظر السبعة في القراءات ٥٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٦، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(٧) انظر السبعة في القراءات ٥٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٦، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(٨) انظر السبعة في القراءات ٥٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٦، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(٩) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(١٠) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

ويقف على ﴿الْأَشْرَارِ﴾، كمجاهد[١]، والحسن[٢]، وابن عامر[٣]، وشيبة[٤]، وابن كثير[٥]، وابن محيصن[٦]، وعاصم[٧]، وأبي جعفر[٨]، والأعمش[٩]، ونافع[١٠]، واليزيدي[١١].

رأي السجستاني، ومن وافقه:

وجه السجستاني كلمة (اتخذناهم) بأنها نعت للرجال، وتبعه في ذلك جماعة كالنحاس[١٢]، وأبو عمرو الداني[١٣]، والزمخشري[١٤]، والبيضاوي[١٥]، وابن جزي[١٦]، وزكريا الأنصاري[١٧]، وابن عادل الدمشقي[١٨]، والأشموني[١٩].

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣.

(٣) انظر السبعة في القراءات ٥٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٦، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨.

(٥) انظر السبعة في القراءات ٥٥٦، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٦، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(٦) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(٧) انظر السبعة في القراءات ٥٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٦، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(٨) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(٩) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(١٠) انظر السبعة في القراءات ٥٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٦، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(١١) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٢٣/٢.

(١٢) انظر القطع والائتناف ٦٠٢.

(١٣) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٤٨٥.

(١٤) انظر الكشاف ٢٧٨/٥.

(١٥) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣٣/٥.

(١٦) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٢٥٩/١.

(١٧) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٠٨.

(١٨) انظر اللباب في علوم الكتاب ٤٤٦/١٦.

(١٩) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٣١.

وعلى هذا لا يوقف على ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾[١]، فالكلام كله واحد متصل بعضه ببعض[٢].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

اتفق الأنباري مع السجستاني على عدم الوقف على ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ إذا قرئت (اتخذناهم) بهمزة وصل، ولكنه اختلف معه في توجيهها، فهي عند أبي بكر الأنباري حال[٣]، بل إنه خطأه معللاً بأن النعت لا يكون ماضيًا ومستقبلاً.

وافقه على ذلك القرطبي[٤].

أرجح رأي السجستاني؛ لأنه رأي أكثر العلماء.

(١) انظر القطع والائتناف ٦٠٢، والمكتفى في الوقف والابتدا ٤٨٥، الجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨، والمقصد لتلخيص مافي المرشد ١٠٨، واللباب في علوم الكتاب ٤٤٦/١٦، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٣١.

(٢) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٣١.

(٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٨٦٣/٢.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/١٨.

المسألة الأربعون

الخلاف في الوقف على "ويعف عن كثير"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾﴾[1].

قال السجستاني: الوقف على قوله ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ تام[2].

اعترض الأنباري على هذا القول، وغلطه؛ "لأن قوله: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ منصوب على الصرف[3] عن (يوبقهن)، والمصروف عنه متعلق بالصرف. ومن قرأ: (ويعلمِ الذين يجادلون) بالجزم لم يتم له أيضًا الوقف على ﴿كَثِيرٍ﴾؛ لأن (ويعلم) منسوق على ﴿يُوبِقْهُنَّ﴾، ومن رفع العلم وقف على ما قبله"[4].

آراء العلماء في المسألة:

اتفق النحويون على الآتي:

١-الوقف على ﴿كَثِيرٍ﴾: إذا قرئت "يعلم" بالرفع.

٢-عدم الوقف على ﴿كَثِيرٍ﴾: عند نصب أو جزم "يعلم".

أولاً: قراءة الرفع:

قرأها بالرفع: ابن عامر[5]، والأعرج[6]، وزيد بن علي[7]، وشيبة[8]، وأبو جعفر[9]،

---

(١)الشورى:٣٤-٣٥.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٨١.

(٣) عرف الفراء هذا المصطلح بقوله: "أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف". معاني القرآن ١/ ٣٤.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٨١-٨٨٢.

(٥) انظر الحجة للقراء السبعة ٦/١٣٠، والبحر المحيط ٧/٤٩٨، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٤٥٠.

(٦) انظر البحر المحيط ٧/٤٩٨.

(٧) انظر البحر المحيط ٧/٤٩٨.

(٨) انظر البحر المحيط ٧/٤٩٨.

(٩) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٤٥٠.

ونافع[١].

ويقول أبو جعفر النحاس مدافعًا عن أبي حاتم: "وزعم أبو حاتم التمام ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾، وخطأه في هذا بعض الكوفيين، قال: لأنه قرأ (ويعلم الذين) نصبه على الصرف، فلم يتم الكلام قبله، وكذا إذا قرأ (ويعلمِ الذين)؛ لأنه نسق على ما قبله، قال أبو جعفر: وهذا تحامل على أبي حاتم؛ لأنه قال: ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ تام، ويضم (ويعلمُ الذين) والقول ما قال إذا رفعت (ويعلم)، وليس هذا في النصب والجزم"[٢].

ومن المجيزين لهذا الرأي: الفراء[٣]، وأبو عمرو الداني[٤]، وأبو البركات الأنباري[٥]، والزمخشري[٦]، وأبو حيان الأندلسي[٧]، والسمين الحلبي[٨]، وزكريا الأنصاري[٩]، والأشموني[١٠].

والرفع يحتمل وجهين:

أ-الاستئناف بجملة فعلية.

ب-الاستئناف بجملة اسمية على تقدير: (وهو يعلم الذين).

ثانيًا: قراءة النصب:

قرأها بالنصب مجموعة من القراء هم: الحسن البصري[١١]، وابن كثير[١٢]، وابن

(١) انظر الحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦، والبحر المحيط ٤٩٨/٧، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(٢) القطع والائتناف للنحاس ٦٣٦.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/٣.

(٤) انظر المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني ٥٠٣-٥٠٤.

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/٢.

(٦) انظر الكشاف للزمخشري ٤١٤/٥.

(٧) انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٤٩٨/٧.

(٨) انظر الدر المصون للسمين الحلبي ٥٥٨/٩.

(٩) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد لزكريا الأنصاري ١١٣.

(١٠) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٤٧.

(١١) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(١٢) انظر الحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

محيصن[١]، وعاصم[٢]، والأعمش[٣]، وأبو عمرو[٤]، وحمزة[٥]، والكسائي[٦]، واليزيدي[٧]، ويعقوب[٨]، وخلف[٩].

اختلف العلماء في توجيهها:

أ-رأي الكوفيين[١٠]، وهو رأي الأنباري:

صرف (يعلم) عن العطف، كما بين الفراء ذلك بقوله: "وقوله ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾، ويعلم الذين مردودة على الجزم، إلا أنه صُرف، والجزم إذا صرف عنه معطوفه نصب، كقول الشاعر:

فإن يهلكْ أبو قابوسَ يَهلِك ... ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ

ونُمسكَ بعده بذنابِ عَيْشٍ ... أجبِّ الظهرِ ليس له سَنامُ[١١]" [١٢]

ب-رأي البصريين والأشموني:

نصب (ويعلم) على إضمار (أن)؛ لأن ما قبلها جزاء[١٣].

ويبين أبو البركات الأنباري ما يقوي النصب في (يعلم) هو فتح اللام اعتبارًا للتبعية[١٤].

---

(١) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(٢) انظر الحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(٣) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(٤) انظر الحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(٥) انظر الحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(٦) انظر الحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(٧) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(٨) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(٩) انظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٤٥٠/٢.

(١٠) انظر البحر المحيط ٤٩٩/٧.

(١١) من بحر الوافر وهو للنابغة الذبياني في ديوانه بلفظ (الشهر) بدل (البلد) ١٠٥، وانظر خزانة الأدب ٥١١/٧ بلفظ (ونأخذ) بدل (ونمسك).

(١٢) معاني القرآن للفراء ٢٤/٣.

(١٣) انظر معاني القرآن للزجاج ٣٩٩/٤ ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٣٤٧.

(١٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/٢.

ج-رأي الزمخشري:

خرج النصب على عطف (يعلم) على تعليل محذوف، تقديره: لينتقم منهم، ويعلم الذين يجادلون، ويخطئ رأي الزجاج في النصب على إضمار (أن)، ثم يعلل بقوله: "لما أورده سيبويه في كتابه. قال: "واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتِك وأعطيَك ضعيف"[١]"[٢].

ثالثًا: قراءة الجزم:

أجاز هذه القراءة عدد من النحويين، كالفراء[٣]، والزمخشري[٤]، وأبي حيان[٥]، والسمين الحلبي[٦]، وزكريا الأنصاري[٧].

ويعلل الزمخشري لصحة هذه القراءة، ويقول: إن المعنى يكون إن يشأ الله يجمع بين ثلاثة أمور: هلاك قوم، ونجاة قوم، وتحذير آخرين[٨].

ولم أقف على من يدافع عن السجستاني غير النحاس، ولعله أراد أن يكون الوقف التام على ﴿كَثِيرٍ﴾ بقراءة الرفع لـ"يعلم"، ولم يقصد في حالة الجزم، أو النصب، وبهذا يكون رأيه صحيحًا، وموافقًا لرأي النحويين، ومنهم أبو بكر الأنباري، وهذا ما يفسر لنا دفاع النحاس عنه.

ومما دعى الأنباري إلى تغليطه هو عموم كلامه، وعدم دقته، فلم يحدد القراءة التي أرادها لكلمة "يعلم".

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٩٢.

(٢) الكشاف للزمخشري ٥/٤١٤.

(٣) معاني القرآن للفرء ٣/٢٤.

(٤) الكشاف ٥/٤١٤.

(٥) البحر المحيط لأبي حيان ٧/٤٩٨-٤٩٩.

(٦) الدر المصون للسمين الحلبي ٩/٥٥٨.

(٧) المقصد لتلخيص مافي المرشد ١١٣.

(٨) الكشاف ٥/٤١٥.

المسألة الواحدة والأربعون

الخلاف في جواب قسم قوله تعالى:

"والنازعات غرقًا"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا ٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا ٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا ٤ فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا ٥ يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ٦ تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ٧ قُلُوبٞ يَوۡمَئِذٖ وَاجِفَةٌ ٨ أَبۡصَٰرُهَا خَٰشِعَةٞ ٩ يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرۡدُودُونَ فِي ٱلۡحَافِرَةِ ١٠ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا نَّخِرَةٗ ١١ قَالُواْ تِلۡكَ إِذٗا كَرَّةٌ خَاسِرَةٞ ١٢ فَإِنَّمَا هِيَ زَجۡرَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ١٤ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ١٥﴾[1].

أجاز السجستاني أن يكون قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ١ ... فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ١٤﴾ من التقديم والتأخير، كأنه قال: (فإذا هم بالساهرة والنازعات غرقا)، ولكن أبا بكر الأنباري خطأه؛ لقوله هذا معللاً بقوله: "وهذا خطأ؛ لأن الفاء لا يفتتح بها الكلام"[2] إذ جواب القسم عنده محذوف، وقال موضحًا التقدير: "جواب القسم محذوف، كأنه قال: والنازعات لتبعثُن ولتُحاسبن، فاكتفى بقوله: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا نَّخِرَةٗ ١١﴾ من الجواب، كأنهم قالوا لما قيل لهم لتبعثن: أنبعث أإذا كنا عظامًا نخرة؟"[3].

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني:

لم أقف على من قال بقول السجستاني في أن قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ١ ... ﴾ من التقديم والتأخير، والتقدير عنده: (فإذا هم بالساهرة والنازعات غرقا)، ووقف التمام – حسب رأيه– على قوله تعالى: ﴿بِٱلسَّاهِرَةِ﴾.

---

(١)النازعات:١- ١٥.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٦٤.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٦٤- ٩٦٥.

وبعضهم جعل التقدير: (يوم ترجف الراجفة وتتبعها الرادفة والنازعات غرقا)[١].

وقد خطأ أبو بكر رأي السجستاني هذا –كما وضحنا ذلك سابقًا–، وخطأه أيضًا النحاس فقال بعدما نقل رأي السجستاني: "وهو على بعده خطأ من جهتين، إحداهما: أن يبتدئ بالفاء، وهذا ما لا يجوز عن أحد من النحويين، والأخرى: أن أول السورة (واو القسم)، وسبيل القسم في النحو إذا ابتدئ به لا يلغى، وأن يكون له جواب، وهذا أصل من أصول النحو، لو قلت: (والله قام عمر ويزيد والله) لم يجز، وإنما يجوز مثل هذا إذا توسط القسم، أو تأخر، نحو قولك: ضرب والله زيد عمرًا، وضرب زيد عمرًا والله، فلا يحتاج إلى الجواب، والنحويون يقولون القسم ملغى"[٢].

وضعف أبو حيان كلا التقديرين، وقال: بأنه ليس بشيء، وهذا كله إعراب من لم يحكم العربية[٣].

وممن خطأه أيضًا الأشموني معللاً بتعليل أبي حيان[٤]. وذكره بصيغة التمريض مكي بن أبي طالب[٥].

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

أخذ الأنباري برأي الفراء، والطبري[٦]، والزجاج[٧] في ترك جواب القسم، وقد علل الفراء لذلك، فقال: "ويسأل السائل: أين جواب القسم في النازعات؟ فهو مما ترك جوابه؛ لمعرفة السامعين المعنى، وكأنه لو ظهر كان: لتبعثن، ولتحاسبن، ويدل على ذلك قولهم: إذا كنا عظامًا ناخرة"[٨].

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٤/٢٢، والبحر المحيط ٣١٢/٨.

(٢) القطع والائتناف ٧٨٦.

(٣) انظر البحر المحيط ٣١٢/٨.

(٤) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٤١٦– ٤١٧.

(٥) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٨٠٢٥.

(٦) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦٨/٢٤.

(٧) انظر معاني القرآن إعرابه ٢٧٨/٥.

(٨) معاني القرآن ٢٣١/٣.

وهذا الرأي للكوفيين[١]، ومنهم من قال: "لا يجوز حذف اللام في جواب اليمين؛ لأنها إذا حذفت لم يُعرف موضعها، وذلك أنها تلي كل كلام"[٢].

أيدهم مكي بن أبي طالب[٣]، وأبو عمرو الداني[٤]، والزمخشري[٥]، والبيضاوي[٦]، وابن جزي[٧]، وأبو حيان[٨]، وزكريا الأنصاري[٩].

ذكر هذا الرأي أبو البركات الأنباري[١٠]، والأشموني[١١].

وثمة آراء أخرى في المسألة:

الرأي الأول: إن جواب القسم ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٢٦﴾﴾[١٢]:

وهو لبعض البصريين[١٣]، ومنهم الأخفش[١٤]، وذكر القرطبي[١٥]، وأبو حيان[١٦] أنه اختيار محمد بن علي الترمذي، ويكون المعنى: "أي فيما قصصت من ذكر يوم القيامة، وذكر موسى وفرعون ﴿لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٢٦﴾﴾"[١٧].

---

(١) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦٨/٢٤.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن٦٨/٢٤.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٣٦/٢.

(٤) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٦٠٦.

(٥) انظر الكشاف ٣٠٤/٦.

(٦) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٨٢/٥.

(٧) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٥٣٢/٢.

(٨) انظر البحر المحيط ٣١٢/٨.

(٩) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٣١.

(١٠) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٩٢/٢.

(١١) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٤١٦.

(١٢)النازعات:٢٦.

(١٣) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦٨/٢٤.

(١٤) انظر معاني القرآن ٥٦٥.

(١٥)الجامع لأحكام القرآن ٤٤/٢٢.

(١٦)انظر البحر المحيط ٣١٢/٨.

(١٧) الجامع لأحكام القرآن ٤٤/٢٢.

ذكره أبو البركات الأنباري[١].

وخطأ هذا الرأي عدد من العلماء، منهم: أبو بكر الأنباري، وابن جزي، وابن عطية، والأشموني؛ لأن الكلام قد طال بين القسم والجواب[٢].

قال أبو بكر الأنباري: "وقال قوم: وقع القسم على قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٢٦﴾﴾، وهذا قبيح؛ لأن الكلام قد طال فيما بينهما"[٣].

وأضاف ابن جزي سببًا آخر فقال: "لأنه إشارة إلى قصة فرعون لا لمعنى القسم"[٤].

الرأي الثاني: إن جواب القسم قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴿٦﴾﴾ على تقدير حذف اللام:

أجازه الأخفش[٥] والطبري[٦]، وقال النحاس: يكون التمام على هذا الرأي على قوله تعالى: ﴿أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ ﴿٩﴾﴾؛ لأن المعنى: يقولون في الدنيا فهو منقطع مما قبله، وأما عن سبب تقدير أصحاب هذا الرأي للام؛ فلأن الكلام قد طال على هذا الجواب[٧].

ويضيف أبو حيان سبب عدم دخول نون التوكيد عليه فيقول: "ولم تدخل نون التوكيد؛ لأنه قد فصل بين اللام المقدرة والفعل"[٨].

ذكره مكي[٩]، وابن عطية[١٠]، والقرطبي[١١]، والبيضاوي[١٢].

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٩٢/٢.

(٢)انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٤١٧.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٩٦٥/٢.

(٤) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٥٣٢/٢.

(٥) انظر معاني القرآن ٥٦٥.

(٦) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦٨/٢٤.

(٧) انظر القطع والائتناف ٧٨٦- ٧٨٧.

(٨) البحر المحيط ٣١٢/٨.

(٩) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٣٦/٢، الهداية إلى بلوغ النهاية ٨٠٢٥.

(١٠) انظر المحرر الوجيز ٤٣١/٥.

(١١) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٤/٢٢.

(١٢) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٨٢/٥.

وهذا الوجه هو أضعف الأوجه عند أبي البركات الأنباري[١].

وقال آخرون: "هو موجود في جملة قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ۝٧ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ۝٨﴾، كأنه قال: لترجفن قلوب يوم كذا، ولما دلت على أصحابها ذكر بعد ذلك أبصارها وخشوعها وذلها، وما يظهر فيها من الهم بالحال"[٢].

الرأي الثالث: إن جواب القسم ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝١٥﴾:

يذكر القرطبي سبب اختيارهم لهذا الرأي وهو: لأن المعنى عندهم هو: قد أتاك[٣].

وممن ضعفه: أبو حيان، فقال: أنه ليس بشيء، وإعراب من لم يحكم العربية[٤]، وممن ضعفه أيضًا الأشموني؛ لأن الكلام قد طال بين القسم والجواب[٥].

الرأي الرابع: إن جواب القسم ﴿تَتْبَعُهَا﴾:

ذكره الأشموني، وقبحه؛ لأن الكلام قد طال بين القسم والجواب[٦].

نرجح رأي أبي بكر الأنباري؛ لتأييد علماء كبار له؛ ولتخطئة النحويين لرأي السجستاني، وهو رأي تفرد به، ولم يوافقه عليه أحد من العلماء.

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٤٩٢/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٤٣١/٥.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٤/٢٢.

(٤) انظر البحر المحيط ٣١٢/٨.

(٥)انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٤١٧.

(٦)انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٤١٧.

المسألة الثانية والأربعون

الخلاف في موضع جواب قسم قوله تعالى:

"والسماء ذات البروج"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ۝٢ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ۝٣ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ۝٦ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ۝٧ وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝٨ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ۝٩ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ۝١٠﴾[1].

ذكر السجستاني أن معنى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١﴾ : قُتل أصحاب الأخدود والسماء ذات البروج، وقد خطأه أبو بكر الأنباري؛ فقال معللاً: "لأنه لا يجوز لقائل أن يقول: والله قام زيد على معنى: قام زيد والله"[2]، وجواب القسم حسب رأيه محذوف، و﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤﴾ في موضع الجواب[3].

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني:

اتبع السجستاني في رأيه هذا الأخفش فقد أجاز التقديم في الآية، وقال: "موضع قسمها –والله أعلم– على ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤﴾ ...، وإن شئت على التقديم كأنه قال: قتل أصحاب الأخدود السماء ذات البروج"[4].

وقد وضحنا سابقًا تخطئة أبي بكر الأنباري لهذا الرأي.

---

(١)البروج:١- ١٠.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٧٢- ٩٧٣.

(٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٧٢- ٩٧٣.

(٤) معاني القرآن ٥٧٥.

نقل الطبري هذا الرأي، ونسبه لبعض نحويي البصرة[١].

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

ذكر أبو بكر الأنباري أن جواب القسم محذوف لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١﴾، و﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤﴾ هو موضع الجواب.

وهذا رأي بعض نحويي الكوفة كما ذكر الطبري[٢]، ويقول الفراء: إن هذا التأويل يقال في التفسير، ولم نجد العرب تدع القسم بغير (لام) يُستقبَل بها، أو (لا)، أو (إن)، أو (ما)[٣].

وافقه في ذلك عدد من العلماء، منهم الطبري، فقال: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: جواب القسم في ذلك متروك، والخبر مستأنف؛ لأن علامة جواب القسم لا تحذفها العرب من الكلام إذا أجابته"[٤].

ومنهم كذلك مكي[٥]، وأبو عمرو الداني[٦].

وقال الزمخشري مبينًا ما يدل على حذف جواب القسم: "فإن قلت: أين جواب القسم؟ قلت: محذوف يدل عليه قوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤﴾، كأنه قيل: أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون، يعني كفار قريش كما لعن أصحاب الأخدود، وذلك أن السورة وردت في تثبيت المؤمنين وتصبيرهم على أذى أهل مكة، وتذكيرهم بما جرى على من تقدّمهم، من التعذيب على الإيمان، وإلحاق أنواع الأذى، وصبرهم، وثباتهم، حتى يأنسوا بهم، ويصبروا على ما كانوا يلقون من قومهم، ويعلموا أن كفارهم عند الله بمنزلة أولئك المعذبين المحرقين بالنار، ملعونون أحقاء بأن يقال فيهم: قتلت قريش، كما قيل: قتل أصحاب الأخدود"[٧].

---

(١) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٤/٢٧٧.

(٢) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٤/٢٦٠.

(٣) انظر معاني القرآن ٣/٢٥٣.

(٤) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٤/٢٧٧.

(٥) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٨١٧١، واختلف رأيه في مشكل إعراب القرآن ٢/٣٤٧ فإنه ذكر أن جواب القسم هو "قتل إصحاب الأخدود"، أي لقتل، ورأيه هذا موافق لرأي الأخفش، وأما الرأي الذي يقول بحذف جواب القسم فقد ذكره بصيغة التمريض. رأي الأخفش في معاني القرآن له ٥٧٥.

(٦) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٦١٥.

(٧) الكشاف ٦/٣٤٦-٣٤٧.

ومن المؤيدين لهذا الرأي أيضًا العكبري[١]، وقد علل البيضاوي[٢] وذكر تعليل الزمخشري، وأجازه أبو البركات الأنباري[٣]، وذكره النحاس[٤]، والقرطبي[٥]، وابن جزي الكلبي[٦]، والأشموني[٧].

وثمة آراء أخرى في هذه المسألة، وهي:

١-إن موضع الجواب هو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤﴾، على تقدير حذف اللام، وتعد جملة خبرية[٨]:

وهذا رأي الأخفش إذ يقول: "موضع قسمها –والله أعلم– على ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤﴾ أضمر (اللام)"[٩]، وقاس هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾[١٠]، إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾[١١] فيقول موضحًا تقدير الآية: (لقد أفلح من زكاها)، وألقى (اللام)[١٢].

وهذا رأي البصريين[١٣]، ومنهم أبو حيان، ويقول: "يكون الجواب دليلاً على لعنة الله على مَن فعل ذلك، وطرده من رحمة الله، وتنبيهًا لكفار قريش الذين يؤذون المؤمنين؛ ليفتنوهم عن دينهم على أنهم ملعونون بجامع ما اشتركا فيه من تعذيب المؤمنين"[١٤].

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٨٠.

(٢) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣٠١/٥.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٥٠٥/٢.

(٤) انظر القطع والائتناف ٧٩٩.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٨٤/٢٢.

(٦) انظ التسهيل لعلوم التنزيل ٥٥٦/٢.

(٧) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٤٢٣.

(٨) انظر البحر المحيط ٤٤٣/٨.

(٩) معاني القرآن ٥٧٥.

(١٠)الشمس:١.

(١١)الشمس:٩.

(١٢)معاني القرآن ٥٧٥.

(١٣)انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٧٧/٢٤، وهو رأي مكي في مشكل إعراب القرآن ٣٤٧/٢، –وقد وضحنا ذلك سابقًا–.

(١٤) البحر المحيط ٤٤٣/٨.

ذكره النحاس[١]، وابن عطية[٢]، والعكبري[٣]، والبيضاوي[٤]، وابن جزي[٥]، والأشموني[٦].

٢-إن جواب القسم هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾﴾[٧]:

روي عن عبد الله بن مسعود أن جواب القسم ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾﴾، والكلام المعترض توطئة للقسم، والوقف يكون عليه[٨]، وهو قول قتادة[٩]، وإليه يذهب محمد بن يزيد المبرد[١٠].

وهذا رأي الزجاج[١١]، والنحاس[١٢]، وأجازه أبو البركات الأنباري[١٣]، وذكره مكي[١٤]، وأبو عمرو الداني[١٥]، والعكبري[١٦]، وأبو حيان[١٧]، وزكريا الأنصاري[١٨]، والأشموني[١٩].

---

(١) انظر القطع والائتناف ٧٩٩.

(٢) انظر المحرر الوجيز ٤٦٢/٥.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٨٠.

(٤) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣٠١/٥.

(٥) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٥٥٦/٢.

(٦) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٤٢٣- ٤٢٤.

(٧)البروج:١٢.

(٨) انظر القطع والائتناف ٧٩٩.

(٩)انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٦٠/٢٤، والقطع والائتناف ٧٩٩، ومشكل إعراب القرآن ٣٤٧/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨١٧١، والمحرر الوجيز ٤٦٢/٥.

(١٠)انظر القطع والائتناف ٧٩٩، والبحر المحيط ٤٤٣/٨.

(١١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٠٧/٥.

(١٢) انظر القطع والائتناف ٧٩٩.

(١٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٥٠٥/٢.

(١٤)انظر مشكل إعراب القرآن ٣٤٧/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨١٧١.

(١٥) انظر المكتفى في الوقف والابتدا ٦١٥.

(١٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٨٠.

(١٧) انظر البحر المحيط ٤٤٣/٨.

(١٨) انظر المقصد لتلخيص مافي المرشد ١٣٣.

(١٩) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٤٢٤.

ضعف هذا الوجه عدد من العلماء، منهم أبو بكر الأنباري[١]، والقرطبي[٢]، وابن جزي[٣] معللين بأن الكلام قد طال بينهما.

٣-إن جواب القسم هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٠﴾﴾[٤]، فيكون الوقف عليه:

ذكره النحاس[٥]، ومكي[٦]، وابن عطية[٧]، والقرطبي[٨]، وابن جزي[٩]، وأبو حيان[١٠]، والأشموني[١١].

ضعف هذا الرأي ابن جزي لبعد القسم عن الجواب[١٢].

٤-إن جواب القسم قوله تعالى: ﴿...ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾:

ذكره الزجاج[١٣].

نرجح ما ذكره أبو بكر الأنباري؛ لاستقامة المعنى، وتأييد علماء كبار له، كالفراء، والطبري، ومكي بن أبي طالب، وأبي عمرو الداني، والزمخشري. ومما يقدح بالآراء الأخرى بعد الجواب عن القسم.

---

(١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٧٢- ٩٧٣.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٢/١٨٤.

(٣) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٢/٥٥٦.

(٤)البروج:١٠.

(٥)انظر القطع والائتناف ٧٩٩.

(٦)انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٣٤٧، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨١٧١.

(٧) انظر المحرر الوجيز ٥/٤٦٢.

(٨)انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٢/١٨٤.

(٩)انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٢/٥٥٦.

(١٠)انظر البحر المحيط ٨/٤٤٣.

(١١)انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٤٢٣- ٤٢٤.

(١٢) انظر المحرر الوجيز ٥/٤٦٢.

(١٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٠٧.

المسألة الثالثة والأربعون

الخلاف في الوقف على قوله تعالى:

"لست عليهم بمصيطر"

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾[1].

يرى السجستاني أن الوقف على قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾[2] تام. وخطأه الأنباري في ذلك معللاً بقوله: "لأن (من) منصوبة على الاستثناء من الكلام الذي يقع عليه التذكير، وإن لم يذكر، كأنه قال: فذكر الناس إلا من تولى وكفر، وقال الفراء: هو بمنزلة قولك في الكلام: اذهب فعظ وذكر إلا مَن لا يُطمع فيه، فمعناه: اذهب فعظ وذكر الناس، ويجوز أن تكون (مَن) منصوبة على الاستثناء المنقطع كأنه قال: لكن من تولى وكفر فيعذبه الله، فيكون من هذا الوجه بمنزلة قولك في الكلام: قعدنا نتحدث ونتذاكر الخير إلا أن كثيرًا من الناس لا يرغب فيما كنا فيه[3]"[4].

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني:

يرى السجستاني أن الوقف على قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾[5] تام، ولم أقف على من وافقه على هذا الرأي، بل اعترض الأنباري عليه، وقد وضحت ذلك سابقًا.

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

---

(١)الغاشية:٢١- ٢٦.

(٢)الغاشية: ٢٢.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٧٥- ٩٧٦.

(٥)الغاشية: ٢٢.

اعترض الأنباري على السجستاني؛ لأن الوقف عنده على قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾[١] تام، فتوجيه (مَن) عند الأنباري النصب على الاستثناء من الكلام الذي يقع عليه التذكير، وإن لم يذكر.

فالاستثناء على هذا الرأي من غير الجنس، ومتصل، والمعنى: "عظهم وتقدم إليهم وذكرهم إلا من لا يطمع فيه ممن تولى عن الحق وكفر"[٢].

وقيل: استثناء من الجنس على إضمارٍ بعد (فذكر)، أي: فذكر عبادي إلا من تولى[٣]، أو على إضمارٍ بعد (مذكر)، أي: إنما أنت مذكر الناس إلا من تولى[٤].

اتبع أبو بكر في رأيه هذا الفراء[٥]، ووافقه أبو البركات الأنباري[٦]، وذكره الطبري[٧]، والنحاس[٨]، ومكي[٩]، والبيضاوي[١٠]، وابن جزي[١١].

ثمة آراء أخرى في المسألة وافقت رأي أبي بكر الأنباري في تعلق ما بعد (إلا) بما قبله، واختلفت معه في جوانب أخرى، وهي:

١-إن الاستثناء متصل، والمعنى: "لست بمسلط إلا من تولى وكفر فأنت مسلَّط عليه بالجهاد، والله يعذبه بعد ذلك العذاب الأكبر"[١٢]، وعلى هذا التقدير لا نسخ في الآية، إذ لا

---

(١)الغاشية: ٢٢.

(٢) القطع والائتناف ٨٠٢.

(٣)مشكل إعراب القرآن ٣٥٢/٢.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٣٥٢/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٥١٠/٢، والتسهيل لعلوم التنزيل ٥٦٧/٢.

(٥) انظر معاني القرآن ٣٥٨/٣.

(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٥١٠/٢.

(٧) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣٤٢/٢٤.

(٨) انظر القطع والائتناف ٨٠٢.

(٩)انظر مشكل إعراب القرآن ٣٥٢/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨٢٢٩.

(١٠) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣٠٨/٥.

(١١) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٥٦٧/٢.

(١٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٥٤/٢٢.

موادعة فيه[١].

ويقول البيضاوي: يؤيد هذا الرأي قراءة (ألا) على التنبيه[٢].

استبعد ابن جزي هذا الرأي؛ معللاً بقوله: "لأن السورة مكية، والموادعة بمكة ثابتة"[٣].

٢-إن الاستثناء منقطع، و(من) بمعنى (الذي) في موضع رفع، فهو ليس من الأول، ومتعلق بما قبله والآية آية موادعة نسخت بآية السيف، كأنه قال: (لكن مَن تولى وكفر فيعذبه الله)[٤]، ويكون من هذا الوجه -كما ذكر أبو بكر الأنباري- بمنزلة قولك في الكلام: (قعدنا نتحدث ونتذاكر الخير إلا أن كثيرًا من الناس لا يرغب فيما كنا فيه)[٥].

وهذا رأي مكي[٦]، والزمخشري[٧]. وقد علل ابن عطية تأييده لهذا الرأي بقوله: "لأن السورة مكية، والقتال إنما نزل بالمدينة"[٨].

ويقول القرطبي: "ودليل هذا التأويل قراءة ابن مسعود: (إلا من تولى وكفر فإنه يعذبه الله)[٩]"[١٠].

---

(١) انظر المحرر الوجيز ٤٧٥/٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٥٤/٢٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣٠٨/٥، والتسهيل لعلوم التنزيل ٥٦٧/٢، والبحر المحيط ٤٥٩/٨.

(٢) انظر المحتسب لابن جني ٣٥٧/٢ منسوبة لابن عباس وزيد بن أسلم، وقتادة وزيد بن علي، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣٠٨/٥.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل ٥٦٧/٢.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ٩٧٦/٢.

(٥)إيضاح الوقف والابتداء ٩٧٥/٢- ٩٧٦.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٥٢/٢.

(٧) انظر الكشاف ٣٦٦/٦.

(٨) المحرر الوجيز ٤٧٥/٥.

(٩) انظر الكشف والبيان ١٩٠/١٠، والمحرر الوجيز ٤٧٥/٥.

(١٠) الجامع لأحكام القرآن ٢٥٤/٢٢.

وافقهم العكبري[١]، وذكر هذا الوجه الفراء[٢]، والطبري[٣]، والنحاس[٤].

٣-إن (ألا) حرف تنبيه واستفتاح في قراءة من قرأ: (ألا مَنْ تولَّى وكفر)، و(مَن) شرطية، وجواب الشرط (فيعذبه الله)، والمبتدأ بعد الفاء مضمر، والتقدير: فهو يعذبه الله.

أصحاب هذا الرأي استدلوا بقراءة ابن عباس، وقتادة، وزيد بن علي ، وزيد بن أسلم: (ألا مَن تولى) بفتح الهمزة على معنى استفتاح الكلام[٥].

ذكره ابن جني[٦].

٤-إن (مَن) في موضع خفض على البدل من الهاء والميم في (عليهم)[٧].

لذا لا يمكن اعتبار هذا الوقف تاماً، كما ذهب إليه السجستاني، وهو رأي لم يوافقه عليه أحد من العلماء، كما ظهر لي، لذا فإني أرجح رأي أبي بكر الأنباري، والله أعلم.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢٢/٢٥٤.

(٢) معاني القرآن ٣/٣٥٨.

(٣) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٤/٣٤٢.

(٤) القطع والائتناف ٨٠٢.

(٥) انظر المحرر الوجيز ٥/٤٧٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٢/٢٥٤، والبحر المحيط ٨/٤٥٩، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٤٢٦.

(٦) انظر المحتسب ٢/٣٥٧.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٣٥٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥١٠.

الفصل الثاني

اعتراضاته على المسائل اللغوية

المبحث الأول: الخلاف في إلحاق (الهاء) لـ(عجوز).

المبحث الثاني: الخلاف في رواية (ضبع).

المبحث الثالث: الخلاف في إطلاق (اللبؤ) بغير (هاء) على الأسد.

المبحث الرابع: الخلاف في تأنيث (العاتق) من الإنسان.

المبحث الخامس: الخلاف في كسر (هاء) (ياهِياه) الأولى.

المبحث السادس: الخلاف في معنى "يرجو" في الآية "فمن كان يرجو لقاء ربه".

المبحث السابع: الخلاف في تأنيث (كفيل) بالهاء.

المبحث الثامن: الخلاف في تأنيث (رجل الجراد).

المبحث التاسع: الخلاف في أصل (خظاتا).

المبحث العاشر: الخلاف في جمع (صاع).

المبحث الحادي عشر: الخلاف في علة إلحاق (الهاء) بالعدد مع المذكر.

المبحث الثاني عشر: الخلاف في (هوذا ألقى فلانًا).

المبحث الثالث عشر: الخلاف في معنى (الفارض).

المبحث الأول

الخلاف في إلحاق الهاء لـ(عجوز)

يرى السجستاني أن (عجوز) لاتؤنث، فقال: "العرب لا تقول: عجوزة بالهاء"(١)، فاعترض الأنباري عليه، وقال: "وهذا خطأ منه؛ لأن أبا العباس أحمد بن يحيى أخبرنا عن سلمة عن الفراء قال: قال يونس: سمعت العرب تقول: فرسة وعجوزة"(٢).

آراء العلماء في المسألة:

العلماء في هذه المسألة على مذهبين، وهما الآتي:

المذهب الأول: رأي السجستاني، ومن وافقه:

منع السجستاني تأنيث (عجوز) بالهاء، فيقول: "وقالوا: تيس، وعنز، ووعل، وأورية، وفرس ذكر، وحجر للأنثى، وفرس أنثى. ولم يقولوا: فرسة للأنثى، وكان القياس أن يقال، إلا أن كلام العرب لا يخالف إلا ما حكي عن يونس: فرسة، وعجوزة، والهاء فيهما تأكيد للتأنيث"(٣).

تبع في رأيه هذا ابنَ السكيت، ووافقه الجوهري، وقد نقل عنه قوله: "ولا تقل عجوزة، والعامة تقوله"(٤).

وللتستري الرأي نفسه، فيقول: "كل اسم لازم للمؤنث فهو مؤنث، وإن لم يكن فيه هاء"(٥)، وذكر منها: (عجوز)(٦).

وتبعهم الزُّبيدي(٧).

المذهب الثاني: رأي الأنباري:

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٣/١، وانظر المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٣.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٣/١-٥٤.

(٣) المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٣.

(٤)الصحاح مادة (عجز) ٨٨٤/٣.

(٥) المذكر والمؤنث للتستري ٥٣.

(٦) انظر المذكر والمؤنث للتستري ٥٣.

(٧) انظر تاج العروس مادة (عجز) ٢٠٤/١٥.

تبع الأنباريُّ الفراءَ في إجازته لتأنيث كلمة (عجوز) بالهاء، إذ يقول الفراء: "قال يونس: سمعت العرب تقول: (فَرَسة)، و(عَجُوزة). قال الشاعر:

وقــد زعــم النِّســوان أني عجــوزةٌ مُشَنّجة الأوداج أو شارِفٌ خَصِي[1]

وذلك منهم إرادة تأكيد المؤنث، وإذهاب الشك عن سامعه"[2].

نرجح مما سبق رأي الأنباري؛ لأنه أخذ بقول الفراء الذي اعتمد على السماع من يونس، ولأنه استشهد بالشعر.

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٧٨.

البيت من بحر الطويل، بلا نسبة في المذكر والمؤنث للفراء ٧٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢/ ١٦.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٧٨.

المبحث الثاني

الخلاف في رواية (ضبع)

يرى السجستاني بأن (ضبع) في البيت الآتي هي بضم الضاد والباء[١]:

ياضَـــبُعًا أكلـــت آيَارَ أخْمِـــرةٍ ففـي البُطـون وقـد راحَـتْ قَـراقيرُ[٢]

اعترض عليه الأنباري، وحجته: "فهذا الذي ذكره السجستاني لم يروه أحد على الجمع، وإنما الرواية على الواحد، والواحد قد يكفي من الجمع"[٣].

آراء العلماء في المسألة:

اختلف العلماء في رواية البيت السابق، وهي على النحو الآتي:

أولاً: رواية السجستاني:

الصحيح عند السجستاني في رواية (ضبع) في البيت أن تكون بضم الضاد والباء، يريد الجمع مستدلاً بجمع البطون، والقراقير[٤]، وعبر عن ذلك بقوله: "وأنا أظنه ياضُبُعًا، مضمومة الأول والثاني"[٥].

روى هذا الجمع أبو زيد، فقال: "يا ضُبُعًا أكلت". وحكاه الفارسي، فقال: "كأنه جمع ضَبُعًا على ضُبُع"، هكذا نقل ابن سيده هـ[٦]، ولعل هناك وهمًا في النقل، حيث ذكر القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح أن أبا علي زيّف هذه الرواية[٧].

وجاء في النوادر: "أبو حاتم يا ضُبُعًا، أبو العباس بفتح الضاد، لم ينكر الضم"[٨].

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٨/١، وانظر المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٤-٩٥.

(٢) من بحر البسيط بلا نسبة في الكتاب ٥٨٩/٣ بلفظ (ياأضْبُعًا) بدل (ياضَبُعًا)، ولرجل ضبي أدرك الإسلام في النوادر في اللغة ٢٩٥، وفي الحيوان ٤٤٧/٦، وبلانسبة في المقتضب ٢٧٠/١ بلفظ (ياأضْبُعًا)، ولرجل من بني ضبة في شرح شواهد الإيضاح ٤٧٧، وبلانسبة في سر صناعة الإعراب ٦٠٨/٢ بلفظ (ياأضْبُعًا)، وفي لسان العرب مادة (ضبع)، ٢٥٥٠.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٨/١.

(٤) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٤-٩٥.

(٥) المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٤-٩٥.

(٦) انظر المحكم ١/ ٤١٦.

(٧) انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٠٣.

(٨) النوادر في اللغة ٢٩٥.

من العلماء من رد رأي أبي حاتم، ومنهم أبو الحسن الأخفش، فقد قال: "وضم الضاد لا يجوز"(١)، وكذلك أبو بكر الأنباري واستدل بعدم سماعه لرواية الجمع. وذكر الأخفش بأن رواية ضم الضاد هي حكاية أبي سعيد السّكّري عن أبي العباس، وقد غلط عليه، ولم يكن يجيز ضم الضاد(٢).

ثانيًا: رواية الأنباري، ومن وافقه:

روى الأنباري (ضَبُع) في البيت الشعري بفتح الأول، وضم الثاني، وتبع في ذلك أبا زيد الأنصاري(٣)، والجاحظ(٤)، ووافقهم الفارسي(٥)، وأبو البركات الأنباري(٦)، وكذلك ابن منظور حيث علل بقوله: "حمله على الجنس فأفرده"(٧).

ثالثًا: رواية سيبويه، ومن وافقه:

روي البيت برواية أخرى غير ما سبق، وذكر هذه الرواية سيبويه(٨)، وهي قوله:

ياأضْـــبُعًا أكَلَـــت آيَارَ أحْمِـــرةٍ ففـي البُطـون وقـد راحَـتْ قَـراقيرُ

وذكر البيت بلفظ (أضْبُع) أيضًا المبرد(٩)، وابن جني(١٠)، وابن منظور(١١).

نرجح مما سبق ما قاله الأنباري، لاعتماده على السماع، كما أني لم أقف على من وافق السجستاني، فانتقاد أبي بكر الأنباري له كان في محله.

وأما رواية سيبويه فلا مأخذ فيها؛ لأنها جاءت بلفظ الجمع (أضبعًا) على القياس.

---

(١) النوادر في اللغة ٢٩٥.

(٢) النوادر في اللغة ٢٩٥.

(٣) انظر النوادر في اللغة ٢٩٥.

(٤) انظر الحيوان ٤٤٧/٦.

(٥) انظر التكملة ٣٩٠- ٣٩١.

(٦) انظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٤.

(٧)لسان العرب مادة (ضبع) ٢٥٥٠نقلاً عن ابن سيده في المحكم ١/ ٤١٦.

(٨) كتاب سيبويه ٣/ ٥٨٩.

(٩) انظر المقتضب ٢٧٠/١.

(١٠) انظر سر صناعة الإعراب ٦٠٨/٢.

(١١) انظر لسان العرب مادة (أير) ١٨٩.

المبحث الثالث

الخلاف في إطلاق (اللبؤ) بغير هاء على الأسد

يظن السجستاني أنه "كان يقال للأسد: اللبؤ، فذهبت هذه اللغة، ودرست"(١). اعترض الأنباري على هذا، فقال: "وليس هذا عندي كما قال؛ لأنه لم يحكِ أحد من أهل اللغة اللبؤ بغير هاء"(٢).

آراء العلماء في المسألة:

للعلماء رأيان في هذه المسألة، وهما:

الرأي الأول: رأي السجستاني، ومن وافقه:

ذكر السجستاني بأنه يقال للأسد: اللبؤ بغير هاء، فذهبت هذه اللغة، ودرست معللاً لظنه هذا بقوله: "لأن اللبوء بن عبد القيس، ولم يسم إلا بشيء معروف"(٣)، ووافقه في هذا ابن سيده(٤).

الرأي الثاني: رأي الأنباري، ومن تبعه:

اعترض الأنباري على السجستاني معللاً بعدم سماعه من أحد من أهل اللغة (اللبؤ) بغير هاء.

ووافق الأنباري عدد من اللغويين في عدم ذكر (اللبؤة) بغير هاء، وهم ابن السكيت(٥)، وابن دريد(٦)، والرازي(٧)، وكذلك الفيومي حيث ذكر أن الهاء فيها لتأكيد التأنيث، ومثل لذلك بناقة، ونعجة(٨)، وعلل بقوله: "لأنه ليس لها مذكر من لفظها حتى تكون الهاء فارقة"(٩).

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٦٦/١، وانظر المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٥-٩٦.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٦٦/١.

(٣) المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٥.

(٤) انظر المحكم ١٠/ ٤٠٦.

(٥) انظر إصلاح المنطق ١٤٦.

(٦) انظر جمهرة اللغة مادة (لبأ) ١٠٢٨.

(٧) انظر مختار الصحاح مادة (لبأ) ١٤.

(٨) انظر المصباح المنير مادة (لبأ) ٧٥٣.

(٩)المصباح المنير مادة (لبأ) ٧٥٣.

نرجح مما سبق ما قاله الأنباري؛ لأنه احتج بعدم سماعه (اللبؤ) بغير هاء من أهل اللغة، وهي حجة كافية لتأييد رأيه، وانتقاده للسجستاني في محله لأنه بنى رأيه على الظن، والعلم لا يبنى على الظن.

المبحث الرابع

الخلاف في تأنيث (العاتق من الإنسان)

يرى السجستاني أن (العاتق) من الإنسان مذكّر، وقد خطأه الأنباري في ذلك محتجًا بقول الفراء بأن العاتق يذكّر ويؤنث.

قال أبو بكر الأنباري: "والعاتق من الإنسان: قال السجستاني: هو مذكر، وأنكر التأنيث، وهذا خطأ منه؛ لأن العباس أخبرنا عن سلمة عن الفراء أن العاتق يذكر ويؤنث. وأنشدنا عن سلمة عنه في التأنيث:

لا صلح بيني -فاعلموه- ولا بينكم ما حَمَلَتْ عاتقي

سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قُمْرُ الوادي بالشاهق[١]"[٢]

آراء العلماء في المسألة:

للعلماء ثلاثة آراء في هذه المسألة، وهي كالتالي:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

ذكر السجستاني بأن (العاتق من الإنسان) مذكر، وقد أنكر التأنيث معللاً بإنكار بعض الفصحاء لتأنيثه عندما سألهم عنها، وواصفًا البيت الذي استدل به اللغويون على تأنيثها بأنه ليس بثبت، ولا عن ثقة، والبيت هو:

لا صلح بيني -فاعلموه- ولا بينكم ما حَمَلَتْ عاتقي[٣]

ووافقه اللحياني[٤]، وكذلك ابن فارس، حيث قال: "والعاتق مذكر، وربما أنثوه، وليس بالفصيح"[٥].

وتبعهما ابن سيده، وقال: "والعاتق: ما بين المنكب، مذكر وقد أنث، وليس بثبت،

---

(١) من بحر السريع، بلا نسبة في المذكر والمؤنث للفراء ٦٧، المذكر والمؤنث للسجستاني ١٢٠، ومقاييس اللغة ٢٢٢/٤، والمخصص ١٥٩/١، ونسبها ابن بري لأبي عامر جد العباس بن مرداس كما في لسان العرب مادة (عتق) ٢٨٠٠، وفي تاج العروس مادة (عتق) ١٢٣/٢٦.

(٢) المذكر والمؤنث للأنباري ٢٤٥.

(٣) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني ١٢٠ .

(٤) انظر المحكم ١/ ١٧٩.

(٥) المذكر والمؤنث ٥٥.

وزعموا أن هذا البيت مصنوع"[١]، وهو البيت المذكور سابقًا.

وكذلك يقول الزبيدي بأن العاتق مذكر لا غير[٢].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

أجاز أبو بكر الأنباري تذكير وتأنيث كلمة (العاتق)، واعترض على السجستاني لإنكاره تأنيثها، واستدل على جواز ذلك بالبيت الذي وصفه السجستاني بعدم الثبت والثقة.

وهو رأي عدد من اللغويين، ومنهم الفراء[٣]، وابن السكيت[٤]، وابن جني[٥]، والجوهري[٦]، وأبو البركات[٧]، والرازي[٨]، والفيومي[٩]، والفيروزابادي[١٠]، والبستاني[١١].

رأي ابن بري:

لابن بري رأي مغاير، فقد عد كلمة (العاتق) مؤنثة مستشهدًا أيضًا بالبيت الذي استدل به الأنباري، ومن وافقه[١٢].

نرجح من الآراء السابقة رأي أبي بكر الأنباري؛ لأنه رأي أكثر اللغويين.

---

(١) المحكم ١/ ١٧٩.

(٢) انظر تاج العروس مادة (عتق) ١٢٣/٢٦.

(٣) انظر المذكر والمؤنث ٦٧.

(٤) انظر إصلاح المنطق ٣٦٢.

(٥) انظر المذكر المؤنث ٨٢.

(٦) انظر الصحاح مادة (عتق) ١٥٢١/٤.

(٧) انظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧١.

(٨) انظر مختار الصحاح مادة (عتق) ٣٧٨.

(٩) انظر المصباح المنير مادة (عتق) ٥٣٥/١.

(١٠) انظر القاموس المحيط مادة (عتق) ٢٥٤/٣.

(١١) انظر محيط المحيط مادة (عتق) ٥٧٤.

(١٢) انظر لسان العرب مادة (عتق) ٢٨٠٠، وتاج العروس مادة (عتق) ١٢٣/٢٦.

المبحث الخامس

الخلاف في كسر هاء (ياهِ ياه) الأولى

يرى السجستاني أن كلمة (ياهِياه) الشائعة في زمانه على ألسنة كثير من الناس غير عربية، ويظن أنها عبرانية، محتجًا بأنها لا تؤنث، ولا تثنى، ولا تجمع، وبعدم معرفة الأصمعي لها، قال السجستاني: "وقوم كثير يقولون: ياهِياهِ، وليس من كلام العرب. هو مولد، والدليل على ذلك أنهم لا يؤنثون، ولا يثنون، ولا يجمعون"(١)، قال: "وأظنه بالعبرانية، أو بالسريانية يقولون: ياهِيّا شراهِيّا في غير ذا المعنى"(٢)، قال: "وسألت الأصمعي فلم يعرفه حَسنًا"(٣)، وقال الأصمعي: "وأظن الصواب: ياهَيَاه بفتح الهاء الأولى"(٤).

اعترض أبو بكر الأنباري على هذا القول، وغلطه محتجًا بما حكاه الكسائي، والفراء بأنه عربي، والعرب لا تثني هذه الكلمة، ولا تجمعها. قال الأنباري: "وهذا غلط من السجستاني، وحكى الكسائي، والفراء جميعًا: ياهِياهِ، وقال الفراء: العرب لا تُثنيها، ويدعون بها الجمع، والمؤنث، فيقولون: ياهِياهِ أقْبل، وياهِياهِ أقبلا، قال: فهذا الذي سمعت. قال: وزعم الكسائي أنه سمع: ياهِياهُ أقبِل. قال الفراء: وقول الشاعر:

تَلَوَّمَ يَهْيَاهٍ بِياهٍ وقد مضى ... من الليلِ جَوْزٌ واسبطرّت كواكِبُهْ(٥)

قال الفراء: ليس هو في معنى ياهِياهِ. إنما هو صوت. تقول العرب: يَهْياهٍ، ولهم فيه لغتان: منهم مَن يجعله خفضًا أبدًا، كما يقولون: سمعت منه غاقٍ، وأهل الحجاز يقولون: تلَوّم يَهْيهًا بياهٍ فيجرونه في الخفض، والنصب"(٦).

آراء العلماء في المسألة:

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٧/٢.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢.

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢.

(٥) من بحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه شرح الخطيب التبريزي ٢٩٨، وقد جاء منسوبًا إليه في العين ٤/ ١٠٦، والألفاظ لابن السكيت ٢٩٩، وبلا نسبه في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢، ولذي الرمة في الخصائص ٢٩٨/٢، والتكملة والذيل والصلة مادة (ي و ه) ٣٦٢/٦.

(٦) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢.

اختلف اللغويون في معنى (يَهْياه)، فالأصمعي يقول: "إذا حكوا صوت الداعي قالوا: يَهْياهٍ، وإذا حكوا صوت المجيب قالوا: ياهٍ، والفعل منهما جميعًا: يَهْيَهْتُ"(١)، ومنهم من فسرها بقوله: "تقول: يهيهت الإبل إذا قلت: ياه ياه، ويقول الرجل لصاحبه من بعيد: ياهْ ياهْ أقْبِلْ"(٢)، وقد تكسر هاؤهما، وقد تنون(٣)، ومنهم من خص الراعي(٤)، واستشهد بقول ذي الرمة(٥):

يُنَـــادي بيَهْيـــاهٍ ويَاهٍ كأنـــه صُوَيْتُ رُوَيْعٍ ضلَّ بالليل صاحِبُه(٦)

ويقول أبو الحسن الصَّقَلي: "اليَهْياهُ: صوت المجيب إذا قيل له: ياهٍ، وهو اسم لاستجب، والتنوين تنوين التنكير، وكأن يهْياهٍ مقلوب هَيْهاهٍ"(٧).

وهَياهٌ: من أسماء الشياطين، كما قال الأزهري(٨)، وابن منظور(٩)، والزبيدي(١٠).

وأما الخلاف الذي وقع بين السجستاني والأنباري فهو على كلمة (هياه) بكسر الهاء الأولى هل هي من كلام العرب، وتوضيح ذلك على النحو كالآتي:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

---

(١)تهذيب اللغة مادة (ياه ويهياه) ٤٧٨/٦، ولسان العرب مادة (يهيه) ٤٩٧٣، وتاج العروس مادة (يهيه) ٥٦٢/٣٦.

(٢)تهذيب اللغة مادة (ياه) ٤٨٦/٦، وانظر لسان العرب مادة (يهيه) ٤٩٧٣.

(٣) انظر محيط المحيط مادة (يهيه) ٩٩٤.

(٤) انظر تاج العروس مادة (يهيه) ٥٦٢/٣٦.

(٥) انظر الصحاح مادة (يهيه) ٢٢٥٨/٦، ومختار الصحاح ٥٦٨، وتاج العروس مادة (يهيه) ٥٦٢/٣٦، وانظر محيط المحيط مادة (يهيه) ٩٩٤.

(٦) من بحر الطويل وهو لرؤبة في تهذيب اللغة مادة (ياه ويهياه) ٤٧٨/٦ بلفظ (الرويعي) بدل (رويع)، ولذي الرمة في الصحاح مادة (هيه) ٢٢٥٨/٦، ولسان العرب مادة (يهيه) ٤٩٧٣ بلفظ (الرويعي) بدل (رويع). ولم أقف عليه في ديوان رؤبة بن العجاج، والبيت في ديوان ذي الرمة ٢٩٧ هو:

إذا زاحَمَـتْ رَعْنًـا دَعـا فوقَـهُ الصَّـدى دُعـاء الرُّوَيْعـي ضَـلَّ بالليـلِ صـاحِبُهْ

ويقول الصغاني في مادة (ي و هـ) ٣٦٢/٦ التكملة عن هذا البيت: (وأما البيت المنسوب إلى ذي الرمة فنسبته إليه غير سديد)، وانظر لسان العرب مادة (يهيه) ٤٩٧٣.

(٧)لسان العرب مادة (يهيه) ٤٩٧٣، وتاج العروس مادة (يهيه) ٥٦٢/٣٦.

(٨) انظر تهذيب اللغة مادة (ياه ويهياه) ٤٨٧/٦.

(٩) انظر لسان العرب مادة (هيه) ٤٧٤١.

(١٠) انظر تاج العروس مادة (يهيه) ٥٦٢/٣٦.

عد السجستاني كلمة (ياهياهِ) من المولد، واستدل على ذلك بعدم تثنيتهم، وتأنيثهم، وجمعهم، وبإجابة الأصمعي عندما سأله عنها، وهي قوله: "أظن الصواب ياهياه" بفتح الهاء الأولى، فلم يحسن (ياهِياه) بكسر الهاء الأولى[١]، وقال في تفسير بيت ذي الرمة: "إن الداعي سمع صوتًا: ياهَياهٍ، فأجاب بِـ(ياهِ) رجاء أن يأتِيَه الصوت ثانية، فهو مُتلوِّمٌ بقول: ياهٍ صوتًا بيَاهِياهٍ"[٢].

رأي الأنباري، ومن وافقه:

غلط الأنباري السجستاني لعده كلمة (ياهياه) من المولد، وربما اتبع في ذلك الخليل بن أحمد، فقد قال: "وبعض يقول: ياهَياه بنصْب الهاء الأولى، وبعضٌ يكره ذلك"[٣].

واستدلاً أبو بكر الأنباري بحكاية الكسائي، والفراء: ياهِياهِ بكسر الهاء، ويستوي فيها المثنى، والجمع[٤]، والمؤنث عند بني أسد[٥]، وهي عند أبي عمرو بن العلاء[٦]، والفراء[٧] بلفظ المفرد، وقال عن بيت ذي الرمة:

تَلَـــوَّمَ يَهْيَـــاهٍ بِيـــاهٍ وقـــد مضـــى مـــن الليـــلِ جَـــوْزٌ واســـبطرّت كواكِبُـــهْ

"ليس هو في معنى ياهِياهِ"[٨].

ووافقهم الزبيدي[٩].

---

(١) انظر تهذيب اللغة مادة (ياه ويهياه) ٤٨٨/٦، ولسان العرب مادة (يهيه) ٤٩٧٣، وتاج العروس مادة (يهيه) ٥٦٤/٣٦.

(٢)لسان العرب مادة (يهيه) ٤٩٧٣، وتاج العروس مادة (يهيه) ٥٦٢/٣٦.

(٣) العين ٤/ ١٠٧.

(٤)المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢.

(٥) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٧/٢، وتهذيب اللغة مادة (ياه ويهياه) ٤٨٨/٦، ولسان العرب مادة (يهيه) ٤٩٧٣، وتاج العروس مادة (يهيه) ٥٦٤/٣٦.

(٦) انظر تهذيب اللغة مادة (ياه ويهياه) ٤٨٨/٦، ولسان العرب مادة (يهيه) ٤٩٧٣، وتاج العروس مادة (يهيه) ٥٦٤/٣٦.

(٧) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢.

(٨) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢.

(٩) انظر تاج العروس مادة (يهيه) ٥٦٢/٣٦، وتهذيب اللغة مادة (ياه ويهياه) ٤٨٨/٦،وانظر لسان العرب مادة (يهيه) ٤٩٧٣، وانظر

وذكر ذلك أيضًا بطرس البستاني[1].

والذي أميل إليه، وحسب ما ذكره المشرف على هذه الرسالة أن أصل هذه الكلمة (ياهذا)، أو (ياهذهِ) مؤلفه من (ياء) النداء، واسم الإشارة، ثم حذف اسم الإشارة اختصارًا، وبقيت (هاء) التنبيه، وكرر النداء، فصارت الكلمة (ياه ياه)، والدليل على ذلك أنها تستعمل في النداء، وعدم تثنيتها، أو تأنيثها، وجمعها يرجع لحذف اسم الإشارة ولو ذكر المُنادى اسم الإشارة لأنث، وثني، وجمع. ولا زالت هذه الكلمة مستعملة في اللهجة العامية السورية إلى اليوم.

وأما كسر الهاء، أو فتحها عند تكرار اللفظة فليس إلا تخلصًا من إلتقاء ساكنين عند درج الكلام، فبعضهم يقول: (ياهِ ياهْ)، وآخرون يقولون: (ياهَ ياهْ). وعلى هذا فالكلمة عربية فصيحة، ولا إشكال فيها في نظري، وهذا ما اتضح لي، والله أعلم.

(١) انظر محيط المحيط مادة (يَهْيَهَ) ٩٩٤.

المبحث السادس

الخلاف في معنى (يرجو) في الآية "فمن كان يرجو لقاء ربه"

السياق الذي وردت فيه آية الخلاف قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾[١].

يرى السجستاني أن معنى قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ فمن كان يخاف لقاء ربه"[٢].اعترض الأنباري عليه، فقال بعد أن عرض رأي السجستاني: "وهذا عندنا غلط؛ لأن العرب لا تذهب بالرجاء مذهب الخوف إلا مع حروف الجحد؛ وقد استقصينا الشواهد لهذا"[٣].

آراء العلماء في المسألة:

للعلماء ثلاثة آراء في هذه المسألة، وهي على النحو الآتي:

الرأي الأول: أن معنى (يرجو): يخاف، وهو رأي السجستاني، ومن وافقه:

فسر السجستاني الرجاء في الآية: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ بالخوف[٤]، تبع في رأيه هذا مقاتل بن سليمان الأسدي، إذ فسر الآية بقوله: "من كان يخشى العذاب فإن القيامة جائية"[٥].

تبعهما في ذلك مكي[٦].

الرأي الثاني: معنى يرجو: يطمع ويأمل، وهو رأي الأنباري، ومن وافقه:

عارض الأنباري السجستاني لتفسيره الرجاء بالخوف معللاً بقوله: "لأن العرب لا تذهب

---

(١)الكهف:١١٠.

(٢) كتاب الأضداد لأبي بكر الأنباري ١٧.

(٣) كتاب الأضداد لأبي بكر الأنباري ١٧.

(٤) انظر الأضداد ٧٢.

(٥) الوجوه والنظائر في القرآن العظيم ١٧٧.

(٦) الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٤٨٤.

بالرجاء مذهب الخوف إلا مع حروف الجحد"[١] مستدلاً بشاهدين[٢]:

الأول:

فَرجِّـــي الخـــير وانتظـــري إيابي إذا مـــا القـــارظ العنـــزي آبا[٣]

الثاني: الحديث: "لو وُزِن رجاءُ المؤمن وخوفه بميزان تَرِيص لاعتدلا"[٤]، معناه بميزان مقوم.

ذكر بعدهما شاهدًا ثالثًا على القاعدة التي علل بها، وهو قول النابغة الذبياني[٥]:

مَجَلَّـــتُهم ذاتُ الإلـــه ودينـــُهُم قَـويمٌ فمـا يرجُـون غـيرَ العواقِـبِ[٦]

فالشاهد كلمة (يرجون) المسبوقة بالنفي (فما) جاز أن يكون معناها: فما يخافون.

تبع الأنباريُّ في رأيه هذا سعيد بن جبير الأسدي[٧]، والفراء[٨]، ووافقهم النحاس[٩]، وأبو حيان معللاً بقوله: "حمل الرجاء على بابه أجود لبسط النفس إلى إحسان الله –تعالى–، ونهي عن الإشراك بعبادة الله –تعالى–"[١٠].

الرأي الثالث: الجمع بين المعنيين:

من العلماء من ذكر الرأيين السابقين بلا ترجيح لأحدهما، كالزجاج[١١]، والزمخشري[١٢]،

---

(١)كتاب الأضداد لأبي بكر الأنباري ١٧.

(٢) انظر الأضداد ١٧.

(٣) من بحر الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ٣٥، وانظر الأضداد للسجستاني ٨١.

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة ٣/٧٥٥، والفائق في غريب الحديث ١/١٥٠، والنهاية في غريب الحديث ١/١٨٧.

(٥) انظر الأضداد ١٧.

(٦) من بحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٧ بلفظ (محلتهم) مكان (مجلتهم)، وانظر الأضداد للسجستاني ٨٢.

(٧) انظر معاني القرآن للنحاس ٤/٣٠٣، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤٤٨٤، والمحرر الوجيز ٣/٥٤٧.

(٨) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٤٨٤.

(٩) انظر معاني القرآن ٤/٣٠٢-٣٠٣

(١٠) البحر المحيط ٦/١٦٠.

(١١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٣١٦.

(١٢) انظر الكشاف ٣/٦١٩.

والبيضاوي[١]، وابن جزي[٢]، ومنهم من جمع بين المعنيين كالأصمعي[٣]، وابن السكيت[٤]، والطبري إذ يقول في تفسير هذه الآية: "فمن كان يخاف ربه يوم لقائه، ويراقبه على معاصيه، ويرجو ثوابه على طاعته، ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾"[٥]، ووافقه ابن عطية، ووضح المعنى بقوله: "فمن كان يؤمن بلقاء ربه، وكل موقن بلقاء ربه فلا محالة أنه بحالتي خوف ورجاء"[٦]، ووفقهما الصغاني[٧]، والقرطبي[٨]، وابن عادل الدمشقي[٩]، ومحمد بن بدر الدين المنشي[١٠].

نرجح من الآراء الثلاث رأي أبي بكر الأنباري؛ لاستدلاله بالأدلة النقلية، وبالسماع من العرب، ولأنه رأي علماء جهابذة كسعيد بن جبير، والفراء، والنحاس.

---

(١) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٩٥/٣.

(٢) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٥٢١/١.

(٣) انظر الأضداد ٢٣-٢٤.

(٤) انظر الأضداد ١٧٩.

(٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٣٩/١٥.

(٦) المحرر الوجيز ٥٤٧/٣.

(٧) انظر الأضداد ٢٣٠.

(٨) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٩٨.

(٩) انظر اللباب في علوم الكتاب ٥٧٩/١٢.

(١٠) محيي الدين محمد بن بدر الدين الرومي الآقحصاري الحنفي، الشهير بالمُنْشِي، ت ١٠٠١ هـ. الأعلام ٦/ ٥١. وانظر رأيه في رسالة الأضداد ٣٧١.

المبحث السابع

الخلاف في تأنيث (كفيل) بالهاء

يرى السجستاني أن كلمة (كفيل) لا تؤنث بالهاء، فهي مثل كلمة : أمير، وشاهد؛ لأن الغالب على الباب الذكور، ولا تكاد تكون الكفالة في النساء، قال السجستاني: "تقول فلانة وصي فلان، وهي كفيلي، وعديلي، وجريي، ووليِ، وجريء بالهمزة أيضًا؛ لأن الغالب على هذا الباب الذكور، ولا يكاد يكون مثل الوكالة، ولا الجراية في النساء.

وكذلك فلانة شاهد لي، وفلانة أميرنا، وأميرنا امرأة"(١).

اعترض الأنباري عى هذا القول، وخطأه، فقال بعد أن نقل كلام السجستاني المتقدّم: "كان السجستاني يسوي بين كفيل وأمير، وهذا غلط منه؛ لأن الإمارة لا تكاد تكون في النساء، والكفالة تكون في الرجال والنساء"(٢).

آراء العلماء في المسألة:

اتفق الأنباري مع السجستاني في إطلاق (أمير) بلا هاء على الأنثى؛ لأن الغالب على النوع الذكور، وتبعهم في ذلك ابن التستري(٣).

وخالفهم جماعة من اللغويين فألحقوا الهاء في المؤنث، ومنهم الجوهري(٤)، والرازي(٥)، وابن منظور(٦)، والفيروزابادي(٧)، والزبيدي(٨)، والبستاني(٩).

وقع الخلاف في (كفيل)، وللعلماء رأيان في تأنيثها بالهاء:

الرأي الأول: رأي السجستاني، ومن وافقه:

---

(١) المذكر والمؤنث للسجستاني ٧٦.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١٤٣/١.

(٣) انظر المذكر والمؤنث ٥٣-٥٤.

(٤) انظر الصحاح مادة (أمر) ٥٨١/٢.

(٥) انظر مختار الصحاح مادة (أمر) ١٤٠.

(٦) انظر لسان العرب مادة (أمر) ١٢٨.

(٧) انظر القاموس المحيط مادة (أمر) ٣٦٢/١.

(٨) انظر تاج العروس مادة (أمر) ٧٠/١٠.

(٩) انظر محيط المحيط مادة (أمر) ١٦.

عد السجستاني كلمة (كفيل) من النوع الغالب عليه الذكور، وتبعه في ذلك ابن منظور[١]، والزبيدي[٢]، والبستاني[٣].

الرأي الثاني: رأي الأنباري:

اعترض الأنباري على السجستاني؛ لمساواته كفيل بأمير، وعلل لذلك بأن الكفالة تكون في الرجال والنساء، أما الإمارة فلا تكاد تكون في النساء، ولم أقف على من وافق الأنباري في رأيه هذا؛ ولهذا فإن الرأي الراجح هو رأي السجستاني، والله أعلم.

(١) انظر لسان العرب مادة (كفل) ٣٩٠٦.

(٢) انظر تاج العروس مادة (كفل) ٣٣٥/٣٠.

(٣) انظر محيط المحيط مادة (كفل) ٧٨٦.

المبحث الثامن

الخلاف في تأنيث (رِجْلُ الجراد)

اعترض الأنباري على السجستاني؛ لأنه قال: "الرِّجل من كل شيء مؤنثة"(١)، وقال: "الرِّجْل من الجراد مؤنثة"(٢)، واحتج بقوله: "لم يحك تأنيث رِجْل الجراد عن أحد، إنما قاله بالقياس؛ لأنه بمنزلة السِّرْب"(٣).

آراء العلماء في المسألة:

للعلماء ثلاثة آراء في هذه المسألة، وهي كالآتي:

رأي السجستاني، ومن وافقه:

اختلف اللغويون في (رِجْل الجراد) هل يذكّر أم يؤنّث، فمنهم من تحدث عن (الرجل) من دون تخصيص، وذكر بأنها أنثى كالفراء(٤)، وابن جني(٥)، وابن سيده(٦)، وأبي البركات الأنباري(٧)، ومنهم من فصّل القول، فخصص رجل الجراد، وذكر بأنها مؤنثة كالسجستاني(٨)، ووافقه ابن فارس(٩)، وابن التستري(١٠)، وابن منظور(١١).

رأي أبي بكر الأنباري:

اعترض الأنباري على السجستاني؛ لأنه أنث الرجل من الجراد، معللاً بعدم سماعه تأنيثها من اللغويين، كما أنه احتكم إلى القياس، وكلاهما على حد قوله يوجب التذكير، ولم أقف على من يؤيده.

---

(١) المذكر والمؤنث للأنباري ١/ ٢٣٣، وانظر المذكر والمؤنث للسجستاني ١٢٥ .

(٢) المذكر والمؤنث للأنباري ١/ ٢٣٣، وانظر المذكر والمؤنث للسجستاني ١٢٥.

(٣) المذكر والمؤنث للأنباري ١/ ٢٣٣.

(٤) انظر المذكر والمؤنث ٧١.

(٥) انظر المذكر والمؤنث ٦٩.

(٦) انظر المحكم والمحيط الأعظم مادة (رجل) ٣٧٨/٧.

(٧) انظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧١.

(٨) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني ١٢٥.

(٩) انظر المذكر والمؤنث ٥٦.

(١٠) انظر المذكر والمؤنث ٧٧.

(١١) انظر لسان العرب مادة (رجل) ١٦٠٠.

رأي الزبيدي:

أجاز الزبيدي تأنيث وتذكير (رِجْل الجراد)، ووضح ذلك بقوله: "وخص بعضهم بالرِّجْل القطعة العظيمة من الجراد، يذكر ويؤنث، وهو جمع على غير لفظ الواحد"(١).

نرجح رأي السجستاني لأنه رأي علماء جهابذة.

(١)تاج العروس مادة (رجل) ٢٩/٤٥.

المبحث التاسع

الخلاف في أصل (خظاتا)

السياق الذي وردت فيه مسألة الخلاف قول الشاعر:

لهـــا مَتْنَتـــان خَظَـــاتَا كَمَـــا أَكَـــبَّ علـــى سَـــاعِدَيْه النَّمِـــرْ

وقول الشاعر:

وَمَتْنَتَـــــــان خَظَـــــــاتَانِ كَزُحْلُـــوفٍ مِـــنَ الهَضْـــبِ

اختلف أبو حاتم السجستاني وأبو بكر الأنباري في أصل (خظاتا)، فالسجستاني أنكر أن تكون النون حذفت من (خظاتا)، وقال: "نون الاثنين لا تحذف". وقال: "إنما حُذِفَتْ النون من (اللذا) لما كان اسمًا ناقصًا موصولاً، فطال الاسم فحذف"(١)، وأما الأنباري فذكر وجهين يوضح بهما أصل (خظاتا) الواردة في البيت:

لهـــا مَتْنَتـــان خَظَـــاتَا كَمَـــا أَكَـــبَّ علـــى سَـــاعِدَيْه النَّمِـــرْ(٢)

الأول منهما: (أن يكون أراد خظاتان، كما قال الشاعر:

وَمَتْنَتَـــــــان خَظَـــــــاتَانِ كَزُحْلُـــوفٍ مِـــنَ الهَضْـــبِ(٣)

فحذف نون الاثنين، كما قال الأخطل:

أَبَـــنِي كُلَيْـــبٍ إن عَمَّـــيَ اللـــذا قَـــتَلا الملـــوكَ وفكَّكـــا الأغْـــلالا(٤)

والوجه الآخر: أن يكون أراد خظتا، فردّ الألف، كما قالوا: المرأتان قضَتَا وقَضاتا"(٥).

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٤٤/١.

(٢) من بحر المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٦٤، وينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٠، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٢٤، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٤٣/١، ومجالس العلماء ١٠٩.

(٣) من بحر الهزج، وهو منسوب لأبي دؤاد الإيادي في المذكر والمؤنث للفراء ٧١، المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٢٤، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٤٣/١، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١٢٥، وتهذيب اللغة ٥٢١/٧، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧١.

(٤) من بحر الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٢٤٦، وانظر كتاب سيبويه ١٨٦/١ و(سلبا) مكان (قَتَلا)، والمقتضب ١٤٦/٤، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٤٣/١، تهذيب اللغة ٥٢٠/٧، وسر صناعة الإعراب ١٠٨/٢.

(٥) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٤٣/١- ٢٤٤.

وذكر أبو بكر الأنباري أيضًا أن النون من تثنية غير (الذي) يمكن أن تحذف في الشعر عند الضرورة، واستشهد بقول أبي شنْبَل الأعرابي[١]، وكان من الفصحاء:

لنـا أعْنُـزٌ لُـبْنٌ ثَـلاثٌ فبعضُـها لأولادهـا ثِنْتَـا وفي بيْتِنـا عَنْـزُ[٢]

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني:

غلط أبو بكر الأنباري السجستاني؛ لأنه لا يجيز حذف نون الاثنين، وحذفت النون من (اللذا)؛ لأنه اسمٌ ناقصٌ موصولٌ فطال الاسم فحذف، وأما حذف النون في (خظاتا) في البيت السابق فقد فسره بقوله: "خَظَتا: عَظُمتا وكثر لحمُهما، وأراد خَظَتا، فجاء بالكلام على الأصل؛ لأن أصل دَعَتا: دَعَاتا، لأنه كان حذفٌ في خَظَتْ؛ لالتقاء الساكنين، فلما تحرّكت التاء ردّ الألف على الأصل والقياس، ولكن العرب لا تفعل ذلك، وإنما احتاج الشاعر فجاء به على الأصل"[٣].

ما ذكره السجستاني يدل على أنه لا يجيز هذا الوجه الذي أجازه عدد من العلماء المتقدمين، وإنما جاز هنا للضرورة الشعرية، فالعرب –على حد قوله– لا تفعل ذلك.

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

ذكر أبو بكر الأنباري وجهين في توضيح أصل (خظاتا) في البيت المذكور سابقًا، وهما:

الوجه الأول: أنّ الشاعر أراد (خظاتان)، فحذف النون استخفافًا.

وافقه في ذلك الفراء[٤]، والجوهري[٥]، والزبيدي[٦].

الوجه الثاني: أراد (خظتا)، فلما حرك (التاء) رد الألف، كما قالوا: المرأتان قضتا،

---

(١) أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، ت ٢٣١. إنباه الرواة ٣/ ١٢٨، وبغية الوعاة ١/ ١٠٥.

(٢) من بحر الطويل لأبي شنبل الأعرابي في شرح القصائد الطوال الجاهليات ٣٠٥، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٤٤/١، وسر صناعة الإعراب ٤٨٧/٢ و(ما بيننا) مكان (في بيتنا)، وخزانة الأدب ٥٠٠/٧.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٢٤.

(٤)لسان العرب ١٢٠٦ مادة (خظا)، وتاج العروس مادة (خظو) ٥٦١/٣٧، لم أقف على رأيه في المذكر والمؤنث للفراء.

(٥) الصحاح مادة (خظا) ٢٣٢٨/٦.

(٦) انظر تاج العروس مادة (خظو) ٥٦١/٣٧.

وقضاتا.

اختار هذا الرأي الكسائي[١]، وثعلب[٢]، وذكره الأزهري[٣]، والجوهري[٤]، والزبيدي[٥].

وهذا الوجه أقيس من قول الفراء عند بعض النحويين؛ لأن حذف نون التثنية شيء غير معروف حسب رأيهم[٦].

وقال أبو بكر الأنباري: يمكن أن تحذف نون المثنى لغير (الذي) للضرورة الشعرية، واستشهد بقول أبي شنْبَل الأعرابي الفصيح:

لنـا أعْنُـزٌ لُـبْنٌ ثَـلاثٌ فبعضُـها لأولادهـا ثِنْتَـا وفي بيْتِنـا عَنْـزُ[٧]

فقد حذفت نون المثنى في (ثنتا).

وثمة آراء أخرى في المسألة، منها:

الرأي الأول: إن العرب تصل الفتحة بألف ساكنة، واستشهد صاحب هذا الرأي بقول الشاعر:

لهَـــا مَتْنَتـــان خَظَـــاتا

نسب هذا الرأي لأبي بكر الأنباري[٨].

الرأي الثاني: إن (خظاتا) مضافة لـ(كما)، وهذا رأي المبرد[٩].

الرأي الثالث: كف نون (خظاتا) قياسًا على (اللذا) في البيت:

أبـني كُليـبٍ إن عَمَّـيَ اللَّـذا قـتلا الملـوك وفككـا الأغْـلالا[١٠]

---

(١)انظر لسان العرب مادة (خظا) ١٢٠٦، وتاج العروس مادة (خظو) ٥٦١/٣٧.

(٢) انظر مجالس العلماء ١٠٩.

(٣) انظر تهذيب اللغة مادة (خطا) ٥١٩/٧.

(٤) انظر الصحاح مادة (خظا) ٢٣٢٩/٦.

(٥) انظر تاج العروس مادة (خظو) ٥٦١/٣٧

(٦) انظر لسان العرب مادة (خظا) ١٢٠٦.

(٧) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٤٤/١.

(٨) انظر لسان العرب مادة (خظا) ١٢٠٦.

(٩) انظر مجالس العلماء ١٠٩.

(١٠)انظر تهذيب اللغة مادة (خظا) ٥٢٠/٧.

أجاز عدد من العلماء ما ذكره الأنباري سواء في الوجه الأول وهو حذف نون المثنى، أو الوجه الثاني وهو زيادة ألف؛ لذلك نرجح رأيه.

المبحث العاشر

الخلاف في جمع (الصاع)

يرى السجستاني أن العامة تخطئ في جمع (صاع) فتقول: "ثلاث آصُع"(١)، فاعترض الأنباري على ذلك، فقال: "وهذا عندي –وإن لم يكن سمع من العرب– فليس بخطأ في القياس؛ لأن العرب تنقل الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء، فيقولون في جمع البئر: أَبْآر، وآبار"(٢).

آراء العلماء في المسألة:

للعلماء رأيان في هذه المسألة، وهما:

رأي السجستاني:

لا يجيز السجستاني جمع (صاع) على (آصع)، وعده من خطأ العامة، ولم أقف على من منع هذا الجمع، وإنما يجمعه على (أفْعُل)، و(أفْعال)(٣)، وجمع على هذين الوزنين ابن التستري أي أصْوُع كأكلب وأشهر، وأصْواع(٤).

رأي الأنباري، ومن وافقه:

أجاز أبو بكر الأنباري جمع (صاع) على (آصع)، وعده من القياس، معللاً بأن العرب تنقل الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء، وقد تبع في ذلك الفراء إذ أجاز الجمعين: آصع وأصواع، كما أنه حدد عدد الأصواع بقوله: "الصاع يؤنثه أهل الحجاز، ويجمعون ثلاثها إلى عشرها: آصع، وأصواع"(٥)، ثم يقول: "وأسد، وأهل نجد يذكرونه ويجمعونه أصواعًا، وربما أنثه بعض بني أسد"(٦).

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٤٨١/١، والمذكر والمؤنث للسجستاني ١٦٨.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٤٨١/١.

(٣) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني١٦٧-١٦٨.

(٤) انظر المذكر والمؤنث للتستري ٨٨.

(٥) المذكر والمؤنث ٨٦.

(٦) المذكر والمؤنث ٨٦.

واختلف قول التستري عن قول الفراء في أن أهل نجد هم الذين يجمعون على (أفْعال)، وأهل الحجاز يجمعون على (أفْعُل)[١].

وجمعها عند الجوهري (أصْوُع)[٢]، وهذا الجمع على السماع، وأجاز القياس فيقول: "الصاع: الذي يكال به، وهو أربعة أمداد، والجمع أصْوُع، وإن شئت أبدلت من الواو المضمومة همزة"[٣].

وفي المصباح: "نقل المطرّزي عن الفارسي أنه يجمع أيضًا على آصع بالقلب، كما قيل: دارٌ ، وآدُر بالقلب، وهذا الذي نقله جعله أبو حاتم من خطأ العوام"[٤].

ومن خلال تتبع آراء العلماء اتضح لي أنه لم يقل أحد بعدم جواز جمع صاع: آصع ما عدا السجستاني، فالرأي الراجح هو رأي الأنباري، هو جواز الجمعين: آصُع، وأصواع.

---

(١) انظر المذكر والمؤنث للتستري ٨٨.

(٢) انظر الصحاح مادة (صوع) ١٢٤٧/٣.

(٣) مادة الصحاح (صوع) ١٢٤٧/٣.

(٤) مادة المصباح المنير (صوع) ٤٨١.

المبحث الحادي عشر

الخلاف في علة إلحاق الهاء بالعدد مع المذكر

قال السجستاني: "إنما أدخلوا الهاء في عدد المذكر، ولم يدخلوها في عدد المؤنث، لأن المؤنث أثقل من المذكر، وأكثر المؤنث فيه هاء التأنيث، فجعلوا جمع المؤنث بلا هاء؛ ليكون أخف له؛ لأن الهاء لزمت الواحدة، وذلك ثقل، فكرهوا أن يُمَكِّنوا ذلك الثقل حتى ينتقل من الواحدة إلى الجماعة، ففروا من ذلك، فحذفوا الهاء من الجمع؛ ليعتدل الجمع فيكون ثقيل مع خفيف، وأما المذكر فخفيف، فأدخلوا الهاء في جمعه، فقالوا: ثلاثة؛ ليكون ثقيل مع خفيف فيعتدل، وكرهوا أن يجمعوا بين الثقيلين، فجعلوا ثقيلاً وخفيفًا مع ثقيل"(١)، ثم قال: "فالثلاث إلى العشر مؤنث على كل حال، إلا أنه مؤنث لا علامة للتأنيث فيه، فهو أخف لفظًا، وأيسر مما فيه حرف التأنيث"(٢).

اعترض الأنباري على ذلك، فقال: "ثم نقض أبو حاتم هذا القول على نفسه بأن قال: الثلاث إلى العشر مؤنث على كل حال، إلا أنه مؤنث لا علامة للتأنيث فيه فهو أخف لفظًا، وأيسر مما فيه حروف التأنيث، فهذا تناقض؛ لأنه زعم أنهم لم يدخلوا الهاء في عدد المؤنث؛ لأن المؤنث ثقيل، فأرادوا أن يكون خفيف مع ثقيل، وأدخلوا الهاء في عدد المذكر؛ لأنه خفيف فأرادوا أن يكون ثقيل مع خفيف، فدل هذا الكلام على أن عدد المذكر مؤنث، وعدد المؤنث مذكر"(٣).

آراء العلماء في المسألة:

تعد علة إلحاق الهاء بالعدد مع المذكر، وعدم إلحاقها مع المؤنث علة استثقال حسب تقسيم السيوطي لاعتلالات النحويين، وهي كما ذكر علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وهذا القسم هو الأكثر استعمالاً، والأشد تداولاً(٤).

وقد اختلف العلماء في بيانها على النحو الآتي:

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢/٢١٨، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ٥١.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ٥١.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢/٢١٨.

(٤) انظر الاقتراح في أصول النحو ٢٥٦.

الرأي الأول: يمثله السجستاني: ذكر السجستاني بأن العلة في إلحاق الهاء بالعدد مع المذكر ليعتدل الجمع فيكون ثقيل مع خفيف، فالمؤنث أثقل من المذكر، وكلامه هذا دل على أن عدد المذكر مؤنث، وعدد المؤنث مذكر، ثم قال: الثلاث إلى العشر مؤنث على كل حال[١].

الرأي الثاني: يمثله الأنباري، وتبعه في ذلك السيرافي حيث يقول: بأن الثلاث إلى العشر من المؤنث مؤنثات الصيغة، وهي بمنزلة ما فيه علامة التأنيث، ولا يجوز أن تدخل تاء التأنيث على مؤنث كان تأنيثه بعلامة أو بغير علامة.

وأما الثلاثة إلى العشرة من المذكر فإنما أدخلت الهاء فيها؛ لأنها واقعة على جماعة، والجماعة مؤنثة، والثلاث من ثلاثة مذكر، فأدخلت التاء عليه لتأنيث الجماعة[٢].

الرأي الثالث: يمثله الزجاجي[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، والرضي[٦]، والشاطبي[٧]، وتعليلهم هو: للمشاكلة بين الأصول والفروع، يجعلون أصلاً مع أصل فيثبتون العلامة، وفرعًا مع فرع فيسقطون العلامة، أي الأصل من اسم العدد مع الأصل من المعدود، والفرع من ألفاظ العدد مع الفرع من المعدود.

فانتقاد أبي بكر الأنباري لأبي حاتم السجستاني كان في محله لسببين:

السبب الأول: لأنه قال: إن العلة متعلقة بالخفة والثقل، وهذا خطأ، وقد بينا آراء النحاة في ذلك بأن الأعداد مؤنثة كلها، ومنهم: الزجاجي، وابن يعيش، والرضي، والشاطبي.

السبب الثاني: لتناقضه، فبعد أن قال: "بأن العلة في إلحاق الهاء بالعدد مع المذكر؛ ليعتدل الجمع، فيكون ثقيل مع خفيف، وأما المذكر فخفيف، فأدخلوا الهاء في جمعه، فقالوا: ثلاثة؛ ليكون ثقيل مع خفيف فيعتدل" قال: "فالثلاث إلى العشر مؤنث على كل حال".

فكلامه الأول يدل على أن عدد المذكر مؤنث، وعدد المؤنث مذكر، فكيف يقول بعدها بأن الأعداد من الثلاث إلى العشر مؤنث على كل حال؟!

---

(١) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني ٥١.

(٢) انظر المقاصد الشافية ٦/٢٤١-٢٤٢.

(٣) انظر الجمل للزجاجي ١٣٨ والمقاصد الشافية للشاطبي ٦/٢٤١.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٨.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٩٨.

(٦) انظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣/٢٨٦.

(٧) انظر المقاصد الشافية ٦/٢٤١.

المبحث الثاني عشر

الخلاف في (هَوَذا ألقى فلانًا)

يقول السجستاني بأن بعض أهل الحجاز يقول: "هوذا، بفتح (الهاء)، والواو"(١)، فاعترض الأنباري عليه وخطأه، فقال: "وهذا خطأ منه"(٢)، وحجته في ذلك هو قوله: "لأن العلماء الموثوق بعلمهم اتفقوا على أن هذا من تحريف العامة وخطئها، والعرب إذا أرادت معنى هوذا، قالوا: هاأنا ذا ألقى فلانًا"(٣).

آراء العلماء في المسألة:

رأي السجستاني:

ذكر أبو حاتم أن بعض أهل الحجاز يقول: هوذا بفتح الهاء، والواو، ولم أقف على من وافقه.

وما ذكره ابن منظور في لسان العرب يختلف عما ذكره السجستاني، وموضع الاختلاف في كلمة (هوذا) فالسجستاني رواها بفتح الهاء، والواو، أما ابن منظور فقد ذكرها بفتح الواو فقط، وقد استشهد بقول أبي الدقيش حيث قال: "أبو الدقيش قال لرجل: أين فلان؟ قال: هُوَذا، قال الأزهري: ونحو ذلك حفظته عن العرب"(٤).

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

ذكر أبو بكر الأنباري بأن العرب إذا أرادت معنى (هوذا) قالت: هاأنا ذا ألقى فلانًا، وخطأ السجستاني معللاً باتفاق العلماء الموثوق بعلمهم أن هذا من تحريف العامة وخطئها.

يقول الفراء في هذا: "العرب إذا جاءت إلى اسم مكنيّ قد وُصف بهذا، وهذان، وهؤلاء فرقوا بين (ها)، وبين (ذا)، وجعلوا المكنيّ بينهما، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت؟ فيقول القائل: هأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا، وكذلك التثنية والجمع،

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٦٦.

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٦٦.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٦٦.

(٤) لسان العرب مادة (ذا) ١٤٧٦.

ومنه ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[١]"[٢].

ويقول ابن مالك: وفصل (هاء) التنبيه من اسم الإشارة المجرد من الكاف بأنا وأخواتها كثير[٣].

وتبعهم أبو حيان[٤]، والسيوطي[٥].

وأما الزجاج فقد أجاز الفصل بغير الضمير، وقال: "والقول في هذا عندنا أن الاستعمال في المضمر أكثر فقط، أعني أن يفصل بين (ها)، و(ذا)؛ لأن التنبيه أن يلي المضمر أبين، فإن قال قائل: هازيد ذا، وهذا زيد جاز، لا اختلاف الناس في ذلك"[٦].

نرجح قول أبي بكر الأنباري؛ لأننا لم نقف على من وافق السجستاني في قوله (هوذا) بفتح (الهاء)، و(الواو).

---

(١)آل عمران:١١٩.

(٢) معاني القرآن ١/٢٣١-٢٣٢.

(٣) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/١٧٧.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٩٦٦-٩٧٨.

(٥) انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٢٦٢-٢٦٣.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٦٣.

المبحث الثالث عشر

الخلاف في معنى (فارض)

ذكر أبو حاتم السجستاني أن الفارض من البقر وغيره هي: التي ليست بصغيرة جدًا ولا كبيرة جدًا، يعني بينهما في السن، خطأه أبو بكر الأنباري، وقد علل بقوله: "لأن الفارض عند العرب المسنة الهرمة"(١)، واستدل بقول أبي ذؤيب:

لَعَمري لقد أعْطَيْتَ ضَيْفك فارضًا تُساق إليه لا تقوم على رجْلِ(٢)

ولمْ تعطه بِكْرا فَيرْضَى سَمينَةً فَكيف تجازى بالعَطيّة والبَذْلِ(٣)

وبقول الله –جل وعلا–: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾(٤)، ثم قال: "فالفارض: المسنة"(٥).

آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي حاتم السجستاني:

ذهب السجستاني؛ إلى أن معنى الفارض من البقر وغيره: التي ليست بصغيرة ولا كبيرة جدًا(٦)، ولم أقف على من وافق السجستاني في رأيه هذا.

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٣٢/٢ – ٥٣٣.

(٢) من بحر الطويل لم أقف عليه في ديوان الهذليين، ونسب إلى أبي ذؤيب في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٣٣/٢، وإلى خفاف بن ندبة في الكشاف ٢٧٩/٢ و(ماتقوم) مكان (ماتقوم)، وإلى علقمة بن عوف في لسان العرب ٣٣٨٧ و(تُجِر إليه ماتقوم) مكان (تُساق إليه لاتقوم)، وإلى خفاف بن ندبة في البحر المحيط ٤١١/١ و(ماتقوم) مكان (ماتقوم)، وإلى علقمة بن عوف تاج العروس مادة (فرض) ٤٨٠/١٨ و(تُجِر إليه ماتقوم) مكان (تُساق إليه لاتقوم).

(٣)من بحر الطويل، وهو منسوب إلى أبي ذؤيب في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٣٣/٢، وإلى علقمة بن عوف لسان العرب مادة (فرض) ٣٣٨٧ و(يُجازِي بالمودة والفعل؟) مكان (تُجازَى بالعطية والبَذْلِ)، وإلى خفاف بن ندبة في البحر المحيط ٤١١/١ و(بالمودة والفضلِ) مكان (بالعطيّة والبذْلِ)، وإلى علقمة بن عوف تاج العروس مادة (فرض) ٤٨٠/١٨ و(يُجازِي بالمودة والفعل؟) مكان (تُجازَى بالعطية والبَذْلِ).

(٤)البقرة:٦٨.

(٥) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٣٢/٢– ٥٣٣.

(٦) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢/ ٥٣٢– ٥٣٣.

لم أقف عليه في المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني.

رأي أبي بكر الأنباري، ومن وافقه:

معنى الفارض عند أبي بكر الأنباري المسنة الهرمة، وافقه في ذلك عدد من العلماء، منهم الكسائي[١]، وابن الأعرابي[٢]، والأخفش[٣]، وأبو الهيثم[٤]، والطبري[٥]، والزجاج[٦].

ويقول الجوهري: "وفرضت البقرة تفرض فروضًا أي كبرت وطعنت في السن"[٧]،

ويقول أيضًا: "الفارض: الضخم من كل شي، قال الأخفش: يقال لحية فارضة إذا كانت عظيمة"[٨].

ووافقه كذلك مكي بن أبي طالب[٩]، والزمخشري[١٠]، وابن عطية[١١]، والقرطبي[١٢]، والبيضاوي[١٣]، وابن جزي[١٤]، وأبو حيان[١٥].

وهي السمينة عند أبي زيد الأنصاري[١٦].

---

(١) انظر تهذيب اللغة مادة (فرض) ١٤/١٢، ولسان العرب مادة (فرض) ٣٣٨٧.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، ت ٢٨١، نحوي كوفي مشهور.

انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/ ١٢٨، وبغية الوعاة ١٠٥/١.

وقوله هذا في تهذيب اللغة ١٤/١٢، ولسان العرب ٣٣٨٧.

(٣) انظر الصحاح مادة (فرض) ١٠٩٨/٣.

(٤) أبو الهيثم الرازي، اشتهر بكنيته، كان نحويًا إمامًا علامة، أدرك العلماء وأخذ عنهم، وله من التصانيف: الشامل في اللغة، والفاخر في اللغة.

انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٨٨/٤، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين ٣٢٩/٢.

وقوله هذا في تهذيب اللغة ١٤/١٢، ولسان العرب ٣٣٨٧.

(٥) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٨٣/٢.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٥٠/١.

(٧)الصحاح مادة (فرض) ١٠٩٧/٣.

(٨)الصحاح مادة (فرض) ١٠٩٨/٣.

(٩) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٠٥.

(١٠) انظر أساس البلاغة ١٨/٢، والكشاف ٢٧٩/٢.

(١١) انظر المحرر الوجيز ١٦٢/١.

(١٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٨١/٢.

(١٣) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٨٦/١.

(١٤) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٧٠/١.

(١٥) انظر البحر المحيط ٤١١/١.

(١٦) انظر النوادر في اللغة ٥٣٩.

نرجح ما قاله أبو بكر الأنباري؛ لتأييد المفسرين، واللغويين المتقدمين له، كما أني لم أقف على من وافق السجستاني.

الفصل الثالث

منهجه في الاعتراض

المبحث الأول: طريقته في عرض المسائل، وأسلوبه في الاعتراض.

المبحث الثاني: أدلته في الاعتراض، ومصادره.

المبحث الثالث: أسباب الاعتراض.

المبحث الأول

طريقته في عرض المسائل، وأسلوبه في الاعتراض

-طريقة إيراد الاعتراض.

-الأسلوب.

طريقة إيراد الاعتراض

لم يفرد الأنباري اعتراضاته على السجستاني بمباحث مستقلة، وإنما جاءت اعتراضاته عرضًا متناثرةً في جملة من كتبه منها (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) و(المذكر والمؤنث)، وكتاب (الأضداد)، و(الزاهر في معاني كلمات الناس).

وأغلب المسائل التي اعترض فيها على السجستاني كانت في (الإيضاح)، يليه كتاب (المذكر والمؤنث)، ثم مسألة واحدة في كل من (الأضداد)، و(الزاهر).

وطريقه في الاعتراض يذكر أولاً آراء العلماء في المسألة، ثم يذكر رأي من يخالفه، ويحرص على ذكر رأي السجستاني وتخطيئه محتجًا عليه بالأدلة، فكانت اعتراضاته تامة غير مجتزأة.

وقد امتاز بعض اعتراضاته بالإطالة إذ وصل نص بعضها إلى صفحة ونصف كرده للحجج التي ذكرها السجستاني في وجوب الوقوف على لفظ الجلالة (الله) من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾[1].

وربما أعاد الأنباري العلة نفسها في اعتراضه على السجستاني في بعض المسائل من الإيضاح؛ ذلك لأنه يعالج ظاهرة الوقف والابتداء حسب ترتيب السور في المصحف، ومثال ذلك اعتراضه على ما ذكره السجستاني عن لام ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾ بأنها لام يمين في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾﴾[2]، فكأنه قال: ليجزينهم الله، فحذفوا النون، وكسروا اللام، وكانت مفتوحة، فأشبهت في اللفظ لام (كي)فنصبوا بها كما نصبوا بلام (كي)،

---

(١)آل عمران:٧.

وانظر أيضًا الاعتراضات التالية في إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٠-٧٨١، ٢/٩١٩-٩٢٠، وفي المذكر والمؤنث ١/١٤١-١٤٣، وفي الأضداد ١٧-١٩.

(٢)التوبة:١٢١.

وقد علل الأنباري بأن (لام) القسم لا تكسر ولا ينصب بها[١]، وكرر ذلك في ردوده على السجستاني في مواضع كثيرة، منها:

-كلمة (لِنَجعله)[٢] في قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾﴾[٣].

-كلمة (لِتُجزى)[٤]: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾﴾[٥].

-كلمة (لِيَجزيهم)[٦] في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٨﴾﴾[٧].

-كلمة (لِيُذيقهم)[٨] في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾[٩].

-كلمة (لِيَغفر)[١٠] في قوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾﴾[١١].

---

(١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٠٠-٧٠١.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٦٢.

(٣)مريم:٢١.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٦٧.

(٥)طه:١٥.

(٦) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٩٩.

(٧)النور:٣٨.

(٨) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٣٤.

(٩)الروم:٤١.

(١٠) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٠٠.

(١١)الفتح:٢.

أسلوبه

اتسمت عبارة الأنباري بالاعتدال مما يعني احترامه لرأي السجستاني، وفكره، وتقبل الخلاف مع الآخر، ومن ألفاظه: وهذا القول فاسد[١]، وليس كذلك[٢]، وليس كما ظن[٣]، وليس كما قال[٤]، وهذا غلط[٥]، وهو خطأ[٦]، وهذا خطأ[٧]، وهذا عندي بعيد[٨]، وهذا القول عندي غلط[٩]، وأحيانًا يذكر بأن الرأي الآخر أصح من رأيه[١٠].

فهذه الألفاظ كما ترى ليس فيها عنف، ولا تجريح للسجستاني، ولم تخرج إلى الألفاظ القاسية التي تخل بأدب القلم، وكلها تتوجه إلى عين الرأي المخالف، وتتسم بالمنهجية، والموضوعية إلا في مسألة واحدة انتقد فيها الأنباري السجستاني شخصه لا رأيه، فقد قال موضحًا بأنه يقال للمرأة: امرأة قاعدة بالهاء إذا أريد الجلوس؛ لأنه نعت يشترك فيه الرجال والنساء، ويقال: امرأة قاعد بدون هاء للتي قعدت عن الحيض: "قال أبو بكر: ففَرْقهم بين هذين المعنيين بتذكير ما ليس للرجال فيه حظ، وتأنيث ما يشترك فيه الرجال والنساء يدل على صحة قول الفراء، وقد كان أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني على شدة تعصبه على الكوفيين وادعائه عليهم الأباطيل انكشف له عوار قول أصحابه في هذا، فرفضه ورغب عنه[١١]، وأخذ بقول الفراء"[١٢].

تبين من النص السابق بأن رأي الأنباري موافق لرأي السجستاني ومع ذلك اعترض عليه، وكان قاسيًا في الرد عليه، ولعل تفسير هذا الهجوم يرجع إلى حماسه وغيرته على العربية.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٦١٥/٢.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٦٩١/٢.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٣/٢.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٧٣٤/٢، ٧٧٩، ٧٨٢.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٧٥٠/٢، ٨١٩، ٩١٠.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٧/٢، ٨٦٤.

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٧٨٠/٢، ٧٩٩، ٨٣٤، ٩١٩، ٩٢١.

(٨) إيضاح الوقف والابتداء ٨٤٦/٢.

(٩) المذكر والمؤنث ١٤٨/١.

(١٠) إيضاح الوقف والابتداء ٥١٤/١.

(١١) انظر رأي السجستاني في المذكر والمؤنث للسجستاني ٦٦.

(١٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١٥٠/١.

لم يكن الأنباري متتبعًا، وقاصدًا الاعتراض عليه، وإنما أراد التقويم حسب، والإصلاح لما يراه من خلل.

وتدل اعتراضاته على اطلاعه الواسع، وحسه اللغوي الثاقب، وفكره النيّر، وحرصه على الوصول إلى المعرفة الصحيحة، كما أنها أثرت الفكر النحوي واللغوي، وأسهمت في خدمة كتاب الله –عز وجل–، وإعراب آيه على أفضل الوجوه التي تليق بمكانته، وقدسيته.

المبحث الثاني

أدلته في الاعتراض ومصادره

-الأصول النحوية: (السماع، القياس، الإجماع).

-مصادره: (الكتب، الرجال، فكره).

اعتماده على الأصول النحوية في الاحتجاج

كان من منهج الأنباري الاعتماد على الأصول النحوية في الاستدلال والترجيح عندما يعترض على أبي حاتم السجستاني، وكان من الأصول التي اعتمد عليها في هذا الأمر السماع، والقياس، والإجماع، وسوف نتوقف في هذا المبحث إن شاء الله عند بعض الأمثلة لبيان منهجه في ذلك، فنبدأ بالركن الأول وهو السماع.

أولا: السماع:

السماع هو الأصل الأول من أدلة الاحتجاج، وهو "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله –تعالى– وهو القرآن، وكلام نبيه –صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ، أو كافر"(١).

وقد احتفى الأنباري في مسائل خلافه مع السجستاني بالسماع، واستدل به في مواطن كثيرة، وكان ذلك بالقرآن الكريم، والقراءات، والشعر، ولغات العرب، وما حكي عنهم، وبطريقتهم في الكلام.

أ–احتجاجه بالقرآن:

أورد الأنباري آيتين، كانت أوجه الاستدلال بهما على النحو الآتي:

١–الاستدلال على معنى كلمة: استدل أبو بكر الأنباري –في المسألة الخامسة عشرة في المبحث الثالث الاعتراضات في التراكيب والجمل من الفصل الأول– بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِكُمۚ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ﴾(٢) على أن معنى (بعض) التقديم، فلا يتم الوقف قبلها؛ ليؤكد خطأ السجستاني عندما قال بتمام الوقف على (من ذكر أو أنثى) في الآية: ﴿فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ

(١) الاقتراح في أصول النحو ٧٤.

(٢)النساء:٢٥.

عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾﴾[1][2].

٢-الاستدلال على حذف (لا)، والاكتفاء بـ(أن): استدل الأنباري -في المسألة الواحدة والعشرين في المبحث الثالث الاعتراضات في التراكيب والجمل من الفصل الأول- على جواز حذف (لا)، والاكتفاء بـ(أن) بقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[3]، فالمعنى هو: لأن لا تضلوا، وبقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾[4]، فالمعنى هو: لأن لا تميد بكم، ليثبت صحة ما ذهب إليه، وخطأ السجستاني عندما قال بالوقف على (شهدنا) في الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾[5][6].

ب-الاحتجاج بالقراءات:

استدل الأنباري بثلاث قراءات، وهي على النحو التالي:

١- استدل الأنباري -في المسألة الثامنة والثلاثين في المبحث الثالث من الفصل الأول الاعتراضات في التراكيب والجمل- بقراءة أبيّ، وابن مسعود (سلامًا قولاً) على عدم جواز الوقوف على "سلام" في الآية: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾﴾[7]؛ ليعلل خطأ السجستاني، فـ(قولاً) فيها خارجٌ من السلام أو من قوله: (ولهم ما يدعون)[8].

---

(١)آل عمران:١٩٥.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٨٩.

(٣)النساء:١٧٦.

(٤)النحل:١٥.

(٥)الأعراف:١٧٢.

(٦)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦٦٩.

(٧)يس:٥٨.

(٨) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٥٥.

٢-استدل الأنباري -في المسألة الأربعين في المبحث الثالث من الفصل الأول الاعتراضات في التراكيب والجمل- على عدم جواز الوقف على "ويعف عن كثير" بقراءتي النصب، والجزم لكلمة (يعلم) في الآية: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾﴾[1]؛ ليعلل خطأ السجستاني؛ لأنه قال بتمام الوقف على (ويعف عن كثير)[2].

٣-استدل الأنباري -في المسألة الخامسة في المبحث الأول من الفصل الأول الاعتراضات في باب الأسماء- بقراءة أكثر الأئمة في سورة المائدة (وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين)، بخفض الأرجل على النسق على الرؤوس، وهي تخالفها في المعنى؛ لأن الرؤوس تمسح، والأرجل تغسل فطريقة العرب في الكلام في اتباع اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى؛ ليبين بذلك خطأ السجستاني عندما قال بأنه لا يجوز أن تكون (الحور) منسوقات على (الأكواب) في قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[3][4].

ج-الاحتجاج بالشعر:

أورد أبو بكر الأنباري في مسائل خلافه مع السجستاني خمسة أبياتٍ شعريةٍ، تنوعت طرق الاستدلال بها، فكانت أوجه الإفادة منها على النحو الآتي:

١-الاستدلال -في المسألة الرابعة في المبحث الأول من الفصل الأول الاعتراضات في باب الأسماء- على أن اليمين كناية عن التقدم، والشمال كناية عن التأخر:

استدل الأنباري بقول ابن الدمينة:

أَبِيني أَفي يُمنى يديْكِ جعَلْتِني ... فأفرحَ أم صَيَّرْتِني في شِمالِك[5]

---

(١)الشورى:٣٤- ٣٥.

(٢)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٨٨١/٢.

(٣)الواقعة:١٨-٢٢.

(٤)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢.

(٥) من بحر الطويل، وهو لابن الدمينة في ديوانه ١٧، والأغاني ١٤٤/١٥.

ووضح من خلال هذا البيت بأنه يمكن أن تحمل الآية: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾﴾[١] على معنى: فأصحاب الميمنة الذين يعطون كتبهم بأيمانهم هم أصحاب الميمنة، أي أصحاب التقدم، والأثرة، وعلو المنزلة، ويجوز على هذا المعنى أن يرفع الأصحاب الأولون بالأصحاب الآخرين، والآخرون بالأولين، وتكون (ما) توكيدًا لا موضع لها من الإعراب، وبذلك يتضح خطأ السجستاني من أن (ما) صلة[٢].

٢-الاستدلال -في المسألة الخامسة في المبحث الأول من الفصل الأول الاعتراضات في باب الأسماء- على أن العرب تتبع اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى:

استدل الأنباري على ذلك بقول الحطيئة:

إذا ما الغانِياتُ برَزْن يومًا وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا[٣]

في البيت نسق (العيون) على (الحواجب)، وهي غير موافقة لها في المعنى فـ(العيون) لا تزجج إنما تكحل، ليثبت خطأ السجستاني[٤]؛ لأنه قال: "لا يجوز أن تكون (الحور) منسوقات على (الأكواب)؛ لأنه لا يجوز أن تطوف الولدن بالحور العين"[٥].

٣-الاستدلال على نَصْب كلمة بعاملٍ حُمِل على المعنى:

استدل الأنباري -في المسألة السادسة في المبحث الأول من الفصل الأول الاعتراضات في باب الأسماء- بقول الشاعر:

إذا تغنّى الحَمامُ الوُرْقُ هيَّجَني ولو تعزَّيْتُ عنها أمّ عمارِ[٦]

ليبين من خلاله صحة حمل (أنزل) على معنى (أظهر وبين) في قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ

---

(١)الواقعة:٨.

(٢)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩١٩- ٩٢١.

(٣)من بحر الوافر، البيت ليس للحطيئة، بل هو للراعي النميري في ديوانه ٢٦٩، وابن الأنباري أخطأ في نسبته، انظر تأويل مشكل القرآن ١٦٥، وأساس البلاغة مادة (زجج) ١/٤٠٩، شرح شواهد المغني ٢٦٣.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٢١.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٢١.

(٦) من بحر البسيط، وهو في ديوان النابغة الذبياني ٢٠٣ و(ذكَّرَني) مكان (هيجني)، وكتاب سيبويه ١/٢٨٦ و(تغرّبت) مكان (تعزيت)، والأضداد ٣٤١.

﴿ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾[1]، فـ(الرسول) على هذا الوجه منصوب على الإتباع لـ(الذكر)، وبذلك يثبت خطأ السجستاني بأن الوقف على ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ تام"[2].

٤-الاستدلال على جواز حذف (لا)، والاكتفاء بـ(أن):

استدل الأنباري -في المسألة الواحدة والعشرون من الفصل الأول الخلاف في الوقف على (شهدنا)- على جواز حذف (لا)، والاكتفاء بـ(أن) بقول الراعي:

أيامَ قَـوْمي والجماعـة كالـذي ... لـزمَ الرَّحالـةَ أن تميـلَ مَمـيلا[3]

أراد: "أن لا تميل".

وبقول القَطاميّ يصف ناقة:

رأيْنـا مـا يـرى البُصـراء فيهـا ... فآلينـا عليهـا أن تُباعـا[4]

فمعناه: (بأن لا تباع).

أورد هذين البيتين ليثبت صحة ما ذهب إليه، وخطأ السجستاني عندما قال بالوقف على "شهدنا" في الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾[5][6].

---

(١)الطلاق:١٠-١١.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٩/٢.

(٣) من بحر الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤، والأضداد ٣١١، وبلا نسبة في شرح القصائد الطوال الجاهليات ٤٢٠.

(٤) من بحر الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٤٠، وبلا نسبة في شرح القصائد الطوال الجاهليات ٤٢٠.

(٥)الأعراف:١٧٢.

(٦)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٩/٢.

وأما منهجه في عرض الشواهد، فيذكر البيت كاملاً، وغالبًا ما ينسب البيت إلى صاحبه ولم أقف على من نسب البيت الآتي إلى الحطيئة غيره:

إذا مـــا الغانِيـــاتُ بـــرَزْن يومًـــا وزَجَّجْـــنَ الحواجِـــبَ والعُيـــونا

فقد نسب إلى الراعي النميري، ووجدته في ديوانه، وقد وضحنا ذلك سابقًا في توثيق البيت.

د-لغات العرب:

استدل الأنباري -في المبحث الخامس من الفصل الثاني- باللغتين الواردتين عن العرب في (يَهْياه)، وهما: لغة الكسر، ولغة الكسر في موضع الجر، والنصب، وهي لغة أهل الحجاز يقولون: تلوّم يَهْيهًا بياهٍ؛ ليثبت بذلك خطأ السجستاني؛ لأنه ذكر بأن (ياهِياهِ) ليس من كلام العرب، وعده من المولد(١).

هـ-ما حكي عن العرب:

١-استدل الأنباري -في المسألة الثالثة والثلاثون في مبحث الاعتراضات في التراكيب والجمل من الفصل الأول- بقول العرب: "عندي لما غيرُه خيرٌ منه"، أي: عندي ما لغيره؛ ليثبت بذلك بأن الوقف على (أقرب) وقفٌ تامٌ في الآية: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾(٢)، فـ(من) منصوبة بـ(يدعو)، و(اللام) لام اليمين، والمعنى عنده: من والله لضره أقرب من نفعه، فنقلت اللام من الضر، وأدخلت على (من)، لا كما قال السجستاني بعدم جواز الوقف على (أقرب)؛ لأن خبر المبتدأ لم يأتِ بعد، والخبر عنده هو ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾(٣).

٢-استدل الأنباري -في المسألة الرابعة في المبحث الأول من الفصل الأول- بقول الرجل من العرب لمخاطبه: "اجعلني في يمينك، ولا تجعلني في شمالك"، أي اجعلني من أهل التقدم عندك، ولا تلحقني تقصيرًا أو تأخيرًا، فاليمين كناية عن التقدم، والشمال كناية عن التأخر؛

---

(١) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢/٢٠٧- ٢٠٨.

(٢)الحج:١٣.

(٣)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٠- ٧٨١.

ليوضح جواز حَمْل الآية: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾﴾[١] على معنى: فأصحاب الميمنة الذين يُعْطون كتبهم بأيمانهم هم أصحاب الميمنة، أي أصحاب التقدم والأثرة، وعلو المنزلة، فيكون الأصحاب الأولون مرفوع بالأصحاب الآخرين، والآخرون بالأولين، و(ما) توكيد لا محل له من الإعراب، وبذلك يثبت خطأ السجستاني الذي قال: (ما) صلة[٢].

٣-استدل الأنباري -في المبحث الأول من الفصل الثاني- بسماع يونس عن العرب: فرسه، وعجوزة بالهاء؛ لا كما قال السجستاني بأن العرب لم تقل عجوزة بالهاء[٣].

و-طريقة العرب في الكلام:

١-أثبت الأنباري -في المسألة الأولى في المبحث الثاني الاعتراضات فيباب الحروف من الفصل الأول- جواز حذف (لام) الفعل بحذف العرب لـ(واو) الجمع؛ لأن حذف ما لا يدل على معنى أسهل في قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[٤]، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾[٥]، و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾[٦]، واعترض على السجستاني؛ لأنه قال بوجوب إثبات (الواو) عند الوقف[٧].

٢-أثبت الأنباري -في المسألة الثالثة في المبحث الثالث الاعتراضات في التراكيب والجمل- جواز تقديم السجود على الركوع في الآية: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾[٨] بعادة العرب في الكلام أنهم إذا وجدوا الفعلين يقعان في وقت واحد في حال واحدة كان تقديم هذا على هذا بمنزلة واحدة، لا كما قال السجستاني من أن هذا من المقدم والمؤخر[٩].

---

(١)الواقعة:٨.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢.

(٣) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٣/١- ٥٤.

(٤)الإسراء:١١.

(٥)العلق:١٨.

(٦)الشورى:٢٤.

(٧) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٩/١- ٢٨٠.

(٨)آل عمران:٤٣.

(٩) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥١١/١- ٥١٣.

٣-أثبت الأنباري -في المسألة الثالثة في المبحث الثاني الاعتراضات في باب الحروف من الفصل الأول- استحالة مجيء (لام القسم) مكسورة، والنصب بها بانعدام ذلك في كلام العرب فلا يقال عندهم: (والله ليقم زيد) بتأويل: (والله ليقومن)، وبهذا يخطئ السجستاني فقد قال: إن اللام في (ليجزيهم) في الآية: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾﴾[1] لام يمين، فحذفوا النون، وكسروا اللام، وكانت مفتوحة، فأشبهت في اللفظ (لام كي)، فنصبوا بها كما نصبوا بـ(لام كي)[2].

٤-أثبت الأنباري -في المسألة الخامسة في المبحث الأول الاعتراضات في باب الأسماء- جواز نسق (الحور) على (الأكواب) في قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[3] بجواز هذا الأسلوب عند العرب، فإنهم يجيزون اتباع اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى، وبذلك يخطئ السجستاني؛ لأنه لا يجيز نسق (الحور) على (الأكواب) معللاً بعدم جواز طواف (الولدان) بـ(الحور العين)[4].

٥-استدل الأنباري -في المبحث السادس من الفصل الثاني- بطريقة العرب في الكلام في أنها لا تذهب بالرجاء مذهب الخوف إلا مع حروف الجحد في الآية: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ﴾[5]، فالمعنى هو: فمن كان يطمع، ويأمل، وبذلك يخطئ السجستاني؛ لأن المعنى عنده فمن كان يخاف لقاء ربه[6].

---

(١)التوبة:١٢١.

(٢)انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/٧٠٠- ٧٠١.

(٣)الواقعة:١٢-٢٢.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٢١.

(٥)الكهف:١١٠.

(٦) انظر الأضداد لأبي بكر الأنباري ١٧.

ثانيًا: الاحتجاج بالقياس:

القياس في اعتراضات أبي بكر الأنباري على السجستاني أنواع، وهي كالآتي:

القياس النحوي:

أ-قياس أصل على فرع:

أجاز الأنباري -في المسألة الأولى في المبحث الأول الاعتراضات في باب الأسماء- حذف (لام) الفعل قياسًا على حذف العرب لـ(واو الجمع)، فحذف ما لا يدل على معنى أسهل من حذف ما يدل على معنى، و(لام) الفعل أصل، و(واو الجمع) فرع، يقول ذلك في اعتراضه على السجستاني؛ لإثباته (الواو) في الوقف في قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[١]، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[٢]، و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾[٣][٤]، ويقول في نهاية حديثه: "يقاس على هذا إن شاء الله"[٥].

ب-قياس الدلالة:

ومنه: الحمل على المعنى:

١- في المسألة الرابعة في المبحث الأول الاعتراضات في باب الأسماء حمل الأنباري قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾﴾[٦] على معنى: (فأصحاب الميمنة الذين يعطون كتبهم بأيمانهم هم أصحاب الميمنة)، أي: هم أصحاب التقدم، والأثرة، وعلو المنزلة، فيجوز عنده رفع الأصحاب الأولين بالأصحاب الآخرين، والآخرين بالأولين، وجعل (ما) توكيدًا لا موضع لها من الإعراب، وقال ذلك في اعتراضه على السجستاني لعده (ما) صلة[٧].

---

(١)الإسراء:١١.

(٢)العلق:١٨.

(٣)الشورى:٢٤.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٨٠.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٨٠.

(٦)الواقعة:٨.

(٧) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩١٩.

٢-وفي المسألة السادسة -في المبحث الأول الاعتراضات في باب الأسماء من الفصل الأول- لا يجيز الأنباري الوقف على "ذكرًا" في قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾[1]؛ لأنه حمل كلمة (أنزل) على معنى: (أظهر، وبين)، ذكر ذلك في اعتراضه على السجستاني؛ لوقوفه وقفًا تامًا على ﴿ذِكْرًا﴾[2].

القياس اللغوي:

قاس الأنباري في المبحث العاشر من الفصل الثاني- جمع (صاع) على جمع (بئر)، فجمع (بئر) عند العرب: أَبْآر، وآبار، فلذلك جاز أن تجمع صاع على (أفْعُل)، و(أفْعال)، وعلى هذا يكون الجمع: آصُع، وأصْواع، وقد اعترض على السجستاني؛ لعده (آصُع) من خطأ العامة، وذكر الأنباري بأن العرب تنقل الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء[3].

في العلة:

اختلف الأنباري مع السجستاني -في المبحث الحادي عشر من الفصل الثاني- في علة إلحاق الهاء بالعدد مع المذكر، وعدم إلحاقها مع المؤنث، وهذه علة استثقال حسب تقسيم السيوطي لعلل النحويين[4]، وقد اعترض عليه؛ لأنه ذكر بأن العلة في إلحاق الهاء بالعدد مع المذكر؛ ليعتدل الجمع، فيكون ثقيل مع خفيف؛ لأن المؤنث أثقل من المذكر، والصحيح عند الأنباري هو: أن الثلاث إلى العشر من المؤنث مؤنثات الصيغة، وهي بمنزلة ما فيه علامة التأنيث، ولا يجوز أن تدخل تاء التأنيث على مؤنث كان تأنيثه بعلامة أو بغير علامة[5].

---

(١)الطلاق: ١١.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٣٩- ٩٤٠.

(٣) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١/٤٨١.

(٤) انظر الاقتراح في أصول النحو ٢٥٦.

(٥) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢/٢١٨.

ثالثًا: الإجماع:

أ-الاتفاق على الرواية:

١-استدل الأنباري-في المسألة الأولى في المبحث الأول الاعتراضات في باب الأسماء- باجتماع المصاحف على حذف لام الفعل عند الوقف في قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[١]، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[٢]، و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾[٣]، وقال ذلك عند اعتراضه على السجستاني؛ لإثباته (الواو) في الوقف[٤].

٢-استدل الأنباري -في المسألة الرابعة في المبحث الثالث من الفصل الأول- بالإجماع على معنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾[٥]، فقال: "إن المتعالم عند جميع الناس أنه أراد: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ؛ لأن الآية تدل على أنه أمرنا بالاستعاذة، وعلمناها عند قراءة القرآن"[٦]، وقد اعترض على السجستاني؛ لأنه عد ذلك من المقدم والمؤخر[٧].

٣-استدل الأنباري -في المسألة الثانية والعشرون في المبحث الثالث من الفصل الأول- باتفاق المفسرين، والنحويين على اتصال قوله تعالى: (ومن اتبعك من المؤمنين) بما قبله في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾[٨]، وقد اعترض على السجستاني؛ لأن المعنى عنده: ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله، وقال معترضًا عليه: "لأن المفسرين، والنحويين على خلافه، وإنما رغب النحويين عنه؛ لأنه ينقطع من الأول إذا فعل به ذلك، وهو متصل على مذهبهم، فليست بهم حاجة إلى قطعه منه"[٩].

---

(١)الإسراء:١١.

(٢)العلق:١٨.

(٣)الشورى:٢٤.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٩/١- ٢٨٠.

(٥)النحل:٩٨.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٥١١/١.

(٧) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥١١/١.

(٨)الأنفال:٦٤.

(٩)إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٨/٢.

٤-استدل الأنباري -في المبحث الثاني عشر من الفصل الثاني- باتفاق العلماء على أن ما ذكره السجستاني من أن بعض أهل الحجاز يقول: هوذا بفتح (الهاء، والواو) خطأ، فقال معللاً: "لأن العلماء الموثوق بعلمهم اتفقوا على أن هذا من تحريف العامة وخطئها، والعرب إذا أرادت معنى هوذا، قالوا: هاأنا ذا ألقى فلانًا"(١).

ب-الاتفاق على عدم الرواية:

١- استدل الأنباري -في المسألة السادسة في المبحث الثالث من الفصل الأول- بعدم رواية أحد من الأئمة الذين يلزمنا قبول قولهم أنهم وصفوا البقرة بالوصف الذي ذكره السجستاني، وهو أنها تثير الأرض، ولا تسقي الحرث في الآية: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾(٢)، وذكر بأن المأثور في تفسيرها: "ليست بذلول، فتثير الأرض، وتسقي الحرث"(٣).

٢-استدل الأنباري -في المبحث الثاني من الفصل الثاني- بعدم رواية أحد كلمة (ضُبُع) على الجمع في البيت التالي:

ياضَـــبُعًا أكلـــت أيَارَ أخْمِـــرةٍ ففـي البُطـون وقـد راحَـتْ قَـراقيرُ(٤)

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٦٦/٢.

(٢)البقرة: ٧١.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٥٢١/١.

(٤) بحر البسيط بلا نسبة في الكتاب ٥٨٩/٣ بلفظ (ياأضْبُعًا) بدل (ياضَبُعًا)، ولرجل ضبي أدرك الإسلام في النوادر في اللغة ٢٩٥، وفي الحيوان ٤٤٧/٦، وبلانسبة في المقتضب ٢٧٠/١ بلفظ (ياأضْبُعًا)، ولرجل من بني ضبة في شرح شواهد الإيضاح ٤٧٧، وبلانسبة في سر صناعة الإعراب ٦٠٨/٢ بلفظ (ياأضْبُعًا)، وفي لسان العرب مادة (ضبع)، ٢٥٥٠.

وقال ذلك معترضًا على السجستاني لروايته (ضُبُع) بضم الضاد، والباء[١].

٣-استدل الأنباري-في المبحث الثالث من الفصل الثاني- بعد رواية أحد من أهل اللغة (اللبؤ) بغير (هاء)، وقال ذلك في اعتراضه على السجستاني؛ لظنه جواز تسمية الأسد (لبؤ) بغير (هاء)[٢].

٤-استدل الأنباري-في المبحث الثامن من الفصل الثاني- بعدم حكاية تأنيث (رِجْل الجراد) عن أحد؛ لأنه بمنزلة السِّرب، وقال ذلك معترضًا على السجستاني؛ لأنه قال: "الرِّجل من الجراد مؤنثة"[٣].

(١) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٨/١.

(٢) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٦٦/١.

(٣)المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١/ ٢٣٣.

مصادره

معلوم أنه ما من مؤلف إلا ويعتمد في تآليفه وعلمه على ثلاثة مصادر رئيسة تشكل مادة كتابه، وهم العلماء الذين يأخذ عنهم العلم مشافهة، والكتب التي يقرؤها، وإعمال فكره فيما يثبت من المسائل، والمؤلفون يتفاوتون فيما بينهم في مدى اعتمادهم على أحد هذه المصادر دون غيره، وقد اعتمد الأنباري عليها جميعًا، وذلك كالآتي:

أولاً: الكتب:

ذكر الأنباري رأيًا للكسائي؛ ليثبت فصاحة كلمة (ياهياه)، فقال: "وحكى الكسائي والفراء جميعًا: ياهياه"(١)، وبذلك يرد على السجستاني الذي ذكر بأنها ليست من كلام العرب، ولم أقف على ما قال في الكتب المتوافرة لدي(٢).

وذكر الأنباري أيضًا نصوصًا للفراء، ولم يسمِ الكتاب، وبعد التحري تبين أن مجملها من كتابه معاني القرآن، ولم أقف على بعضها في كتبه المطبوعة، ولعلها في كتب أخرى لم تصل إلينا.

من آراء الفراء التي نقلها الأنباري من معاني القرآن: توجيه ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾﴾(٣) وقياسها على ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾﴾(٤) في المسألة الرابعة من المبحث الأول الفصل الأول، وذلك عندما قال: إن شئت رفعت (السابقين) الأولين بالآخرين، والآخرين بالأولين، وإن شئت جعلت (السابقين) الآخرين نعتًا للأولين بما عاد من ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾﴾(٥)(٦). ومن الآراء كذلك جواز خفض "حور" بالنسق على "أكواب" في قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا

---

(١) كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢.

(٢) كـ(معاني القرآن) المنسوب له، و(ماتلحن فيه العامة) المشكوك في نسبته إليه.

(٣) الواقعة: ٨.

(٤) الواقعة: ١٠.

(٥) الواقعة: ١١.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٢/٣، وإيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢.

﴿يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[1][2] وكانت هذه هي المسألة الخامسة من المبحث الأول الفصل الأول. وأيضًا في جواز تقديم الهلاك على الشدة، والعكس في المسألة الخامسة من المبحث الثالث الفصل الأول في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿٤﴾﴾[3][4] . وكذلك في توجيه ﴿مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا﴾[5] في المسألة العشرين من المبحث الثالث الفصل الأول، فقد أجاز وجهًا ثالثًا، وهو نصب (المشارق) و(المغارب) بوقوع الفعل عليها على غير معنى محل، و﴿الَّتِي بَارَكْنَا﴾[6] في موضع خفض على النعت للأرض[7].

وأما عن رأيه في قول العرب: (ياهِياه)، وبتثنيتهم، وجمعهم، وتأنيثهم لها، واستشهاده بقول الشاعر:

تَلَوَّم يَهْيَاهٍ بِيَاهٍ وقد مضى ... من اليلِ جوْزٌ واسبطرّت كواكِبُه[8]

فلم أقف عليه في كتابه المذكر والمؤنث، وكان ذلك في المبحث الخامس من الفصل الثاني.

وقد اختار أبو بكر الأنباري رأي ثعلب في مسألتين، ولم أقف عليهما في كتبه، ربما تكون مفقودة، أو لم تصلنا، الأولى منهما: في المسألة الخامسة عشرة من المبحث الثالث في الفصل الأول وهي منع الوقف على "من ذكر أو أنثى" في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ۖ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن

---

(١)الواقعة:١٢-٢٢.

(٢)انظر معاني القرآن للفراء ١٢٣/٣، وإيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢.

(٣)الأعراف:٤.

(٤) انظر معاني القرآن ٣٧١/٣-٣٧٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٥١٤/١.

(٥)الأعراف:١٣٧.

(٦)الأعراف:١٣٧.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٧/١، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٦٤/٢- ٦٦٥.

(٨) سبق تخريجه، انظر كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٨/٢.

دِيَـٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾﴾[1]، لأن معنى (بعض) التقديم، فلا يتم الوقف قبله[2]. الثانية: في المسألة الثامنة عشرة من المبحث الثالث في الفصل الأول، فقد منع الوقف على "إلا نفسي" في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴿٢٥﴾﴾[3]، وقد اعترض على السجستاني؛ لأنه يقف على "إلا نفسي"، والمعنى عنده: وأخي لا يملك إلا نفسه، وعلل لتخطئته بأن موسى لا يملك أخاه، وقومه، كما أنه استدل بعدم ذكر المفسرين لهذا الرأي، وبعدم إجازة ثعلب لذلك.

ثانيًا: الرجال:

أخذ أبو بكرالأنباري من ثعلب مشافهة وكان ذلك في مسألتين، الأولى: في المبحث الأول من الفصل الثاني عندما قال السجستاني: العرب لا تقول عجوزة بالهاء، فقد قال الأنباري معترضًا عليه: "وهذا خطأ منه؛ لأن أبا العباس أحمد بن يحيى أخبرنا عن سلمة عن الفراء قال: قال يونس: سمعت العرب تقول: فرسة وعجوزة"[4]، الثانية: في المبحث الرابع من الفصل الثاني فقد رد على السجستاني؛ لإنكاره تأنيث (العاتق) من الإنسان، فقد قال الأنباري مستدلاً برأي ثعلب: "والعاتق من الإنسان: قال السجستاني: هو مذكر، وأنكر التأنيث، وهذا خطأ منه؛ لأن العباس أخبرنا عن سلمة عن الفراء أن العاتق يذكر ويؤنث"[5].

---

(١)آل عمران:١٩٥.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٨٩- ٥٩٠.

(٣)المائدة:٢٥.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٣-٥٤.

(٥) المذكر والمؤنث للأنباري ٢٤٥.

ثالثًا: فكره:

أعمل أبو بكر الأنباري فكره في رده على السجستاني من خلال الآتي:

١-بنى رأيه على أسس قوية باستشهاده بالآيات القرآنية، وبالقراءات، والشعر، ولغة العرب شعرًا ونثرًا، واستدلاله بطريقة العرب في الكلام.

٢- استعماله للقياس والإجماع دليل على أنه مفكر نحوي، ولغوي.

٣-استشهاده بأقوال علماء جهابذه حينما يطرح رأيًا، وقد أكثر الأخذ عن الكوفيين كالكسائي، والفراء، وثعلب.

٤-أسلوبه في التأليف وتنظيمه يدل على فكر واعٍ، ودرايته العميقة بعلم النحو واللغة.

٥-عرضه لآراء العلماء، ثم رده على واحد منها، ثم ذكره للسبب، ومناقشة الرأي دليل على عمق تفكيره، وقد قدم أبو بكر الأنباري آراء الكوفيين، وخطأ آراء بعض البصريين، وغالبًا ما كان يخطئ السجستاني، وقد وضحنا ذلك في الفصلين الأول، والثاني.

وكان يقول: "والمحل هو الذي يسميه الكسائي صفة، والخليل وأصحابه من البصريين صرفًا"(١)، فكلمة (وأصحابه) تدل على أنه ليس من البصريين.

كما أن كتبه أظهرت تمسكه بالمصطلحات الكوفية، ومنها:

-مصطلح النسق: وكان ذلك في عدة مواضع، منها: قول أبي بكر الأنباري في توجيه كلمة (الراسخين) في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾(٢): "لأن الذين قالوا بالقول الثاني أخرجوا (الراسخون) من معنى الابتداء، وأدخلوهم في النسق، فلا يلزمهم أن يدخلوا على المنسوق. إما أن (أمّا) إنما تدخل على الأسماء المبتدأة، ولا تدخل على الأسماء المنسوقة"(٣).

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١/١٢٤.

(٢)آل عمران:٧.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٦٧، وانظر أيضًا: ٢/٥٦٤، و٢/٥٧٧، و٢/٦١٥، و٢/٧١٦، و٢/٧٣٤، و٢/٧٨٣، و٢/٨٨١-٨٨٢، و٢/٩٢٢- ٩٢٣.

-مصطلح النعت: يقول أبو بكر الأنباري في المسألة الأولى من المبحث الأول في الفصل الأول، وكان ذلك في توجيه كلمة (الكتاب) في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[١]: "لأنه إذا جاء بعد الكتاب رافع كان نعتًا، وإذا لم يجئ رافع كان خبرًا"[٢].

-مصطلح الخفض: في المسألة الخامسة من المبحث الأول في الفصل الأول استعمل أبو بكر الأنباري هذا المصطلح في توجيه ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢﴾[٣] وقد أجاز عطفها على (الأكواب) في قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝١٨﴾[٤]، لأنه قاس على قراءة أكثر الأئمة في سورة المائدة: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[٥] بخفض الأرجل: "لأن العرب تتبع اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى، من ذلك قراءة أكثر الأئمة في سورة المائدة ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ فخفضوا الأرجل على النسق على الرؤوس، وهي تخالفها في المعنى؛ لأن الرؤوس تمسح والأرجل تغسل"[٦].

-مصطلح الصفة: أطلق أبو بكر الأنباري مصطلح الصفة على حرف الجر، وكان ذلك في المسألة الخامسة عشرة من المبحث الثالث في الفصل الأول في قوله: "لأنه متعلق بالأول في المعنى، كأنه قال: (لا أضيع عمل بعضكم من بعض)، فلما أخرت (بعض) ارتفعت بالصفة"[٧].

-مصطلح المحل: يعني أبو بكر بهذا المصطلح الظرف، وذكر تفسير ذلك في المسألة العشرين في قوله: "والمحل هو الذي يسميه الكسائي صفة، والخليل وأصحابه من البصريين

---

(١)البقرة:٢.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٨٥-٤٨٦، وانظر أيضًا: ٢/٦٦٤، و٢/٨٦٤-٨٦٥.

(٣)الواقعة:٢٢.

(٤)الواقعة:١٨.

(٥)المائدة:٦.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٢١، وانظر أيضًا: ٢/٦٦٤-٦٦٥، و٢/٧٨٣.

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٩٠.

ظرفًا"[١]، واستعمله في توجيه قوله تعالى: ﴿مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾[٢]، وقد ذكر وجهين في إعرابه، الثاني منهما هو: "أن ينصب (التي) بـ(أورثنا)، وينصب المشارق والمغارب على المحل"[٣].

-مصطلح النصب على الصرف: ذكر هذا المصطلح في المسألة الأربعين في توجيه قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾[٤]، وقال: "لأن قوله: (ويعلم الذين يجادلون) منصوب على الصرف عن (يوبقهن)، والمصروف عنه متعلق بالصرف"[٥].

٦-إيثاره الوضوح في طرح الرأي، ومناقشته دليل على أنه واثق بعلمه. من خلال ما سبق يتضح أن أبا بكر الأنباري يجيز القياس، ويعتز بالكوفيين، ويأخذ عنهم، ويقدم آراءهم، ويخطئ آراء بعض البصريين، كما أنه يتمسك بالمصطلحات الكوفية، إذن هو كوفي.

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦٦٤-٦٦٥.

(٢)الأعراف:١٣٧.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦٦٤-٦٦٥.

(٤)الشورى:٣٥.

(٥) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٨١-٨٨٢.

المبحث الثالث

أسباب الاعتراض

١-فساد المعنى.

٢-مخالفة الأصول النحوية.

٣-مخالفة قواعد الوقف.

٤-أسباب أخرى.

المبحث الثالث

أسباب الاعتراض

قامت اعتراضات أبي بكر الأنباري على أبي حاتم السجستاني على عدة أسس، ويمكن إرجاعها إلى عدة أسباب، منها:

١-فساد المعنى:

ينتقد أبو بكر الأنباري أبا حاتم السجستاني أحيانًا؛ لأنه يفسد بتأويله أو تفسيره أو إعرابه المعنى المراد من الآيات، وذلك كالآتي:

-من ذلك اعتراضه عليه عندما عد (ما) صلة في المسألة الرابعة من المبحث الأول في الفصل الأول، وكان ذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾﴾[١]، فالمعنى عند السجستاني: فأصحاب الميمنة أصحاب الميمنة، يقول أبو بكر الأنباري: "لأنه قد علم أن (أصحاب الميمنة) ضد (أصحاب المشأمة)، فليس في هذا فائدة، وكل كلام لا فائدة فيه فهو محال"[٢].

-ومن ذلك أيضًا اعتراضه عليه في المسألة الرابعة من المبحث الأول في الفصل الأول؛ لأنه فتح همزة (إن) في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ ﴿٤﴾﴾[٣]، والصحيح كسر همزة (إن)؛ لأن كسرها يدل على أنها غير معلقة بالوعد، وهذا هو المعنى المراد[٤].

-ومن ذلك اعتراضه عليه في المسألة السادسة من المبحث الثالث في المبحث الثالث؛ لأنه يقف على "لا ذلول"، ويبتدئ بـ"تثير الأض ولا تسقي الحرث" في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ

---

(١)الواقعة:٨.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢.

(٣)يونس:٤.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٣/٢.

﴿بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[١]، والصحيح هو عدم الوقف على (ذلول)؛ لأن التي تثير الأرض لا يعدم منها سقي الحرث، فالمعنى يتغير بالوقف عليها، لأنها إذا أثارت الأرض كانت ذلولاً، وقد نفى الله هذا الوصف عنها[٢].

-ومن ذلك اعتراضه عليه في المسألة الثامنة عشرة من المبحث الثالث في الفصل الأول؛ لأن الوقف عنده على "إلا نفسي" في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ۖ فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٥﴾﴾[٣]، ومعنى "وأخي" كما قال: وأخي لا يملك إلا نفسه، والقرآن لا يدل على هذا؛ لأنه لو كان كذا، كان الكلام يدل على أن موسى لا يملك أخاه، وهذا قول فاسد كما وصفه الأنباري[٤].

-ومن ذلك اعتراضه عليه في المسألة السابعة والثمانين من المبحث الثالث في الفصل الأول؛ لأنه يجيز الوقف على "آل داود" في قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ۚ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴿١٣﴾﴾[٥]، والمعنى المراد هو: اعملوا شكرًا فيما أنعم به عليكم، فإذا وقفنا على "آل داود"، وابتدأنا "شكرًا" -كما ذكر السجستاني- زال هذا المعنى[٦].

٢-مخالفة الأصول النحوية:

أ-مخالفة السماع: خطأ الأنباري السجستاني؛ لأنه خالف أصلاً من الأصول النحوية، وهو السماع، وكان ذلك في عدة مواضع، منها: مخالفته لقراءة أكثر الأئمة في سورة المائدة: "فامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين"[٧]، استدل الأنباري بهذه القراءة ليبين الخطأ الذي وقع فيه السجستاني؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون (الحور) منسوقات على (الأكواب)، ووضح

---

(١)البقرة:٧١.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥٢١/١.

(٣)المائدة:٢٥.

(٤)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٦١٤/١-٦١٥.

(٥)سبأ:١٣.

(٦)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٨٤٦/٢.

(٧) المائدة:٦.

الأنباري بأن اتباع اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى هو أسلوب من أساليب العرب في الكلام، وكان ذلك في المسألة الخامسة من المبحث الأول في الفصل الأول[١].

كما اعترض عليه لمخالفته للقراءة الصحيحة، وللشعر كذلك، من ذلك قوله مستدلاً على جواز عطف (الحور) على (الأكواب) في قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[٢]، "قال الحطيئة:

إذا مـــا الغانِيـــاتُ بـــرَزْن يومًـــا وزَجَّجْـــنَ الحواجِـــبَ والعُيـــونا[٣]

فنسق (العيون) على (الحواجب) و(العيون) لا تزجّج إنما تكحّل، وهذا كثير في كلام العرب"[٤].

وخطأه أيضًا في مسألة جواز تأنيث (العاتق) من الإنسان؛ لأنه خالف كلام العرب، فيقول الأنباري: "والعاتق من الإنسان قال السجستاني: هو مذكر، وأنكر التأنيث، وهذا خطأ منه؛ لأن العباس أخبرنا عن سلمة عن الفراء أن العاتق يذكر يؤنث. وأنشدنا عن سلمة عنه في التأنيث:

لا صـــلح بيـــني –فـــاعلموه- ولا بيـــنكم مـــا حَمَلَـــتْ عـــاتقي
ســـيفي ومـــا كنـــا بنجـــد ومـــا قرقـــر قُمْـــرُ الـــوادي بالشـــاهق[٥]"[٦]

وكان ذلك في المبحث الرابع من الفصل الثاني.

---

(١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢.

(٢)الواقعة:١٨-٢٢.

(٣) سبق نسبته وتخريجه.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) المذكر والمؤنث للأنباري ٢٤٥.

وخالف السجستاني أيضًا ما ذكره العرب من أن معنى (يرجو): يطمع، ويأمل في الآية: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾[١]، وجاء ذلك في قول الشاعر:

فَرَجِّـــي الخـــير وانتظـــري إيابي إذا مـــا القـــارظ العنـــزي آبا[٢]

وكان ذلك في المبحث السادس من الفصل الثاني.

وقال أيضًا بأن اللام في "ليجزيهم" في الآية: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾﴾[٣] (لام) القسم، كأنه قال: ليجزينهم الله، فحذفوا النون، وكسروا اللام، وكانت مفتوحة، فأشبهت لام كي فنصبوا بها، وما ذكره معدوم في كلام العرب كما بين الأنباري[٤]، وكان ذلك في المسألة الثالثة من المبحث الثاني في الفصل الأول.

ومثـــل هـــذا: اللام في ﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ﴾[٥]، و ﴿لِتُجْزَىٰ﴾[٦]، و ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾[٧]، و﴿لِيُذِيقَهُم﴾[٨]، ﴿لِّيَغْفِرَ﴾[٩].

وخالف السجستاني أيضًا في مسألة المبحث الأول من الفصل الثاني فيما قالته العرب فقال: "العرب لا تقول: عجوزه بالهاء"[١٠]، وهذا خطأ؛ لأن يونس سمع العرب تقول: عجوزه،

---

(١)الكهف:١١٠.

(٢) سبق نسبته وتخريجه.

(٣)التوبة:١٢١.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٠٠-٧٠١.

(٥)مريم:٢١.

(٦)طه:١٥.

(٧)النور:٣٨.

(٨)الروم:٤١.

(٩)الفتح:٢.

(١٠) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٣.

وبين ذلك الأنباري[١].

وذكر السجستاني أيضًا بأن (ياهِياه) ليس من كلام العرب، وقد أخطأ في هذا؛ لأن الكسائي، والفراء حكياه وكان هذا في المبحث الخامس من الفصل الثاني[٢].

ب-مخالفة القياس: من أسباب اعتراض الأنباري على السجستاني أيضًا مخالفته للقياس، ومن ذلك قياس الأنباري جواز عطف (الحور) على (الأكواب) في الآية: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[٣] بخفض (الأرجل) في قراءة أكثر الأئمة: "امسحوا برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين"[٤]؛ لأن العرب تتبع اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى، فقد أتبعت الأرجل الرؤوس وهي غير موافقة لها في المعنى، فالرؤوس تمسح، أما الأرجل فتغسل، فكذلك يجوز اتباع (حور) لـ(أكواب)، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى، فالحور لا يطاف بها، ذكر هذه الحجة ليستدل بها على خطأ السجستاني؛ لأنه لا يُجيز عطف (الحور) على (الأكواب) وكان هذا في في المسألة الخامسة من المبحث الأول في الفصل الأول.

وفي موضع آخر استدل الأنباري بالقياس بالحمل على المعنى أيضًا ليبين خطأ السجستاني، وكان ذلك في الآية: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾[٥]، فالوقف على "ذكرًا" عند السجستاني تام،

---

(١) انظر المذكر وامؤنث لأبي بكر الأنباري ١/٥٣-٥٤.

(٢)انظر المذكر وامؤنث لأبي بكر الأنباري ٢/٢٠٧-٢٠٨.

(٣)الواقعة:١٨-٢٢.

(٤) المائدة:٦.

(٥)الطلاق: ١٠- ١١.

خطأه الأنباري محتجًا بحمل "أنزل" على معنى: أظهر وبيّن، وبذلك يكون "رسولاً" منصوبًا على الإتباع لـ"ذكرًا"(١)، وكان ذلك في المسألة السادسة من المبحث الأول في الفصل الثاني.

استدل الأنباري أيضًا في المسألة الأولى من المبحث الثاني في الفصل الأول بجواز حذف واو الجمع عند العرب في قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴿١١﴾﴾(٢)، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾(٣)، و﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٢٤﴾﴾(٤)؛ ليثبت بذلك جواز حذف لام الفعل؛ لأن حذف ما يدل على الجمع أغلظ من حذف ما لا يدل على معنى، وهذا يعد من القياس(٥).

وفي مسألة لغوية في اعتراضه على السجستاني أجاز جمع (صاع) على (آصع)، وعده من القياس، فيقول: "قال السجستاني: العامة تخطئ في جمع هذا فتقول: ثلاث آصُع؛ وهذا عندي –وإن لم يكن سمع من العرب– فليس بخطأ في القياس؛ لأن العرب تنقل الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء، فيقولون في جمع البئر: أَبْآر، وآبار"(٦)، وكان ذلك في المبحث العاشر من الفصل الثاني.

ج–مخالفة الإجماع: خالف السجستاني الإجماع؛ فلذلك اعترض عليه الأنباري، ومن ذلك: إثبات السجستاني (الواو) في المسألة الأولى من المبحث الثاني في الفصل الأول، وكان ذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴿١١﴾﴾(٧)، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾(٨)، و﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ

---

(١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٣٩- ٩٤٠.

(٢)الإسراء:١١.

(٣)العلق:١٨.

(٤)الشورى:٢٤.

(٥) انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٧٩- ٢٨٠.

(٦) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١/٤٨١.

(٧)الإسراء:١١.

(٨)العلق:١٨.

﴿ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٢٤﴾﴾[١]، وقد اجتمعت المصاحف على حذف اللام، كما ذكر الأنباري[٢].

ويقول السجستاني أيضًا: بأن بعض أهل الحجاز يقول: هوذا بفتح (الهاء)، والواو، وقد اتفق العلماء الموثوق بعلمهم على أن هذا من تحريف العامة وخطئها كما وضح الأنباري[٣].

وخالف السجستاني كذلك في رواية قول لم يروه اللغويون، ومن ذلك روايته لكلمة (ضبع) بضم الضاد والباء في البيت:

ياضَبُعًا أكلت أيَارَ أحْمِرةٍ ... ففي البُطون وقد راحَتْ قَراقيرُ[٤]

لم يروِ أحد كلمة (ضبع) على الجمع، وإنما الرواية على الواحد كما بين الأنباري[٥]، وكان ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

ومن مخالفته للغويين أيضًا إطلاق (اللبؤ) بغير هاء على الأسد، ولم يحكِ أحد من أهل اللغة ما قاله كما وضح الأنباري[٦]، وكان ذلك في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

وذكر السجستاني أيضًا بأن الرِّجْل من الجراد مؤنثة، وبين الأنباري بأنه لم يحكَ تأنيث رِجل الجراد عن أحد[٧]، وكان هذا في المبحث الثامن من الفصل الثاني.

٣-مخالفة قواعد الوقف:

إن اعتراضات أبي بكر الأنباري على السجستاني كانت في كتبه الأربعة: إيضاح الوقف والابتداء، والمذكر والمؤنث، وكتاب الأضداد، والمزهر، ولكن النصيب الأكبر منها كان في إيضاح الوقف والابتداء، ولذلك فإن سبب تخطئته له في الغالب مخالفته لقواعد الوقف والابتداء، وفيما يأتي بعض منها:

---

(١)الشورى:٢٤.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٩/١-٢٨٠.

(٣) انظر الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٦٦/٢.

(٤) سبق نسبته وتخريجه.

(٥) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباي ٥٨/١.

(٦)انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباي ٦٦/١.

(٧) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٣٣.

-خالف السجستاني قاعدة من قواعد الوقف في المسألة السادسة من المبحث الأول في الفصل الأول، وهي الوقف على متبوع دون تابع في قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾[1]، التابع هو "رسولاً"، والمتبوع هو "ذكرًا"؛ لذلك اعترض عليه الأنباري.

-فصل السجستاني بين التابع "يميتكم" وبين المتبوع "فأحياكم" في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[2]، وبهذا يكون مخالفًا لقاعدة من قواعد الوقف، وكان هذا في المسألة الثانية من المبحث الثالث في الفصل الأول.

-وقف السجستاني على الموصوف، وهذا مخالف لقواعد الوقف، ومن ذلك: الوقف على "تعملون" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾﴾[3]، وكان هذا في المسألة السابعة من المبحث الثالث في الفصل الأول.

---

(١)الطلاق: ١٠- ١١.

(٢)البقرة:٢٨.

(٣)البقرة:٨٥-٨٦.

-خالف السجستاني في الوقوف على "هدى للناس" في المسألة العاشرة من المبحث الثالث في الفصل الأول في قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿٤﴾﴾[1]، وخطأه الأنباري في هذا؛ لأن "وأنزل الفرقان" نسق على ما قبله[2].

- وقف السجستاني على "في البلاد" في المسألة السادسة عشرة من المبحث الثالث في الفصل الأول في قوله تعالى:﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَـٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٩٧﴾﴾[3] وبذلك خالف قاعدة من قواعد الوقف، فـ"متاع قليل" مرفوع بإضمار(ذلك متاع قليل) أي تقلبهم متاع قليل[4].

-اعترض أبو بكر الأنباري على السجستاني؛ لوقوفه على "إلا كتب لهم" في الآية: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾﴾[5]، وعلل بقوله: "لأن قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ﴾ متعلق بـ﴿كُتِبَ﴾، كأنه قال: إلا كتب لهم به عمل صالح لكن يجزيهم"، وكان ذلك في المسألة الرابعة والعشرين من المبحث الثالث في الفصل الأول[6].

-من مخالفات السجستاني في الوقف الوقوف على "من كل زوجين اثنين وأهلك" في المسألة السادسة والعشرين قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ

---

(١)آل عمران:٤.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٦٤.

(٣)آل عمران:١٩٦-١٩٧.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٩٠-٥٩١.

(٥)التوبة:١٢١.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٧٠٠.

﴿٤٠﴾[1]، خطأه الأنباري في ذلك؛ لأن الاستثناء قد جاء بعده، وهو قوله تعالى: "إلا من سبق عليه القول ومن آمن"[2].

-وقف السجستاني على الحكاية دون المحكي في المسألة الواحدة والثلاثين من المبحث الثالث في الفصل الأول، فقد وقف على قوله تعالى: "هذا حلال وهذا حرام" حكاية عن الكذب في الآية: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾[3]، وهذا مخالف لقواعد الوقف[4].

٤-أسباب أخرى:

تناقضه:

من أسباب اعتراض أبي بكر الأنباري على السجستاني تناقضه، وكان ذلك في المبحث الحادي عشر من الفصل الثاني، فالسجستاني يقول: "إنما أدخلوا الهاء في عدد المذكر، ولم يدخلوها في عدد المؤنث، لأن المؤنث أثقل من المذكر، وأكثر المؤنث فيه هاء التأنيث، فجعلوا جمع المؤنث بلا هاء؛ ليكون أخف له؛ لأن الهاء لزمت الواحدة، وذلك ثقل، فكرهوا أن يُمَكِّنوا ذلك الثقل حتى ينتقل من الواحدة إلى الجماعة، ففروا من ذلك، فحذفوا الهاء من الجمع؛ ليعتدل الجمع فيكون ثقيل مع خفيف، وأما المذكر فخفيف، فأدخلوا الهاء في جمعه، فقالوا: ثلاثة؛ ليكون ثقيل مع خفيف فيعتدل، وكرهوا أن يجمعوا بين الثقيلين، فجعلوا ثقيلاً وخفيفًا مع ثقيل"[5]، ثم قال: "فالثلاث إلى العشر مؤنث على كل حال، إلا أنه مؤنث لا علامة للتأنيث فيه، فهو أخف لفظًا، وأيسر مما فيه حرف التأنيث"[6]، فبعد أن قال: "بأن العلة في إلحاق الهاء بالعدد مع المذكر؛ ليعتدل الجمع، فيكون ثقيل مع خفيف، وأما المذكر فخفيف، فأدخلوا الهاء

---

(١)هود: ٤٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٧١٢.

(٣)النحل:١١٦.

(٤)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٥٠-٧٥١.

(٥) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢/٢١٨، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ٥١.

(٦) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ٥١.

في جمعه، فقالوا: ثلاثة؛ ليكون ثقيل مع خفيف فيعتدل" قال: "فالثلاث إلى العشر مؤنث على كل حال".

مقولته الثانية تناقض مقولته الأولى، الأولى تدل على أن عدد المذكر مؤنث، وعدد المؤنث مذكر، ويوضح في الثانية بأن الأعداد من الثلاث إلى العشر مؤنث على كل حال!

مخالفة القاعدة النحوية:

خالف السجستاني القواعد النحوية أحيانًا، من ذلك:

-رفع السجستاني (الكتاب) على أنها خبر المبتدأ (ذلك) في المسألة الأولى من المبحث الأول في الفصل الأول في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[1]، وهذا مخالف للقاعدة النحوية: إن (هذا، وذلك، وتلك)، وما اشتق منهن لا يتبعهن إلا اسم فيه الألف واللام، كما وضح الأنباري[2].

-معنى "الراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا" في الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾[3] حيث قال إن معناها: (وأما الراسخون في العلم فيقولون)، وهذا مخالف لما قاله النحويون من أنه لا يجوز حذف (أما)، و(الفاء)؛ لأنهما ليستا مما يضمر، وقد وضح ذلك الأنباري[4]، وكان ذلك في المسألة الثالثة من المبحث الثالث في الفصل الأول.

-جعل السجستاني (إنْ) مبدلة من (ما) في المسألة الخامسة من المبحث الثاني في الفصل الأول، في قوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ

---

(١)البقرة:٢.

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٦/١.

(٣)آل عمران:٧.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٧/٢-٥٦٨.

﴿يُوحَىٰ ٤﴾[١]، واعترض عليه الأنباري؛ لأنه خالف قاعدة من القواعد النحوية، وهي أن (إنْ) لا تكون مبدلة من (ما)[٢].

-لا يجوز عند السجستاني الوقف على "وبنين" في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ٥٥ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ٥٦﴾[٣]، وقد أخطأ في هذا؛ لأن القاعدة النحوية تقول: إن (أنّ) كافية من اسم يحسبون وخبرها، ولا يجوز أن يؤتى بعد (أن) بمفعولٍ ثانٍ[٤]، وكان ذلك في المسألة الخامسة والثلاثين من المبحث الثالث في الفصل الأول.

الجهل بالرأي الآخر:

قد يتجاهل السجستاني الرأي الآخر –حسب رأي الأنباري–، وقد يجهله، ومن ذلك:

-إنكاره الرأي القائل بعطف "الراسخون" على لفظ الجلالة "الله" في الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ٧﴾[٥]، فقد قال: "(الراسخون) غير عالمين بتأويله، ولم يُعْرَف المذهب الثاني"[٦]، وكان ذلك في المسألة الثالثة من المبحث الأول في الفصل الأول.

-إنكاره نصب "مشارق الأرض ومغاربها" في قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا

---

(١)النجم:٤.

(٢)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩١٠.

(٣)المؤمنون:٥٦.

(٤)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٩٢.

(٥)آل عمران:٧.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٦٧.

﴿كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ ﴿١٣٧﴾﴾[١] على معنى: (في مشارق الأرض ومغاربها)[٢]، خطأ رأيه الأنباري بقوله: "فإنكاره النصب على معنى: (في مشارقها ومغاربها) خطأ"[٣]، وكان ذلك في المسألة العشرين من المبحث الثالث في الفصل الأول.

-جهل السجستاني بتوجيه كلمة "يعقوب" عندما تكون منصوبة في المسألة الثامنة والعشرين من المبحث الثالث في الفصل الأول في قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾﴾[٤]، فقال: "النصب ليس بالمختار؛ لأنه لم يبشره إلا بواحد، كما قال: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾"[٥].

غلطه الأنباي معللاً بقوله: "لأن الذين نصبوا ﴿يَعْقُوبَ﴾ لم يدخلوه في (البشارة)؛ لأنه يفسد أن ينسق على "إسحاق" الأول؛ لدخول (من) بينهما، وذلك أنه لا يجوز: (مررت بعبد الله ومن بعده محمد)، فأصحاب النصب لم يريدوا هذا الوجه الخطأ، وإنما أرادوا أن يضمروا فعلاً ينصبونه، كما يقول: (مررت بعبد الله ومن بعده محمدًا) على معنى: (وجدت من بعده محمدًا)"[٦].

مخالفة نظام الجملة المعروف عند العرب:

من أسباب اعتراض الأنباري على السجستاني هو مخالفته لنظام الجملة المعروف عند العرب، ومن ذلك:

-لا يجوز عند السجستاني أن تكون (الحور) منسوقات على (الأكواب) في قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[٧]، وهذا مخالف لنظام الجملة عند العرب؛

---

(١)الأعراف:١٣٧.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٤/٢.

(٣)إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٤/٢.

(٤)هود:٧١.

(٥)إيضاح الوقف والابتداء ٧١٦/٢.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٧١٦/٢.

(٧)الواقعة:١٢-٢٢.

لأنهم يتبعون اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى[١]، وكان ذلك في المسألة الخامسة من المبحث الأول في الفصل الأول.

-في المسألة الثالثة من المبحث الثالث في الفصل الأول عد السجستاني الآية: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾[٢] من المقدم والمؤخر، خطأه الأنباري ذاكرًا نظام الجملة عند العرب إذا وجدت الفعلين يقعان في وقت واحد، وهو أنهم يجيزون فيها التقديم والتأخير[٣].

-خطأ الأنباري السجستاني في المبحث السادس من الفصل الثاني؛ لأنه فسر "يرجو" في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ﴿١١٠﴾ ﴾[٤] بـ(يخاف)، معللاً بنظام الجملة عند العرب بأنها لا تذهب بالرجاء مذهب الخوف إلا مع حروف الجحد[٥].

مخالفة المشهور:

من أسباب اعتراض الأنباري على السجستاني مخالفة المشهور، فقد قال مخطئًا السجستاني في المسألة الرابعة من المبحث الثالث في الفصل الأول: "فقوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ ﴾[٦] معناه (فإذا استعذت فاقرأ) خطأ؛ لأن المتعالم عند جميع الناس أنه أراد: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ؛ لأن الآية تدل على أنه أمرنا بالاستعاذة وعلمناها عند قراءة القرآن"[٧].

تعصب أبي بكر الأنباري للمذهب الكوفي:

بان تعصب أبي بكر الأنباري للمذهب الكوفي في مسألتين، وهما كالآتي:

---

(١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢.

(٢)آل عمران:٤٣.

(٣)انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥١٣/١-٥١٤.

(٤)الكهف:١١٠.

(٥) انظر الأضداد لأبي بكر الأنباري ١٧.

(٦)النحل:٩٨.

(٧)إيضاح الوقف والابتداء ٥١٢/١- ٥١٣.

الأولى في المسألة الثانية والثلاثين من المبحث الثالث في الفصل الأول: عندما قال: بأن "واقترب الوعد الحق" هو جواب "إذا فتحت يأجوج ومأجوج" في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٩٧﴾﴾[1]، فالكوفيون هم الذين يجيزون زيادة الواو، والفاء[2].

الثانية في المسألة الأربعين من المبحث الثالث في الفصل الأول: عندما قال في إعراب كلمة "ويعلم" في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾﴾[3] بأنها منصوبة على الصرف عن "ويوبقهن"، وهذا مذهب الكوفيين، حيث كلام السجستاني هو الصحيح عند إرادة رفع (يعلمُ)، وهو ما نصّ عليه ابن النحاس، وعلى هذا فالتعصب واقع[4].

عموم كلام السجستاني وعدم دقته:

يظهر عدم دقة السجستاني في المسألة الأربعين من المبحث الثالث في الفصل الأول عندما قال: "الوقف على ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ تام"[5]، فلم يحدد أي قراءة أراد لكلمة "يعلم" في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾﴾[6]، وقد اعترض عليه الأنباري مفصلاً وموضحًا الأوجه الإعرابية حسب القراءة، فقال: "لأن قوله: (ويعلم الذين يجادلون) منصوب على الصرف عن (يوبقهن)، والمصروف عنه متعلق بالصرف. ومن قرأ: (ويعلمِ الذين يجادلون) بالجزم لم يتم له أيضًا الوقف

---

(١)الأنبياء:٩٦-٩٧.

(٢) انظر البحر المحيط ٣١٤/٦.

(٣)الشورى:٣٤-٣٥.

(٤) انظر البحر المحيط ٤٩٩/٧.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٨٨١/٢.

(٦)الشورى:٣٤-٣٥.

على ﴿كَثِيرٍ﴾ ؛ لأن (ويعلم) منسوق على (يوبقهن)، ومن رفع العلم وقف على ما قبله"[١]، وربما أراد السجستاني أن يكون الوقف التام على ﴿كَثِيرٍ﴾ على قراءة الرفع لكلمة "يعلم"، والدليل على هذا دفاع النحاس عنه موضحًا بأن السجستاني أراد الرفع، وكان ذلك في قوله: "وزعم أبو حاتم التمام ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾، وخطأه في هذا بعض الكوفيين، قال: لأنه قرأ (ويعلم الذين) نصبه على الصرف، فلم يتم الكلام قبله، وكذا إذا قرأ ويعلم الذين؛ لأنه نسق على ما قبله، قال أبو جعفر: وهذا تحامل على أبي حاتم؛ لأنه قال: "﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ تام، ويضم (ويعلم الذين) والقول ما قال إذا رفعت (ويعلم)، وليس هذا في النصب والجزم"[٢].

فمن الأسباب التي تجعل الأنباري ينتقد السجستاني هو عموم كلامه وعدم دقته.

(١)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٨٨١-٨٨٢.

(٢) القطع والائتناف للنحاس ٦٣٦.

الفصل الرابع

التقويم

المبحث الأول:مدى إنصافه لأبي حاتم السجستاني.

المبحث الثاني:الدقة في النقل.

إن التقويم العلمي سمة ظاهرة عند العلماء، والباحثين، فيقوِّمون النتاج العلمي، ويضعون أيديهم على الهفوات، ويصححونها.

وقد يكون التقويم بين العلماء أنفسهم، وقد يحصل بين التلميذ وشيخه.

والتقويم لغة: من قوّم، أي عدّل، وأزال الاعوجاج.

ويقال: تقوّم الشيء أي: تعدّل، واستوى.

ولا يقتصر معنى التقويم على هذا، بل إن من معانيه إعطاء العمل قدرًا وقيمة بإبراز نقاط القوة فيه.

إذن عملنا في هذا الفصل هو الكشف عن نقاط القوة والضعف لاعتراضات أبي بكر الأنباري على أبي حاتم السجستاني النحوية واللغوية، والتحقق من مدى إنصاف أبي بكر الأنباري لأبي حاتم السجستاني، ومدى دقته في النقل بعد عرض تلك الاعتراضات في الفصلين الأول والثاني، ومناقشتها بذكر آراء العلماء فيها.

المبحث الأول

مدى إنصافه لأبي حاتم السجستاني

المبحث الأول

مدى إنصافه لأبي حاتم

كان أبو بكر الأنباري منصفًا في مناقشة آراء أبي حاتم، ويؤكد ذلك الآتي:

١-اعتراضه على علماء آخرين.

اعترض أبو بكر الأنباري على عدد من العلماء، ومنهم: قطرب، قال في اعتراضه عليه: "وقال قطرب في ألف ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾[١]، و﴿ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ﴾[٢]، وما أشبهها هي همزات كثرت فتُركت. قال أبو بكر: وهذا غلط أيضًا؛ لأن الهمزة إذا كانت في أول حرف، ثم وُصلت بشيء قبلها كانت مهموزة في الوصل كما تهمز في الابتداء"[٣].

وكذلك اعترض على الأخفش عندما أجاب عن السؤال: أي شيء تلقب ألف الوصل، أتلقبها ألفًا أم همزة؟ فقال: "وقال الأخفش: هي ألف ساكنة لا حركة لها كُسِرت في قوله: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾، وما أشبهه لسكونها وسكون الحرف الذي بعدها ... قال أبو بكر: وهذا غلط؛ لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها فمحال أن يدخلها الابتداء لأن العرب لاتبتدئ بساكن"[٤].

ورد عليه أيضًا في قوله: "والوقف على ﴿كُلِّ ضَامِرٍ﴾[٥] غير تام. وقال الأخفش: هو تام. وهذا غلط؛ لأن ﴿يَأۡتِينَ﴾[٦] صلة ﴿كُلِّ ضَامِرٍ﴾ كأنه قال: (وعلى كل ضامر يأتين)"[٧].

---

(١)الفاتحة:٦.

(٢)الأعراف:١٦٠.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٥٥-١٥٦.

(٤)إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٥٤-١٥٥.

(٥)الحج:٢٧.

(٦)الحج:٢٧.

(٧)إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٧٨٥.

وقال أيضًا في اعتراضه عليه في توجيه كلمة (عوان) في الآية: ﴿ قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾[١]: "وقال الأخفش: العوان مرفوعة على النعت لـ(البقرة) كأنه قال: إنها بقرة عوان، وهذا غلط؛ لأنها إذا كانت نعتًا لها وجب تقديمها إليها"[٢].

ورد أيضًا على المعترضين على الفراء، فقال: "قال أبو بكر: القول عندي في هذا الذي لا يجوز غيره هو قول الفراء؛ لأن كلام العرب يَشْهَد به، والقياس يوجبه، والعارضون للفراء في قَوْله بالحجج التي قدمناها أخطؤوا من حيث لا يشعرون"[٣].

ورد كذلك على أبي عمر الجرمي، فقال: "وقال أبو هَفَّان: قال لي أبو عُمَر الجَرْمِي في تذكير (حاذق) هذا، كما تقول: شَفْرَةٌ قَاطِعٌ، وحاذِقٌ، وامرأة حائضٌ، وعاقِر. قال أبو بكر: وهذا عندي ليس بمنزلة ذلك؛ لأن الحيض لا يكون إلا للنساء، والحِذْق يكون للمذكر والمؤنث..."[٤].

٢-اعتراضه على أشخاص لم يسمهم.

يعترض أبو بكر الأنباري أحيانًا على أشخاص لا يسميهم، فيقول مثلاً: وقال قوم، أو وقال المفسرون، أو وقال بعضهم، أو وقال قوم لا معرفة لهم بالعربية، أو بعض النحويين، ومثال اعتراضه على أحدهم قوله: "وقد كان بعض النحويين يجعل (الهاء) موصولة بالنون، فيقول: العاطفونه. وهذا غلط بيِّن؛ لأنهم صيروا التاء (هاء)، ثم أدخلوها في غير موضعها، وذلك أن (الهاء) إنما تُقحم على النون في مواضع القطع والسكوت"[٥].

واعترض على النحويين كذلك بقوله: "وقال بعض النحويين: الفؤاد يذكر ويؤنث"[٦]، واعترض عليهم بقوله: "وما علمت أن أحدًا من شيوخ العربية حكى تأنيث الفؤاد"[٧].

---

(١)البقرة:٦٨.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٥٢٠.

(٣) المذكر والمؤنث ١/١٣٢- ١٣٣.

(٤) المذكر والمؤنث ١/ ٤١٦.

(٥)إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٩٣.

(٦) المذكر والمؤنث ١/ ٣٨٦.

(٧) المذكر والمؤنث ١/ ٣٨٧.

وقال في (باب ذكر ما وقف عليه بالتاء والهاء) في اعتراضه على المذهب: "وقال آخرون: أنت مُخير في ذلك، إن شئت وقفْت على كل هاء للتأنيث في كتاب الله –عز وجل– بالهاء، وإن شئت وقفت بالتاء. فإذا وقفت بالهاء احتجَجْت بأنك مريد للسكت، وإذا وقفْتَ بالتاء احتجَجْت بأنك مريد للوصل.

قال أبو بكر: وهذا المذهب لا يُعجِبنا؛ لأنه لو جاز في المصحف في الوقف جاز خلافه في الوصل"(١).

وقال أيضًا ناقلاً قول بعض المفسرين في جواب ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾(٢): "قال أبو بكر: قال بعض المفسرين: جواب ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ "أذنت لربها وحقت"(٣)، وزعم أن الواو مقحمة. وهذا غلط؛ لأن العرب لا تُقحِم الواو إلا مع (حتى إذا)"(٤).

وقال كذلك مخطئًا لهم: "وقال بعض المفسرين: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ﴾(٥) ثم ابتدأ، فقال: ﴿وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۝٢٠﴾(٦)، وهذا غلط؛ لأنهم لا يوصفون بأنهم يسبّحون الليل دون النهار، والنهار دون الليل"(٧).

وقال أيضًا في اعتراضه على العوام في جمع كلمة (سن): "ويقال في جمعها أسنان، والعوام تخطئ فتقول في جمع السِّن: سِنان؛ لأن السِّنان سنان الرُّمح، وهو مذكر يقال في جمعه: أسِنة"(٨).

وقال أيضًا مخطئًا لهم: "والعامة تُخطئ في الإبهام، فتقول: البِهام، وهذا خطأ في الإصبع. إنما البِهام جَمْعُ البَهْم"(٩).

---

(١)إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٨٢- ٢٨٣.

(٢)الانشقاق:١.

(٣)الانشقاق:٢.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٧١.

(٥)الأنبياء:٢٠.

(٦)الأنبياء:٢٠.

(٧)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٧٣- ٧٧٤.

(٨) المذكر والمؤنث ١/٣٧٤.

(٩)المذكر والمؤنث ١/٤٠٠.

وخطأ قومًا واصفًا لهم بعدم معرفتهم للعربية؛ لوقوفهم على ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾[١] بقوله: "وقال قوم لا معرفة لهم بالعربية: الوقف ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾، وهذا غلط منهم؛ لأن (من) صلة لـ(كتبنا)، كأنه قال: (من أجل قتلِ قابيل وهابيل كَتبْنا على بني إسرائيل)، فلا يتم الوقف على الصلة دون الموصول"[٢].

ورد عليهم أيضًا لعدم وقوفهم على ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾﴾[٣] فقال: "﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾﴾ وقف تام. قال أبو بكر: وقوم لا معرفة لهم بالعربية يكرهون الوقف على هذا؛ لسماجته في اللفظ، ولا أعلم في هذا شيئًا يوجب كراهة الوقف عليه؛ لأنه حكاية عن الكفرة"[٤].

٣-اعتراضه على عدد من علماء الكوفة.

اعترض أبو بكر الأنباري على بعض علماء الكوفة، مع كونه كوفيًا، فقد رد على الكسائي[٥] بقوله: "وقد أجاز الكسائي أن تثبت الهمزتين في الابتداء، فأجاز للمبتدئ أن يقول: ﴿ءَأَنتِ بِقُرْءَانٍ﴾[٦] بهمزتين. أخبرنا بذلك إدريس عن خلف عن الكسائي. قلت: وهذا قبيح لأن العرب لا تجمع بين همزتين، الثانية منهما ساكنة"[٧].

واعترض كذلك على محمد بن سعدان[٨]، فقال: "وكان أبو جعفر محمد بن سَعدان، وغيره يقولون: هؤلاء ألفات الوصل. قال أبو بكر: وهذا غلط؛ لأن أصول الأسماء والأفعال

---

(١)المائدة:٣٢.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦١٧.

(٣)الأنعام:٢٩.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦٣١.

(٥) هو إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفي سنة ١٨٩.

انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/١٦٢- ١٦٤.

(٦)يونس:١٥.

(٧)إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٦٦.

(٨) هو محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير من النحاة الكوفيين ، توفي سنة ٢٣١.

انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/١١١.

ثلاثة: فاء، وعين، ولام"[١].

واعترض عليه أيضًا في موضع آخر فقال: "وقال أبو جعفر محمد بن سعدان: الوقف على قوله: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾[٢] (ويمح) بلا واو؛ لأنه نسق على الجزاء، وهذا لا يصح للعلة التي تقدمت"[٣].

ورد أيضًا على يعقوب بن السكيت[٤]، فقال: "وقد حكى الأصمعي أيضًا: امرأة خَليق، إذا كانت حسنة الخَلق، وامرأة قَتِينٌ، إذا كانت قليلة الطُّعْم، وكذلك زَهِيدٌ، فأدخل ابن السكيت هذا فيما ذُكِّرَ، والفِعْلُ له مما يشترك فيه الرجال والنساء، وحكاه عن الأصمعي. قلت: وهذا عندي غلَطٌ، لأن خليقًا، وزهيدًا، وقَتينًا في تأويل مفعول"[٥].

٤-تصنيفه لكتاب كامل في اعتراضه على ابن قتيبة، المسمى (المشكل في الرد على أبي حاتم وابن قتيبة)[٦]، وكما هو معلوم فإنه من الكوفيين.

رد عليه كذلك في كتاب الأضداد، ومثال ذلك: "وقال ابن قتيبة: اللحن في هذا البيت خطأ، وهذا الشاعر استملح من هذه المرأة ما يقع في كلامها من الخطأ.

قال أبو بكر: وقوله عندنا محال؛ لأن العرب لم تزل تستقبح اللحن من النساء كما تستقبحه من الرجال، ويَسْتملحون البارع من كلام النساء كما يستملحونه من الرجال"[٧].

ورد عليه أيضًا، فقال: "وردّ ابن قتيبة على أبي عبيد اختياره، وما ذهب إليه في أشناق الدِّيات، وقال: ليست أشناق الديات كأشناق الفرائض؛ لأن الدّيات ليس فيها شيء يزيد على عدٍّ من عددها أو جنس من أجناسها، فيلغى، قال: وإنما أشناق الديات أجناسها ...

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١/١٨١.

(٢)الشورى:٢٤.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٦٩.

(٤) هويعقوب بن إسحاق السكيت أبو يوسف، كان عالمًا بنحو الكوفيين، وعلم القرآن، واللغة، والشعر، راوية ثقة، أخذ عن البصريين والكوفيين، كالفراء، وأبي عمرو، والشيباني، والأثرم، وابن الأعرابي، توفي سنة ٢٤٤هـ.
انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ٣٤٩.

(٥) المذكر والمؤنث ٢/ ٢٤- ٢٥.

(٦) انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/ ٢٠٤. ولم يصل إلينا هذا الكتاب.

(٧) كتاب الأضداد ٢٤١- ٢٤٢.

وقال أبو بكر: والصواب عندنا قول أبي عُبيد، والذي اختاره ابن قتيبة وذهب إليه خطأ"[١].

واعترض عليه في (الزاهر) لأنه قال: "إذا قال الرجل: قد أوصيت بمالي للأرامل، وأوصي بمالي للأرامل، أُعطي منه الرجال الذين مات أزواجهم، والنساء اللاتي مات أزواجهن؛ لأنه يقال: رجل أرمل، وامرأة أرملة..."[٢].

اعترض عليه بقوله: "وقول ابن قتيبة في هذا غير صحيح؛ لأن الرجل لا يوصف بأرمل إلا في الشذوذ، وحمل هذا الكلام على الأعرف والأشهر أولى. وقد نقض ابن قتيبة هذا على نفسه، فقال: لو قال رجل: أوصي بمالي للجواري من بني فلان لم يُعْطَ الغلمان منه شيئًا، كذلك لو قال: أوصي بمالي للغلمان من بني فلان، لم يُعْطَ الجواري منه شيئًا، وإن كانت الجارية يقال لها: غلامة؛ لأن قولهم للجارية: غلامة، ولا يحمل الكلام على الشذوذ"[٣].

وقال: "فشذوذ (الأرامل) في وصف الرجل كشذوذ (الغلامة) في وصف الجارية بها. وقد سمع في (الغلامة) من الأبيات أكثر مما سمع في (الأرامل)"[٤].

ورجح قول أبي عبيد على قول ابن قتيبة بعد أن نقل نصيهما، وهو قوله: "قال أبو عبيد: العُراق: الفِدْرة من اللحم، لم يزد على هذا في تفسيره.

وقال ابن قتيبة: العُراق: العظام، يقال للعظم الذي عليه اللحم: عَرق، وللخالي من اللحم: عرق. قال: والعُراق: جمع العرق بمنزلة قولهم: ظئر وظُؤار، ورُبى ورُباب للشاة التي تكون في منزل القوم يحلبونها وليست سائمة، وفرير: لولد الناقة، وجمعها: فُرار"[٥].

قال أبو بكر واصفًا قول أبي عبيد بالصواب: "وقول أبي عبيد هو الصواب عندنا؛ لأن العرب تقول: أكلت العَرْق، وهم لا يقولون: أكلت العظم"[٦].

---

(١) كتاب الأضداد ٣٠٧- ٣٠٨، وانظر كتاب الأضداد لأبي بكر الأنباري ٩٣، ١٨٧، ٢٢٦، ٢٢٨.

(٢)الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٠٣/٢.

(٣)الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٠٤/٢.

(٤)الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٠٥/٢.

(٥)الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٧٠/٢.

(٦)الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٧١/٢.

وغلطه أيضًا بقوله: "وقال بعض أهل العلم أيضًا: إنما سمي الدِّرهم درهمًا؛ لأنه دارُ هَم، والدينار دينارًا، لأنه دار النار. أي: تؤدي محبته، والحرص على أخذه من غير جهته إلى النار"(١).

فقال أبو بكر الأنباري: "وما نعلم لغويًا صحَّح هذا، ولا ذكر اعتلالاً لهذين الاسمين، ولو كانت العلتان صحيحتين في الدرهم والدينار لرفع المضاف في باب الرفع، وخفض المضاف إليه في كل حال، فقيل: دارُهَمّ ودارُنارٍ. ولو كانا جُعلا اسمًا واحدً، بمنزلة بيتَ بيتَ، وخمسةَ عشرَ لفتحت الميم من الدرهم في كل حال، وكذلك كان يفعل بالراء من الدينار"(٢).

ثم قال مخطئًا لابن قتيبة: "وقد كان ابن قتيبة ذكر هذه العلة في الدرهم وصححها، وقد نقضناها عليه في كتاب غريب الحديث"(٣).

٥-استشهاده بآراء أبي حاتم السجستاني في عدد من المسائل.

استشهد أبو بكر الأنباري بآراء أبي حاتم السجستاني في عدد من المسائل، وذلك كقوله: "وقال السجستاني: قرأ بعض القراء: (قال عفريت من الجن)"(٤).

وقال أيضًا: "وكان الخليل، وسيبويه، والأخفش، وأبو عبيدة، والكسائي، والفراء، والمازني، والسجستاني، والجرمي، وأحمد بن يحيى، ومحمد بن يزيد يقولون: التاء في (ولات) منقطعة من حاء (حين)"(٥).

وكذلك قال: "وقال السجستاني: أخبرني أبو زيد والأصمعي أن حروف المعجم تُذكّر وتؤنث، والتأنيث أكثر وأعرف"(٦).

واستشهد بقوله في تذكير (حَجْر اليمامة): "وحَجْر اليمامة يُذكّر ويُصْرف، وبعض العرب يؤنث ولا يصرف كامرأة اسمها سَهْل"(٧).

---

(١)الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٣٨٩.

(٢)الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٣٨٩.

(٣)الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٣٨٩.

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/٢١٠.

(٥) المذكر والمؤنث ١/ ١٨٣.

(٦) المذكر والمؤنث ٢/ ١٤.

(٧)المذكر والمؤنث ٢/ ٣٣.

وأخذ بالمعنى الذي ذكره لكلمة (القوس)، وهو قوله: "وقال السجستاني: وكذلك القَوْسُ قليل تَمْرٍ يبقى في أسفل الجُلَّة، والقوصرةُ، ويقال في تصغيره: قُوَيس، وربما قالوا: قُوَيسة، ويقال في الجَمع: أقواس، وقِسِي، وقياس"(١).

واستشهد برواية السجستاني لقول أبي زيد في جواز تذكير وتأنيث (الأشد)، فقال: "وقال السجستاني: قال أبو زيد: (الأشد) يذكر ويؤنث من قولهم: بلغ الرجل أشده. يقال: هو الأشُدُّ، وهي الأشُد"(٢).

وأخذ برأي السجستاني عندما قال: "قُباءُ بالمدينة، وقُباءُ بطريق مكة يذكران ويؤنثان"(٣).

وأخذ بقوله كذلك في تذكير (السِّدْر)، وتأنيث (السدَر)، فقال: "والسِّدْر: مذكر، قال السجستاني: من سكن الدال ذكّره، ومن فتح الدال أنّثه، فقال: هذه سِدَر"(٤).

استشهاد أبي بكر الأنباري بآراء أبي حاتم السجستاني دليل على أنه يعترف بالعلمية له، ويعده أمينًا في النقل والرواية، وصادقًا بما يحكيه عن غيره.

٦-نقله لرأي البصريين وعدم اعتراضه عليهم، وذلك كقوله: "قال البصريون: إنما وقف على التاء في أُخت وبنت، ولم يُوقف على الهاء؛ لأن التاء في أخت مشبّهة بالأصلية، وذلك أن أُختا ملحقة بِقُفْل، وبنت ملحقة بعِدْل، وضِرْس، فصارت التاء فيهما كأنها لام الفِعْل"(٥).

وأيد البصريين في توجيه (رسول) في الآية: ﴿رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ

(١) المذكر والمؤنث ١/ ٥٧٧- ٥٧٨.

(٢)المذكر والمؤنث ١/ ٥٩٥- ٥٩٦.

(٣)المذكر والمؤنث ٢/ ٣٤.

(٤)المذكر والمؤنث ٢/ ١٢٦.

وانظر أيضًا ١/١٣٦، ١٨٣، ١٩٩، ٢٥٤، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٩٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٦، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٥٩، و٢/٨، ٢٢٤، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٨، وكتاب الأضداد ٥٨- ٥٩.

(٥) المذكر والمؤنث ١/ ١٩٩.

﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقًا ١١﴾[1]، فقال: "وقال بعض البصريين: الرسول منصوب على الأغراء بإضمار (عليكم رسولاً)، وإنما صلُح وقوع الإغراء بنكرة؛ لأنها وصلت بـ(يتلو)، فأدنتها الصلة من المعرفة. فمن أخذ بهذا القول قال: الوقف على (ذكر) تام"[2].

إذن لم يقصد أبو بكر الأنباري تتبع السجستاني، بل إنه يخطئ كل من خالف الرأي الصحيح –من وجهة نظره–، فقد كان معتدلاً في الحكم على الرأي بالصحة أو الخطأ في أكثر المسائل.

(١)الطلاق: ١١.

(٢)إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٣٩- ٩٤٠.

المبحث الثاني
الدقة في النقل

المبحث الثاني

الدقة في النقل

كان أبو بكر الأنباري يتحرى الدقة في النقل، فمن خلال الرجوع لكتب السجستاني المتوفرة، كالمذكر والمؤنث، والأضداد، ومقارنتها بالنصوص التي عرضها أبو بكر الأنباري، تم التثبت من مطابقتها لها.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

١-مسألة (الخلاف في إلحاق الهاء لـ(عجوز))، قال السجستاني في كتابه: "وقالوا: تيس، وعنز، ووعل، وأورية، وفرس ذكر، وحجر للأنثى، وفرس أنثى. ولم يقولوا: فرسة للأنثى، وكان القياس أن يُقال، إلا أن كلام العرب لا يخالف، إلا ما حُكي عن يونس: فَرَسة، وعجوزة، والهاء فيهما تأكيد للتأنيث"(١).

وقال أبو بكر الأنباري: "وقال السجستاني: العرب لا تقول: عجوزه بالهاء.

وهذا خطأ منه؛ لأن أبا العباس أحمد بن يحيى أخبرنا عن سلمة عن الفراء قال: قال يونس: سمعت العرب تقول: فرسة وعجوزة"(٢).

في هذه المسألة نقل الأنباري المعنى الذي أراده أبو حاتم السجستاني.

٢-مسألة (الخلاف في رواية (ضبع))، قال السجستاني في كتابه: "وأنشدنا أبو زيد عن المفضل الضبي:

ياضَبُعًا أكلت أيَارَ أحْمِرةٍ ... ففي البُطون وقد راحَتْ قَراقيرُ

هَلْ غَيْرُ هَمْزٍ ولَمْزٍ للصديق ولا ... تَنْكِي عَدُوَّكُمُ مِنْكُمْ أظافِيرُ(٣)

وأنا أظُنّه ياضُبُعًا، مضمومة الأول والثاني، يُريد الجَمع لقوله: ففي البُطُون"(٤).

وقال أبو بكر الأنباري في المذكر والمؤنث: "قال السجستاني: أظنه ياضُبُعًا بضم الضاد

---

(١) المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٣.

(٢)المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري.

(٣)المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٤-٩٥. والبيت سبق تخريجه.

(٤) المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٤-٩٥.

والباء. يريد الجمع لقوله: ففي البطون وقد راحت قراقير"[١].

في هذه المسألة نقل الأنباري ما قاله السجستاني حرفيًا.

٣-مسألة (الخلاف في إطلاق (اللبؤ) بغير هاء على الأسد: قال السجستاني فيها: "وقالوا: أسدٌ، وأسدةٌ.

وقالوا: لَبُؤَةٌ، فألحقوا الهاء، لأني أظن أنه كان يقال للأسد: اللبؤُ فذهبت هذه اللغة؛ لأن اللبؤ من عبد القيس، ولم يسم إلا بشيء معروف"[٢].

وقال أبو بكر الأنباري في كتابه: "وقال السجستاني: أظن أنهم ألحقوا الهاء؛ لأنه كان يقال للأسد: (اللبؤ)، فذهبت هذه اللغة، ودَرَسَتْ، وليس هذا عندي كما قال؛ لأنه لم يَحْكِ أحد من أهل اللغة (اللبؤَ) بغير هاء"[٣].

في هذه المسألة نقل الأنباري المعنى الذي أراده أبو حاتم، ولم ينقله حرفيًا.

٤-مسألة الخلاف في تأنيث (العاتق من الإنسان): قال أبو حاتم السجستاني في كتابه عن تأنيث (العاتق) من الإنسان: "والعاتق: مذكر. وقد سألت بعض الفصحاء عن تأنيثه فأنكره"[٤].

وقال أبو بكر الأنباري في (المذكروالمؤنث): "والعاتق من الإنسان، قال السجستاني: هو مذكر، وأنكر التأنيث، وهذا خطأ منه؛ لأن العباس أخبرنا عن سلمة عن الفراء أن العاتق يذكر ويؤنث. وأنشدنا عن سلمة عنه في التأنيث:

لا صلح بيني -فاعلموه- ولا بينكم ما حَمَلَتْ عاتقي

سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قُمْرُ الوادي بالشاهق[٥]"[٦]

بمقارنة النصين يتضح أن أبا بكر الأنباري ينقل رأي أبي حاتم بالمعنى.

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٥٨/١، وانظر المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٤-٩٥.

(٢) المذكر والمؤنث للسجستاني ٩٥-٩٦.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٦٦/١.

(٤) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٢٠.

(٥) بلا نسبة في المذكر والمؤنث للفراء ٦٧، المذكر والمؤنث للسجستاني ١٢٠، ومقاييس اللغة ٢٢٢/٤، والمخصص ١٥٩/١، ونسبها ابن بري لأبي عامر جد العباس بن مرداس كما في لسان العرب مادة (عتق) ٢٨٠٠، وتاج العروس مادة (عتق) ١٢٣/٢٦.

(٦) المذكر والمؤنث للأنباري ٢٤٥.

٥-مسألة الخلاف في معنى (يرجو) في الآية: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾[١]:

قال السجستاني في كتابه الأضداد: "والرجاء في القرآن في معنى الخوف كثير، قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾"[٢].

وقال أبو بكر الأنباري في اعتراضه على أبي حاتم السجستاني: "وقال سهل السجستاني: معنى قوله: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ فمن كان يخاف لقاء ربه. وهذا عندنا غلط؛ لأن العرب لا تذهب بالرجاء مذهب الخوف إلا مع حروف الجحد؛ وقد استقصينا الشواهد لهذا"[٣].

من خلال عرض النصين يتضح نقل أبي بكر الأنباري لرأي أبي حاتم السجستاني بالمعنى.

النصوص السابقة تؤكد دقة أبي بكر الأنباري في عرضه لآراء أبي حاتم السجستاني إلا في مسألة الخلاف في أصل (خظاتا) فقد وجدت أنه لم ينقل رأيه كاملاً، وعرض النصين يوضح ذلك، فالسجستاني قال في توضيح أصل (خظاتا): "وقال:

لها مَتْنَتان خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ على سَاعِدَيْه النَّمِرْ[٤]

خَظَتا: عَظُمتا وكثر لحمُهما، وأراد خَظَتا، فجاء بالكلام على الأصل؛ لأن أصل دَعَتا: دَعَاتا، لأنه كان حذفٌ في خَضَتْ؛ لالتقاء الساكنين، فلما تحرّكت التاء ردّ الألف على الأصل والقياس، ولكن العرب لا تفعل ذلك، وإنما احتاج الشاعر فجاء به على الأصل"[٥].

---

(١)الكهف: ١١٠.

(٢) كتاب الأضداد لأبي حاتم السجستاني ٨٢.

(٣) كتاب الأضداد لأبي بكر الأنباري ١٧.

(٤) من بحر المتقارب وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٦٤، وانظر المذكر والمؤنث للفراء ٧٠، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٢٤، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٤٣/١، ومجالس العلماء ١٠٩، ومقاييس اللغة مادة (متن) ٢٩٥/٥، ومادة (خظا) تهذيب اللغة ٥١٩/٧، ومادة (خظا) الصحاح ٢٣٢٨/٦، ومادة (خظا) لسان العرب ١٢٠٦، وشرح شواهد المغني ٢١٨، وتاج العروس مادة (خظو) ٥٦١/٣٧.

(٥) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٢٤.

وقال أبو بكر الأنباري في كتابه: "وأنكر السجستاني أن تكون النون حذفت من (خظاتا)، وقال: نون الاثنين لا تحذف. قال: وإنما حُذِفَتْ النون من (اللذا) لما كان اسمًا ناقصًا موصولاً، فطال الاسم فحذف"(١).

ما ذكره أبو بكر الأنباري يوحي بجهل أبي حاتم السجستاني لأصل (خظاتا): خَظَتا، وأن هناك حذف؛ لالتقاء الساكنين، ولما تحركت التاء رد الألف على الأصل والقياس.

وهذا الذي ذكره السجستاني قد أجازه عدد من العلماء ومنهم أبو بكر الأنباري، وجاز هنا عند السجستاني؛ للضرورة الشعرية فقط.

وأما عن المسائل النحوية في كتاب (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) لأبي بكر الأنباري، فقد تُحُقق من صحة ما نقل فيها مما ذكره علماؤنا المتقدمون في كتبهم، فبعضهم نقل رأي أبي حاتم السجستاني، وتمت مقارنته بما ذكره أبو بكر الأنباري، والتأكد منه، ولم أقف على آراء أبي حاتم في كتابه المقاطع والمبادئ؛ لأنه مفقود.

وبالنسبة لمسألة الخلاف في الوقف على "ويعف عن كثير" التي اعترض فيها الأنباري على السجستاني؛ لوقوفه على "ويعف عن كثير"، والتي قال النحاس فيها: بأن الكوفيين غلطوا السجستاني، وتحاملوا عليه؛ لأن الوقف عنده عند رفع "يعلم"، لا النصب والجزم، لا يمكننا التثبت تمامًا مما قال الأنباري عن رأي السجستاني في هذه المسألة؛ لأنه كما ذكرنا لا نملك كتاب (المقاطع والمبادئ) للسجستاني، وربما يكون كلام النحاس صحيحًا من أن المقصود هو حالة الرفع، ولكن السجستاني كان مخطئًا في عدم تحديده للحالة التي أرادها؛ فلذلك غلطه الأنباري.

وفي مسألة حكم الوقف على كلمة إذا كان ما بعدها معطوفًا عليها ذكر الأنباري بأن السجستاني يقف على "فأحياكم"، وقد خطأه الأشموني مبينًا بأن الأنباري أخطأ في الحكاية عنه، ووصفه بعدم الفهم، ويصعب التحقق من ذلك؛ لأنه ليس بين أيدينا كتاب المقاطع والمبادئ للسجستاني، وربما كان الأشموني محقًا عندما قال: بأن السجستاني يقف على "يميتكم"، لأن عددًا من العلماء ذكر بأن السجستاني يقف على "يميتكم"، وهم: النحاس، وأبو عمرو الداني، والقرطبي.

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١/٢٤٤.

الخاتمة

هاقد وصلت إلى خاتمة البحث بعد جولة طويلة عشت فيها مع هذين العالمين الجليلين رحمهما الله تعالى، ويجدر بي قبل أن أختم كلامي أن أشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها، وأبرزها:

-اعترض أبو بكر الأنباري على أبي حاتم السجستاني في اثنتين وسبعين مسألة، وكان مصيبًا في تسع وخمسين مسألة، ومال الحق مع السجستاني في خمس مسائل، وأجاز العلماء كلا الرأيين في أربع مسائل، ومسألتان رُجح فيهما رأي الجمهور، ومسألة اعترض فيها الأنباري على السجستاني مع أنه موافق لرأيه؛ لأنه اختار رأي الكوفيين مع أنه يدعي عليهم الأباطيل كما يقول الأنباري، وفي مسألة أخرى أيضًا اعترض عليه وهو موافق لرأيه؛ لأنه لم يكن دقيقًا، وكان كلامه عامًا، فكلٌ فَهِمَ بشكل مغاير للآخر.

-اعتراضات أبي بكر الأنباري على أبي حاتم السجستاني كانت في أربعة كتب، هي: إيضاح الوقف والابتداء، وكتاب المذكر والمؤنث، وكتاب الأضداد، والزاهر في معاني كلمات الناس.

-كان الأنباري يتحرى الدقة في نقله، وقد تم التثبت من ذلك من خلال المراجع المتوافرة، فقد قورن بين نص الاعتراض في كتب الأنباري مع نص السجستاني في كتب السجستاني، وكان ذلك في كتاب المذكر والمؤنث، وكتاب الأضداد.

وأما عن المسائل النحوية فلا يمكننا التحقق منها تمامًا، لأننا لا نملك كتاب (المقاطع والمبادئ) للسجستاني، ولربما استطعنا أحيانًا من خلال الرجوع إلى بعض المراجع التي نقلت آراء أبي حاتم السجستاني.

-كان الأنباري معتدلاً في الحكم على الرأي بالصحة أو الخطأ في المسائل النحوية واللغوية ما عدا مسألتين قد ظهر فيهما تعصبه للمذهب الكوفي. ومما يدل على إنصافه اعتراضه على علماء آخرين، واعتراضه على عدد من علماء الكوفة، وتصنيفه لكتاب كامل في اعتراضه على ابن قتيبة، وكذلك نقله لآراء البصريين، واستشهاده بأقوال أبي حاتم السجستاني.

-قد يعترض أبو بكر الأنباري على أشخاص لا يسميهم، كاعتراضه على المفسرين، أو اعتراضه على بعض النحويين، أو اعتراضه على قوم، أو اعتراضه على قوم يصفهم بعدم معرفتهم بالعربية، أو اعتراضه على العوام.

-استشهاد أبي بكر الأنباري بآراء أبي حاتم السجتساني يدل على أنه يعترف بالعلْمية له، ونقله لأقواله يدل على أنه أمينٌ صادقٌ في رواياته.

-قد ينقل أبو بكر الأنباري آراء السجستاني لفظًا، وقد ينقلها معنًى.

-يبدو أن الأنباري كان متبعًا في أكثر المسائل، لذلك كان رأيه راجحًا في عدد كبير منها، فقد أكثر الأخذ عن الفراء، والكسائي، وأخذ عن سعيد بن جبير الأسدي، وسيبويه، وهشام الضرير، والأخفش الأوسط، وأبي زيد الأنصاري، وابن السكيت، والجاحظ، والمبرد، وثعلب، وابن كيسان.

-يبدو أن السجستاني كان مبتدعًا في أغلب المسائل، لذلك كان رأيه مرجوحًا في أكثرها.

-يظهر لي بأن السجستاني تفرد برأيه في سبع عشرة مسألة، ومنها: مسألة توجيه "ما أصحاب الميمنة"، ومسألة نوع اللام في "ليجزيهم"، ومسألة الخلاف في الوقف على "وحين البأس"، ومسألة الوقف على "وجيهًا في الدنيا والآخرة"...

-يكون رأي الأنباري مرجوحًا عندما يكون مبتدعًا في رأيه، كمسألة الخلاف في الوقف على "أتخشونهم"، فلا يجوز الوقف على هذه الكلمة عنده، أو عندما يكون متحيزًا ومتعصبًا للكوفيين، كمسألة الخلاف في جواب "حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون"، فجواب "فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا" عنده هو قوله: "واقترب الوعد الحق"، فالكوفيون يجيزون زيادة الواو والفاء، أو عندما يكون المؤيدون لرأي السجستاني كثر، كمسألة توجيه كلمة "اتخذناهم"، فإعرابها عنده حال، وهو مخالف لما ذكره السجستاني من أن "اتخذناهم" نعت، وهذا الرأي موافق لرأي أكثر العلماء.

-ترجح رأي السجستاني في خمس مسائل، ثلاثة منها كانت لغوية، واثنتان كانتا من المسائل النحوية، ويظهر لي بأنه كان مبتدعًا في رأيه في اثنتين منها، وثلاث كان فيها متبعًا، وقد اتبع في الأولى: سيبويه، والثانية: الكسائي، والثالثة: الفراء.

-أثبت البحث بأن أبا بكر الأنباري يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي بدليل استشهاده به في مسألة الخلاف في معنى (يرجو) في الآية "فمن كان يرجو لقاء ربه"، فمعناها عنده يطمع ويأمل مستشهدًا بالحديث: "لو وزن رجاء المؤمن وخوفه بميزان تَريص لاعتدلا".

-قد يعرض أبو بكر الأنباري آراءً كثيرة في المسألة الواحدة، فقد أجاز ثلاثة أوجه في إعراب (حور) في مسألة توجيه "حور عين"، الوجه الأول: أن يكون "حور" مبتدأ خبره مضمر، تقديره: ولهم أو فيها. الوجه الثاني: خفض "حور" بالعطف على "جنات النعيم" على تقدير حذف المضاف، كأنه قال: وفي معاشرة حور أو مصاحبة حور. الوجه الثالث: خفض "حور" بالعطف على "أكواب" في اللفظ دون المعنى.

-خلُص البحث إلى أن عناية الأنباري بالسماع كانت أكثر من القياس.

-غلب على أبي بكر الأنباري استعماله للمصطلحات الكوفية، كالنسق، والخفض، والصفة قاصدًا حرف الجر، ومصطلح المحل قاصدًا به الظرف، والنصب على الصرف، وهذا يبين انتماءه للمذهب الكوفي.

-استدل أبو بكر الأنباري بالقراءات القرآنية، وذلك كاستدلاله على عدم جواز الوقف على "ويعف عن كثير" بقراءتي النصب والجزم لكلمة "يعلم".

-أبان البحث بأن أبا بكر الأنباري يجيز الاستدلال بالقياس، سواءً كان قياسًا نحويًا أو لغويًا.

-إن معظم اعتراضات أبي بكر الأنباري على السجستاني وجيهة معضدة بالأدلة القوية.

-كان أبو بكر الأنباري يتحرى الدقة في توثيق الآراء والأقوال، فلا ينسبها إلى أصحابها إلا وهو على علم تام بذلك.

-استطعت في بحثي هذا أن أجمع بعض آراء أبي حاتم السجستاني المتناثرة، ولم أقف عليها مجموعة من قبل، لم يصلنا شيء من كتبه التي تجمع هذه الآراء لا سيما كتاب (المقاطع والمبادئ).

-استدلال أبي بكر الأنباري بآراء العلماء يدل على سعة علمه، واطلاعه الواسع.

-إن مجال دراسة النحو لم يكن حكرًا على علمائها فحسب، وإنما تخطى البحث إلى علماء التفسير، وكانت آراؤهم غاية في الدقة، وقد وافق رأي الأنباري رأي بعض المفسرين في بعض المسائل، كمسألة الخلاف في التقديم والتأخير في قوله تعالى: "وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا"، فقد وافق رأيه رأي الفراء، والطبري، ووافق رأي الطبري أيضًا في مسألة الخلاف في الوقف على "نَأتِ بخير منها أو مثلها"، وكذلك في مسألة الخلاف في الوقف على "وحين البأس"، وفي مسألة الخلاف في الوقف على "في البلاد"، وفي مسألة الخلاف في الوقف على "عند ربهم"، ووافق رأيه رأي الكسائي والفراء في مسألة الخلاف في الوقف على "حسبك الله".

-كان أبو بكر الأنباري واضحًا في اعتراضه على أبي حاتم السجستاني.

-لم يتناول النحويون النحو على أنه مجرد حركات أو علامات تظهر على أواخر الكلمات فحسب، وإنما درسوه على أنه دلالة وإعراب معًا، ولا يمكن إعراب الكلمة إلا بعد فهم معناها أولاً، وهذا ما لمسناه عند أبي بكر الأنباري.

-قامت اعتراضات الأنباري على السجستاني على أسس، ويمكن إرجاعها إلى عدة أسباب منها: فساد المعنى، مخالفة الأصول النجوية، مخالفة قواعد الوقف، تناقض السجستاني، مخالفة القاعدة النحوية، الجهل بالرأي الآخر، مخالفة نظام الجملة عند العرب، مخالفة المشهور، تعصب الأنباري للمذهب الكوفي، عموم كلام السجستاني وعدم دقته.

-استفاد الأنباري ممن هم في عصره، فقد أكثر الأخذ عن الزجاج مع أنه بصري المذهب، وأخذ عن اللغويين كابن دريد، واستفاد كذلك من المفسرين، وغالبًا ما يوافق رأيه تفسير الطبري للآية، ويدل ذلك على حرص الأنباري على اختيار الرأي الذي يتلاءم مع معنى الآية، فلا تقل أهمية المضمون عن اللفظ عنده.

-أخذ السجستاني برأي عدد من العلماء، وهم: أحمد بن موسى، والكسائي، والأخفش، وسيبويه، وقطرب، وابن السكيت، والأصمعي، والفراء، ومقاتل بن سليمان، وهشام الضرير.

-لم يكن الأنباري قاصدًا الاعتراض على السجستاني، ولم يعترض عليه إلا على ما تحقق له فيه الخطأ.

-تتسم اعتراضات الأنباري بالمنهجية والموضوعية، وتميزت ألفاظه وعباراته بالاعتدال ما عدا مسألة واحدة فقد كان لفظه قاسيًا، وربما يرجع إلى حماسه وغيرته على العربية، وذلك عندما قال: "وقد كان أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني على شدة تعصبه على الكوفيين، وادعائه عليهم الأباطيل انكشف له عوار أصحابه في هذا فرفضه ورغب عنه، وأخذ بقول الفراء".

-امتازت كتب أبي بكر الأنباري أنها جمعت اعتراضاته على ابن قتيبة؛ لأن كتاب (المشكل في الرد على أبي حاتم وابن قتيبة) لم يصلنا.

- لم أقف على رأي نحوي للسجستاني قد استشهد به الأنباري، وجميع الآراء التي وقفت عليها واستشهد بها أبو بكر الأنباري هي آراء في مجال اللغة، ربما لأن الأنباري يرى أن أبا حاتم السجستاني ضليعًا باللغة، وغير متمكن نحويًا.

-إن معنى التقويم لا يقتصر على التعديل وإزالة الاعوجاج، وإنما من معانيه أيضًا إعطاء العمل قيمة وقدرًا.

-قد يحصل التقويم بين العلماء أنفسهم، فكلاهما يقوم الآخر.

هذا إلى جانب نتائج كثيرة في مسائل الاعتراضات، قد وضحتها بعد ذكر آراء العلماء فيها بترجيح الرأي الصحيح من وجهة نظري.

وأود أن أشير إلى أنه بان أثر المفسرين في تناول مسائل النحو، فإذن علينا نحن الباحثين الاهتمام بالدرس النحوي عندهم، ومحاولة ربط العلوم ببعضها، فما ألفت هذه الكتب إلا لخدمة القرآن الكريم.

انتهت رحلتي ورميت عصا الترحال في آخر صفحات البحث، ولكل رحلة رغبنا فيها أو عنها خلاصة حية تستقر في ضمائرنا.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد أشرف خلقه وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشاطبي. إبراهيم عَطوه عوض. دار الكتب العلمية.

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد البنا. تحقيق: شعبان محمد إسماعيل. عالم الكتب في بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية في القاهرة، ط١، ١٤٠٧- ١٩٨٧.

٣- أحكام القرآن: عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكيا الهراسي. ضبطها وصححها: جماعة من العلماء. المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣- ١٩٨٣.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي. تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨- ١٩٩٨.

٥- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: أبو السعود محمد بن محمد العمادي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦- أساس البلاغة: جار الله محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٨.

٧- إصلاح المنطق: ابن السكيت. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٣٦٨، ١٩٤٩.

٨- الأضداد: الأصمعي والسجستاني وابن السكيت. نشرها أوغت هغز. المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١٢.

٩- الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧، ١٩٨٧.

١٠- إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣- ١٩٩٢.

١١- إعراب القرآن: الباقولي ومنسوب إلى الزجاج. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتب الإسلامية ودار الكتب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة وبيروت.

١٢- إعراب القرآن العظيم: زكريا الأنصاري. تحقيق: موسى علي موسى مسعود.رسالة ماجستير. ١٤٢١- ٢٠٠١.

١٣- إعراب القرآن: أحمد بن محمد النحاس. تحقيق: زهير غازي زاهد. عالم الكتب مكتبة النهضية العربية، ط٢، ١٤٠٥- ١٩٨٥.

١٤- إعراب القرآن: إسماعيل بن محمد الأصبهاني. قدمت له ووثقت نصوصه ووضعت فهارسه فائزة بنت عمر المؤيد. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤١٥- ١٩٩٥.

١٥- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: الحسين بن حمد المعروف بابن خالويه. دار ومكتبة الهلال، بيروت ، ١٩٨٥.

١٦- إعراب القراءات الشواذ: أبو اليقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧- ١٩٩٦.

١٧- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢.

١٨- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم. المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤- ٢٠٠٣.

١٩- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي. قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦- ٢٠٠٦.

٢٠- الألفاظ: ابن السكيت يعقوب بن إسحاق. تحقيق: فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان. بيروت، ط١، ١٩٩٨.

٢١- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة. تحقيق: محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٢- ١٩٩٢.

٢٢- الأمالي: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة: أبو الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي في القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، ط١، ١٤٠٦، ١٩٨٦.

٢٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري. تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.

٢٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي: عبد الله بن عمر الشيزاري الشافعي البيضاوي. إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨.

٢٦- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري. تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف. دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٩- ١٩٨٨.

٢٧- الإيضاح: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق: كاظم بحر المرجان. عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦- ١٩٩٦.

٢٨- إيضاح شوهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي. تحقيق: محمود بن حمود الدعجاني. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨، ١٩٨٧.

٢٩- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠- ١٩٧١.

٣٠- البحر لمحيط: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي. تحقيق: عادل الموجود وعلي محمد معوض وزكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣، ١٩٩٣.

٣١- البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف. تحقيق: عبد العظيم الديب. مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط١، ١٣٩٩.

٣٢- البرهان في علوم القرآن: محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة دار التراث، القاهرة.

٣٣- البسيط: أبو الحسن علي ين أحمد بن محمد الواحدي. تحقيق: محمد بن صالح الفوزان. أشرف على طباعته: عبد العزيز بن سطام آل سعود وتركي بن سهو العتيبي. سلسلة الرسائل الجامعية، ١٤٣٠.

٣٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر، مصر، ١٣٩٩- ١٩٧٩.

٣٥- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات الأنباري. تحقيق: رمضان عبد التواب،

دار الكتب، ١٩٧٠.

٣٦- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري. تحقيق: طه عبد الحميد طه. مراجعة: مصطفى السقا. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠- ١٩٨٠.

٣٧- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي. تحقيق: ضاحي عبد الباقي. مراجعة: عبد اللطيف محمد الخطيب. الكويت، التراث العربي سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ١٤٢٢- ٢٠٠١.

٣٨- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة. شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية.

٣٩- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الكتب، ١٩٧٦.

٤٠- التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحمد بن جزي الكلبي. ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد سالم هاشم. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥- ١٩٩٥.

٤١- التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥.

٤٢- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق: عوض بن حمد القوزي. مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠- ١٩٩٠.

٤٣- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: محمد الرازي خطيب الري. دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١- ١٩٨١.

٤٤- التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي.تحقيق: كاظم بحر المرجان. عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩- ١٩٩٩.

٤٥- التكملة والذيل والصلة: الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مراجعة: محمد مهدي علام. مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٩.

٤٦- تهذيب اللغة: أبو مصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: عبد السلام هارون. راجعه: محمد علي النجار. دار القومية العربية للطباعة، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٣٨٤- ١٩٦٤.

٤٧- جامع الأصول في أحاديث الرسول: ابن الأثير الجزري المبارك بن محمد. تحقيق: عبد

القادر الأرناؤوط. نشر وتوزيع مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، ١٣٩٢- ١٩٧٢.

٤٨- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧- ٢٠٠٦.

٤٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية. هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢- ٢٠٠١.

٥٠- الجمل: الزجاجي. اعتنى بتصحيحه: ابن أبي شنب،مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦.

٥١- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

٥٢- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣، ١٩٩٢.

٥٣- حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي: عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي. ضبط وتصحيح: عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢- ٢٠٠١.

٥٤- حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨- ١٩٩٧.

٥٥- الحجة في القراءات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠- ١٩٩٩.

٥٦- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الحسن الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبير حويجاني. راجعه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق. دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٩- ١٩٩٩.

٥٧- حروف المعاني. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق: علي توفيق

الحمد. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦- ١٩٨٦.

٥٨- الحيوان: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٨٤- ١٩٦٥.

٥٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨- ١٩٧٩.

٦٠- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية، مصر.

٦١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف السمين الحلبي. تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٦٢- ديوان ابن الدمينة صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب. تحقيق: أحمد راتب النفاخ. مكتبة دار العروبة، القاهرة، مطبعة المدني، ١٣٧٩.

٦٣- ديوان الأخطل. شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤- ١٩٩٤.

٦٤- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. أخرجه محمد حسين ومجموعة معه. الإسكندرية، ١٩٥٠.

٦٥- ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، ط٥.

٦٦- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: نعمان محمد أمين طه. دار المعارف، القاهرة، ط٣. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له وشرحه: مجيد طراد. دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥- ١٩٩٤.

٦٧- ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي. كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه مجيد طراد.

٦٨- ديوان الراعي النميري. جمع وتحقيق: رايْنهَرت فاييرت. فرانتس شتاينر بفيسْبادن، بيروت، ١٩٨٠.

٦٩- ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠.

٧٠- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، ط٢.

٧١- ديوان الهذليين. دار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥.

٧٢- دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦- ١٩٩٦.

٧٣- ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي. تحقيق: حسان فلاح أوغلي. دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

٧٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤.

٧٥- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: حاتم صالح الضامن. اعتنى به: عز الدين البدوي النجار. مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢.

٧٦- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣، ١٩٩٣.

٧٧- سنن ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه. حكم على أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان. مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٦.

٧٨- سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي. حكم على أحاديثه محمد ناصر الألباني. اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان. مكتبة المعارف، الرياض ط١، ١٤١٧.

٧٩- سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد أحمد بن عثمان الذهبي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩- ١٩٨٨.

٨٠- شرح التسهيل: ابن مالك محمد بن عبد الله. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٠- ١٩٩٠.

٨١- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: صاحب أبو جناح.

٨٢- شرح ديوان جرير: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي. مطبعة الصاوي، مصر، ط١.

٨٣- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق: إحسان عباس. مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٩٦٢.

٨٤- شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. منشورات جامعة

قاريونس دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦.

٨٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لعبد الله بن أحمد بن عبد الله بن هشام ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤.

٨٦- شرح شواهد الإيضاح: عبد الله بن بري. تحقيق: عيد مصطفى درويش. مراجعة: محمد مهدي علام. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥- ١٩٨٥.

٨٧- شرح شواهد المغني: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. اعتنى بتصحيحه: محمد محمود الشنقيطي. المطبعة البهية، مصر.

٨٨- شرح القصائد الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف، القاهرة ط٥، ١٩٩٣.

٨٩- شرح كتاب الحدود للأبدي: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن القاسم المالكي. تحقيق: المتولي بن رمضان أحمد الدميري. وكالة الشروق، ١٤١٣- ١٩٩٣.

٩٠- شرح كتاب الحدود: عبد الله بن أحمد الفاكهي. تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤- ١٩٩٣.

٩١- شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش. صحح وعلق عليه: مشيخة الأزهر. طبعته ونشرته إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٩٢- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. علق عليه أحمد حسن بسج. منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨- ١٩٩٧.

٩٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩- ١٩٧٩.

٩٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: علي بن بلبان الفارسي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤ ١٩٩٣.

٩٥- صحيح ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري. تحقيق: محمد مصطفى الأعظيمي. المكتب الإسلامي، ١٤٠٠- ١٩٨٠.

٩٦- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: مهدي المخزوميوإبراهيم السامرائي.

٩٧- غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين محمد بن محمد الجزري الدمشقي. اعتنى بنشرها: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦- ١٤٢٧.

٩٨- غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة الكرماني. تحقيق: شمران سركال يونس العجلي. دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدة وبيروت.

٩٩- غريب الحديث: ابن قتيبة. تحقيق: عبد الله الجبوري. مطبعة العاني، بغداد،ط١، ١٣٩٧- ١٩٧٧.

١٠٠- الفائق في غريب الحديث: جار الله محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: علي بن محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣- ١٤١٤.

١٠١- الفهرست: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق المعروف بالوراق. تحقيق: رضا تجدد. طهران، ١٩٧١.

١٠٢- القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزابادي. المطبعة الأميرية، مصر، ١٣٠١.

١٠٣- القطع والائتناف: أبو عفر أحمد بن محمد النحاس. تحقيق: عبد الرحمن إبراهيم المطرودي. دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٣- ١٩٩٢.

١٠٤- كتاب الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧- ١٩٨٧.

١٠٥- كتاب الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني. تصحيح: أحمد الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر.

١٠٦- كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله: أبو القاسم يوسف بن علي الهذلي. تحقيق: عمار أمين الددو. مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣٤، ١٤٢٩- ٢٠٠٨.

١٠٧- الكتاب كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨- ١٩٨٨.

١٠٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل: محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض. شارك في التحقيق: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي. مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨- ١٩٩٨.

١٠٩- الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي: أبو إسحاق أحمد المعروف بالثعلبي. تحقيق: أبو محمد بن عاشور. مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢، ٢٠٠٢.

١١٠- الكليات معجم في المصلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩- ١٩٩٨.

١١١- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علي المتقي بن حسام الدين الهندي. ضبطه وفسر غريبه: بكري حياني. صححه ووضع فهارسه: صفوة السقا. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠٥- ١٩٨٥.

١١٢- اللباب في علوم الكتاب. عمر بن علي بن عادل الدمشقي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. شارك في التحقيق: محمد سعد رمضان حسن ومحمد المتولي الدسوقي حرب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٨.

١١٣- لسان العرب: ابن منظور. تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي. دار المعارف، القاهرة.

١١٤- ماتلحن فيه العامة: الكسائي. تحقيق: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣- ١٩٨٢.

١١٥- المبسوط: شمس الدين السرخسي. دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٩- ١٩٨٩.

١١٦- مجالس العلماء: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤.

١١٧- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوي الميداني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية.

١١٨- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه. اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي. دار ابن قتيبة، الكويت.

١١٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط٢.

١٢٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢- ٢٠٠١.

١٢١- المحكم والمحيط الأعظم: علي بن إسماعيل بن سيده. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العمية، بيروت، ط١، ١٤٢١- ٢٠٠٠.

١٢٢- محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية: بطرس البستاني. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧.

١٢٣- مختار الصحاح: محمد بن عبد القادر الرازي. المطبعة الكلية، مصر، ط١، ١٣٢٩.

١٢٤- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه. مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٢٥- المخصص: علي بن إسماعيل بن سيده. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٦- المذكر والمؤنث: ابن التَّستُري الكاتب. تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٣- ١٩٨٣.

١٢٧- المذكر والمؤنث: أبو بكر الأنباري. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٤٠١- ١٩٨١.

١٢٨- المذكر والمؤنث: أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني. تحقيق: حاتم صالح الضامن. دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨- ١٩٩٧.

١٢٩- المذكر والمؤنث: أحمد بن فارس. تحقيق: رمضان عبد التواب. دار الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٦٩.

١٣٠- المذكر والمؤنث: عثمان بن جني. تحقيق: طارق نجم عبد الله. دار البيان العربي، جدة، ط١، ١٤٠٥- ١٩٨٥.

١٣١- المذكر والمؤنث: يحيى بن زياد الفراء. تحقيق: رمضان عبد التواب. مكتبة دار التراث، القاهرة.

١٣٢- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي. تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤٠٥- ١٩٨٥.

١٣٣- المسائل العسكريات في النحو العربي: أبو علي النحوي. تحقيق: علي جابر المنصوري. دار الثقافة والدار العلمية، عمّان، ٢٠٠٢.

١٣٤- المسائل العضديات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي. عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦- ١٩٨٦.

١٣٥- المساعد على تسهيل الفوائد شرح منقح مصفى للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل. تحقيق: محمد كامل بركات، مطبعة الخانجي، ط٢، ١٤٢٢- ٢٠٠١.

١٣٦- المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٧- ١٩٩٧.

١٣٧- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: حاتم صالح الضامن. دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤- ٢٠٠٣.

١٣٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد الفيومي. المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٢.

١٣٩- معالم التنزيل: الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة خميرية وسليمان مسلم الحرش. دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩.

١٤٠- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨- ١٩٨٨.

١٤١- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس. محمد علي الصابوني. مؤسسة مكة للطباعة والإعلام مطابع الندوة، ط١، ١٤٠٨- ١٩٨٨.

١٤٢- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣- ١٩٨٣.

١٤٣- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. تحقيق: هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١- ١٩٩٠.

١٤٤- معاني القرآن: أبوالعباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي. جمع وتحقيق: شاكر سبع نتيش الأسدي. مطبع الناصرية، العراق، ١٤٣٠- ٢٠١٠.

١٤٥- معاني القرآن: علي بن حمزة الكسائي. أعاد بناءه وقدم له عيسى شحاته عيسى. دار قباء، القاهرة، ١٩٩٧.

١٤٦- المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد

السلفي. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

١٤٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري. تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب. السلسلة التراثية (٢١)، الكويت، ط١، ١٤٢١- ٢٠٠٠.

١٤٨- المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وبذله المفضّل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد النعساني الحلبي. دار الجيل، بيروت، ط٢.

١٤٩- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي. تحقيق: محيي الدين ديب مستو وأحمد محمد السيد ويوسف علي بديوي ومحمود إبراهيم بزال. دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٧- ١٩٩٦.

١٥٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد المجيد قطامش ومجموعة من المحققين غيره. ط١، ١٤٢٨- ٢٠٠٧.

١٥١- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٢- ١٩٧٢.

١٥٢- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة، ط٣، ١٤١٥- ١٩٩٤.

١٥٣- المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتداء: زكريا الأنصاري.

١٥٤- المكتفى في بيان الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧.

١٥٥- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا. أحمد بن عبد الكريم الأشموني. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

١٥٦- الموفقي في النحو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان. تحقيق: عبد الحسين الفتلى وهاشم طه شلاش. نشر في مجلة المورد، بغداد، العدد الثاني، ١٣٩٥- ١٩٧٥.

١٥٧- النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

١٥٨- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق، بيروت، ١٩٨١- ١٤٠١.

١٥٩- الهداية إلى بلوغ النهاية: مكي بن أبي طالب القيسي. مراجعة: مجموعة بحوث الكتاب والسنة. إصدار كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، الشارقة، ط١، ١٤٢٩- ٢٠٠٨.

١٦٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٣- ١٩٩٢.

١٦١- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠- ٢٠٠٠.

١٦٢- الوجوه والنظائر في القرآن العظيم: مقاتل بن سليمان البلخي. تحقيق: حاتم صالح الضامن. مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤٢٧- ٢٠٠٦.

١٦٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت.

١٦٤- الوقف على كلا وبلى في القرآن. مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: حسين نصار. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣- ٢٠٠٣.

فهرس الموضوعات

م	عنوان المحتوى	الصفحة
١	**الملخص**	٤
٢	**المقدمة.**	٦
٣	**التمهيد.**	٩
	ترجمة موجزة لأبي حاتم السجستاني.	٩
	ترجمة موجزة لأبي بكر الأنباري.	١٠
	المقصود بالاعتراض لغة.	١١
	المقصود بالاعتراض اصطلاحًا.	١١
	المقصود بالتعقبات لغة.	١٢
	المقصود بالتعقبات اصطلاحًا.	١٣
	المقصود بالمؤاخذات لغة.	١٣
	المقصود بالمؤاخذات اصطلاحًا.	١٤
	المقصود بالاستدراكات لغة.	١٤
	المقصود بالاستدراكات اصطلاحًا.	١٤
	أمثلة لعناوين رسائل وبحوث في باب الاعتراضات.	١٤
٤	**الفصل الأول: الاعتراضات في المسائل النحوية.**	١٦
	المبحث الأول: الاعتراضات في باب الأسماء.	١٨
	المسألة الأولى: إعراب ما بعد اسم الإشارة إذا كان مقترنًا بـ(أل).	١٩
	المسألة الثانية: الخلاف في توجيه "الله يستهزئ بهم".	٢٢
	المسألة الثالثة: الوقف على "إلا الله".	٢٦
	المسألة الرابعة: توجيه "ما أصحاب الميمنة".	٣٣
	المسألة الخامسة: توجيه "حور عين".	٣٦
	المسألة السادسة: الوقف على "قد أنزل الله إليكم ذكرًا".	٤٥

	المبحث الثاني: الاعتراضات في باب الحروف.	٥٣
	المسألة الأولى: حكم إثبات (لام) الفعل عند الوقف عليه إذا كان (واوًا).	٥٤
	المسألة الثانية: الاختلاف في معنى (كلا).	٥٧
	المسألة الثالثة: الاختلاف في نوع اللام في "ليجزيهم"، و"لنجعله"، و"لتجزى"، و"ليجزيهم"، و"ليذيقهم"، و"ليغفر".	٦٣
	المسألة الرابعة: الوقف على "وعد الله حقًا".	٧٠
	المسألة الخامسة: توجيه (إن) في "إن هو إلا وحي يوحى".	٧٤
	المسألة السادسة: توجيه "ما أصحاب الميمنة".	٧٦
	المبحث الثالث: الاعتراضات في باب التراكيب والجمل.	٧٧
	المسألة الأولى: الخلاف في توجيه "أعدت للكافرين".	٨٠
	المسألة الثانية: حكم الوقف على كلمة إذا كان ما بعدها معطوفًا عليها.	٨٣
	المسألة الثالثة: الخلاف في التقديم والتأخير في الآية: "يامريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين".	٨٨
	المسألة الرابعة: الخلاف في الاستعاذة.	٩٤
	المسألة الخامسة: الخلاف في التقديم والتأخير في قوله تعالى: "وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا".	٩٨
	المسألة السادسة: الخلاف في توجيه "تثير الأرض".	١٠٢
	المسألة السابعة: الخلاف في الوقف على (تعملون) في "وما الله بغافل عما تعملون".	١٠٥
	المسألة الثامنة: الخلاف في الوقف على "نأت بخير منها أو مثلها".	١٠٧
	المسألة التاسعة: الخلاف في الوقف على "وحين البأس".	١٠٩
	المسألة العاشرة: الخلاف في الوقف على "هدى البأس".	١١١

	المسألة الحادية عشرة: الخلاف في الوقف على "إلا الله".	١١٥
	المسألة الثانية عشرة: الخلاف في الوقف على "ذلك متاع الحياة الدنيا".	١١٦
	المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في الوقف على "وجيهًا في الدنيا والآخرة".	١١٩
	المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في الوقف على "مقام إبراهيم".	١٢٢
	المسألة الخامسة عشرة: الخلاف في الوقف على "من ذكر أو أنثى".	١٢٥
	المسألة السادسة عشرة: الخلاف في الوقف على "في البلاد".	١٢٨
	المسألة السابعة عشرة: الخلاف في الوقف على "غير مضار".	١٣١
	المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في الوقف على "إلا نفسي".	١٣٥
	المسألة التاسعة عشرة: الخلاف في الوقف على "حرج منه".	١٤٠
	المسألة العشرون: توجيه "مشارق الأرض ومغاربها".	١٤٣
	المسألة الواحدة والعشرون: الخلاف في الوقف على "شهدنا".	١٤٨
	المسألة الثانية والعشرون: الخلاف في الوقف على "حسبك الله".	١٥٢
	المسألة الثالثة والعشرون: الخلاف في الوقف على "أتخشونهم".	١٥٧
	المسألة الرابعة والعشرون: الخلاف في الوقف على "إلا كتب لهم".	١٦٠
	المسألة الخامسة والعشرون: الخلاف في الوقف على "عند ربهم".	١٦٢
	المسألة السادسة والعشرون: الخلاف في الوقف على "وأهلك".	١٦٤
	المسألة السابعة والعشرون: الخلاف في الوقف على "واستوت على الجودي".	١٦٦
	المسألة الثامنة والعشرون: الخلاف في الوقف على "فبشرناها بإسحاق".	١٦٩
	المسألة التاسعة والعشرون: الخلاف في الوقف على "ولا ينقضون الميثاق".	١٧٦
	المسألة الثلاثون: الخلاف في الوقف على "ويلههم الأمل".	١٧٨

	المسألة الواحدة والثلاثون: الخلاف في الوقف على "لما تصف ألسنتكم الكذب".	١٨٠
	المسألة الثانية والثلاثون: الخلاف في جواب "حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون".	١٨٣
	المسألة الثالثة والثلاثون: الخلاف في الوقف على "لمن ضره أقرب من نفعه".	١٨٦
	المسألة الرابعة والثلاثون: الخلاف في الوقف على "من ذهب".	١٩٣
	المسألة الخامسة والثلاثون: الخلاف في الوقف على "وبنين".	١٩٩
	المسألة السادسة والثلاثون: الخلاف في توجيه "أإله مع الله".	٢٠٣
	المسألة السابعة والثلاثون: توجيه كلمة "شكرًا".	٢٠٥
	المسألة الثامنة والثلاثون: الخلاف في الوقف على كلمة "سلام".	٢٠٨
	المسألة التاسعة والثلاثون: الخلاف في توجيه كلمة "أتخذناهم".	٢١٠
	المسألة الأربعون: الخلاف في الوقف على "ويعف عن كثير".	٢١٣
	المسألة الواحدة والأربعون: الخلاف في جواب قسم قوله تعالى: "والنازعات غرقًا".	٢١٧
	المسألة الثانية والأربعون: الخلاف في موضع جواب قسم قوله تعالى: "والسماء ذات البروج".	٢٢٢
	المسألة الثالثة والأربعون: الخلاف في الوقف على "لست عليهم بمصيطر".	٢٢٧
٥	**الفصل الثاني: الاعتراضات على المسائل اللغوية.**	٢٣١
	المبحث الأول: الخلاف في إلحاق (الهاء) لـ(عجوز).	٢٣٢
	المبحث الثاني: الخلاف في رواية (ضبع).	٢٣٤
	المبحث الثالث: الخلاف في إطلاق (اللبؤ) بغير (هاء) على الأسد.	٢٣٦
	المبحث الرابع: الخلاف في تأنيث (العاتق) من الإنسان.	٢٣٨
	المبحث الخامس: الخلاف في كسر (هاء) (ياهِياه) الأولى.	٢٤٠

	المبحث السادس: الخلاف في معنى "يرجو" في الآية "فمن كان يرجو لقاء ربه".	٢٤٤
	المبحث السابع: الخلاف في تأنيث (كفيل) بالهاء.	٢٤٧
	المبحث الثامن: الخلاف في تأنيث (رجل الجراد).	٢٤٩
	المبحث التاسع: الخلاف في أصل (خظاتا).	٢٥١
	المبحث العاشر: الخلاف في جمع (صاع).	٢٥٥
	المبحث الحادي عشر: الخلاف في علة إلحاق (الهاء) بالعدد مع المذكر.	٢٥٧
	المبحث الثاني عشر: الخلاف في (هوذا ألقى فلانًا).	٢٥٩
	المبحث الثالث عشر: الخلاف في معنى (الفارض).	٢٦١
٦	**الفصل الثالث: منهجه في الاعتراض.**	٢٦٤
	المبحث الأول: طريقته في عرض المسائل، وأسلوبه في الاعتراض.	٢٦٥
	-طريقة إيراد الاعتراض.	٢٦٦
	-الأسلوب.	٢٦٨
	المبحث الثاني: أدلته في الاعتراض، ومصادره.	٢٧٠
	-الأصول النحوية: (السماع، القياس، الإجماع).	٢٧١
	-مصادره: (الكتب، الرجال، فكره).	٢٨٤
	المبحث الثالث: أسباب الاعتراض.	٢٩٠
	١-فساد المعنى.	٢٩١
	٢-مخالفة الأصول النحوية.	٢٩٢
	٣-مخالفة قواعد الوقف.	٢٩٧
	٤-أسباب أخرى.	٣٠٠
٧	**الفصل الرابع: التقويم.**	٣٠٧
	المبحث الأول: مدى إنصافه لأبي حاتم السجستاني.	٣٠٩

	المبحث الثاني: الدقة في النقل.	٣١٩
٨	**الخاتمة.**	٣٢٤
٩	**الفهارس.**	٣٢٩
	-فهرس الآيات.	٣٣٠
	-فهرس الأحاديث.	٣٤٦
	-فهرس الأبيات الشعرية.	٣٤٧
	-فهرس الأعلام.	٣٥٠
	-فهرس المصادر والمراجع.	٣٦٧
	-فهرس المحتويات.	٣٨١